

# مَصْنَعُ الْفَقِيهَةِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهَةُ الْأَصْرَقِي الْمَوْفَقُ

الشيخ آغا رضا بن محمد هادي الهادي

المرقن سنة ١٣٢٢ هـ

الجزء السابع

مُتَحَقِّقُ

لِلْمَوْسِسَةِ الْجَمْعِيَّةِ لِإِحْيَاءِ التَّارِثِ

« مَرْقَنُ الْقُدْسَةِ »

# مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ أَبُو صَدْرٍ الْمُتَّقِنُ

الْشَيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ هَاشِمِيٍّ الْقَهْمَرِيُّ

مَرْكَزُ التَّحْقِيقِ بِبَغدَادٍ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ السَّابِعُ

بِتَحْقِيقِ

لِلْمُؤَسَّسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِإِجْيَادِ التَّرَاثِ

« مَرْكَزُ الْقَسَمَةِ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی علوم اسلامی



بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

«مصباح الفقيه»

لذكرى هؤلاء الأخيار

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خزائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فإنه غفور رحيم

## هوية الكتاب

الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ٧
المؤلف:	المعلمة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقر - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	منج
التصوير الفني (الزيتغراف) - المطبعة:	عشرة
الطبعة:	الأول - ربيع الثاني - ١٤٢٢ هـ
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٠٠٠ تومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحَجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات کامیاب علوم اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْناً حَتَّى تُسَكِّنَهُ

أَرْضَكَ طَوْعًا وَتَمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة و مسجلة  
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقيقات كامپيوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(الركن الرابع) من كتاب الطهارة: (في النجاسات وأحكامها).

أما النجاسة فهي لغة القذارة.

وفي عرف الشارع والمشرعة: قذارة خاصة مجهولة الكنه لدينا اقتضت وجوب هجرها في أمور مخصوصة، فكل جسم خلا عن تلك القذارة فهو طاهر نظيف شرعاً.

وهل هي صفة متأصلة مقتضية لإيجاب الهجر، أو أنها متزعة من حكم الشارع بالهجر في تلك الأمور لمصلحة رأها الشارع؟ وجهان، بل قولان، أشبههما بظواهر الأدلة: الأول.

وكيف كان يقع (القول) في هذا الركن في مقامين:

الأول: (في) تشخيص أعيان (النجاسات).



(و هي عشرة أنواع) على ما في المتن و غيره من جملة من الكتب، بل ولعله هو المشهور.

(الأول و الثاني): ما يستحق إطلاق اسم (البول و الغائط) عليه عرفاً، ولا يصح سلب الاسم عنه حقيقة، فمثل الدود و الحَب الخارج من المحل صحيحاً غير مستحيل خارج من الموضوع، من كل حيوان (مقلاً) يجوز أن (يؤكل لحمه) آدمياً كان أم غيره (إذا كان للحيوان نفس سائلة).

و البحث عن نجاسة فضلات المعصومين المنزهين عن الرجس إساءة الأدب.

و الذي تقتضيه القواعد التعبدية: التجنب عنها في المأكول و المشروب و الصلاة و نحوها من الأمور المشروطة بالطهارة، فلعل حكمتها الاطراد في الحكم أو غيره من الحكم المقتضية للاجتناب، لا الاستفذان، فليس علينا البحث عن تحقيق السبب بعد إطلاق الأمر بإزالة البول عن الثوب عند إرادة الصلاة، و النهي عن شربه، و لم يثبت ما يقتضي التقييد بالنسبة إلى أحد و إن روي أن أم أيمن شربت بول النبي ﷺ، فقال لها النبي ﷺ: «إِذْ لَا تَلْجِ النَّارَ بِطَنِكَ»<sup>(١)</sup> فلذلك قال الشافعي بطهارة بوله على ما قيل<sup>(٢)</sup>. لكن الرواية لم تثبت.

و كيف كان فلا شبهة و لا خلاف في نجاسة البول و الغائط من كل حيوان ذي نفس سائلة لا يؤكل لحمه، عدا ما سيأتي التكلّم فيه، بل عن المعتمد: أجمع

(١) أوردته الرافعي في العزيز شرح الوجيز ٣٧:١، و انظر: المستدرک - للمعالم - ٦٣:٤ - ٦٤.

(٢) القائل هو المحقق الحلبي في المعتمد ٤١٠:١ - ٤١١، و انظر: العزيز شرح الوجيز ٣٦:١.

علماء الإسلام على نجاسة البول و الغائط ممّا لا يؤكل لحمه، سواء كان ذلك من الإنسان أو غيره إذا كان ذا نفس سائلة<sup>(١)</sup>. انتهى.

و المراد بالنفس السائلة - على ما تُسب إلى أهل اللغة و الأصحاب - الدم الذي يجتمع في المروق، و يخرج عند قطعها بقوة و دَفْقٍ، لا كدم السمك<sup>(٢)</sup>، بل هذا هو المتبادر من توصيف النفس بالسائلة في مقام التحديد، لا مطلق الجريان، كما قد يتوهم.

و كيف كان فمراد الأصحاب بالسائلة - على الظاهر - ليس إلا ما عرفت و إن اختلفت عبارات بعضهم؛ إذ لا خلاف عندهم - على الظاهر - في كون السمك و نحوه - ممّا يخرج دمه بالرشح - من غير ذي النفس، مع جريان دمه عند الخروج و بعده.

فمناقشة بعض<sup>(٣)</sup> في تفسير مرادهم بما عرفت - نظراً إلى كون السيلان عرفاً مساوفاً للجريان الذي هو أعم من ذلك - في غير محلّها.

ثم لا يخفى عليك أنّ نجاسة البول و العذرة من الإنسان بل و بعض صنوف الحيوانات كالهرة و الكلب و نحوه ما كادت تكون ضرورية، كطهارة الماء، بل قد أشرنا إلى انعقاد الإجماع على نجاستهما في غير ما سيأتي الكلام فيه، فلا ينبغي إطالة الكلام بذكر الأخبار الخاصة المتظافرة الدالة على نجاستهما من الإنسان أو من غيره ممّا لا شبهة فيه، و إنّما الإشكال في تشخيص الحكم في المورد الذي

(١) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٥٨، وانظر: المعبر ١: ٤١٠.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٦، وانظر أيضاً الحقائق الناضرة ٥: ٢٠٥.

(٣) لم نتحققه.

وقع الخلاف فيه، وهو في مقامين:

أحدهما: في حرء غير المأكول من الطير وبوله.

وقد تُسب إلى المشهور القول بنجاستهما<sup>(١)</sup>.

وعن بعض دعوى الإجماع عليها<sup>(٢)</sup> صريحاً، كما هو ظاهر غيره ممن ادعى

الإجماع على نجاستهما من غير مأكول اللحم مطلقاً

لكن تصريح بعضهم<sup>(٣)</sup> - بعد أن ادعى الإجماع على الإطلاق - بوقوع

الخلاف في الطير ربما يشهد بإرادته من معقد إجماعه ما عداه

و كيف كان فقد حكى عن الصدوق والعماني والجعفي القول

بطهارتهما<sup>(٤)</sup>.

وعن الشيخ في المبسوط موافقتهم، إلا أنه استثنى منه الخشاف<sup>(٥)</sup>.

وعن العلامة في المنتهى و شارح الدروس و كاشف الأسرار و العحرية

و شرحها و شرح الفقيه للمجلسي و حديقته و المعانيخ كما في كشف اللثام

و المدارك و الحقائق و المستند متابعتهم<sup>(٦)</sup>.

(١) نسبة إليه صاحب كشف اللثام فيه ٣٨٩:١، وكذا صاحب الجواهر فيها ٢٧٥٥، والشيخ

الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٦.

(٢) حكاة الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٣٦ عن المحقق الحلبي في المعبر ٤١٠:١.

(٣) كالمحقق الحلبي في المعبر ٤١٠:١ و ٤١١، والعلامة الحلبي في منتهى المطلب ١٥٩:١.

(٤) حكاة صهبة الشهيد في الذكرى ٢١٠:٦، والعامل في مدارك الأحكام ٢٥٩:٢، وانظر الفقيه

٤١:١

(٥) حكاة عنه الشهيد في الذكرى ١١٠:١، وكذا العامل في مدارك الأحكام ٢٥٩:٢، وانظر

لمسوط ٣٩:١.

(٦) منتهى المطلب ١٥٩:١ ١٦٠، مشارق الشمس ٢٩٦، روضة المتقين ٢١٠:١ ٢١١، =

لكن في المدارك بعد جزمه بطهارة الخمر تردّد في البول نوع تردّد، إلا أنّه قوى طهارته أيضاً<sup>(١)</sup>.

و حكى عن البحار و الدحيّة القول بطهارة الدرق مع التردّد في البول<sup>(٢)</sup>.  
حجّة القول بالطهارة مطلقاً بعد الأصل و عموم «كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قدر»<sup>(٣)</sup> خصوص موثقة أبي بصير - بل مصحّحته - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كلّ شيء يطير فلا بأس بخرثه و بوله»<sup>(٤)</sup>.

و استدللّ له أيضاً في المدارك بصحبة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنّه مثل عن الرجل يرى في ثوبه خمر الطائر و غيره هل يحكّه و هو في صلاته؟ قال: «لا بأس»<sup>(٥)</sup> فإنّ ترك الاستفعال مع قيام الاحتمال بعيد العموم<sup>(٦)</sup>.

و فيه: أنّ الجواب مسوق لتفني البأس عن الحكّ - الذي استتهم السائل

= معانيع الشرائع ٦٥:١، كشف النشام ٣٨٩:١-٣٩٠، مدارك الأحكام ٢: ٢٦٢، الحقائق الماصرة ١١: ٥، مشدّد الشيعة ١٤١: ١، و أمّا كشف الأسرار و المعرّية و شرحه و الحديقة للمجسّي بعضها مخطوط، و بعضها لم يكن متوقفاً لدينا، وانظر أيضاً جواهر الكلام ٢٧٥: ٥، و كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٣٦.

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٦٢.

(٢) بحار الأنوار ١١١: ٨٠، دحيّة المعاد: ١٤٥، و انظر: جواهر الكلام ٢٧٥: ٥.

(٣) التهذيب ١: ٢٨٤، ٢٨٥/٨٣٢، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب التجاسات، ح ٤.

(٤) الكافي ٩/ ٥٨٣، التهذيب ١: ٧٧٩/ ٢٦٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب التجاسات، ح ١.

(٥) العقبه ١: ١٦٤- ٧٧٥/ ١٦٥، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١.

(٦) مدارك الأحكام ٢: ٢٦٠.

عه - في الصلاة، و احتمال كونه مافياً للصلاة، لا عن حرء الطائر و غيره الذي  
حرى ذكرهما في السؤال من باب المثال، فلو كان ترك الاستفصال مقتضياً للعموم  
في الحرء، لكان في غيره أيضاً كذلك، و هو كما ترى.

و أحاب العلامة في محكي<sup>(١)</sup> المختلف عن موثقة أبي بصير بأنها  
مخصوصة بالخشاف إجماعاً، فيختص بما شاركه في العلة، و هو عدم كونه  
ماكولاً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فكأنه أراد بهذا الجواب إبطال استدلال الشيخ بالرواية لمذهبه، فمراده  
بالإجماع موافقة الخصم، لا الإجماع المصطلح حتى يورد عليه بمناقضته لما  
حكاه في صدر المسألة عن ابن بابويه و ابن أبي عقيل من القول بالطهارة مطلقاً<sup>(٣)</sup>.  
و أما ما فرعه عليه من إلحاق ما شاركه في العلة فهو بظاهره قياس محض  
في مقابل النص حتى أنه اعترضه غير واحد بذلك.

لكنه على الطاهر أراد بذلك تحكيم ما دل على نجاسة البول و العذرة من  
غير المأكول مطلقاً على هذه الرواية في مورد الاجتماع بجعل الخشاف شاهداً  
عليه حيث يحتل به عموم الرواية، و تنقوى به أدلة المشهور.

و كيف كان فستعرف ما في هذه المحاكمة.

و استدلل للمشهور: بالإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة المحققة.

(١) المحكي هو العاملي في مدارك الأحكام ٢٦١:٢

(٢) مختلف الشيعة ٢٩٩:٦، ذيل المسألة ٢٢٠.

(٣) مختلف الشيعة ٢٩٨:١، المسألة ٢٢٠.

و حسنة عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «اغسل ثوبك من أول ما لا يؤكل لحمة»<sup>(١)</sup>.

و في رواية أخرى عنه: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمة»<sup>(٢)</sup>.  
و المناقشة فيهما: بأن وجوب الغسل لازم أعم؛ لإمكان كونه واجباً تعدياً، أو لإزالة أجزاء غير المأكول مما لا يسعي الالتفات إليها بعد معهودية نجاسة البول هي الجملة من الصدر الأول، و كون المقصود بالحكم في الأخبار المتظاهرة الواردة في مطلق البول بيان حكمه من حيث النجاسة.

كما يشهد بذلك - مضافاً إلى التدبر في الأخبار - فهم الأصحاب النجاسة من الأمر بالغسل في مثل هذه الموارد، بل المتبادر عرفاً من الأمر بغسل الثوب من البول ليس إلا إرادة تنظيفه منه، فيعبر عن ذلك أن البول لدى الشارع من القذرات التي تجب إزالتها، و هذا معنى النجاسة.

و استدللّ لهم أيضاً: بمفهوم الوصف الوارد في مقام بيان الضابط في موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كل ما أكل لحمة فلا بأس بما يخرج منه»<sup>(٣)</sup>.

و حسنة زرارة أنهما قالاً: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمة»<sup>(٤)</sup>.  
و المروي عن قرب الأستاذ عن أبي البحري عن جعفر عن أبيه عليه السلام «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا بأس سول ما أكل لحمة»<sup>(٥)</sup>.

(١) لكافي ٥٧٣/٣، التهذيب ٣٦٤:١/٧٧٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٢) الكافي ١٢/٤٠٦٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٣) التهذيب ٧٨١/٢٦٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٢

(٤) لكافي ٥٧٣/١، التهذيب ٢٤٦:١/٧١٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٥) قرب الإسناد ٥٧٣/١٥٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٧.



و فيه: أنها مرفوعة لبيان ضابط الطهارة، فلا يستغاد منها الاستغناء عند الاستغناء  
عنى الإطلاق.

نعم، قد يُستشعر منها ذلك استشعاراً ضعيفاً لا يُعتد به، كاستشعار المجاسة  
في غير الطير من قوله عليه السلام: «الذي يطير فلا بأس بخرثه و بوله»<sup>(١)</sup>  
نعم، لا بأس بعد مثل هذه الأمور مؤيدات للمشهور، كما أنه يؤيدهم أيضاً  
معروفة الملازمة بين حلية الأكل و طهارة البول عند الرواة، كما يفصح عن ذلك  
خبر زرارة عن أحدهما عليه السلام في أنوال الدواب نصيب الثوب فكرهه، فقلت:  
أليس لحومها حلالاً؟ فقال: «بلى ولكن ليس ممّا جعله الله للأكل»<sup>(٢)</sup> فيُطَنّ بمثل  
هذه المؤيدات ثبوت الملازمة بين الحرمة و النجاسة أيضاً وإن كان قد يوهن  
بمثل هذه لرواية إشعار الروايات السابقة أيضاً حيث ظهر منها إباطة نهي البأس  
بكون الحيوان مُعداً للأكل، فيكون المراد بالبأس - الثابت بالمفهوم - ما يعم  
الكراهة.

كما يؤيد هذا المعنى رواية عبدالرحمن عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته  
عن رجل يمتّه بمصر أنوال السهائم أيحمله أم لا؟ قال: «يعسل بول الفرس  
والحمار و البغل، فأما»<sup>(٣)</sup> الشاة و كلّ ما يؤكل لحمه فلا بأس بوله»<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ١١، الهامش (٤) و في المصدر: «كلّ شيء يطير...»  
(٢) الكافي ٤/٥٧٣، التهذيب ٧٧٢/٢٦٤٠١، الاستبصار ١/١٧٩:٦٢٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٧.

(٣) في «ض ١١» و الاستبصار «و أمّا».

(٤) التهذيب ١/٢٤٧، الاستبصار ١/١٧٩:٦٢٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٩.

و كيف كان فعاية ما يمكن استفادته من الأخبار المتقدمة نجاسة بول غير  
المأكول، و أمّا نجاسة حرثه مطلقاً فربما يستدل لها بالإجماع المركّب، و بالأخبار  
لدالة على نجاسة العذرة مطلقاً

مثل رسالة موسى بن أكيل عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام في شاة  
شربت بولاً ثم دُبحت، فقال: «يعسل ما في جوفها ثم لا بأس به، و كذلك إذا  
اعتلقت بالعذرة ما لم تكن حلالة»<sup>(١)</sup> و رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في  
الرجل يطأ في العذرة أو البول أيعيد الوضوء؟ قال: «لا، ولكن يغسل ما أصابه»<sup>(٢)</sup>  
فإن ترك الاستعصال في مثل هذه الروايات يفيد العموم، و العذرة - على ما يظهر  
من غير واحد من اللغويين - مرادفة للمعرة، فيتم الاستدلال، و لا اعتداد بما يظهر  
من بعضهم<sup>(٣)</sup> من اختصاصها بفصلة الإنسان.

و فيه: بعد تسليم كونها حقيقة في الأعم، فلا ينبغي التأمل في انصرافها في  
مثل هذه الأخبار إلى عذرة الإنسان خصوصاً بملاحظة استلزام التعميم ارتكاب  
التخصيص بإحراج مأكول اللحم، و لا أقل من انصرافها عن رجميع الطير،  
كفضلات ما لا نفس له عمدة المستند للتعميم هو الإجماع و عدم القول بالخص،  
المتنصد بعض المؤيّدات المورثة للوثوق بعدم الفرق بينها و بين البول من كلّ  
حيوان من حيث النجاسة و الطهارة

(١) الكافي ٢٥١، ٦ - ٢٥٢/٥، التهذيب ٩٤٧/٤٧، الاستبصار ٢٨٧/٧٨، الوسائل، الباب

٢٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٢.

(٢) الكافي ٣٩٣/٤، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب تواقض الوضوء، ح ٢.

(٣) النهاية - لابن الأثير - ١٩٩، ٣.



لا يؤكل لحمه»<sup>(١)</sup> عن مثل الخشاف مع عموم الابتلاء به وهو بوله إن كان ما يقدره من الماء حال الطيران بوله - كما هو الطاهر - لا من حلقه - كما احتمله بعض - غير مسموعة.

والأولى هو الاعتراف بدلالة الرواية على المدعى، لكنها قاصرة عن معارضة الموثقة التي هي صريحة في نهي البأس، كالصريحة في العموم، بل يتعدّ ارتكاب التحصيل في الموثقة بحملها على إرادة خصوص مأكول اللحم من الطير؛ لأنّ تقييد الموضوع بوصف الطيران من غير أن يكون له مدخلية في الحكم ولا في إحرار موضوعه وكون الماط حلية الأكل من غير فرق بين الطائر وغيره في حد ذاته مستهجن عرفاً ولو بقريضة متصلة، كما لو قال: «الذي يؤكل لحمه ويطير» إلى آخره، فضلاً عن أن يؤخذ الموصوف مستقلاً عنواناً للموضوع في مقام إعطاء القاعدة.

ولو سلّم قبولها للتحصيل، فلا شبهة في أن التصرف في الحسنة أهون. ولو سلّم المكافئة الموجبة لإجمال الروايتين في مورد الاحتجاج، فالمرجع على الأظهر عموم «كلّ شيء نظيف حتى نعلم أنّه قذر»<sup>(٢)</sup> لا المرجحات السندية، كما في المتعارضين المتباينين. ولو سلّم الرجوع إلى المرجحات السندية، أيضاً لا يبعد أرجحية الموثقة؛ لأوثقية رجالها، ولا أقل من مكافئتها للحسنة.

(١) تقدّم تحريره في ص ١٣، الهامش (٢).

(٢) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ١١، الهامش (٣).

و توهم كون الحسنة مشهورة بين الأصحاب فتراجع بذلك على الموثقة مدفوع بأن المسلم فتوى المشهور بمصمون الحسنة، ولم يشت بل لم يطن باستادهم إليها في فتواهم حتى يتراجع بذلك سندها، بل المطنون كون الموثقة من الروايات المشهورة التي عرفها كل الأصحاب، و عمل بها بعضهم، و طرحها الآخرون، و هذا لا يوجب وهنا في سندها.

و لو سلم أرجحية الحسنة بواسطة الشهرة بل سقوط الموثقة عن الحجية؛ لإعراض المشهور، فعاية ما يُتهم منها نجاسة بول الطير العير المأكول، و لم يُعرف لغير الخشاف من الطيور بول حتى يتم به الاستدلال لمذهب المشهور؛ لعدم القول بالعرق، بل المعروف اختصاص الخشاف بالبول، و القول بالتفصيل بينه وبين غيره من الطيور محقق، كما سمعته من الشيخ.

و من هنا ظهر لك وجه آخر لعدم إمكان تخصيص الموثقة بالحسنة حيث إن الظاهر عدم البول لما يؤكل لحمه من الطيور، فتكون الموثقة بمرلة الخاص المطلق، فيخص بها إطلاق الحسنة.

و كيف كان فلا شبهة في عدم صلاحية الحسنة لمعارضة الموثقة بوجه

و قد اعترف بذلك شيخ مشايخنا المرتضى<sup>(١)</sup> رحمه الله.

لكنه رجع مقالة المشهور بمفهوم موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال «حرء الخطاف لا بأس به هو مما يؤكل لحمه، و لكن كره أكله لأنه استجار بك

و آوى إلى منزلك، وكلّ طير يستجير بك فأجره»<sup>(١)</sup> حيث علّل الطهارة بأكل اللحم لا بالطيران.

و فيه: أنّ غايته الإشعار بالعلّة.

ولعلّ النكته في ذكر قوله عليه السلام: «هو ممّا يؤكل لحمة» التبيه على تحقّق حلّ اللحم الذي هو في حدّ ذاته سبب لتفّي البأس ولو من غير طيران، فلا ينافي ذلك كون الطيران أيضاً سبباً.

و على تقدير تسليم ظهوره في المدّعى فليس على وجه يعارض ظهور الموثقة التي عرفت عدم قولها للمصرف، بل لو سلّم صراحتها في السببية المحصورة، لتعيّن حمل البأس المفهوم منها على ما يعمّ الكراهة، كما في رواية عبدالرحمن، المتقدمة<sup>(٢)</sup>، جمعاً بينها وبين الموثقة.

فظهر بما ذكرنا عدم صلاحية شيء من المذكورات لإثبات مذهب المشهور، فالقائل بالطهارة مستظهر بحجّية، بل لو لم يكن له النصّ الخاص، لكفاه الأصل، وعموم «كلّ شيء نظيف»<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

لكنّ الذي أوقعنا في الرية من هذا القول وضوح ضعف مستند المشهور، و عدم صلاحيته لمعارضة الأصل، فصلاً عن النصّ الخاص، فيُظنّ بذلك أنّ استدلالهم بمثل هذه الأدلة لم يكن إلّا من باب تطبيق الدليل على المدّعى،

(١) أورده العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣١٠: ٨، ضمن المسألة ٢٥ تقلّاً عن كتاب مختار

ابن موسى

(٢) في ص ١٤.

(٣) تقدّم تحريره في ص ١١، الهامش (٣).



لا استفادة المدعى من الدليل.

فالذي يغلب على الظن معهودية الكليّة - أعني نجاسة البول و الحرء من كل ما لا يؤكل لحمه - لديهم، و وصولها إليهم يدأ بيد على سبيل الإجمال، كجملة من أحكام المجاسات، فلما أرادوا إثباتها بالبرهان تشبّثوا بمثل هذه الأدلة المقاصرة، و من حالهم نظر إلى قصور الأدلة، لا إلى معهودية المدعى، التي ألجأتهم إلى الاستدلال بها.

فالإبصار أن مخالفة المشهور في مثل هذا الفرع في غاية الإشكال، لكن موافقتهم - بطرح النص الحاص و رفع اليد عن الأصول المعتمدة ما لم يحصل القطع بتحقيق الكليّة في الشريعة على وجه لا تقبل التخصيص - أشكل، ولمسألة موقع تردد، و الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه.

هذا كله في غير الخشاف، و أما الخشاف فقد يقال بأن المتعين نجاسة بوله؛ لرواية داود الرقي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الحشاشيف يصيب ثوبي فأطله و لا أجده، قال: «اعل ثوبك»<sup>(١)</sup>.

و هذه الرواية مستند الشيخ في استثنائه الخشاف في المسبوط على ما حكى<sup>(٢)</sup> عنه.

و فيه: أنها معارضة بما رواه عياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «لا بأس

(١) الشهيد ١: ٢٦٥/٧٧٧، الاستبصار ١: ١٨٨/٦٥٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

المجاسات، ح ٤

(٢) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ١: ١١٠، و كذا العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٥٩، وانظر المسبوط ٣٩٠.

بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف<sup>(١)</sup>.

و في المدارك - بعد نقله من الشيخ رحمته احتجّاه بالرواية السابقة و الجواب عنه بمعارضتها بخبر غياث - قال و هذه الرواية أوضح سداً و أظهر دلالة من السابقة، و أجاب عنها في التهذيب بالشذوذ أو الحمل على الثقة، و هو مشكل<sup>(٢)</sup>. انتهى.

واعترضه في الحدائق بقوله: و أنت خير بما فيه، فبأي لا أعرف لهذه الأوضعية سداً و لا الأظهرية دلالة وجهاً، بل الروايتان منساقتان سنداً و متناً، كما لا يخفى

و يمكن ترجيح الرواية الثانية بما رواه شيخنا المجلسي - عطر الله مرقده - عن الراوندي في كتاب النوادر أنه روى بسنده فيه عن موسى بن جعفر عن أبائه عليهم السلام قال: سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه أبوال الخشاشيف، قال: «الابأس»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

أقول: و أنت خير بما في منع الأظهرية من المجازفة، بل الرواية الثانية بمنزلة لمص، و الرواية الأولى عايتها الظهور، بل للرواية الثالثة - المحكية عن السواد - أظهر، فمقتضى الجمع بين الروايات: حمل الأمر بالمسل على الاستحباب.

(١) التهذيب ٢٦٦: ٧٧٨، الاستبصار ١٨٨٦/ ٦٥٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

المجاسات، ح ٥.

(٢) مدارك الأحكام ٢٦٢: ٧٧٨، و انظر: التهذيب ٢٦٦: ٧٧٨، ذيل ح ٧٧٨

(٣) الحدائق لناصر ١٥: ١٥٥، و انظر: بحار الأنوار ١١٠: ١٣، و لم نجده في النوادر

نعم، يمكن أن يقال: إن ضعف الروايتين و عدم انجبارهما بعمل الأصحاب يمنع عن الاعتماد عليهما، لكنك حير بأن رواية داود لا تقصر عليهما في الضعف.

و توهم انجبارها بالشهرة مدفوع: بأنه لم يُعرف عامل بها عدا الشيخ في المبسوط، فإن المشهور وإن قالوا بمضمونها لكن مستندهم على الظاهر ليس إلا الكثرة المقررة عندهم، لا هذه الرواية.

هذا، مع ما أشربا إليه سابقاً من عدم معروفية البول لشي من الطيور عدا الخشاف، فتكون - على هذا التقدير - موثقة<sup>(١)</sup> أبي بصير - المصرحة بنهي البأس عن بول الطير - بمزلة النص فيه، ولا أقل من قوة ظهورها في إرادته، فيشكل رفع اليد عنه بمجرد الأمر بغسل الثوب، الممكن حمله على الاستحباب أو غيره من المحامل، فالروايتان لو سلّم قصورهما عن الحجية فلا أقل من تأييدهما لمضمون الموثقة، و تأثيرهما في عدم الاعتماد على رواية داود، التي لا تقصر عليهما في الضعف.

والقول بالتعصيل في غاية الضعف، و الأشبه بالقواعد هو القول بالطهارة مطلقاً، لكن الجرم به في غاية الإشكال.

نعم، لا ينبغي الاستشكال في طهارة خراء الحطّاف و لو على القول بحرمة لحمه، كما يدل عليه - مضافاً إلى ما عرفت - موثقة عمار، المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدّمت الموثقة في ص ١١.

(٢) في ص ١٨.

### المقام الثاني: بول الرضيع.

والمشهور بين الأصحاب أنه لا فرق في نجاسة بول الإنسان بين الصغير منه والكبير، بل عن السيد دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>  
 بخلاف ما حكاه في المدارك<sup>(٢)</sup> و محكي المختلف<sup>(٣)</sup> عن ابن الجبيل أنه قال: بول البالغ و غير البالغ نجس، إلا أن يكون غير البالغ صبيّاً ذكراً، فإن بوله و لبنه ما لم يأكل اللحم ليس بنجس.

و استدّل له بما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأنّ لبنها يخرج من مثانة أمها، و ليس العلامة لا يغسل منه الثوب ولا بوله قبل أن يطعم، لأنّ لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين»<sup>(٤)</sup>

و استدّل له أيضاً في الحقائق<sup>(٥)</sup> و غيره<sup>(٦)</sup> بما رواه المجلسي رحمه الله في البحار عن كتاب النوادر للقطب الراوندي بإسناده فيه عن موسى بن جعفر عن أمائه عليه السلام، قال: قال عليّ عليه السلام: «بال الحصّ عليه السلام و الحسين عليه السلام على ثوب

(١) حكاه عنه العملي في مدرك الأحكام ٢: ٢٦٣، وانظر مسائل الناصريّات ٨٨، نمطاً ١٣

(٢) مدارك الأحكام ٢: ٢٦٣

(٣) الحكي عن المختلف ١: ٣٠١، المسألة ٢٢٢ هو البحراني في الحقائق الناصرة ١٧٠

(٤) التهذيب ١: ٢٥٠/٧١٨، الاستبصار ١: ١٧٣/٦٠١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب نجاسات،

ح ٤

(٥) الحقائق الناصرة ١٨٠-١٩٠

(٦) جواهر الكلام ٥: ٢٧٤

رسول الله ﷺ قبل أن يطعما، فلم يغسل بولهما من ثوبه»<sup>(١)</sup>.

و يرد عليه - مصافاً إلى الطعن في سند الروایتين، و شدودهما، و اشتغال أولاهما - التي هي على الطاهر مستندة - على ما لا نقول به - معارضتهما لصحيفة الحلبي أو حسنة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بول الصبي، قال: «تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله»<sup>(٢)</sup>.

و أجيب<sup>(٣)</sup> أيضاً بالقول بموجبهما، فإن انتفاء الغسل لا يقتضي انتفاء الصلوة، و نحن إنما أوجبنا الثاني لا الأول.

و فيه نظر؛ فإن للروایتين قوة ظهور في الطهارة، كما لا يخفى على المتأمل، فليس مجرد القول بعدم وجوب الغسل عيباً التراماً بموجبهما، فالأولى في الجواب ما ذكرناه.

و الحق عدم جواز الاعتماد على مثل هذه الروايات الضعيفة المخالفة لعمل الأصحاب في رفع اليد عن مقتضيات الأدلة العامة و الخاصة، فالأظهر بجاسة بول الصبي كغيره.

ثم إن مقتضى عموم روايتي<sup>(٤)</sup> ابن مسان و معاقدة الإجماعات المحكمة، أطراد الحكم بجاسة البول و الخمر في كل حيوان لا يؤكل لحمه (سواء كان

(١) بحار الأنوار ١١/١٠٤٨٠، وانظر، الوارد - للراوندي - ٣٣٧/١٨٩٠.

(٢) لكاهي ٦/٥٦٣، التهذيب ٧١٥/٢٤٩١، الاستبصار ٦٠٢/١٧٣١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الجاسات، ح ٢.

(٣) المجيب هو العاملي في مدارك الأحكام ٢٦٣:٢.

(٤) تقدّمنا في ص ١٣.

جنسه حراماً كالأسد) و السّور و الفأرة و نحوها (أو عرض له التحريم كالجلال) و الموطوء ممّا كان محلّلاً بالأصل، بل عن التذكرة نفى الخلاف في إلحاقهما بغير المأكول<sup>(١)</sup>، و عن ظاهر الدخيرة و الدلائل و صريح المعتمد الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

و عن الغيبة الإجماع على إلحاق حصوص الجلال<sup>(٣)</sup>.

و عن المختلف و التنقيح الإجماع على نجاسة ذرق الدجاج الجلال<sup>(٤)</sup>.  
و حيثنّذ لا يبقى مجال لتوهم معارضة العمومات بإطلاق ما دلّ على طهارة بول مثل الغنم و البقر و البعير و نحوها، الشامل لحالتي الجبل و نحوها<sup>(٥)</sup>، مع اندفاعه من أصله بالطر إلى سائر الأدلة الدالة على إناطة الطهارة بحلّة الأكس، الظاهرة في حلّته بالفعل، فليتلق.

و كيف كان فلا مجال للشك في الحكم بعد اعتضاد عموم النصّ بالإجماع المستفيض نقله.

نعم، بناءً على استثناء «كلّ شيء بطير» من عمومات النجاسة و صدق سم

(١) حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٣٦:١، وانظر: تذكرة المقهاء ٥١٦، الفرع لثاني من المسألة ١٥.

(٢) حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١٣٦:١، وانظر: دخيرة المعاد ١٤٥، و معانيع الشرائع ٦٥:١.

(٣) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٢٧٦:٥، وانظر: الغنية: ٤٠.

(٤) حكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١٣٦:١، و انظر: مختلف الشيعة ٢٩٧:١، المسألة ٢١٩، و التنقيح الرائع ١٤٦:١.

(٥) كما قوله. «لحالتي الجبل و نحوها» في جميع النسخ المحطّية و الحجرية. و الظاهر أنّ الصواب هكذا: «لحالتي الجبل و عدمه».



الطير على الدجاج كان للتأمل في نجاسة درق الدجاج الجلال مجال، لكن الظاهر انصراف إطلاق الصلة عنه.

هذا، مع إمكان أن يقال: إن استفادة طهارة خروء الطير الذي عرض له وصف الجلل من عموم الموثقة النافية للباس عن خروء كل طير إنما هي بأصالة الإطلاق؛ لأن الطير في حائتي الجلل و عدمه مصداق واحد لهذا العام، وأما استعادة نجاسته من عمومات النجاسة بأصالة العموم، حيث إنه بعروض وصف الجلل له يعرض له وصف الحرمة، فيندرج في موضوع العمومات، ولم يكن داخلًا فيه قبله؛ لكونه قبل الانصاف محلاً، فيدور الأمر بين التقييد والتخصيص، والأول أهون، خصوصاً مع اعتصاد العمومات - التي عمدتها معاقدة الإجماعات المحكية - بالإجماعين المحكيين، وعدم نقل خلاف هي المسألة، والله العالم.

(و في رجب ما لا نفس له و بوله) مما لا يؤكل لحمة كالحيّة و الوزغة و نحوهما مما له لحم معتد به (تردد) لأمثل الدباب و القمل و الزنبور و نحوها مما لا يعتد بلحمه عرفاً، فإنه لا وقع للتردد في مثل هذه الأمور، كما هو ظاهر المصنف عليه السلام في المتن و صريحه في محكي المعتبر<sup>(١)</sup>، لا لمشقة التحرز عنها أو قضاء السيرة بعدم التجنب عن مثلها حتى يتوجه عليه وجوب الاقتصار على القدر المتيقن من مورد الحرج و السيرة، بل لانسباق غيرها من إطلاق غير مأكول اللحم مما له لحم معتد به، و لذا لم يمنع استصحاب شيء من فضلاتها في الصلاة.

و أما التردد في القسم الأول فممنشؤه ظهور كلمات غير واحد بل صريح

(١) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٢٨٥:٥، وانظر: المعتبر ٤١١:١.

بعض<sup>(١)</sup> عدم الخلاف في طهارتهما من كل ما لا نفس له، لكن مقتضى عمومات النجاسة من روايتي<sup>(٢)</sup> ابن سنان و معاذ جملة من الإجماعات المحكيّة. اطرّد الحكم في غير ذي النفس أيضاً.

و دعوى انصراف المأكول و غير المأكول عمّا لا نفس له مطلقاً و شمولهما لما له النفس مطلقاً مجازفة محضة، كما يشهد بها عدم التزام المدعي بما دّعه في باب الصلاة.

نعم، دعوى انصراف الروايتين<sup>(٣)</sup> - الأمرتين بغسل الثوب عن البول - عن أبوال ما لا نفس له؛ لعدم معروفة البول له غير بعيدة.

و ربما منع بعض<sup>(٤)</sup> صدق اسم البول و العذرة و العائط و الخراء و نحوها من الألفاظ التي علقت النجاسة عليها في النصوص و الفتاوى - على فضلات غير ذي النفس، بدعوى. أنّهما من غير ذي النفس بمنزلة عصارة النبات، فكأنه رغم أنّ لسيرهما في المحاري المتعارفة لسائر الحيوانات كخروجهما من المخرجين دخلاً في التسمية عرفاً.

و فيه منع ظاهر، لكن لان منع عدم صدق ماعدا البول - من لألفاظ المتقدمة - على الرجيع و لا أقل من انصرافها عنه، لالكونها كالعصارة، بل لظهور تلك الألفاظ - موضعاً أو انصرافاً - في غير الرجيع حتّى رجيع الطير، فلا ينبغي

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة ١٣:٥.

(٢) تقدّمنا في ص ١٣.

(٣) أي: روايتا عبد الله بن سنان، المتقدمتان في ص ١٣.

(٤) أنظر: جواهر الكلام ٢٨٧:٥.

التردد في رحيق غير ذي النقص خصوصاً مع ما عرفت من عدم دليل يُعتمد به على نحاسة مطلق الخمر من غير المأكول، عدا الإجماع المعلوم استنائه في المقام.  
و استظهارها من إطلاقات معاهد الإجماعات المحكية بعد القطع بعدم الإجماع في الفرص بل الظن باعقاد الإجماع على خلافه كما ترى.

والذي ينبغي أن يتردد فيه إنما هو نجاسة بوله، فإنه لا شبهة بل لاختفاء في صدق اسم البول عليه حقيقة بعد فرض أن يكون له فرج يحتض ببوله، كما في سائر الحيوانات، لكن الفرص لم يتحقق، و عدم معرفته و معهودته الابتلاء به على تقدير تحققه منشؤ لانصراف النص عنه، لكن لما كان مشؤ ندرة الوجود يوجب التردد فيه.

لكن الإنصاف أن ندرته و ندرة الابتلاء به ليست على وجه يمكن معها استظهار حكمه من الأمر بفعل الثوب من أبوال غير المأكول، خصوصاً بعد الالتفات إلى طهارة ميتته و دمه، فإنه يوجب التشكيك في ارادته من المطلق و لو مع قطع النظر عن ندرة وجوده.

و نعلمه لذا استدلل بعض<sup>(١)</sup> للطهارة بطهارة دمه و ميتته، و إلا فهو بظاهره قياس لا نقول به.

(و كذا في ذرق الدجاج غير الجلال) تردد مشؤ اختلاف الأخبار.  
مروى وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال «لا بأس بخمر الدجاج

(١) كالعلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٥١١، المربع الأول من المسألة ١٥.

و الحمام يصيب الثوب»<sup>(١)</sup>.

و روى فارس، قال: كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج تجوز الصلاة فيه؟ فكتب «لا»<sup>(٢)</sup>.

و الروايتان ضعيفتا السند جداً.

و لكن أولاهما موافقة للأصلي و عموم قوله فإنه في موثقة عمار «و كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»<sup>(٣)</sup>.

و أمّا ثانيتهما فهي - مع ضعف سندها و إصهارها و كونها مكانية - موافقة للمحكمي عن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>، فلا تعويل على مثل هذه الرواية، مع قبولها للحمل على الكراهة.

فصهر من ذكر أن التردّد في ذرق الدجاج كالتردّد في رجيع ما لا نفس له بدوي (و الأظهر) فيهما (الطهارة).

فما عن الشيخ في بعض كتبه و المفيد في المقنعة - من القول بنجاسة ذرق الدجاج<sup>(٥)</sup> - ضعيف، والله العالم.

(١) تهذيب ٢٨٣:١ - ٢٨٤/٨٣١، الاستبصار ١٧٧:١/٦١٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

النجاسات، ح ٢

(٢) تهذيب ٢٦٦:١ - ٢٦٧/٧٨٢، الاستبصار ١٧٨:١/٦١٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

النجاسات، ح ٣.

(٣) التهذيب ٢٦٦:١/٧٨١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٢

(٤) بدائع الصنائع ٦٢:١، اللباب ٥١:١/٥٢، المجموع ٥٥٠:٢.

(٥) حكاه عنهما العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢٩٧:١، المسألة ٢١٩، وانظر المقنعة: ٦٨

و ٧١، و لنهاية: ٧ و ٥١، و المبسوط ١٢:١ و ٣٦، و الخلاف ٤٨٥:١، المسألة ٢٣٠

تنبيه: لو تردّد شيء بين كونه خروءاً أو بولاً وبين غيرهما من الأشياء الظاهرة، أو بين كونه من مأكول اللحم أو غيره، أو بين كونه من ذي النفس أو غيره، حكم بالطهارة في الجميع.

و كذلك لو تردّد الحيوان بين كونه مأكول اللحم أو غيره، سواء كان مشوّه اشتباه الأمور الخارجيّة - كما لو تردّد حيوان بين كونه عنماً أو حنريراً؛ لبعض العوارض الموجبة للاشتباه من ظلمة و نحوها - أو الجهل بالحكم الشرعي، كما في الحيوان المتولّد من الحيوانات، الذي لم يتبع شيئاً منهما في الاسم.

و كذلك لو تردّد بين كونه من ذي النفس أو غيره، كالحية التي وقع الكلام في أنّها من ذي النفس - كما شهد به بعض<sup>(١)</sup> - أو من غيره، فإنّه يحكم بالطهارة في الجميع ما لم يُعلم كونه من الموصوع الذي ثبت نجاسته؛ للأصل، و عموم قوله ﷺ: «كُلْ شَيْءٌ بَطِيفٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

و لا يجب الفحص و الاحتبار و إن تمكّن منه ما لم يكن الشك ناشئاً من الجهل بالحكم الشرعي، و إلا يجب، أي لا يجوز العمل بالأصل قبل الفحص في الشبهات الحكميّة.

و أمّا الشبهات الموصوعيّة - كجميع الأمثلة المتقدمة، عندا مثال الحيوان المتولّد من الحيوانات - فلا يجب فيها الفحص أيضاً، بل يرجع من أوّل الأمر إلى أصالة البراءة و قاعدة الطهارة بلا إشكال بل و لا خلاف فيه.

(١) راجع الشرح الكبير - لابن قدامة - ٣٣٩:١.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١١، الهامش (٣).

فما ذكره في الجواهر من الاحتمالات في مجهول الحال من الحيوان الذي لم يدر أنه من دي النفس و غيره - من أنه هل يُحكم بطهارة فضله حتى يعلم أنه من دي النفس، للأصل، واستصحاب طهارة الملاقي و نحوه، أو يتوقف الحكم بالطهارة على اختباره بالدبح و نحوه؛ لتوقف امتثال الأمر بالاجتناب عليه، ولأنه كسائر الموضوعات التي علق الشارع عليها أحكاماً، كالصلاة للوقت و لفبته و نحوه، أو يُفترق بين الحكم بطهارته و بين عدم تنجيسه للغير، فلا يُحكم بالأول إلا بعد الاختبار، بخلاف الثاني؛ للاستصحاب فيه من غير معارض، ولأنه حيثنذ كما لو أصابه رطوبة مترددة بين البول و الماء؟ وجوه لم أعثر على تنقيح لشي منها في كلمات الأصحاب<sup>(١)</sup>. انتهى - في غير محله؛ فإن شبهة وجوب الاحتياط بالاجتناب عن احتمالات النجاسة تحصيلاً للقطع بالخروج من عهدة التكليف بالاجتناب عن السجس الواقعي شبهة سارية في جميع مواقع الشبهة؛ ضرورة عدم حصول لقطع بالاجتناب عن البول الواقعي أو ملاقيه - مثلاً - إلا إذا اجتنب عن جميع ما يحتمل كونه مولاً في الواقع أو ملاقياً للبول.

فيتوجه أولاً: النقض بسائر الموارد التي لاشبهة في أن المرجع فيها أصالة الحل و الطهارة.

و حله: أن الأمر بالاجتناب عن السجس الواقعي لا يؤثر إلا في تنجز التكليف بالنسبة إلى ما علم كونه من مصاديق ذلك السجس إما تفصيلاً كما في أفراده المعلومة بالتفصيل، أو إجمالاً، كما في الشبهة المحصورة.



و أمّا ما احتمل كونه مصداقاً له فلم يحرز بالنسبة إليه تكليف حتى يجب امتثاله.

و إن شئت قلت فيما نحن فيه: إنّ الحيّة - مثلاً - لم يُعلم وجوب الاجتناب عن مولها و خربنها، و ما دلّ على وجوب الاجتناب عن فصلة كلّ دي نفس إنّما يقتضي وجوب الاجتناب عن فصلتها على تقدير كونها من دي النفس لا مطلقاً. لكنّ التقدير غير محقق، فالتكليف مشكوك، و المرجع فيه السراة و قاعدة الطهارة.

نعم، بناءً على شمول ما دلّ على النجاسة لفضلة غير دي النفس أيضاً و استثنائها منه بدليل مفصل من إجماع و نحوه قد يقال: إنّ مقتضى القاعدة عدم رفع اليد عن حكم العام إلا فيما علم كونه من أفراد المخصّص. لكنّك عرفت مراراً ضعف هذا القول، و عدم جواز التمسك بالعمومات في الشبهات المصادقية.

فظهر بما ذكرنا بطلان مقايضة ما نحن فيه بالوقت و القبلة و نحوهما من الشرائط التي يتوقّف القطع بصحّة الصلاة الواجبة على إحرازها، فإنّ الثاني مرجعه إلى الشكّ في المكلف به، و الأوّل في أصل التكليف، كما لا يحصى

(الثالث: المنى، وهو نجس من كل حيوان) ذي نفس (حلّ أكله أو حرم) إجماعاً، كما ادّعاء جملة من الأصحاب، و شهد له التتبع، بل الساطر في الفتاوى ربما يستكشف من جرمهم بالحكم كون المسألة من المسلّمات التي لا يحوم حولها شائبة الشبهة والخلاف.

وهذا هو المعتمد في إثبات المدعى على سبيل العموم، وإلا فالأخبر الدالة على نجاسة المني وإن تظاهرت و تكاثرت لكنها قاصرة عن إفادة العموم، خصوصاً بالنسبة إلى ما حلّ أكله، سيما مع عموم قوله عليه السلام في موثقة عثمان: «وكل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام في موثقة ابن بكير - الواردة في لباس المصلي -: «وإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبابه وكل شيء منه حائز»<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٩، الهامش (٣).

(٢) الكافي ١/٣٩٧، التهذيب ٢/٢٠٩: ٨١٨، الاستبصار ١/٣٨٣-٣٨٤/٤٥٤، الرسائل،

الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

و أوضح ما يُستدل به للعموم من الأخبار صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ذكر المني وشدّه و جعله أشد من البول، ثم قال: «إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدحل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت به ثوباً فلا إعادة عليك، وكذلك البول»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة الأخرى عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن المني يصيب الثوب، فقال: «ينصحه بالماء إن شاء» و قال في المني يصيب الثوب، قال: «إن عرفت مكانه فاعسله، وإن حفي عليك فاعسله كله»<sup>(٢)</sup>.

و رواية عن ابن مسعود، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المني يصيب الثوب فلا يدري أين مكانه، قال: «يفسله كله»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الروايات التي تقرب هذه الروايات في المضمون، و أنت حبير بأن تعارف إصابة مني الإنسان إلى ثوبه و عدم تعارف غيره بل ندرته يصرف إطلاق لفظ المني إليه.

نعم، ربما يستشعر من الصحيحة الأولى - التي ذكر فيها المني و شدّه و جعله أشد من البول - أطراد التشديد فيه في كل حيوان، بل ربما يدعى ظهورها في ذلك.

و فيه نظر؛ فإن المنساق إلى الذهن هو التشديد في المني المعهود الذي

(١) التهذيب ٢٥٢/٢٥٣، و ٧٣٠/٢٥٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) التهذيب ١/٢٦٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) التهذيب ١/٢٥٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ح ٣.

يبتلي به الناس و يصيب الثوب، كما يؤتله قوله ﷺ بعد ذلك: «إن رأيت المني» الحديث.

و على تقدير التسليم فلا يفهم منها أريد من نجاسة المني لكل حيوان نجس بوله.

و دعوى أن أشدّيته من البول إنما هي بلحاظ نجاسته من مأكول اللحم الذي لا ينجس بوله، وإلا فهو في غير المأكول كالبول، وليس بأشدّ منه، مدفوعة: بكونه رجما بالعيب.

و كيف كان فلا ينبغي الارتياح في الحكم بعد انعقاد الإجماع عليه. و ما في بعض<sup>(١)</sup> الأخبار - من الإشعار بظهارة مني الإنسان أو الدلالة عليها - ممّا لا ينبغي الالتفات إليه بعد مخالفته للإجماع و الأخبار المتكاثرة الدالة على النجاسة، مع ما فيها من احتمال التيقن و قولها للتوجيه القريب العير المنافي للنجاسة، كما لا يخفى على المتأمل.

(و) حيث إنك عرفت أن عمدة المستند للتعميم هي الإجماع عنمت أنه لا ينبغي التردد (في مني ما لا نفس له) حيث لا إجماع على نجاسته، بل لعل الإجماع منعقد على طهارته.

لكن مع ذلك إن تحقق شيء منها بول بأن كان له فرج مخصوص بوله، ففي منيه أيضاً كوله (تردد) حيث جعل المني في الصحيحة أشدّ من البول

(١) لكافي ٢/٥٢٣ و ٣ و ٥/٥٣، التهذيب ١: ٧٨٧/٢٦٨ و ١٣٣٢/٤٢١، لاستتصار ٦٤٥/١٨٥٦ و ٦٥٧/١٨٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الأحاديث ٣

(و) لكنَّ (الطهارة أشبه) حتَّى على تقدير الالتزام بجاسة بوله، لعموم دليلها، لما عرفت من أنَّ الصحيحة لا تخلو عن شوب إجمال، والله العالم.  
تنبيه: كل ما يخرج من القُبْل و الذُّبُر - عدا البول و العائط و المني و الدم - من مذي أو ودي أو قبح أو سحوها من رطوبة أو غيرها طاهر.  
و حكى<sup>(١)</sup> عن بعض العامة القول بجاسة الجميع؛ لخروجها من مجرى النجاسة

و هو باطل؛ إذ لا أثر لملاقاة المجرى بل ولا لملاقاة النجاسات قبل خروجها في الطاهر.

نعم، حكى عن ابن الجيد القول بجاسة المذي الخارج عقيب شهوة، وناقضته للوضوء<sup>(٢)</sup>.

و مستنده على الطاهر ليس إلا الأخبار التي عرفت عند البحث عن عدم ناقضية المذي، و عرفت ما فيها من القصور و عدم الصلاحية لمعارضة غيرها مما هو صريح في خلافها.

وربما يستشهد له في خصوص المقام برواية الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب، قال: «إن عرفت مكانه فغسله، و إن حفي عليك مكانه فاعسل الثوب كله»<sup>(٣)</sup>.

(١) انحاكي هو العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٦٧، وانظر: الأم ٥٥٠١، و المجموع ٥٥٢٢.

و بدائع لصانع ١: ٢٥١ و ٦٠، والمعني ١: ٧٦٧، و الشرح الكبير ١: ٢٣٦ و ٢٤١.

(٢) حكاها عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٣٠٤، المصألة ٢٢٦.

(٣) تهذيب ١: ٢٥٣١، الاستبصار ١: ١٧٤/٦٠٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب =





#### (الرابع: الميتة، و لا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائلة).

هي العبارة إشارة إلى معهودية نجاسة الميتة في الجملة و وضوحها في الشريعة، و أنَّ المحتاج إلى التعريف إنما هو تمييز ما لا ينجس منها عما ينجس و لعمري إنَّ الأمر كذلك، فإنَّ المتشع في الآثار و المتدبر في الأخبار الواردة في أحكام الميتة - التي لا تنهاى كثرة - إذا نظر إليها بعين البصيرة، لوجدها بأسرها كاشفة عن المدعى، فإنك إذا تأملت في الأخبار الكثيرة الواردة في أحكام البشر، و الأخبار الواردة في الماء القليل الذي مات فيه شيء من الحيوانات من دى النفس أو غيره، و الواردة في الماء الكثير الذي وقع فيه الميتة، و الأخبار الواردة في اللبن و الزيت و المرق و غير ذلك مما وجد فيه فأرة ميتة أو غيرها، و الواردة في باب لباس المصلّي و في باب عدم جواز الانتفاع بأجزاء الميتة إلا ما استثنى منها، و غير ذلك من الموارد الكثيرة، لا يكاد يرتاب في أنَّ حال الميتة في عصر الأنبياء عليهم السلام من حيث معهودية نجاستها لم يكن إلا كحالها في عصرنا، و الأسئلة المتعلقة بها



من السائلين لم تكن إلا كالأسئلة الصادرة من العوام في الموارد الجرثية من مجتهديهـم، الناشئة من علمهم إجمالاً بنجاسة الميتة، فإنهم كثيراً ما يسألون عن طعام أوحش ماء أو دهن أو سمن أو غير ذلك خرج منه فأرة ميتة أو سحرة، لا لجهلهم بنجاسة الميتة رأساً، فإن هذه الأسئلة إنما تصدر منهم بعد علمهم بنجاستها في الجملة، و جهلهم بنجاسة الميتة الخاصة، أو جهلهم بما تقتضيه نجاستها بالنسبة إلى خصوص المورد.

و بالجملة، الأخبار الدالة على نجاسة الميتة فوق حد الإحصاء.

و تقريب الاستشهاد بها من وجوه:

منها: ما أشرنا إليه من استكشاف معهودية نجاستها في عصر الأئمة عليهم السلام، كمعهوديتها في عصرنا هذا.

و يؤيده إجماع العلماء و كبراء المتشرعة.

و هذا الحو من التقريب هو عمدة المستند لاستعادة نجاسة البول و الحرة و المنى لكل حيوان ذي نفس، كما عرفته فيما سبق.

لكن لا يتم المدعى على سبيل العموم بمثل هذا الدليل ما لم يضم إليه إجماع و نحوه.

و منها: استفادة نجاستها من جواب الإمام عليه السلام في تلك الأخبار بترتيب شيء من آثار النجاسة على مورد السؤال من نزع البشر و إراقة الماء القليل و نهي الناس عن الكثير إلا عند تغيره، و ترك أكل الطعام و السمن و الزيت إن كان مائعاً، و إن كان جامداً فطرح الميتة و ما حولها، و ترك الصلاة في اللباس المتحد من جلد

الميتة وإن كان من مأكول اللحم، وعدم حوار الانتفاع بأجزاء الميتة ولا بألياتها إلا للاستصباح أو نحو ذلك.

و لمناقشة بأعمية كل من هذه الآثار من النجاسة، هي غير محلها بعد ما أشرنا إليه من أن الملحوظ في السؤال و الجواب لم يكن إلا حكمها من حيث النجاسة، كيف! وليس في سائر أبواب النجاسات إلا مثل هذه الأدلة، وقد سمعت أن عمدة المستند لعموم نجاسة البول من كل شيء إنما هي حنة<sup>(١)</sup> ابن سنان، الأمرة بفعل الثوب من أبوال ما لا يؤكل لحمه.

و بما ذكرنا ظهر لك تقريب الاستشهاد بأخبار الشر، التي ورد فيها الأمر بالنزع لموت الحيوانات و لو لم نلتزم بنجاسة البشر بملاقاة النجس؛ ضرورة أن المقصود بالسؤال عن البشر الواقع فيها شيء من بول أو عذرة أو حمر أو ميت و نحوها لم يكن إلا معرفة حكمها من حيث وقوع النجس فيها، فيكون وجوب النزع أو استحبابه من آثار نجاسة ما وقع فيها، سواء قلنا بنجاسة ماء البشر أم لم نقل، فهل يبقى مجال للتشكيك في استعادة نجاسة الميت من مثل قوله عليه السلام «الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير في ذلك كله واحد ينرح منه عشرون دلوًا، فإن غلب الريح نرحت حتى تطيب»<sup>(٢)</sup>

هذا، مع أن ما في هذه الأخبار من الدلالة على فساد ماء البشر عند نعيها بالميتة كهانا دليلاً لإثبات المدعى.

(١) تقدم نخرجها في ص ١٣، الهامش (١).

(٢) التهذيب ١/٢٤١، الاستبصار ١/٣٥١، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق،

ثم إن أغلب الأخبار التي تقدمت الإشارة إليها وإن كانت واردة في موارد حرثية لا يتم بها عموم المدعى ما لم يضم إليها الإجماع أو غيره من الأدلة لكن جملة منها مطلقات أو عمومات وافية بالمطلوب.

منها: رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: أتاه رجل فقال له: وقعت فأرة في حابية فيها سمن أو زيت فماترى في أكله؟ فقال له أبو جعفر عليه السلام: «لا تأكله» فقال له الرجل: الفأرة أهون علي من أن أترك طعامي من أجلها، قال: فقال له أبو جعفر عليه السلام: «إنك لم تستحف بالفأرة، إنما استخففت بدينك، إن الله حرّم الميتة من كل شيء»<sup>(١)</sup>.

و المراد بالتحريم هنا هو التحريم الخاص الناشئ من السجاسة، وإلا لا يستقيم التعليل، كما هو واضح.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، قال: سأته عن آنية أهل الذمة، فقال: «لا تأكلوا في آينهم إذا كانوا يأكلون فيه الميتة و الدم و لحم الخنزير»<sup>(٢)</sup>.

و منها: صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «كلما علب الماء على ربيع الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير<sup>(٣)</sup> الطعم فلا توضأ منه

(١) التهذيب ١٣٢٧/٤٢٠:١، الاستبصار ٦٠/٢٤:١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الماء المصالح، ح ٢.

(٢) الفقيه ٢١٩:٣-١٠١٧/٢٢٠، التهذيب ٣٧١/٨٨:٩، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٦.

(٣) في التهذيب: «أو تغير...».

ولا تشرب»<sup>(١)</sup>.

و رواية أبي خالد عن أبي عبدالله عليه السلام في الماء يمرّ به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة، فقال أبو عبدالله عليه السلام: «إن كان الماء قد تغيّر ريحه أو طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه، و إن لم يتغيّر ريحه و طعمه فاشرب و توضأ»<sup>(٢)</sup>.  
و عن الفقه الرضوي: «و إن مست ميتة فاعسل يديك، و ليس عليك غسل، إنما يجب عليك ذلك في الإنسان»<sup>(٣)</sup>.

و في موثقة حفص بن غياث: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له بعض سائلة»<sup>(٤)</sup>.  
و موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سئل عن الحنفساء و الدبيب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن، قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عما يقع في الأبر، فقال: «أمّ الفأرة و أشباحها فينرح منها سبع دلاء إلا أن يتغيّر الماء فينرح حتى يطيب،

(١) التهذيب ١: ٢١٦-٢١٧/٦٢٥، الاستبصار ١: ١٢/١٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الماء

المطلق، ح ١.

(٢) التهذيب ١: ٤٠٦-٤١٢/١١٢، الاستبصار ١: ٩/١٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق،

ح ٤.

(٣) حكاة عنه الحراني في المحذات الماصرة ٥: ٥٩، وانظر: الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام

١٧٤.

(٤) التهذيب ١: ٢٣١-٢٦٩/٦٦٩، الاستبصار ١: ٢٦/٦٧، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب السجاسات،

ح ٢.

(٥) التهذيب ١: ٢٣٠-٢٦٥/٦٦٥، الاستبصار ١: ٢٦/٦٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب السجاسات،

ح ١.

فإن سقط فيها كلب فقدرت أن تمزح ماءها فافعل، وكل شيء وقع في المتر ليس له دم مثل العقرب و الحنافس و أشباه ذلك فلا بأس<sup>(١)</sup>.

و رواية يونس<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن العقرب تخرج من الماء ميتة، قال: «استق منها عشر دلاء» قلت فغيرها من الجيف، قال: «الجيف كلها سواء إلا جيفة قد أجيبت، فإن كانت جيفة قد أجيبت فاستق مائة دلو، فإن غلب عليه الربع بعد مائة دلو فانزحها كلها»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك مما يدل عليه منطوقاً و مفهوماً.

هذا كله، مصافاً إلى إمكان استفادته من قوله تعالى: «لَا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ»<sup>(٤)</sup> بناءً على عود الضمير إلى كل واحد من المذكورات.

و في المرسل المحكي عن دعائم الإسلام عن الصادق عن آبائه عن النبي صلوات الله عليهم «الميتة نجسة وإن دُبِعت»<sup>(٥)</sup>.

فالإصاف أنه ليس شيء من أعيان النجاسات - بل قلما يتفق في غيره أيضاً - ما يكون أيس دليلاً من نجاسة الميتة، وكثرة أدلتها مانعة من أن يتطرق فيها للحدشة بضعف السند أو قصور الدلالة، فلا صير في عدم كون بعض إطلاقاتها

(١) الكافي ٦/٦٣، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، ح ١١

(٢) في المصدر: ويونس عن منتهال...

(٣) التهذيب ١/٢٣١، الاستبصار ١/٢٧٠، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق،

ح ٧.

(٤) الأنعام ١٤٥.

(٥) دعائم الإسلام ١/٢٦١، مستدرک الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، ح ٦.

مسوقة لبيان هذا الحكم، فإنه يفهم من جميعها كون نجاستها من الأمور المسلمة  
فما توقعه صاحب المعالم على ما حكى<sup>(١)</sup> عنه - من احصار الدليل  
للتعميم في الإجماع المنقول، و قصور الأخبار الواردة في الميتة عن إثبات  
نجاستها إلا في الموارد الجريئة - ضعيف.

و العجب من تشكيك صاحب المدارك في أصل الحكم - أعني نجاسة  
الميتة - برعمه احصار دليلها في الإجماع الذي خدشه باستظهاره المخدعة من  
الصدوق، فإنه - بعد نقله من المعتبر دعوى إجماع الناس عليها، و عن لمتهى  
الاستدلال عليها - بأن تحريم ما ليس بمحرّم بالأصل و لافيه صرر كالسم يدل على  
نجاسته، و ماقشته فيه بالمنع الطاهر - قال: نعم، يمكن الاستدلال عليها بالروايات  
المتضمنة لسهي عن أكل الريت و نحوه إذا ماتت فيه العارة، و الأمر بالاستصحاب  
به، لكنه غير صريح في الجاسة، و بما رواه الشيخ - في الصحيح - عن حريز، قال:  
قال أبو عبدالله عليه السلام لوزارة و محمد بن مسلم، «اللسن و اللبأ و البيضة و الشعر  
و الصوف و القرد و الناب و كل شيء يتفصل من الشاة و الدابة فهو ذكي، و إن  
أخذته منه بعد أن يموت فاعسله وصل فيه»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن الطاهر أن الأمر بمعل ما يؤخذ من الدابة بعد الموت إنما  
هو لنجاسة الأجزاء المصاحبة له من الجلد.

و يتوخه عليه أن الأمر بالقفل لا يتعين كونه للنجاسة، بل يُحتمل أن يكون

(١) الحاكمي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٥٤٥: ٥٤٦، وانظر معالم الدين (قسم الفقه) ٤٨١.

(٢) التهذيب ٧٥٩: ٧٦٠/٣٢١، الاستبصار ٨٨: ٨٩/٣٢٨.

لإزالة الأحرار المعلقة به من الجلد المانع من الصلاة فيه، كما يشعر به قوله: «اغسله و صلّ فيه».

و بالحمل، فالروايات متظافرة بتحريم الصلاة في جلد الميتة، بل الانتفاع به مضيقاً، و أما نجاسته فلم أقف فيها على نص يُعتدّ به.

مع أن ابن بابويه عليه السلام روى في أوائل كتابه «مَنْ لَا يَحْصِرُهُ الْفَقِيه» مرسلاً عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن حلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما تروى فيه؟ فقال: «لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أولبن أو سمن، و تتوضأ منه و تشرب ولكن لا تصلّ فيها»<sup>(١)</sup>.

و ذكر قبل ذلك من غير فصل يُعتدّ به أنه لم يقصد في كتابه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روه، قال: إنما قصدت إلى إيراد ما أفتي به و أحكم بصحته و أعتقد فيه أنه حجة فيما بيني و بين ربّي تقدّس ذكره و تعالت قدرته<sup>(٢)</sup>. و المسألة قوية الإشكال<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و لا يخفى ما فيه بعد الإحاطة بما عرفت.

و أمّا استعادة المخالفة من ابن بابويه - لذكره رواية ظاهرة في الخلاف - في غير محلّها؛ فإنّه لم يقصد بضمائه في أوّل كتابه صحة جميع ما يورده فيه و كونه حجة بينه و بين ربّه إلّا كون ما يورده من الأخبار الصحيحة التي يجب اتّباعها، كظاهر الكتاب و السّنة القطعية، لا بمعنى الأحكام من دون رعاية ما يقتضيه الجمع

(١) الفقيه ١/٩: ١٥.

(٢) الفقيه ٣١.

(٣) مدارك الأحكام ٢٦٨-٢٦٩، وانظر: المعنير ١/٢٠١، و مستهل المطلب ١/١٦٤.

بينه وبين غيره من القرائن المتصلة أو المتصلة، فلعل الصدوق ينزل هذه الرواية على إرادة لجلود من غير ذي النفس، كما قد يدعى معهودية وضع السمر و الريت هي بعضها، جمعاً بينها وبين غيرها مما دل على عدم جواز الانتفاع بجلد الميتة، أو أنه يلتزم بطهارة الجلد بالدغ، كما حكى<sup>(١)</sup> عن ابن الجبيل.

هذا، مع ما ادّعاه بعض من رجوع الصدوق عما التزم به في أول كتابه بشهادة التبع فيما أودعه فيه من الروايات<sup>(٢)</sup>.

لكن ربما يؤيد التزامه بظاهر هذه الرواية ما حكى عن مقبعه من التصريح بنفي البأس عن أن يتوصلاً من الماء إذا كان في ريق<sup>(٣)</sup> من جلد الميتة<sup>(٤)</sup>، وإن احتمل بعض<sup>(٥)</sup> في هذه العبارة أيضاً ما لا ينافي المشهور.

والذي يغلب على الظن التزامه بطهارة الجلد بالدغ، وحمل الرواية عليه، كما يشهد لذلك وقوع التصريح به في الفقه الرضوي الذي تتحد فتاوى الصدوق معه غالباً.

ففي الرضوي - على ما حكى عنه - : «وإن كان الصوف والوبر والشعر والريش من الميتة وغير الميتة بعد أن يكون ممّا أحلّ الله أكله فلا بأس به، وكذلك

(١) الحاكم هو المحقق الحلّي في المعتمد ٤٦٣١، والعلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣٤٢١، المسألة ٢٦٢

(٢) حكاها الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح ص ٣٠٠: ٣٠٠.

(٣) الرّيق - بالكسر - السقاء، أو جلد يجزّ و لا ينتفع للشراب أو غيره. مجمع البحرين ١٧٧، ٥ «زق».

(٤) حكاها عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٥٦: ١، وانظر: المصح: ١٨.

(٥) راجع: جواهر الكلام ٣٠٠: ٣٠٠.



الجلد، فإن دباغه طهارته» و قال بعد هذا الكلام بأسطر قليلة: «و ذكاة الحيوان ذبحه، و ذكاة الجلود الميتة دباغه»<sup>(١)</sup>. انتهى.

و كيف كان فإن أراد بذلك ما لا يخالف المشهور أو أراد عدم اتمام الماء الغليل بملاقاة الميتة أو غير ذلك ممّا هو أجنبيّ عمّا نحن فيه، فلا يهتم تحقيقه. و إن أراد به عدم نجاسة جلد الميتة، فهو - كمستند - شاذّ محجوح بما عرفت.

و مثله في الضعف و الشذوذ لو أراد به طهارة الجلد بالدباغ، فإنّه لم يُنقل القول به من أحد ممّا عدا ما حكى عن ابن الجنيد<sup>(٢)</sup> و عن المحدث الكاشاني<sup>(٣)</sup> في الميل إليه أو القول به، و هو لا يُخرجه من الشذوذ، و قد استفيض نقل الإجماع على خلافه، بل عن شرح المعانيح أنّه من صروريات المذهب كحرمة القياس<sup>(٤)</sup> و عن التذكرة أنّ الأخبار به متواترة<sup>(٥)</sup>.

و ممّا يشهد به لابن الجنيد - مضافاً إلى المرسل و الرضوي المتقدمين<sup>(٦)</sup> - خبر الحسين بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن و الماء فأشرب منه و أتوصاً؟ قال: «نعم» و قال: «يدبغ فيشرب به و لا يصنّى».

(١) حكاه عنه البحراني في العدائق الناصية ٦١: ٥، وانظر: الفقه المشروب للإمام الرضا عليه السلام.

(٢) تقدّم تخريج قوله في ص ٤٧، الهامش (١).

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٢: ٥، وانظر مقتابع الشرائع ٦٩: ١.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٠١: ٥.

(٥) حكاه عنها العامل في مفتاح الكرامة ١٥٦: ١، وانظر تذكرة الفقهاء ٢٣٥: ٢، صحر المسألة.

(٦) تقدّم المرسل في ص ٤٦، و تقدّم الرضوي آنفاً.

فيه»<sup>(١)</sup>.

لكنّ المتعين طرح مثل هذه الروايات التي أعرض عنها الأصحاب، مع موافقتها للعامة، و معارضتها للأخبار المعتبرة المستفيضة التي وقع في بعضها التصريح بأن ما تصمته هذه الروايات من كون الدماغ ذكاةً للجدد من معتريات العامة على رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>، وقد سمعت<sup>(٣)</sup> في المرسل المحكي عن دعائم الإسلام تصريح النبي ﷺ بأن «الميتة نجسة وإن دُبغت».

و من جملة تلك الأخبار حبر عبد الرحمن بن الحجاج، قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أدخل سوق المسلمين، أعني هذا الخلق الذي يذعنون للإسلام فأشتري منهم الفراء للتجارة، فأقول لصاحبها: أليس هي ذكاة؟ فيقول: بى، فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكاة؟ فقال: «لا، ولكن لا بأس أن تبيعها و تقول: قد شرط لي الذي اشتريتها منه أنها ذكاة» قلت: و ما أصد ذلك؟ قال: «استحلل أهل العراق للميتة، و رعموا أن دباع حلد الميتة ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

و مكتوبة الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام، قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يوزكل لحمها إن ذكّي، فكتب «لا يتنفع من الميتة باهاب و لا عصب»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ٩/٣٣٢، الاستبصار ٤/٣٤٢، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٧.

(٢) راجع «بها مش» (٤).

(٣) في ص ٤٤.

(٤) الكافي ٣/٣٩٨، التهذيب ٢/٧٩٨، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٥) الكافي ٦/٢٥٨-٢٥٩، التهذيب ٩/٣٢٣، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة

و موقعة ابن المعيرة<sup>(١)</sup>، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الميتة يستمتع منها شيء؟ فقال: «لا» قلت: بلعنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله مرت بشاة ميتة، فقال: «ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم يستمتعوا بلحمها أن يستمتعوا بإهابها؟» قال: «ثلث الشاة لسودة ست رمعة زوجة النبي صلى الله عليه وآله، وكانت شاة مهزولة لا يستمتع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان على أهلها إذ لم يستمتعوا بلحمها أن يستمتعوا بإهابها، أي تذكي»<sup>(٢)</sup>

و موقعة أبي مريم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: السحلة التي مرت بها رسول الله صلى الله عليه وآله وهي ميتة، فقال: «ما ضر أهلها لو استمتعوا بإهابها؟» فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لم تكن ميتة يا أبا مريم، ولكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فمرموا بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان على أهلها لو استمتعوا بإهابها»<sup>(٣)</sup>.

مقتضى ظاهر الخبرين اختلاف موردهما وتعدد الواقعة، والله العالم.

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث عن عدي بن الحسين عليه السلام: «كان يبعث إلى العراق فيؤتى ممّا قبلكم بالنعرو فيلبسه، فإذا حصرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه، فكان يُسأل عن ذلك، فقال: إن أهل العراق يستحلّون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغه ذكته»<sup>(٤)</sup>

«المحرمة، ح ٧.

(١) في الموضع الثاني من الكافي: «علي بن أبي المعيرة».

(٢) الكافي ٦/٣٩٨٣، و ٧/٢٥٩٦، التهذيب ٧٩٩/٢٠٤:٢، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المجاسات، ح ٢.

(٣) العقيد ١٠٠٤/٢١٦:٣، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المجاسات، ح ٥.

(٤) الكافي ٢/٣٩٧:٣، التهذيب ٧٩٦/٢٠٣:٢، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المجاسات، ح ٣.

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سأله عن جلد الميتة أيلس في الصلاة إذا  
دُخ؟ قال: «لا وإن دُبع سبعين مرة»<sup>(١)</sup>.

و مؤتفة سماعة قال: سأله عن حلود السباع يتفع بها؟ قال: «إذا رميت و  
سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا»<sup>(٢)</sup>.

و خبر القاسم الصيقل، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام إني أعمل أعماد السيوف  
من حلود الخمر الميتة، فيصيب ثيابي فأصلي فيها؟ فكتب إليّ «اتحد ثوباً  
لصلاتك» فكتبت إلى أبي جعفر الثاني. كت كتبت إلى أبيك كذا و كذا، فصعب  
عليّ ذلك، فصرت أعملها من حلود الخمر الوحشية الدكية، فكتب إليّ «كل أعمال  
البرّ بالصبر يرحمك الله، فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنه لا مجال للارتياح في صحة ما عليه  
المشهور، و بطلان القول بطهارة الجلد بالدع، و كون التشكيك فيه كالتشكيك  
في أصل نجاسة الميتة تشكيكاً في الضروريات.

نعم، ربما يتأمل في نجاستها من الحيوان البحري؛ بطراً إلى انصراف الأدلة  
عنه، و خروجه مما انعقد عليه الإجماع حيث حكى عن الشيخ في الخلاف أنه  
قال: «إذا مات في الماء القليل ضفدع أو ما لا يؤكل لحمه مما يعيش في الماء،

(١) الفقيه ١/١٦٠: ٧٥٠، التهذيب ٢/٢٠٣: ٧٩٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب بياض المصلى.

ح ١.

(٢) التهذيب ٩/٧٩٠: ٣٣٩، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٤.

(٣) الكافي ٣/٤٠٧: ١٦/٤٠٨، التهذيب ٢/٣٥٨: ١٤٨٣، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب

النجاسات، ح ٤.

لا يسجس الماء، و به قال أبو حنيفة. و قال الشافعي: إن قلنا: إنه لا يؤكل، فإنه يسجسه دليلنا: أن الماء على أصل الطهارة، و الحكم بنجاسته يحتاج إلى دليل. و روي عنهم عليهم السلام «أنه إذا مات فيه ما فيه<sup>(١)</sup> حياته لا يسجسه» و هو يتناول هذا الموضع<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ولكن الأظهر السجاسة: لعموم بعض الأدلة المتقدمة، المعتضد بالشهرة و الإجماعات المحكمة، فيحرج بذلك من حكم الأصل و أمّا ما نقله الشيخ عنهم عليهم السلام من الرواية: فقد اعترضه بعض<sup>(٣)</sup> بعدم وجدانه في كتب الأخبار.

أقول: و لعله أراد بذلك صحيحة ابن الحجاج - المروية عن الكافي هي باب نُس الخنز - قال: سأل أبا عبدالله عليه السلام رجل - و أنا عنده - عن جلود الخنز، فقال: «ليس بها بأس» فقال الرجل: جعلت فداك إنها في بلادِي و إنما هي كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبدالله عليه السلام «إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء؟» فقال الرجل: لا، فقال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup> حيث يُعهم من التعليل نفي البأس عن كلّ ما لا يعيش إلّا في الماء، فكأنه فهم من ذلك طهارة ميتته: لعدم معهودية ذبحه أو عدم إشعار في الرواية باشتراطه.

و يُحتمل أن يكون مراده بما روي عنهم ما فهمه من الرواية التي هي من

(١) في المصدر: «إذا مات فيما فيه».

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٧٠:٥، و راجع الخلاف ١٨٩١، المسألة ١٤٦.

(٣) البحراني في الحقائق الناضرة ٧٢:٥.

(٤) الكافي ٣/٤٥١٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

مستندات العامة من قوله عليه السلام في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(١)</sup>

ولد، أحب المصنف في محكيّ المعتبر - عند تضعيف كلام الشيخ - عن هذه الرواية بقوله: ولاحجة لهم في قوله عليه السلام في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» لأن تحليل مختص بالسموك<sup>(٢)</sup>، فكأنه لم يفهم من عبارة الشيخ عليه السلام إلا إرادته هذه الرواية، وإلا لكان التمرص لتضعيف ما رواه أولى، فكأن الشيخ عليه السلام فهم من حية ميتته حلية الانتفاع بها، التي هي مساوقة لطهارتها، لاحلية خصوص الأكل حتى تحتص بالسموك.

وكيف كان فالأقوى نجاسة الميتة من كل حيوان ذي نفس برّياً كان أو بحرياً، فلا يحل استعمالها في شيء مما هو مشروط بالطهارة.

و هل يجوز استعمالها في غيره كالاستقاء بجلدها للبساتين، أو إعمالها في أغمد السيوف، كما يدلّ عليه بعض<sup>(٣)</sup> الأخبار المتقدمة، أو لا يجوز الانتفاع بها مطلقاً، كما هو ظاهر بعض النصوص و أغلب العتاوي؟ فيه وجهان، بل قولان لا يخلو أولهما عن قوة.

و ما ادّعاه بعض<sup>(٤)</sup> من مخالفة للإجماع، اعترازا بطواهر العتاوي المصروفة عن مثل العرص، غير مسموع، مع أن في كلمات جملة منهم تلويحات

(١) مسر ابن ماجه ١٣٦١-١٣٧/٣٨٦-٣٨٨، مسر أبي داود ١٨٣/٢١١، مسنن ترمذي

١٠٠:١-٦٩/١٠٦، مسنن النسائي ١٧٦:١، مسنن الدارقطني ٣٦:١-٣٧/١٣، مسنن

البيهقي ٣:١.

(٢) حكاه عنه لبحراني في العذائ الناصرة ٧٠:٥، وراجع: المعتبر ١٠٢:١.

(٣) هو خير القاسم الصيقل، المتقدم في ص ٥١.

(٤) أنظر: السرائر ٥٧٤:٣.

و تصرّيات بجواز الانتفاع بها في مثل القرض. و تحقيقه موكل إلى محله، والله العالم.

هذا كله في ميتة ذي النفس غير الأدمي، وأما الميت من الإنسان. فيدل على نجاسته قبل غسله - مضافاً إلى استعاضة نقل الإجماع عليه بالخصوص، وإطلاق أو عموم بعض ما تقدّم - صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، فقال: «يغسل ما أصاب الثوب»<sup>(١)</sup>.

و رواية إبراهيم بن ميمون، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت، قال «إن كان غُسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يُغسل فاعل ما أصاب ثوبك منه»<sup>(٢)</sup>.

قال في الوسائل. يعني إذا برد الميت<sup>(٣)</sup>. انتهى

و الظاهر كونه تفسيراً من الراوي.

و التوقيع الخارج من الناحية المقدسة في أجوبة مسائل محمّد بن عبد الله الحميري - المروي عن احتجاج الطبرسي و كتاب العبد للشيخ - حيث كتب إليه. روي لنا عن العالم عليه السلام أنه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم<sup>(٤)</sup> و حدثت

(١) الكافي ٤/١٦١:٣، التهذيب ١/٢٧٦:١ الاستبصار ١/١٩٢:١، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب المجاسات، ح ٢.

(٢) الكافي ٥/٦١:٣، التهذيب ١/٢٧٦:١ الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب المجاسات، ح ١

(٣) الوسائل، ذيل ح ١ من الباب ٣٤ من أبواب المجاسات. و لا يخفى أنّ قوله «يعني إذا برد الميت» موجود في الكافي ٤/١٦١:٣، ذيل ح ٥ و تأتي هذه الجملة أيضاً في ح ٦٢ مسبوقة إلى ذيل هذه الرواية، بعنوان التفسير، فلاحظ.

(٤) في النسخ بخطية و الحجرية. «صلاته» بدل «صلاتهم» و ما أثبتناه من المصدر.

عليه حادثة كيف يعمل مَنْ خلعه؟ قال: «يؤخرو يتقدم بعضهم و يتمّ صلاتهم و يعتسل مَنْ منّه».

التوقيع: «ليس على مَنْ نخاه إلا غسل يده».

و عنه أيضاً أنه كتب إليه - و روي عن العالم عليه السلام أن مَنْ مَسَّ ميتاً بحرارته غسل يده، و مَنْ منّه و قد برد فعليه الغسل، و هذا الميت في هذه الحالة لا يكون إلا بحرارته، فالعمل في ذلك على ما هو؟ و لعله ينحيه ثيابه و لا يمسه فكيف يجب عليه الغسل؟

التوقيع: «إذا منّه على هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده»<sup>(١)</sup>.

و عن العقه الرضوي «و إن مَسَّ ثوبك ميتاً فاغسل ما أصاب»<sup>(٢)</sup>

و يدلّ عليه أيضاً: موثقة عمار - الواردة في باب البئر - قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر، فقال: «ينزح منها دلاء، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا، و ما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سمون دلوأ، و أقله المصغور ينزح منها دلو واحد، و ما سوى ذلك فيما بين هذين»<sup>(٣)</sup>.

و قد عرفت تقريب الاستشهاد بها فيما سبق، فلا ينبغي الارتباب في

(١) الاحتجاج ٤٨٢، العيبة: ٢٣٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل المسّ، ح ٤ و ٥.

(٢) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٦٦٥، وانظر: العقه المسبوبة للإمام الرضا عليه السلام ١٦٩.

(٣) التهذيب ٢٣٤٠١-٢٣٨/٢٣٥، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، ح ٢.



الحكم، ولا الالتفات إلى ما حكى<sup>(١)</sup> عن المحدث الكاشاني من منع نجاسته تارة، وحمل ما في الأخبار على إرادة الحيانة المعنوية، كنجاسة الجنب، مستأسساً لذلك من الأخبار<sup>(٢)</sup> الدالة على أنَّ الميِّت يجب بموته، ومنع سرايتها إلى الغير أخرى، فيكون نجساً غير منجس؛ فإنَّ ضعفهما - بعد مخالفتهما للعتاوى وظواهر الأخبار المتقدمة خصوصاً الأولين منها الأمرين بغسل الملاقى - واضح.

ويزيده وصوحاً: الأدلة المتقدمة الدالة على نجاسة الميتة من ذي النفس من سائر الحيوانات أيضاً إنَّ عمم موضوع كلامه على وجه عمّ مطلق الميتة، كما هو ظاهر ما نسب<sup>(٣)</sup> إليه في بعض المائر.

وقد حكى القول بكون الميت من الأدمي نجساً غير منجس عن الحلبي أيضاً.

لكنَّ العبارة المحكيَّة عن الحلبي ظاهرها الالتزام بذلك في ملاقيه، لا فيه بنفسه، بمعنى أنَّ ملتزم بتأثير الملافة في تنجيس ملاقيه نجاسة حكمية لاعينية، فإنَّه قال - على ما نقله في المدارك -: إذا لاقى جسد الميت إناءً وجب غسسه، ولو لاقى ذلك الإناء مائناً، لم يجس المائع؛ لأنَّه لم يلاق حسد الميت، وحمله على ذلك قياس، والأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل<sup>(٤)</sup>. انتهى.

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٦:٥، وراجع: معانيق الشرائع ٦٧:١ و ٧١ و ٧٦.  
(٢) منها: ما في الكافي ١٦١:٣-١٦٣:١، و علل الشرائع: ٣٠٠-٣٠١ (بباب ٢٣٨) ح ٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، ح ٢ و ٨.  
(٣) الناصب هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٦:٥.  
(٤) مدارك الأحكام ٢٧١:٢، ونظر: السرائر ١٦٣:١.

وقد حكى عنه أيضاً أنه قال في مقام الاستدلال عليه: ولا خلاف بين الأمة كافة أن المساحد يجب أن تجنب النجاسات العينية، وأجمعوا بغير خلاف أن من غسل ميتاً له أن يدخل المسجد و يجلس فيه، فلو كان نجس العين، لما جاز ذلك، ولأن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى طاهر بغير خلاف، ومن حملة الأعسال غسل من ميتاً، ولو كان ما لاقى الميت نجساً، لما كان الماء الذي يغسل به طاهراً<sup>(١)</sup>. انتهى.

ولا يخفى عليك أن هذا المعنى أبصاً مآله إلى منع السراية بالمعنى الممهود، وكون وجوب غسل الملاقى حكماً تعبدياً، فما نسب إليه من القول بكونه نجساً غير منجس في محله.

و أما ما استدل به لمدّعاء فلا يخفى ما فيه بعد ما عرفت في محله من أن المغسل للميت يتبعه في الطهارة، مع أن الالتزام بمنع دخول المسجد قبل التطهير بناء على عدم التبعية هين.

و أهون منه الالتزام بوجوب غسل يديه و غيرهما ممّا باشر الميت قبل الغسل، وقد ورد الأمر بغسل يديه قل التكفين في الأخصار، كما سمعته في محله<sup>(٢)</sup>.

و أضعف منه الاستدلال على عدم نجاسة الميت: بأنه لو كان نجساً، لم يظهر بالتفصيل؛ فإنه مجرد استبعاد لغير البعيد، مع ورود نظيره في الشرعيات،

(١) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتبر ١: ٣٤٩-٣٥٠، وانظر: السرائر ١: ١٦٣.

(٢) راجع ج ٥، ص ٢٧٦.

كطهارة الكافر بالإسلام والعصير بالنقص.

ثم لا يحفى عليك أن القول بكونه نجساً غير منجس أوضح فساداً من إنكار نجاسته رأساً، فإنه إن استند في إثبات نجاسته إلى الإجماع، فسم يعرف القائلون بنجاسته عيناً - على ما يظهر منهم - بين الميت وبين غيره من النجاسات العينية هي نجيس ملاقيه. وإن كان مستنده الأحاز الأمرة بعقل ملاقيه، فكيف يفهم منها نجاسة الميت بعد فرص قصورها عن إثبات نجاسة الملاقى وإرادة غلبه تعبداً؟!

النهى إلا أن يدعى أن وحب غسل الملاقى من حيث هو من آثار نجاسة الشئ، كاستحباب نزح الثر بملاقاته على القول بعدم الانفعال، وأما نجاسة الملاقى بالمعنى المعهود فهي حكم آخر تابع لدليله، فيكشف الأمر بالفصل - كالأمر بالنزح - عن نجاسة الميت دون ملاقيه

و لكنك حير بما فيه؛ فإنه بعد العصر عن انتفاضه بملاقات سائر النجاسات التي لم يرد فيها تصريح من الشارع بنجاستها، إن المتبادر من الأمر بعسل الثوب من البول أو نحوه إنما هو إرادة تطهيره، فاستفادة النجاسة منه إنما هي لذلك.

والحاصل أنه لا فرق بين قوله ﷺ: «اعسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»<sup>(١)</sup> وبين قوله ﷺ: «اغسل ما أصاب ثوبك منه»<sup>(٢)</sup> أي. من جسد الميت،

(١) تقدم تحريجه في ص ١٣، الهامش (١).

(٢) تقدم تحريجه في ص ٥٤، الهامش (٢).

فيُفهم من كلٍّ منهما - ولو بواسطة القرائن المغروسة في أذهان المتشرعة - نجاسة الملاقي و تنجس الثوب الملاقي له.

نعم، لا يُفهم من مثل هذه الأدلة كون المتنجس عند خلوه من عين النجاسة متنجساً لما يلاقيه، كعين النجس، بل لا بدّ في إثبات ذلك من دليل آخر سيأتي التعرّض له إن شاء الله.

و يمكن تنزيل كلام الحلّي على إرادة هذا المعنى لو لا استدلاله عليه ببعض ما تقدّم عنه.

و كيف كن فالتقول بكون الميت نجساً غير متنجس ضعيف في الغاية، بل الإشكال في المقام إنما هو في كونه كعبه من النجاسات في عدم تنجيس ملاقيه إلا برطوبة مسرية، أو أنه ينتجه بمجرد الملاقة و لو من غير رطوبة، كما حكى القوم به عن غير واحد<sup>(١)</sup>، بل عن ظاهر بعض الالتزام بذلك في مطلق الميتة<sup>(٢)</sup>.  
لكنه ضعيف لا يساعد عليه دليل، بل الأدلة مصرحة بخلافه.

ففي خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصلح له الصلاة فيه قبل أن يعمله؟ قال: «ليس عليه غسله، و يصلي فيه ولا بأس»<sup>(٣)</sup>.

(١) قواعد الأحكام ٢٢:١، منتهى المطلب ١٢٨:١، البيان: ٣٣، روض الجنان. ١١٤، ونظر:

مدارك الأحكام ٢٦٩:٢، وجواهر الكلام ٣٤٨:٥.

(٢) حكاية صاحب الجواهر فيها ٣٤٨. ٥ عن محتمل عبارتي القواعد ٢٢١، و الموجز الحاوي (ضمن الوسائل العشرة: ٦١).

(٣) الشهيد ٨١٣/٢٧٦:١، الاستبصار ٦٧٢/١٩٢:١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، ح ٥.

و أمّا في ميّت الإنسان فيستدلّ عليه بإطلاقات الأحبار المتقدّمة<sup>(١)</sup> الدالة على وجوب غسل ما أصاب ثوبك منه، و وجوب غسل اليد الممسّة له. لكن يتوخّه عليه أن الروايتين<sup>(٢)</sup> الأمرتين بغسل ما أصاب الثوب منه صهرهما - خصوصاً بملاحظة ما فيهما من اختلاف التعبير الواقع بين انسؤال الجواب - إنّما هو وجوب غسل ما أصاب الثوب من جسد الميّت، لا غسل ما وقع من الثوب عليه مطلقاً، و المتبادر منه إنّما هو إرادة غسل ما أصابه من الرطوبات لوصله إليه من الميّت.

و لذا برّره المحدث الكاشاني - القائل بعدم نجاسة الميّت - على إرادة لرطوبات النجسة الحارحة منه من بول و دم و نحوهما<sup>(٣)</sup>. و هذا التنزيل و إن كان تأويلاً بلا مقتضى لكن غاية ما يستفاد من إطلاق العبارة وجوب غسل ما لاقاه برطوبة متعدّية خصوصاً بضميمة ما هو المردود في الأذهان من اعتبار الرطوبة في السراية، فإنّه بنفسه قرينة صارفة للإطلاق. و بهذا قد يُجاب عن إطلاق الأمر بغسل اليد في التوفيعين<sup>(٤)</sup>.

و الأولى في الجواب منع إطلاقهما من هذه الجهة؛ فإنّ المتبادر من قوله عليه السلام ليس على من نحاه إلا غسل يديه<sup>(٥)</sup> و قوله عليه السلام إذا مسّ على هذه

(١) في ص ٥٤ و ما بعدها.

(٢) أي: روينا الحلبي و إبراهيم بن ميمون، المتقدّمتان في ص ٥٤.

(٣) مغايب الشرائع ٦٦:١.

(٤) تقدّم في ص ٥٥.

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٥٥، الهامش (١).

الحال لم يكن عليه إلا غسل يده<sup>(١)</sup> ليس إلا إرادة الإطلاق بالسبب إلى لعقد السلي، فليتأمل

ثم لو سلم ظهور الأخبار في الإطلاق، فلا بد من تقييدها؛ جمعاً بينها وبين قوله عليه السلام في موثقة عبدالله بن بكير: «كل يابس دكي»<sup>(٢)</sup> المعتضد بجملة من الأخبار الدالة في جملة من المواضع على عدم تعدي الجاسة مع اليوسة، فإن تقييد مثل هذه المطلقات أهون من تخصيص العام بلا شبهة.

نعم، لو كان للمطلقات قوة ظهور في الإطلاق، لأمكن الجمع بينها وبين الموثقة بحمل الأمر بغسل الملاقى مع الجفاف على التعمد، لا لأجل لجاسة، كما التزم به جملة من القائلين بوجوب غسله، لكنه بعيد.

و مما يؤيد عدم السراية مع الجفاف، بل يدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار، قال: كتبت إليه: رجل أصاب يديه أو بدنه ثوب الميت الذي يلي جسده قبل أن يُعسل، هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوقع «دا» أصاب يدك أحد الميت قبل أن يُعسل فقد يجب عليك العسل»<sup>(٣)</sup> فإنه يدل على عدم نجاسة الثوب الملاقى للميت.

لكن على تقدير كون العسل بالفتح يمكن الاستشهاد بإطلاقه لوجوب غسل اليد لماسة للميت عند جماعه من باب التعمد، إلا أن التقدير غير ثابت.

(١) تقدّم تحريره في ص ٥٥، الهامش (١).

(٢) التهذيب ١: ٤٩١/١٤١، الاستبصار ١: ٥٧٦/١٦٧، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب أحكام الحلوق، ح ٥.

(٣) التهذيب ١: ٤٢٩/١٣٦٨، الوسائل، الباب ٤ من أبواب غسل الميت، ح ١.

فظهر لك أن القول بالسراية مع الجفاف ضعيف، لكس لا ينبغي ترك الاحتياط في خصوص اليد الماتة له بغسلها لرجاء التعبد به، والله العالم.

و هل ينجس الميت بمجرد موته أم لا يجس إلا إذا برد، كما لا يجب الغسل إلا بعد البرد؟ قولان، أظهرهما الأول؛ لإطلاق الأحبار المتقدمة، مع ما في التوقيع<sup>(١)</sup> المروي عن الاحتجاج من التصريح بذلك.

و ما في ذيل رواية<sup>(٢)</sup> إبراهيم بن ميمون - من التفسير بقوله يعني إذا برد الميت - لم يهص حجة لصرف الأدلة عن ظاهرها.

و ما قيل - من عدم انقطاع علة الروح ما دامت الحرارة باقية، فلا يتحقق الموت إلا بعد البرد، أو أنه لا يحصل الجرم بالموت مع الحرارة - ممّا لا ينبغي الالتفات إليه بعد تحقق الموت عرفاً و لغةً، ولذا يجوز غسله و دفنه قبل البرد من غير نقل خلاف فيه، كما أنه لم يُنقل الالتزام بهذا التفيد من أحد بالنسبة إلى الميتة من سائر الحيوانات، مع أن قضية الاستدلال ببقاء علاقة الروح أو عدم الجرم بالموت: الأطراد.

و أضعف منه الاستدلال عليه بالملازمة بين الحاسة و غسل المس، ولما لم يجب الغسل بموته إلا بعد البرد - كما سنعرف - لا يجس إلا بعده.

و فيه ما لا يخفى بعد تعليق الثاني - بصاً و فتوى - بالبرد، و الأول بالموت.

و ربما يستدل له أيضاً بإطلاق نفي البأس في خير إسماعيل بن جابر، قال:

(١) تقدّم تحريجه في ص ٥٥، الهامش (١).

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٥٤، الهامش (٢) و لاحظ التعليقة رقم (٣) هناك.

دخلت على أبي عبدالله عليه السلام حين مات ابنه إسماعيل الأكبر، فجعل يقاتله و هو ميت، فقلت: جمعت هناك أليس لا ينبغي أن يمسه الميت ومن مسه فعليه غسل؟ قال: «أما بحرارة ولا بأس، إنما ذلك إذا مرد»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مس الميت عند موته و بعد غسله و القُبلة ليس بها بأس»<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أن المتأخر من الرواية الأولى إرادة نهي العمل الذي توهمه السائل، و بيان أن ذلك الشيء الذي توهمه من وجوب الغسل إنما هو بعد البرد.

هذا، مع أن نهي البأس عنه إنما هو بالمحاذرة منه من حيث هو، فلا ينافيه وجوب غسل ملاقيه على تقدير اشتماله على رطوبة مسرية

نعم، ربما يؤيد مثل هذه الرواية ما قوياه من عدم السراية على تقدير الجفاف.

و أما الرواية الثانية فلا تخلو عن شوب إجمال، فليس فيها إطلاقٌ يُفهم منه عدم انفعال ملاقيه على تقدير اشتماله على الرطوبة المتعدية.

و ليُعلم أن ما ذكرناه من تنجس الميت بموته مخصوص بغير المعصومين الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً، و نبي من شَرَعَ له تقديم الغسل فاعتس، كالمرجوم، كما ظهر لك وجهه في محث أحكام الأموات

(١) التهذيب ١: ٤٢٩/١٣٦٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١.

(٢) العنقه ١: ٨٧/٤٠٣، التهذيب ١: ٤٣٠/١٣٧٠، الاستبصار ١: ١٠٠/٣٢٦، الوسائل، الباب ٣

من أبواب غسل الميت، ح ١.



و في الجواهر التصريح باستثناء الشهيد أيضاً<sup>(١)</sup>.

و هو لا يحلو عن وجهه، والله العالم.

و أمّا الميتة من غير دي النعس: فلا شبهة في طهارتها، كما يدل عليها أحار كثيرة، تقدّم جملة منها في صدر المبحث، كموتقتي عمار و حمص بن عياث و صحيحة أبي بصير.

ففي الأولى: «كل ما ليس له دم فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

و هي الثانية: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة»<sup>(٣)</sup>

و نحوها مرفوعة محمد بن يحيى<sup>(٤)</sup>.

و في الثالثة: «و كل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب و الحنافس و أشباه ذلك فلا بأس»<sup>(٥)</sup>

و مثلها خبر ابن سبكان<sup>(٦)</sup>

و عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر<sup>(٧)</sup>، قال: سألته عن العقرب و الحنفساء و أشباههنّ تموت في الحرّة أو الدّن يتوصّأ منه للصلاة؟ قال.

(١) جواهر الكلام ٣٠٧:٥.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٤٣، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٤٣، الهامش (٤).

(٤) الكافي ٤/٥٣، التهذيب ٦٦٨/٢٣١:١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأسرار، ح ٤، و فيها مثبها.

(٥) تقدّم تخريجها في ص ٤٤، الهامش (١).

(٦) التهذيب ٢٣٠:١-٢٣١/٢٦٦، الاستبصار ٢٦١/٢٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأسرار، ح ٣، و فيها نحوها.

«لا بأس»<sup>(١)</sup>.

و ما في بعض الأخبار من الأمر بإراقة الماء الذي مات فيه العقر<sup>(٢)</sup>، أو الأمر سرح الماء من الثر عند وقوعها فيها<sup>(٣)</sup> كغيره مما دلّ على إراقة الماء عند خروجها منها<sup>(٤)</sup> محمول على الاستحباب.

وكذا ما في بعض الأخبار من المنع من الانتفاع بما مات فيه الورع<sup>(٥)</sup>، كما ستعرفه.

فما عن ظاهر بعض<sup>(٦)</sup> - من الخلاف في بعض جزئيات المسألة - مما لا ينبغي الالتفات إليه.

(وكل ما ينجس) من صوف الحيوان (بالموت) يعني ما كان له نفس سائلة (فما قطع من جسده نجس، حياً كان) ذلك الحيوان (أو ميتاً).

أمّا الثاني: فواضح؛ ضرورة أن معروض النجاسة - على ما هو المفروض في الأدهان - إنما هو جسد الميت و أجزأؤه، فعروض الموت للحيوان سبب لصيرورة جسده بجميع أجزائه نجساً، سواء بقيت الأجزاء على صفة الاتصال أم

(١) قرب الإسناد: ٦٥٧/١٧٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأسأر، ح ٥.

(٢) الكافي ٦/١٠٣، التهذيب ١/٢٢٩: ٦٦٢، الاستبصار ١/٢٧: ٦٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسأر، ح ٦.

(٣) التهذيب ١/٢٣١: ٦٦٧، الاستبصار ١/٢٧: ٧٠، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، ح ٧.

(٤ و ٥) التهذيب ١/٢٣٨: ٦٩٠، الاستبصار ١/٤١: ١١٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، ح ٥.

(٦) كالشيخ الطوسي في النهاية: ٦، وابن حمزة في الوسيلة: ٧٧ - ٧٨، وانظر: مستند الشيعة ١/١٦٥: ١.

لا، ولا تتوقف نجاسة الأجزاء على إطلاق اسم الميت من ذلك الحيوان على كل جزء جزء، بل المناط كونه من أجزاء ذلك الميت.

و لحاصل - أنه لا يرتاب أحد ممن علم بأن الحمار - مثلاً - ينجس بموته أنه إذا قد الحمار بصفين فمات، ينجس كل من الصفيين وإن لم يصدق على كل منهما أنه حمار ميت فصلاً عما لو قد بعد رهاق روحه، كما هو المعروف في لمقام، فليس معروض النجاسة بنظر العرف إلا نفس الأجزاء، لا مفهوم الحمار الميت الصادق على المجموع من حيث المجموع، وهذا من الواضحات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها.

و ما عن بعض - من الموسوعة فيه<sup>(١)</sup> - منشؤه ليس إلا تعرض الأصحاب لمكر القطعة المسانة من الميت بالخصوص، وإلا فلا يشك أحد من العوام الذي علم بنجاسة الميتة من حيوان أن أجزائها كجملتها هي الحكم، كما أنه لا يشك أحد في نجاسة أجزاء الكلب و الخنزير عند انفصالها عنهما مع أن الأجزاء لا تسمى باسم جملتها.

و أمّا الأول - أي الجزء المسان من الحي - فربما يظهر من غير واحد عدم الخلاف في نجاسته أيضاً، كالمبان من الميت، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> أن عمدة مستداه الإجماع، ولولاه لأمكن الخدشة في دليله.

و استدلل عليه في محكي المنتهى بأن مقتضي لنجاسة الجملة الموت، و

(١) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٤٠ عن صاحب المدارك فيها ٢: ٢٧٢.

(٢) هو المحقق السرواوي في ذخيرة المعاد: ١٤٧، كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -.

هذا المعنى موجود في الأجزاء، فيتعلق بها الحكم<sup>(١)</sup>. انتهى

وعن التذكرة أن كل ما أبين من الحي مما تحله الحياة فهو ميت، فإن كان من

أدمي، فهو نجس عندنا، خلافاً للشافعي<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وئوقش<sup>(٣)</sup> فيه: بأن الموت والحياة من صفات نفس الحيوان، فلا تنصف

بهما أجزاءه إلا تبعاً.

أقول: لكن لا يبعد دعوى شيوع إطلاق الميتة في عرف المسترعة بر،

الشارع أيضاً على كل لحم لم يدك حيوانه في مقابل المدعى، إلا أن لمابع أن يسمع

مساعدة الأدلة - الدالة على نجاسة الميتة - على إثبات نجاستها بهذا المعنى

بدعوى: «سباق ما دل على نجاسة الميتة - من الأحبار المتقدمة - وضعاً أو انصرافاً

إلى إرادة الحيوان الميت، لا اللحم الذي لم يتعلق به التذكية.

و استدلل بعض<sup>(٤)</sup> له: بتفكيح الماط، بدعوى: إناطة النجاسة بزهاق الروح

المتحقق في المقام.

و فيه: أنه رجم بالغيب.

و ربما استشهد لذلك كما أنه استدلل غير واحد لأصل المدعى: بالأخبار<sup>(٥)</sup>

الدالة على طهارة ما لاروح له من الميتة، المشمرة أو الطاهرة في الملية، الدالة

(١) حكاه عنه العملي في مذرك الأحكام ٢٧١:٢-٢٧٢، وانظر: منتهى المطالب ١: ١٦٥.

(٢) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٣١٢:٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ٦١: ١، الصرع الثالث من

المسألة ١٩.

(٣) المائش هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٣٤١.

(٤) جواهر الكلام ٣١٢:٥.

(٥) راجع الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات.

مفهومها على نجاسة كل ما حلّ فيه الروح عند زهاقه، بل في بعض تلك الأخبار التصريح بالعلّة، كما في صحيحة الحلبي «لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه<sup>(١)</sup> روح»<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أنّ مفهوم التعليل ليس إلا نجاسة الأجزاء التي حلّ فيها الروح من الميتة، لا مطلق ما فيه الروح و لو كان جزءاً من حي.

و استدللّ عليه أيضاً بالأخبار الكثيرة الواردة جملة منها في باب الصيد:

مثل: ما رواه في الفقيه - في الصحيح - عن أبيان عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «ما أخذت الحباله<sup>(٣)</sup> و قطعت منه فهو ميتة، و ما أدركته من سائر جسده حياً فذكّه و كلّ منه»<sup>(٤)</sup>.

و عن التهذيب و الكافي<sup>(٥)</sup> روايته بطريقي غير صحيح.

و ما رواه في الكافي و التهذيب - في الحسن بإبراهيم بن هاشم - عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو رجلاً فدروه، فإنه ميتة، و كلوا ما أدركتم حياً و ذكرتم اسم الله عليه»<sup>(٦)</sup>.

و ما رواه أيضاً عن الوشاء عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله عن

(١) في النسخ الخطيّة و الحجرية بدل «فيه» «له» و المشت من المصدر.

(٢) التهذيب ٢/٣٦٨: ١٥٣٠، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، ح ١

(٣) الحباله التي يصاد بها. الصحاح ٤/١٦٦٥: «حبل».

(٤) الفقيه ٢٠٢٣/٩١٨.

(٥) التهذيب ٩/٣٧: ١٥٥، الكافي ٦/٢١٤: ٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الصيد، ح ٢

(٦) الكافي ٦/٢١٤: ١، التهذيب ٩/٣٧: ١٥٤، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الصيد، ح ١.

أبي عبدالله عليه السلام، قال: «ما أخذت الحباله فقطعت منه شيئاً فهو ميت، و ما أدركته من سائر جسده حياً فذلكه ثم كُئِل منه»<sup>(١)</sup> وليس في التهذيب<sup>(٢)</sup> «ثم كُئِل منه».

و ما رواه في الكافي عن عبدالله بن سليمان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «ما أخذت الحباله و تقطع منه شيء أو مات فهو ميتة»<sup>(٣)</sup>.

و ما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما أخذت الحباله<sup>(٤)</sup> فقطعت منه شيئاً فهو ميت، و ما أدركت من سائر جسده فذلكه ثم كُئِل منها»<sup>(٥)</sup>.

و منها: الأخبار الواردة في باب الأطعمة في آيات العسم المبابة منها في حال الحياة.

مثل: رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في آيات الصان تقطع وهي أحياء: «إنها ميتة»<sup>(٦)</sup>.

و رواية الكاهلي، قال: سألت رجلاً أبا عبدالله عليه السلام - و أنا عنده - عن قطع آيات الغنم، فقال: «لا بأس بقطعها إذا كنت تصلح به مالك» ثم قال: «إن في كتاب علي عليه السلام أن ما قطع منها ميت لا يتصح به»<sup>(٧)</sup>.

(١) الكافي ٣/٢١٤:٦.

(٢) التهذيب ١٥٦/٣٧:٩.

(٣) الكافي ٤/٢١٤:٦.

(٤) في النسخ الحطية و الحجرية: «الحباله بدل الحباله» و ما أثبتاه من المصدر.

(٥) الكافي ٥/٢١٤:٦.

(٦) الكافي ٢/٢٥٥:٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الذبائح، ح ٣.

(٧) الكافي ١-٢٥٤-٢٥٥، التهذيب ٣٣٠/٧٨:٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الذبائح،

و رواية الحسن بن علي الوشاء، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، فقلت: جعلت فداك إن أهل الجبل تنقل عندهم آليات الغنم فيقطعونها، فقال: «حرام و هي ميتة»<sup>(١)</sup> فقلت: جعلت فداك فنستصبح بها؟ فقال: «أما علمت أنه يصيب اليد و ثوب و هو حرام؟»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: رسالة أيوب بن نوح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة، فإذا مسها إنسان كل ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسه العسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»<sup>(٣)</sup>.

و الإنصاف قصور الأخبار الواردة في باب الصيد عن إثبات المدعى؛ فإن المراد بكون ما قطعه الحبالة ميتة إما كونه ميتة حكماً، كما يشعر بذلك نقله من كتاب علي عليه السلام، و المتبادر من التشبيه في هذه الأخبار إرادة حرمة الأكل في مقابله المدعى، و لذا يستفاد منها حرمة الأجزاء الصغار التي قطعها الحبالة و لو كانت في غاية الصغر، و لا يستفاد منها نجاستها، كما اعترف بذلك غير واحد ممن استدل بهذه الروايات للمدعى، أو كونه ميتة حقيقة، و حيثئذ نحتاج دلالتها على النجاسة إلى وجود دليل عام يدل على نجاسة الميتة بحيث يعم الفرص، و هو قاس للمنع؛ فإن مستند الحكم بنجاسة الميتة مطلقاً إما الاستقراء في الموارد الجزئية الواردة

(١) هي المصدر: حرام هي.

(٢) الكافي ٣/٢٥٥٦، التهذيب ٣٢٩/٧٧٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الدبائع، ح ٢، و الباب ٣٢ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٣) الكافي ٤/٢١٢٣، التهذيب ٤٢٩:١-٤٣٠/١٣٦٩، الاستبصار ١/١٠٠:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، ح ١.

في باب البشر و محورها، المعلوم عدم إمكان استفادة حكم ما يحس فيه منها، أو الأحبار الدالة على نجاسة الماء الذي وجد فيه جيمة، التي يشكل استفادة لعموم منها؛ لأجل ورودها في مقام بيان حكم آخر فصلاً عن شمولها لما يحس فيه، أو الأحبار الواردة لبيان الضابط، الدالة على طهارة الميتة من غير ذي النفس، و نجاستها من ذي النفس، وإما العمومات الدالة على نجاسة الميتة من كل شيء. مثل قوله عليه السلام في رواية جابر - التي وقع فيها السؤال عن خابية وقعت فيها فأرة -: «إن الله حرّم الميتة من كل شيء»<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى على المتأمل في الجميع أن المتبادر منها إرادة الحيوان الميت اللهم إلا أن يستند لذلك بالإجماع، و معه لا حاجة إلى توسط هذه الأحبار، فليتأمل.

و أما الأحبار الواردة في باب الأطعمة فلا قصور في دلالتها خصوصاً الأخيرين<sup>(٢)</sup> منها، وكذا مرسله<sup>(٣)</sup> أيوب بن نوح؛ فإن المتبادر من إطلاق الميتة في هذه الأخبار إرادة كونها بمنزلة الميتة من ذلك الحيوان الذي قطع منه القطعة، و في تفريع غسل المس في المرسله على كونه ميتاً إشارة إلى ذلك. هذا، مع أن ظاهر قوله عليه السلام في رواية الحسن: «أما علمت أنه يصيب اليد و

(١) التهذيب ١/٤٢٠: ١٣٢٧، الاستبصار ١/٢٤٦: ٦٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب نجاسة المضاف، ح ٢.

(٢) أي روايتنا بكاملها و الحسن بن علي الوشاء، المتقدمتان في ص ٦٩ و ٧٠.

(٣) المتقدمة في ص ٧٠.



الثوب؟<sup>(١)</sup> وكذا قوله عليه السلام في رواية الكاهلي: «لا يتفع به»<sup>(٢)</sup> كونه نجساً، مضافاً إلى عدم نقل الخلاف في المسألة، فلا ينبغي الاستشكال فيه.

لكن غاية ما يمكن إثباته بهذه النصوص وفتاوى الأصحاب إنما هي بحاسة الجرح المعتد به الذي يفصل عن جسد الحي، دون مثل البثور والثآليل وما يعلو الجراحات والدمامل وغيرها عند البرء وما يحصل في الأظفار ويتطاير من القشور عند الحك وما يعلو على الشفة ونحو ذلك؛ إذ لا يكاد يستفاد نجاسة مثل هذه الأشياء من الأخبار التي اعترفنا بدلالاتها على النجاسة، ولم ينعقد الإجماع على نجاستها، بل الإجماع - على ما ادّعاه بعض<sup>(٣)</sup> - منعه على عدم النجاسة.

و يشهد له سيرة المتشرعة؛ إذ لم يعهد عنهم التجنب عن مثل هذه الأمور، مع أن التجنب عنها ربما يؤدي إلى الحرج، ولذا بعض من زعم دلالة الأدلة المتقدمة على عبث زهاق روح العصور لنجاسته مطلقاً استدلل بالطهارة مثل هذه الأشياء بالإجماع والسيرة والحرج، فجعلها مخصصة للعموم، لكن مقتضاه الاقتصار على القدر المتيقن من مواقع الحرج وموارد قيام السيرة والإجماع، وهو فيما ينفصل عن بدن الإنسان، دون سائر الحيوانات.

وأما على ما بيينا عليه - من قصور الأدلة عن إثبات نجاسة هذه الأمور - فيرجع في جميع موارد الشك إلى قاعدة الطهارة.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٧٠، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٦٩، الهامش (٧).

(٣) البحراني في العدايق للناصرة ٧٧٥.

و حكى عن بعض التفصيل في الأمور المذكورة بين ما لو زهق روحها بالانفصال و بين ما لو انفصل بعد أن زهق روحها<sup>(١)</sup>، كما هو العالب، فخص الطهارة بالثاني؛ لقصور الأخبار عن إثبات نجاسة العضو المتصل، و استصحاب طهارته بعد الانفصال، و استشكل في الأول لأجل العموم الذي استعاده من الأدلة، و لم يجزم بتخصيصه.

و الأظهر ما عرفت من الطهارة مطلقاً.

نعم، في انقطاع العضو حياً أثر في الاعتناء به عرفاً، فإنه قد لا يشك في اندراح قطعة جلد منلحة من الحي في الموضوع الذي أجمعوا على نجاسته و فهم حكمه من المصومين، بخلاف ما لو يبت تلك القطعة عند اتصالها بالبدن فانفصلت بعد أن برأ محلها، فإنها تعد حينئذ من الفصول، فلا يعتد بها، والله العالم.

و أوضح مما عرفت طهارة العضو المتصل الذي زهق روحه، مثل أعضاء المفروج و نحوه.

و ربما استشكل بعض فيه خصوصاً فيما أتت منه

و ليس بشئ و إن قلنا بأن موت العضو علة لنجاسته؛ لأن صدق الميتة أو الميت على العضو المتصل على سبيل الحقيقة مبرور، و لا دليل على التنزيل الشرعي.

(١) حكاه الحوائري في مشارق الشموس: ٣١٤ و ٣١٥ من صاحب المعالم فيها (قسم

هذا، مع أنَّ في معاملة الإنسان مع عضوه المتصل ببدنه معاملة نجس العيس من الحرج ما لا يخفى، فالعضو ما دام اتّصاله بالبدن من توابعه ظاهر ما دام حياة الحيوان، و ينجس بموته و بالانفصال عنه حيّاً، إلّا أن يكون ما ينفصل عنه حيّاً حرّاً غير معتدّ به، مثل ما ينفصل عما حول القروح و الجروح من القشور و الأجزاء الصغار التي لا يُعتدّ بها.

و ربما يؤيد طهارة مثل هذه الأجزاء عند اتّصالها و انفصالها: صحيحة علي ابن جعفر - بل ربّما يستدلّ لها بها - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يكون به الثآليل و الجراح هل يصلح له أن يقطع الثآليل و هو في صلاته، أو يتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوّف أن يسيل الدم فلا بأس، و إن تخوّف أن يسيل الدم فلا يعمل»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الإِذْنَ فِي الصَّلَاةِ مَعَهَا عِنْد اتِّصَالِهَا وَ التَّرْخِيفُ فِي قَطْعِهَا وَ مَنَعُهَا فِي الصَّلَاةِ مَعَ غَلْبَةِ كَوْنِهِ بِالْيَدِ وَ اسْتِلَامِهِ حَمْلُهَا فِي الصَّلَاةِ وَ مَبَاشَرَتِهَا بِالْيَدِ الَّتِي رُبَّمَا تَشْتَمِلُ عَلَى الْعَرَقِ مِنْ غَيْرِ اسْتِعْصَالٍ مَعَ كَوْنِهَا مَسْوَقةً لِبَيَانِ الرَّحْمَةِ الْفَعْلِيَّةِ لَا مَجْرَدَ بَيَانِ عَدَمِ مَانِعِيَّةِ هَذَا الْعَمَلِ لِلصَّلَاةِ، كَمَا يَفْصَحُ عَنْ ذَلِكَ تَعَرُّصُ الْإِمَامِ عليه السلام لِلتَّعْصِيلِ بَيْنَ خَوْفِ سِيلَانِ الدَّمِ وَ عَدَمِهِ، يَدُلُّ عَلَى الطَّهَارَةِ.

هذا، و لكنّ الإنصاف قصورها عن مرتبة الدلالة؛ لشهادة سوقها بزيادة عدم مانعيّة هذا الفعل من حيث هو للصلاة و تنبيه الإمام عليه السلام في ضمن الجواب على

(١) الفقيه ١: ١٦٤-١٦٥/٧٧٥، التهذيب ٢: ٣٧٨/١٥٧٦، الاستبصار ١: ٤٠٤/١٥٤٢، الوسائل،

الباب ٦٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

بعض الجهات المانعة لنكته الغلبة لا يقتضي إرادته الرحضة الفعلية على الإطلاق لكنها مع ذلك لا تخلو عن تأييد.

و الأحوط - إن لم يكن أقوى - هو الاجتناب عما يصدق عليه اسم اللحم بعد انفصاله مطلقاً، والله العالم.

تنبيه: اختلف كلماتهم في طهارة فأرة المسك، المتحولة من الغلبة المينة. لكن يظهر من بعض مَنْ قال بنجاستها الاكترام بطهارة ما فيها من المسك؛ نظراً إلى إطلاق ما دلّ على طهارة المسك، المقتضي لطهارته في الفرض و توضيح المقام: أنه لا شبهة بل لا خلاف في طهارة المسك في الجملة، بل عن التذكرة و المنتهى الإجماع على طهارته<sup>(١)</sup>.

و يدلّ عليها سيرة المسلمين في استعماله، بل روي أن النبي ﷺ كان يحبه<sup>(٢)</sup>.

و عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كانت لرسول الله ﷺ ممسكة إذا هو تروخاً أحدها بيده و هي رطبة، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله ﷺ برائحته»<sup>(٣)</sup>.

لكن في طهارة شيخنا المرتضى عليه السلام الطاهر أن هذا المسك المتعارف هو بعض أقسامه، و إلا فلا إشكال في نجاسة الباقي، فقد ذكر في التحفة أن لمسك

(١) حكاها عنهما صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٦:١، و الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٤١، و انظر: تذكرة لعقهاء ٥٨٦:١، فرع السابغ من المسألة ١٨، و منتهى المطلب ١٦٦:١

(٢) العرير شرح الوجيز ٤٢:١

(٣) الكافي ٣/٥١٥:٦، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب لباس المصلي، ح ١

أقساماً أربعة:

أحدها: المسك التركي، وهو دم يقذفه الطبي بطريق الحيض أو البواسير، فيجمد على الأحجار.

الثاني: الهندي، ولونه أحمر - دم ذبح الطبي، المعجون مع روثه و كبده، أو لونه أشقر، و هذان ممّا لا إشكال في نجاستهما ..

أقول: الظاهر حصول الاستحالة المانعة من إطلاق اسم الدم الحالص أو المختلط بغيره بعد صيرورته مصداقاً للمسك، فمقتضى القاعدة طهارتهما.

نعم، قد يقال في المرض الثاني بعدم سببية الاستحالة لطهارة المتنجس. لكنك ستعرف في محله ضعفه.

و على تقدير بقاء الاسم و عدم حصول الاستحالة و صحة إطلاق الدم الجامد أو الروث - الملاقي للدم أو المعجون معه - عليه على سبيل الحقيقة فلا يحل الحزم بنجاسته أيضاً عن إشكال سيأتي التنبيه عليه -

الثالث: دم يجتمع في سرة الطبي بعد صيده يحصل من شق موضع الفأرة و تغمير أطراف السرة حتى يجتمع الدم فيجمد، و لونه أسود، و هو طاهر مع تذكية الطبي، نجس لا معها -

أقول: أمّا طهارته مع التذكية؛ لكونه من الدم المتخلف في الذبيحة و أمّا نجاسته مع عدم التذكية فهي مبينة على عدم تحقق الاستحالة المانعة عن صدق الدم، أو الانفعال بملاقاة الميتة بعد استحالة مسكاً مع بقاءه بصفة الميعان، و إلا فلا ينجس إلا ظاهره بعد تسليم تأثير الميتة في نجاسته، كما سيأتي

الكلام فيه.

هذا، مع ما أشرنا إليه من الإشكال في نجاسته على تقدير مع الاستحالة -  
الرابع: مسك العارة، وهو دم يجتمع في أطراف سُرته ثم يعرض للموضع  
حكة يسقط سببها الدم مع جلدة هي وعاء له، وهذا وإن كان مقتضى القاعدة  
نجاسته؛ لأنه دم ذي نفس، إلا أن الإجماع دلّ على حروجه من هذا العموم إن  
لخروج موضوعه بدعوى استحالة الدم، أو بدعوى التحصيل في العموم<sup>(١)</sup>.  
انتهى.

وقد أشرنا إلى أنه على تقدير تحقق الاستحالة - كما هو الظاهر - لا وجه  
للتفصيل بين الصور.

وعلى تقدير عدمها أيضاً يشكل ذلك بأن الدليل المخصص للقسم الرابع  
إن كان هو لإجماع، فلم يخص المجمعون موضوع حكمهم بخصوص هذا  
القسم، وقد سمعت<sup>(٢)</sup> من التذكرة والتمهيد دعوى الإجماع على طهارة المسك  
مطلقاً.

وإن كان سيرة المسلمين في استعماله، فالمسلمون يستعملون ما يُسمى  
مسكاً، ولا يتوهمون نجاسته الذاتية أصلاً، وربما لا يعلمون بأصله ولا باختلاف  
أصنافه.

ولا يتوهم أن بناءهم على طهارة ما يتعاطونه من يد المسلمين؛ لقاعدة اليد

(١) كتاب الطهارة: ٣٤١.

(٢) في ص ٧٥.

و أصالة الطهارة الجارية عند احتمال كونه من القسم الطاهر؛ لأن الاعتماد على القاعدتين فرع تحقق التردد، كما في نجاسته العرصة، وقد أشرنا إلى أنهم لا يتوهمون نجاسته الأصلية.

اللهم إلا أن يقال: إن السيرة نشأت من أصلها من الاعتماد على «الأصلين» و «استقرت بين المسلمين عملة عن أصلها، فلا يستكشف بها أريد من طهارته في الجملة، و القدر المتيقن هو القسم الرابع، أو يدعى أن المسك المتعارف الذي يتعاطاه المسلمون هو خصوص هذا القسم، و أمّا سائر أقسامه فهي أفراد نادرة لم يعهد استعمالها، و ينصرف عنها إطلاق فتاوى الأصحاب بطهارة المسك، فمقتضى الأصل - على تقدير مع حصول الاستحالة و قصور الأدلة الدالة على طهارة المسك عن شمول تلك الأفراد - نجاستها.

لكن مثل هذه الدعاوى على تقدير كونها مصداقاً حقيقياً للمسك - كما هو المفروض - مشككة.

نعم، قد يقوى في النظر - بمقتضى الحدس - عدم حصول الاستحالة في القسم الثاني، بل عدم كونه مصداقاً حقيقياً للمسك، بل هو مسك مصنوع باقٍ على نجاسته.

و أمّا ما عداه من الأقسام فربما يحتمل عدم كونه من أصله دماً حقيقياً، بل هو شيء مخلوق في العلي الخاض شبيه بالدم ربما يقذفه بطريق الحيض و نحوه، أو يجتمع في سرته فينصل، فعلى هذا مقتضى الأصل طهارته، والله العالم.

و أمّا فارة المسك - و هي الجلدة - فمن العلامة في التذكرة و النهاية، و

الشهيد في الذكرى، و غيرهما التصريح باستثنائها من القطعة المبانة التي حكم بنجاستها، سواء انفصلت من الطهي في حياته أو بعد موته، فلا تحبس<sup>(١)</sup>، بل عن طاهر التذكرة و الذكرى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

لكن عن المنتهى و كشف الالتباس بقيده مما إذا انفصلت عن الحي أو أخذت من المذكي<sup>(٣)</sup>.

و عن المنتهى التصريح بنجاستها إن أخذت من الميتة<sup>(٤)</sup>.  
و استظهر من إطلاق حكمه بطهارة المسك و تقييده في فأرته أن طهارة المسك لاتتأخر نجاسة فأرته، كما صرح به في محكي النهاية حيث قال: المسك طاهر و إن قلت بنجاسة فأرته المأخوذة من الميتة، كالإنعقة، و لم يتنجس بنجاسة الطرف؛ للخرج<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و عن كشف الثام القول بنجاستها مطلقاً، سواء انفصلت عن حي أو ميت، إلا إذا كان ذكياً<sup>(٦)</sup>، و استغرب تعصيل العلامة بين المفصلة عن الحي و الميت، و

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣١٧:٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ٥٨:١، الفروع السابع من المسألة ١٨، و نهاية الإحكام ٢٧٠:١، و الذكرى ١١٨:١، و مدارك الأحكام ٢٧٥:٢.

(٢) الحاكي عن ظاهرهما هو صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٦:١، و كذا العاملي في مفتاح الكرامة ١٤٦:١، وانظر: تذكرة الفقهاء ٥٨:١، الفروع السابع من المسألة ١٨، و الذكرى ١١٨:١.

(٣) حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١٤٦:١، وانظر: منتهى المطلب ١٦٦:١، و كشف الالتباس ٤٠١:١.

(٤) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٦:١، وانظر: منتهى المطلب ١٦٦:١.

(٥) حكاه عنها صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٦:١، وانظر: نهاية الإحكام ٢٧١:١.

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣١٩:٥، وانظر: كشف اللثام ٤٠٦:١.



قل. لا أعرف له وجهاً<sup>(١)</sup>.

أقول: وجهه قصور ما دلّ على نجاسة القطعة المبانة من الحي عن مثل هذه الحدة التي هي وعاء المسك، التي تُعدّ في العرف من فضول البدن، كسائر الأشياء التي لا يُعتدّ بها عند انفصالها عن الحي، و أمّا الميتة فيجس منها جميع أحرانها التي حلّ فيها الحياة مطلقاً، فالتفصيل في محلّه، إلا أن يدعى كون هذه الحدة عند صيرورة ما فيها مسكاً مستقلةً بالحكم، خارجةً من حدّ التبعية، فائدةً للروح، فيهم طهارتها حيثُ من التعليل في بعض الأخبار الدالة على طهارة الصوف بأنّ «الصوف ليس فيه روح، ألا ترى أنّه يُجرّ ويساع وهو حيّ؟»<sup>(٢)</sup>.

و قوله في حسنة حريز الآتية<sup>(٣)</sup>: «وكلّ شيء ينفصل<sup>(٤)</sup> من الشاة والدانة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد موته<sup>(٥)</sup> فاغسله وصلّ فيه»

وما هي رواية أبي حمزة الآتية<sup>(٦)</sup> من تعليل طهارة الإنفحة بأنّه ليس لها عرق ولا دم ولا عظم، فإنّ المقصود به على الظاهر بيان كونه شيئاً مستقلاً غير معدود من أعضاء الميت، بل هو شيء مخلوق فيه، كالبيضة في بطن الدجاجة، كما وقع التصريح بالتمثيل في الرواية.

(١) كشف اللثام ٤٠٦:١.

(٢) مكارم الأخلاق: ١٠٧، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، ح ٧

(٣) في ص ٨٤ - ٨٥

(٤) في المصادر: ويفصل.

(٥) في التهذيب والاستنصار: «وإن أخذته منه بعد أن يموت» كما يأتي في ص ٨٥ وفي  
نكاهي «وإن أخذته منها بعد أن تموت».

(٦) في ص ٩٢

هذا، مع إمكان منع دلالة ما دلّ على نجاسة الميتة على نجاسة مثل هذه  
الجلدة المتدلّية بها التي تُعدّ عرفاً من ثمرة الحيوان لا من أجزائها، فالقول بظهارتها  
مطلقاً - كما تُنسب إلى المشهور - أظهر.

نعم، لو بقيت لها شدة علاقة و اتصال بالميتة على وجهٍ عُدّت عرفاً جزءاً  
من الحصة المسماة باسم الطبي الميت، كان الأقوى نجاستها، لكنّ الظاهر أنّه  
مجرد فرض، والله العالم.

و ربما يستدلّ لطهارة فأرة المسك مطلقاً: بالأصل و الحرج، و يحوى ما  
دلّ على طهارة المسك.

و بصحيفة عليّ بن جعفر: سأل أخاه عليه السلام عن فأرة المسك تكون مع من  
يصلّي و هي في جيبه أو ثيابه، قال: «لا بأس بذلك»<sup>(١)</sup>.

و في الاستدلال بالأصل و دليل في الحرج ما لا يخفى.

و أمّا الاستدلال بالفحوى: فربّما يناقش فيه: بعدم الملازمة بين طهارة  
المسك و طهارة وعائه؛ لجوار كونه كالإنفحة و اللبن في خرع الميت بناءً على  
ظهارته، كما هو الأشهر.

لكنّ الإنصاف أنّ تخصيص ما دلّ على نجاسة الميتة بالنسبة إلى مثل هذه  
الجلدة التي تُعدّ كالمنفصل أهون من تخصيص القاعدة المعروسة في الأدهن من  
انفعال الملاقى للنجس برطوبة مسرية.

(١) الفقيه ١: ١٦٤ - ١٦٥/٧٧٥، التهذيب ٢: ٣٦٢/١٤٩٩، و فيه بتفاوت يسير، الوسائل،

الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّي، ح ١.

هذا على تقدير وجود ما يدل على طهارة المك حتى في الصورة المفروضة و عدم كونه متنجساً بملاقاة وعائه.

و هو في حيز المسح؛ إذ غاية ما يمكن ادعاؤه إنما هي طهارة المك ذاتاً، و هذا لا ينافي انفعال سطحه الملاقي للميتة بالعرض، و هو جسم قابل للتطهير، أو طرح سطحه الملاقي للميتة، فما يوحد في أيدي المسلمين يسى على طهارته؛ لقاعدة اليد و أصالة الطهارة، بل ربما يُحتمل جفافه مع جلده عند انفصالها عنه. هذا، مع أن الغالب - على ما صرح به بعض<sup>(١)</sup> - انفصالها عن الحي، و قد قوياً طهارتها في العرض، فلا يبعد الالتزام بنجاسته بالعرض عند انقطاع جلده من الميتة، كما قووا غير واحد من المتأخرين.

و أما الصحيحة: فمع ابتناء الاستدلال بها على عدم جواز حمل النجس في الصلاة، الذي هو محل الكلام: يتوجه عليه جريها مجرى الغالب من كونها مأخوذة من يد المسلم، التي هي أمانة الطهارة، مع ما سمعت من غلبة انفصالها عن الحي، فلا تدل على طهارتها مطلقاً، بل ربما يقال بوجوب تقيدها بصحبة عبد الله بن جعفر قال: كتبت إليه - يعني أبا محمد عليه السلام -: هل يجوز للرجل أن يصلي و معه فأرة مك؟ قال: «لا بأس بذلك إذا كان ذكياً»<sup>(٢)</sup>.

و لأجل هذه المكاتبة ربما يتوهم قوة ما ذهب إليه كاشف اللثام من نجاسة ما عدا المنعصلة عن المدك و إن انفصلت عن حي<sup>(٣)</sup>.

(١) صاحب الجواهر فيها ٣١٧:٥، و كما في ص ٣١٩ منها

(٢) التهذيب ٢/٣٦٢، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٣) كشف اللثام ٤٠٦:١.

لكن يتوجه عليه إجمال مرجع الضمير، و قوة احتمال عوده إلى ما معه، فيكون المراد بكونه ذكياً كونه ظاهراً، فلا يفهم منه إلا وجود قسم نحس فيه في الجملة، و القدر المتيقن منه ما إذا انفصلت عن الميت، بل ربما يقال بعدم منافاتها لطهارة الفأرة مطلقاً، و كون التقييد للتحرز عما إذا كانت متنجسة نجاسة خارجية. و يؤيد إرادة هذا المعنى: حسنة حريز، الآتية<sup>(١)</sup>.

و احتمال بعض<sup>(٢)</sup> عوده إلى المسك، و كون المراد بالتقييد الاحتراز عما لو كان باقياً على حاله الأصلية و لم تتحقق الاستحالة. و هو بعيد.

و على تقدير رجوع الضمير إلى الطهي المتعبد من ذكر الفأرة - كما عليه يبنى التوفهم المذكور - فالمنساق إلى الذهن إرادة التحرز عما لو كان الطهي مبتأ غير مدكئ لاحقاً.

هذا، و الإنصاف<sup>(٣)</sup> أن تذكر الضمير أوجب إجمال الرواية، فلا يستفاد منها ما يخالف غيرها من الأدلة.

(١) في ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) لم نتحققه.

(٣) قولنا: «والإنصاف» إلى آخره.

أقول. إجمال الرواية ليس منشؤه تذكر الضمير؛ إذ لا يتفاوت الحال في ذلك بين إرجاع الضمير إلى مطلق «الفأرة» و بين إرجاعه إلى ما أريد منها، أي الشيء الذي معه، وإنما لإجمال ينشأ من احتمال أن يكون المراد بالذكئ الولد فيها الطاهر، كما هي جل الروايات الآتية لني وقع فيها حمل للذكئ على الصوف و الشعر و اللبن و أشباهها، لا المدبوح كي يكون، طلاقه على أجزاء الحيوان مبتأ على المسامحة و التجوز، فليتأمل. (معه عفي عنه).

و قد عرفت أنَّ الأقوى طهارتها، إلا إذا انفصلت عن الميتة، و كان لها شدة علاقة بها على وجه عُدَّت عرفاً جزءاً من الجملة المسمّاة باسم الطبي، و لا تُعدّ عرفاً بمنزلة الثمرة للشجرة أجيباً عن مسمى الاسم.

و كيف كان ففي كلّ موردٍ حكمنا بتجاسة الفأرة فالأطهر افعال ما فيها من المسك بملاقاتها مع الرطوبة، فإنه لم يثبت ما يقتضي خلافه، والله العالم.

(و ما كان منه) أي من الحيوان ما (لا تحلّه الحياة، كالعظم و الشعر) ر نحوهما من القرن و السرّ و المنقار و الطفر و الطلف و الحافر و الصوف و الوبر و الريش (فهو ظاهر) بـ لاخلاف فيه على الظاهر.  
و يدلّ عليه أخبار مستفيضة:

مثل: صحبة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح»<sup>(١)</sup>.

و رواية قتبية بن محمد - المروية عن مكارم الأخلاق - قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «إنا نلبس هذا الحرّ و سداه إبريسم، قال: «و ما بأس بإبريسم إذا كان معه غيره، قد أصيب الحسين عليه السلام و عليه جبة خز سداه إبريسم» قلت: إن نلبس الطيالة الربرية و صوفها ميت، قال: «ليس في الصوف روح، ألا ترى أنّه يُجزّ و يباع و هو حي؟»<sup>(٢)</sup>.

و حسنة حريز قال: قال أبو عبدالله عليه السلام لزراعة و محمد بن مسلم: «السن و

(١) التهذيب ٢ / ٣٦٨ / ١٥٣٠، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) مكارم الأخلاق: ١٠٧، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، ح ٧.

اللبأ والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر وكل شيء يتفصل<sup>(١)</sup> من الشاة والدانة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت<sup>(٢)</sup> فاغسله وصل فيه<sup>(٣)</sup> وصحيحة زرارة - المروية عن العقيه والتهذيب - عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الإنعجة تخرج من بطن الجدي الميت، قال: «لا بأس به» قلت: اللبن يكون في صرع الشاة وقد ماتت، قال: «لا بأس به» قلت: والصوف والشعر وعظام الميل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة، قال: «كل هذا لا بأس به»<sup>(٤)</sup>. قال في الحقائق: «والجلد» في الخبر ليس في العقيه، وهو الأصح، والظاهر أنه من سهو قلم الشيخ<sup>(٥)</sup>. انتهى

و رواية الحسين بن زرارة، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام وأبي يسأله عن السر من الميتة واللبن من الميتة<sup>(٦)</sup> والبيضة من الميتة وإنفحة الميتة، فقل: «كل هذا ذكي»<sup>(٧)</sup>.

(١) في المصادر: «يفصل».

(٢) في الكافي: «وإن أخذته منها بعد أن تموت».

(٣) الكافي ٦/٢٥٨، التهذيب ٩/٧٥:٩-٧٦/٣٦١، الاستبصار ٤/٨٨-٨٩/٣٣٨، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٣.

(٤) الفقيه ١٠٠٦/٢١٦٣، وفيه: «كل هذا ذكي لا بأس به» وكلمة «والجلد» لم ترد فيه، التهذيب ٩/٧٦:٩-٣٢٤، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ١٠، وكذا الحقائق الباصرة ٧٨:٥.

(٥) الحقائق الباصرة ٧٨:٥.

(٦) جاء في الكافي والتهذيب وأبي يسأله عن اللبن من الميتة. وفي الوسائل: «وأي يسأله عن اللبن من الميتة» وجمع بينهما - كما في المتن - هي الحقائق الباصرة ٧٨:٥.

(٧) الكافي ٦/٢٥٨، التهذيب ٩/٧٥:٩-٣٢٠، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٤.

و عن الكافي أنه قال: و زاد فيه علي بن عقبة و علي بن الحسن بن رباط،  
قَالَ: «و الشعر و الصوف كُلَّهُ ذَكِيٌّ»<sup>(١)</sup>.

و قال أيضاً: و في رواية صفوان عن الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال «الشعر و الصوف و الوبر و الريش و كُلُّ نَابِتٍ لَا يَكُونُ مَيْتاً».

قال: قال: و سأله عن البيضة تخرج من بطن الدجاجة الميتة، قال:  
«تأكلها»<sup>(٢)</sup>.

و رواية بونس عنهم عليه السلام، قال: «خمس أشياء ذكية مما فيها منافع الخلق:  
الإفحة و البيض و الصوف و الشعر و الوبر»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و عن الصدوق في الفقيه مرسلاً قال: قال الصادق عليه السلام: «عشرة أشياء من  
الميتة ذكية: القرن و الحافر و المعظم و السنّ و الإنصحة و اللبن و الشعر و الصوف و  
الريش و البيض»<sup>(٤)</sup>.

و عنه في كتاب الخصال<sup>(٥)</sup> مسنداً عن محمد بن أبي عمير رفعه إلى  
أبي عبد الله عليه السلام مثله مع مخالفة في الترتيب.

(١) الكافي ٢٥٨:٦، ذيل ح ٣، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٥.

(٢) الكافي ٢٥٨:٦، ذيل ح ٣، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٨.

(٣) الكافي ٢٥٧:٦، التهذيب ٣١٩/٧٥:٩، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة،  
ح ٢.

(٤) الفقيه ١٠١١/٢١٩٣، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٩، وكذا  
الحقائق الناصرة ٧٩:٥.

(٥) الحاصل، ١٩/٤٣٤، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ذيل ح ٩، وكذا  
الحقائق الناصرة ٧٩:٥.

و يمكن الاستدلال للمدعى أيضاً على عمومته: برواية أبي حمزة - الآتية<sup>(١)</sup> - الدالة على طهارة الإنفحة بالتقريب الآتي.

و العجب ما حكى عن شارح الدروس من مع دلالة الأخبار على طهارة الأشياء المذكورة، واستدلاله لها بالإجماع وأصالة الطهارة بعد ادّعاءه قصور ما دلّ على نجاسة الميتة عن إثبات نجاسة أجرائها<sup>(٢)</sup>.  
و فيه ما لا يحفى.

و كيف كان فلا إشكال في أصل الحكم، لكن ينبغي التنبيه على أمور:  
الأول: المشهور بين الأصحاب عدم الفرق في الحكم بطهارة الصوف و الشعر و الريش و نحوها بين كونها مأخوذة من الميتة بطريق الجزّ أو القلع، إلا أنه يحتاج في صورة القلع إلى غُسل موضع الاتصال من حيث ملاقة الميتة برطوبة مسربة.

و لا يافي ذلك إطلاق الأخبار المتقدمة الدالة على طهارتها؛ لكونها مسوقة لبيان طهارة هذه الأشياء ذاتاً، فلا يافيها انفعالها بملاقة الميتة مع الرطوبة هذا، مضافاً إلى ما في حسنة<sup>(٣)</sup> حريز من الأمر بغُسل هذه الأشياء عند أخذها من الميتة.

بل ربما يتوهم من إطلاق هذه الحسنة وجوب غُسلها تعبدً و إن أخذت بطريق الجزّ.

(١) في ص ٩٢

(٢) مشارق الشموس: ٣١٦، وانظر. الحقائق الناضرة ٨١:٥

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٨٥ الهامش (٣).



و يدفعه: أَنَّ المتأدّر من الأمر بغسلها و الصلاة فيها ليس إلّا لنجاستها المانعة من فعل الصلاة، و قد دلت التصوّر المستفيضة على طهارتها ذاتاً، فلا يكون الغسل إلّا للنجاسة العرسيّة الحاصلة بالملاقاة.

و حكى عن الشيخ<sup>(١)</sup> في نهايته تخصيص طهارتها بصورة الجز، و حكم بنجاستها في صورة القلع معللاً بأن أصولها المتصلة باللحم من جملة أجزائها، وإنّما تستكمل استحالتها إلى أحد المذكورات بعد تجاوزها عنه، و اعترضه بعض بإطلاق الأخبار المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

و أجيب: بأنّ هذا المعنى الذي ادّعاء الشيخ لا يردّه الأخبار المتقدمة الدالة على طهارة الأشياء المعهودة من حيث عدم الروح فيها؛ لأنّها لا تنافي نجاستها بأنّصال جزء منها بالميتة.

اللّهم إلّا أن يتمكّ بسكونها مع اقتضاء المقام لبيان كيفيّة الأحذ.

و فيه: أنّه يمكن دعوى جريها مجرى العالب من أخذها بطريق الجز، مع إمكان أن يدعى أنّ معهوديّة نجاسة الميتة و أجزائها مغيبة عن بيان الكيفيّة، و لذا لا يشكّ في نجاسة ما يتصل بالعظم و أصول القرن و الحافر و نحوها من أجزاء الميتة

والأولى في ردّ الشيخ منع كون ما يتصل بأصول الشعر و نحوه من الأجزاء التي حلّ فيها الحياة، بل هي إمّا داخل في مسمى الشعر، أو شيء آخر من الفصلاّت

(١) الحاكي عنه هو الحرّاني في الحقائق الناضرة ٨٢:٥، ونظر: النهاية: ٥٨٥.

(٢) نظر: الحقائق الناضرة ٨٢:٥.

المستعدة لشعريّة و لم يحلّ فيها الحياة، و ليس ما يتّصل بأصول الشعر لحماً حتى يدعى كونه ممّا حلّ فيه الحياة، بل هو جسم لطيف أبيض لم يحلّ فيه الروح، و لا أقلّ من الشكّ في حلول الروح فيه، فمقتضى الأصل طهارته.

و دعوى: أنّه وإن لم يكن لحماً إلّا أنّه ينقطع عنه جزء لطيف من اللحم لا ينفكّ عنه إلّا بالجرّ، غير مسموعة بعد عدم صدق اسم اللحم عليه؛ فإنّ مثل هذا الجزء - على تقدير تسليم وجوده - لا يؤثّر إلّا نجاسته حكماً، فإنّ الحكم بالنجاسة المميّنة يدور مدار وجود عين النجس بنظر العرف لا بالتدقيق العقلي.

و ربما يرّد كلام الشيخ أيضاً بظهور حسنة<sup>(١)</sup> حريز في إرادة أخذ الأشياء المذكورة من الميتة بطريق القلع؛ لما أشرنا إليه من أنّ المتبادر من الأمر بغسلها ليس إلّا لنجاستها العرضيّة، و هي إنّما تكون في صورة القلع دون الجرّ.

و فيه نظر؛ لإمكان أن يدعى أنّ الغالب وصول شيء من رطوبات الميت إلى هذه الأجزاء، فيمكن أن يكون الأمر بغسلها لذلك.

و كيف كان فقد ورد في غير الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام نقييد خصوص الصوف بالجرّ.

قال: كتبت إليه أسأله عن حلود الميتة التي يؤكل لحماً إن ذكّي، فكتب: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، وكلّ ما كان من السحال من الصوف إن جرّ و الشعر و الوبر و الإبطحة و القرن، و لا يتعدّى إلى غيرها إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدّم تحريرها في ص ٩٢، الهامش (٣).

(٢) الكافي ٢٥٨: ٦ - ٢٥٩: ٦، التهذيب ٣٢٣/ ٧٦٩، الاستبصار ٨٩: ١ - ٩٠/ ٣٤١، الوبائ،

الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٧.

لكن يُحتمل قوياً جري القيد مجرى العالب، و أن يكون المراد بالاشتراط التحرز عما لو بقي الصوف متصلاً بالجلد لا عما إذا كان الأخذ بطريق القلع، وإلا فليس اشتراط الجر لدى القائل به مخصوصاً بالصوف.

و أما تخصيص الصوف بهذا الشرط، فلعله لشيوع الانتفاع به عند اتصاله بالجلد، فأريد بالاشتراط التحرز عنه، و أما الشعر و الوبر - كالإنفحة و القرن - لا ينتفع بهما غالباً إلا بعد الانفصال.

هذا، مع ما في الرواية من الشذوذ و ضعف السند و اضطراب المتن، بل حكى عن بعض<sup>(١)</sup> محققي المحدثين أنه قال كأنه سقط منه شيء؛ إذ لا يتلائم طاهره. انتهى.

أقول: و مما يؤيد اشتماله على السقط كونه مكانة، فإنه ربما يستغنى عن ذكر الخبر في مثل هذه الحطابات عند المواجهة و المخاطبة بتحريك رأس أو يد أو غيرهما من الإشارات المفهمة للمقصود، بخلاف ما لو كانت المخاطبة على سبيل المكاتبة، كما لا يخفى.

الثاني: قد اشتملت النصوص المستفيضة - التي تقدمت جملة منها - على طهارة الإنفحة و البيض و اللبن من الميتة.

أما الإنفحة - وهي<sup>(٢)</sup> بكسر الهمزة و فتح الفاء و تخفيف الحاء و تشديدها

(١) الحاكس عنه هو البحراني في المحقائق الناضرة ٧٩:٥، وانظر الوافي ١٠١:١٩.

ذيل ج ١٩٠٩ - ٨

(٢) هي السخ الخطية و الحجرية، وهي، و الظاهر ما أثبتناه.

كما حكى<sup>(١)</sup> عن بعض اللغويين - فمما لا خلاف في طهارته على الطاهر، لكن اختلفت كلمات اللغويين وكذا الفقهاء في تفسيرها.

فيظهر من بعضهم أنها كرش الحمل و الجدي ما لم يأكل، أي ما دام كونه رضيعاً، فإذا أكل يُسمى كرشاً<sup>(٢)</sup>.

و يظهر من آخرين<sup>(٣)</sup> أنه شيء أصفر يستحيل إليه اللبن الذي يشربه الرضيع، لا الكرش الذي هو وعاء لذلك الشيء.

و يُحتمل قوياً أن تكون اسماً لمجموع الظرف و المطروف بأن يكون ذلك الشيء - الذي هو من الحيوان بمنزلة المعدة للإنسان - مع ما فيه مسمى بالإنفحة، فإنه يظهر منهم أنه ليس لوعائه اسم آخر، و لا يُسمى بالكرش إلا بعد أن أكل، فيقال حينئذٍ: استكرش، أي صارت إنفحته كرشاً.

و كيف كان فلا شبهة في طهارة المظروف، سواء كانت الإنفحة اسماً له أو لوعائه.

أما على الأول: فلما سمعت من اتفاق النصوص و العتاوى على طهارتها، فذلك يخص ما دل على نجاسة أجزاء الميتة و ما يلاقيها.

هذا، مع أن ذلك الشيء لا يُعد عرفاً من أحرار الحيوان، فلا تكون الأدلة إلا منحصرة لقاعدة الانفعال.

و أما على الثاني: فواضح؛ إذ لا مقتضي لنجاسة المظروف بعد طهارة طوفه

(١) حكاة البحراني في الحقائق الناصرة ٨٦:٥، وانظر: القاموس المحيط ٢٥٣:١ «نفع».

(٢) حكاة الجوهرى في الصحاح ٤١٣:١ من أبي زيد.

(٣) القاموس المحيط ٢٥٣:١، المغرب ٢٢٠:٢ «نفع».

المايع من السراية، بل المقصود بالروايات - على الظاهر - ليس إلا بيان طهارة ذلك الشيء الأصغر، فإنه هو الذي فيه منافع الحلق و يُجعل في الجبن، بل في بعض الأخبار إشارة إلى إرادته.

مثل: ما رواه أبو حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل، قال فيه قال قتادة فأحبرني عن الجبن، فتبسم أبو جعفر عليه السلام ثم قال: «رجعت مسألك إلى هذا؟» قال ضلّت عني، فقال: «لا بأس به» فقال: إنه ربما جعلت فيه إنفحة الحبّ، قال: «ليس بأس، إنّ الإنفحة ليس فيها دم ولا عروق ولا بها عظم، إنّما تخرج من بين فرث و دم» ثم قال: «إنّ الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة خرجت منها بيضة فهل تأكل البيضة؟» فقال: لا ولا أمر بأكلها، فقال أبو جعفر عليه السلام: «ولم؟» فقال: لأنها من الميتة، قال له: «إيان حصت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة تأكلها؟» قال: نعم، قال: «فما حرّم عليك البيضة و حلّ لك الدجاجة؟» ثم قال عليه السلام: «وكذلك الإنفحة مثل البيضة، فاشتر الجبن هي أسواق المسلمين من أيدي المصلّين<sup>(١)</sup>، ولا تسأل عنه إلا أن يأتيك من يحبرك عنه<sup>(٢)</sup>».

فإن قوله عليه السلام: «إنّما تخرج من بين فرث و دم» بحسب الظاهر إشارة إلى كونها لبناً مستحيلاً غير معدود من أجزاء الحيوان.

و كيف كان فلا شبهة في طهارة هذا الشيء، و عدم ابعاله بملاقاة وعائه وإن قدما متجاسة الوعاء، ولذا قال في المدارك - بعد أن ذكر التفسيرين -: ولعل الثاني

(١) في السح الحطّية و الحجرية: والمسلمين بدل المصلّين، و ما أثبتناه من المصدر.

(٢) الكافي ٢٥٦: ١، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ١

أولى اقتصاراً على موضع الوفاق وإن كان استثناء بعض الكرش أيضاً غير بعيد؛  
تمسكاً بمقتضى الأصل<sup>(١)</sup>. انتهى.

فمراده بموضع الوفاق عدم الخلاف في طهارة هذا الشيء ولو على انقول  
بأن الإنفحة هي الكرش، فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه لا وفاق بعد تقابل  
التفسيرين.

و أما تمسكه بالأصل لطهارة الكرش: فمبني على أصله من انتفاء ما دلّ  
على نجاسة أجراء الميت بعمومها، وإلا فمقتضى القاعدة - التي قرّرناها فيما  
سبق - نجاستها؛ لكون الكرش معدوداً من أجزائها التي حلّ فيها الحياة، إلا أن  
يثبت كونه هو لإنفحة التي دلت النصوص و الفتاوى على طهارتها، ولم يثبت،  
فالأشبه نجاسة الوعاء، وعدم انفعال ما فيه بمخالفاته.

و لعلّ هذا الوعاء هو المراد بالميتة في رواية أبي الجارود - المروية عن  
محاسن البرقي - قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجبن، فقلت: أخبرني من رأى  
أنه يجعل فيه الميتة، فقال: «أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما  
في الأرض؟ فما علمت أنه فيه الميتة فلا تأكله، وما لم تعلم فاشترى كلّ ريغ»<sup>(٢)</sup>  
الحبر

و يُحتمل حريها مجرى التقيّة، أو يكون التجنب عما يُطرح فيه الإنفحة  
المتحدة من الميتة مستحباً، و لعلّه لذا نهى الإمام عليه السلام في ذيل رواية أبي حمزة

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٧٤.

(٢) المحاسن ٥٩٧/٤٩٥، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ٥

المتقدمة<sup>(١)</sup> - عن السؤال عما يشتري من سوق المسلمين و أيديهم، مع ما فيها من التصريح بطهارة الإنفحة، و كونها كالبيضة.

و يُحتمل قوياً صدور الذيل من باب التترّل و المماشاة مع قتادة بعد أن أحرز الإمام عليه السلام من سريره أنه لا يتعبّد بقوله أحاله على قاعدة يد المسلمين و سوقهم، التي لولاها لاختلّ نظام معاشهم، فكانه عليه السلام عدل عن الجواب الأول، و بين عدم انحصار وجه الحلّ فيما ذكره أولاً حتّى لا يبقى في قلب المخاطب ريب. و قد ورد في جملة من الأخبار التي وقع فيها السؤال عن حكم الجبن الحكم بحليته، استناداً إلى القواعد الطاهرية.

مثل: رواية عبدالله بن سليمان، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجبن، فقال: «سألني عن طعام يعجبني» ثم أعطى العلام درهماً فقال: «يا غلام ابتع لنا جبناً» و دعا بالعداء فتقدّينا معه و أتى بالجبن، فأكل و أكلنا، فلمّا فرعنا من الغداء قلت: ما تقول في الجبن؟ فقال: «أو لم ترني أكلته؟» قلت: بلى ولكن أحبّ أن أسمعك منك، فقال: «سأجرك عن الجبن و غيره، كلّ ما فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه فتدعه»<sup>(٢)</sup>.

و روايته الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام في الجبن، قال: «كلّ شيء لك حلال حتّى يجيئك شاهدان يشهدان أنّ فيه ميتة»<sup>(٣)</sup>.

و خبر ضريس، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السمن و الجبن نجده في

(١) في ص ٩٢.

(٢) الكافي ١/٣٣٩، الوسائل، الباب ٦٢ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ١.

(٣) الكافي ٢/٣٣٩، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ٢.

أرض المشركين بالروم أأأكله؟ فقال: «أأما ما علمت أنه خلطه الحرام فلا تأكله، وأأما ما لم تعلم فكل حتى تعلم أنه حرام»<sup>(١)</sup>

و يظهر من مثل هذه الروايات وجود قسم حرام في الجن، و المراد به -على الظاهر- ما يطرح فيه إنفحة الميت؛ لمعروفة حرمتها لدى العامة، فالظاهر جريها مجرى النقية، و الأجوبة الواقعة فيها ربما يتراءى منها التورية، والله العالم. تنبيه: صرح غير واحد بعدم اختصاص الحكم بطهارة الإنفحة بما إذا كانت من المأكل، بل يعم إنفحة غير المأكل أيضاً؛ لإطلاق النصوص و الفتاوى، بل ربما يظهر من إطلاق الفتاوى عدم الخلاف فيه.

و الإنصاف انصراف الإطلاقات إلى الإنفحة المعهودة التي تجعل في الجن، بل ربما يستشعر مما سمعته<sup>(٢)</sup> من بعض اللغويين - من تفسيرها بكرش الحمل و الجدي -: الاختصاص.

لكن مقتضى تعليل طهارتها في رواية<sup>(٣)</sup> أبي حمزة بكونها كالبيضة و عدم كونها من الأجزاء التي حل فيها الحياة: طهارتها و لو لم تسم باسم الإنفحة. لكن بناء على تفسيرها باللبن المستحل يشكل استفادة عدم انفعاله بالعرض من مثل هذه الرواية بعد انصراف الإنفحة - التي أريد إثبات طهارتها بالفعل - إلى غيره، فليتأمل.

و أما البيض فهو أيضاً ممّا لا خلاف في طهارته و لا إشكال بعد ما ورد في

(١) التهذيب ٣٣٦/٧٩٩، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ١.

(٢) في ص ٩١.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٩٢، الهامش (٢).



الأخبار المستفيضة التصريح بها.

هذا، مع موافقتها للأصل؛ فإن البيضة لا تُعدّ من أجزاء الميتة حتّى نَجَاسَتِهَا.

فما عن العلامة في النهاية و المتهى - من تخصيص الطهارة بما كان من مأكول اللحم، و الحكم<sup>(١)</sup> بنجاسة غيره<sup>(٢)</sup> - ضعيف؛ فإِنَّه و إن أمكن دعوى انصراف البيضة في الأخبار إلى إرادتها ممّا يحلّ أكله خصوصاً فيما حُكِمَ فيها بحليّتها لكن كفى في الحكم بطهارتها الأصل

مضافاً إلى ما يُفهم من رواية<sup>(٣)</sup> أبي حمزة و يساعده العرف من أنّها شيء مستنقّل لا يُعدّ من أجزاء الميتة.

مع أنّه على تقدير كونه معدوداً من أجزائها تبعاً بدّل على طهارتها و لو من غير المأكول ما دلّ على طهارة ما لا نحلّه الحياة من أجزاء الميتة، كما هو واضح. ثمّ إنّ مقتضى الأصل و إطلاق الأدلّة: طهارتها مطلقاً ما لم تنعزل بملاقاة الميتة بأن كانت مكتسبة قشراً يمسحها من التأثير بالملاقاة.

و الطاهر أنّ ما تكتسبه من القشر الرقيق في مبادئ نشونها مانع من النفوذ و التأثير، و لا أقلّ من الشكّ فيه المقتضي للرجوع إلى قاعدة الطهارة

(١) في السح الحظيّة و الحجرية و حكمه. و الطاهر ما أشتد.

(٢) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٧٣، و انظر: نهاية الإحكام ١: ٢٧٠، و مستهى المطلب ١: ١٦٦.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٩٢، الهامش (٢).

لكن الأصحاب قَدُوا طهارتها بما إذا اكتست القشر الغليظ.

و عبارتهم في بيان الاشتراط وإن كانت مختلفة - حيث عَرَّ بعضهم بالقشر الغليظ، و بعضهم بالجلد الغليظ، و بعضهم بالقشر الأعلى و غير ذلك - ولكن المقصود بحسب الطاهر واحد.

و يدل عليه موثقة غياث بن إبراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام في بيضة خرجت من إست دجاجة ميتة، فقال: «إن كان قد اكتست الجلد الغليظ فلا بأس بها»<sup>(١)</sup> فيها تُقَيَّد إطلاقات الأدلة.

و توهم أن مقتضي لنجاستها ليس إلا الملاقاء للميتة، و إلا فهي طاهرة بالذات كما يدل عليه سائر الأدلة، و ما شاهدته من القشر الرقيق صالح للمانعية من لسراية، مدفوع: بكونه اجتهاداً في مقابلة النص، مع قوة احتمال عدم مانعية هذا القشر من السراية ما دامت البيضة في الباطن و يصل إليها الغذاء الموجب لنموها. مضافاً إلى إمكان أن يدعى كونها معدودة من أجزاء الميت تبعاً قبل استكمال حلقتهما، فإذا استكملت و استعنت عنها باكساء قشرها الأعلى، عُدَّت شيئاً آخر أجنبيّاً عنها.

لكن هذه الدعوى غير مجدية بعد أن لم تكن ممّا يحلّه الحياة.

و كيف كن فلا مقتضي لطرح النص أو تأويله مع عمل الأصحاب بها، وسلامتها ممّا يعارضها، عدا مطلقات قابلة للصرف لو لم تدّع فيها الانصراف

(١) الكافي ٥/٢٥٨:٦، التهذيب ٣٢٢/٧٦٩، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة،

أو الإهمال.

فما ذهب إليه بعض<sup>(١)</sup> من الطهارة مطلقاً - ضعيف، والله العالم  
و أمّا اللس فهو أيضاً ظاهر على أقوى القولين و أشهرهما، بل عن بعض  
دعوى الشهرة عليه<sup>(٢)</sup>.

و عن الدروس نذرة القائل بخلافه<sup>(٣)</sup>.

و عن الخلاف و العنية دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>

لمستفيضة المتقدمة<sup>(٥)</sup> المشتملة عليه، التي هي صحيحة زرارة و رواية  
الحسين و مرسله الفقيه، المندة في الخصال عن ابن أبي عمير، بل يمكن  
الاستدلال له أيضاً بحسنة تحرير، المتقدمة<sup>(٦)</sup>

خلافاً للمحكي عن سائر و الحلّي و المصنّف و العلامة في كثير من كتبه<sup>(٧)</sup>

(١) أنظر: مدارك الأحكام ٢: ٢٧٣، و معالم الدين (قسم الفقه)، ٤٩٠.

(٢) حكاهما صاحب الجواهر فيها ٣٢٨: ٥ عن البيان: ٩٠.

(٣) حكاه العامل في مفتاح الكرامة ١: ١٥٥، و انظر: الدروس ١٥٣.

(٤) حكاه العامل في مفتاح الكرامة ١: ١٥٤، و انظر: الخلاف ١: ٥١٩، المسألة ٢٦٢، و  
العنية، ٤٠٩.

(٥) في ص ٨٥ و ٨٦.

(٦) في ص ٨٤ - ٨٥.

(٧) المحكي عنهم هو العامل في مفتاح الكرامة ١: ١٥٤، و انظر: المراسم: ٢١١، و السرائر  
١: ١٢٣، و شرائع الإسلام ٢: ٢٢٣، و المختصر المجمع ٢: ٢٥٣، و تحرير الأحكام ١: ٢٤١، و تذكرة  
المفتاه ١: ٦٤، الفرع السادس عشر من المسألة ١٩، و منتهى المطلب ١: ١٦٥، و نهاية  
الإحكام ١: ٢٧.

و غير واحد<sup>(١)</sup> ممن تأخر عنهم، بل عن بعضهم دعوى الشهرة عليه<sup>(٢)</sup>، و عن أطمعة غاية المرام أنه مذهب المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

و عن الحلّي أنه لا خلاف فيه بين المحصلين<sup>(٤)</sup>.

لكر طعمه كاشف الرموز.. على ما حكى عنه.. بقوله. هذه الدعوى محرّفة؛ لأنّ الشيخين مخالفا، و المرتضى و متابعوه غير ناطقين به، فما أعرف من بقي معه من المحصلين<sup>(٥)</sup>. انتهى.

و عمدة مستندهم في الخلاف قاعدة التنجّس بالملاقاة، و إلا فلا مقتضى لنجاسته بالدات بعد عدم كونه معدوداً من أجزاء الميتة عرفاً، و عدم حلول الروح فيه على تقدير تبعيته لها.

و ربما يستدلّ لهم أيضاً: بخبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن، فقال عليه السلام. ذلك الحرام محضاً»<sup>(٦)</sup> لكن الرواية ضعيفة السند جداً حتّى قيل في حقّ وهب: إنه من أكذب

(١) منهم: ابن فهد الحلّي في الموجز (ضمن الرسائل العشر): ٥٨، و المهذّب السارع ٢١٣:٤-٢١٤، و العاضل المقداد في التفتيح الرائع ٤٤٤:٤، و الصبّري في غاية المرام ٦٢:٤، و المحقّق الكرّكي في جامع المقاصد ١٦٧:١.

(٢) حكاهما العاملي في مفتاح الكرامة ١٥٤:١ عن العلامة الحلّي في مستهلّ المطلب ١٦٥:١، و المحقّق الكرّكي في جامع المقاصد ١٦٧:١.

(٣) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٥٤:١، و انظر: غاية المرام ٦٢:٤.

(٤) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٥٤:١، و انظر: السرائر ١١٢:٣.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٣٠:٥، و انظر: كشف الرموز ٣٦٩:٢.

(٦) التهذيب ٧٦٩-٧٧٠/٧٧، الاستبصار ٨٩:٤/٣٤٠، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة

البرية<sup>(١)</sup>، فلا يلتفت إلى روايته.

و أما القاعدة: فهي لا تصلح معارضة للأخبار المعتبرة المعمول بها، فإنها ليست من القواعد العقلية الغير القابلة للتخصيص، وقد تحصّصت في ماء الاستنجا، بل في مطلق العالة على قول، فالقول بالسجاسة ضعيف.

لكن قواه شيخنا المرتضى رحمته الله - بعد أن يجعل الأقوى طهارة اللبن - بأن الرواية وإن كانت ضعيفة السند بمن هو من أكذب الرثة، موافقة لمذهب العامة - كما عن الشيخ - إلا أنها منجبرة بالقاعدة، كما أن روايات الطهارة وإن كانت صحيحة إلا أنها مخالفة للقاعدة، و طرح الأخبار الصحيحة المخالفة لأصول المذهب غير عزيز، إلا أن تعضد بفتوى الأصحاب، كما في الإنعقة، أو بشهرة عظيمة توجب شذوذ المخالف، و ما نحن فيه ليس كذلك<sup>(٢)</sup> انتهى.

أقول: أما موافقة القاعدة لمثل هذه الرواية لو لم توجب مريد ارتياب فيها كموافقتها للعامة، فلا تصلح جابرة لضعفها، فلا يعارض الأخبار المتقدمة إلا نفس القاعدة التي هي من القواعد التعبدية المحضة التي عايتها كونها بمنزلة العمومات القطعية القابلة للتخصيص، فلا وجه لاشتراط حجّة الأخبار المخالفة لها - بعد صحتها و استماعتها - باعتصامها بالفتوى، فضلاً عن اشتراط الشهرة و شذوذ المخالف.

هذا، مع ما عرفت من اشتهاار العمل بها قديماً و حديثاً، فكفى به معاصداً.

(١) اختيار معرفة الرجال: ٣٠٩/٥٥٨.

(٢) كتاب الطهارة: ٣٤٣، وانظر: التهذيب ٧٧: ٩، ذيل ح ٣٢٥.

ولعمري إنَّ الذي يوقع النفس في الوسوسة و يمنعها من رفع اليد عن مثل هذه القاعدة بالأخبار المعتبرة ليس إلَّا موافقتها للاحتياط، وإلَّا فقاعدة طهارة الأشياء و مطهرية الماء - مثلاً - أثبت في الشريعة و أوضح مستنداً من نفس هذه القاعدة، فضلاً عن عمومها، و لم يزل يرفع اليد عن مثل هذه القواعد بالأخبار البالغة أوَّل مرتبة الحجية.

و أمَّا القواعد التي يُشكل رفع اليد عنها إلَّا بنصٍّ صحيح صريح معتصداً بالفتوى و نحوها فهي: القواعد الكلية المعروفة مناطاتها، المعتضدة بالعقل و الاعتبار، مثل: قاعدة سلطة الناس على أموالهم، و حرمة دم المسلم و عرضه و ماله، لا مثل قاعدة الانفعال، التي عمدة المستند لعمومها الإجماع و نحوه من أدلة اليقينية التي غاية ما يمكن استعادته منها على وجه يستدلُّ به في الموارد الخلافية كون نفس القاعدة - التي انعقد عليها الإجماع و ارتكزت في أذهان المشرعة - كمن رواية قطعية قابلة للتخصيص، فلا ينبغي الاستشكال في الطهارة.

لكن ينبغي الاقتصاد في الحكم المخالف للأصل على لبن المأكول؛ لكونه القدر المتيقن الذي لا يبعد دعوى انصراف إطلاق الفتاوى و النصوص إليه، و إن كان القول بطهارته مطلقاً لا يخلو عن قوة، كغيره ممَّا تقدَّم من الأجراء التي لا تحلُّ الحياة، فإنَّها طاهرة من كلِّ حيوان حلَّ أكله أم حرم (إلَّا أن تكون عينه نجسة، كالكلب و الخنزير و الكافر) فإنَّها بجميع أجزائها نجسة (على الأظهر) سواء كانت متصلة بحملتها أو منفصلة عنها عند حياتها أو بعد موتها؛ لما أشربا إليه - عند البحث عن نجاسة أجراء الميتة - من أنَّ معروض النجاسة - على ما يتبادر عرفاً من

الحكم بنجاسة حيوان - ليس إلا نجاسة جسده الباقي بعد موته بجميع أجزائه، سواء اتصلت الأجزاء بجملتها أو انفصلت عنها، فجثة الحيوان المحكوم بنجاسته ليست بنظر العرف إلا كعين العذرة في كون كل جزء منه من حيث هو معروصاً للنجاسة، فشعر الخنزير أو لحمه أو عظمه ما دام مصداقاً لهذا الموضوع نجس، سواء كان متصلاً بالخنزير أو منفصلاً عنه.

فما حكى عن السيد - من طهارة شعر الكلب و الخنزير بل ربما استظهر منه طهارة ما لا تحل الحياة منه مطلقاً<sup>(١)</sup> - ضعيف.

و لا يقاس ذلك بأجزاء الميتة التي لا يتنجس منها إلا ما حل فيه الروح؛ لأنه مع كونه قياساً يتوجه عليه؛ وجود المارق بينهما حيث إن المؤثر في نجاسة الميتة الموت الذي لا يتأثر منه ما لا روح له.

و أمّا الموجب لنجاسة أجزاء الكلب كونها معدودة من الجملة المسماة باسم الكلب من غير فرق - بمقتضى ظاهر دليله - بين كون الجزء لحماً أو عظماً. نعم، ربما يتوهم الاستحالة و انقلاب الموضوع باسمصال الجرم أو عروض الموت، فإن الكلب الميت ليس بكلب حقيقة، و الشعر المنفصل عنه لا يعد جزءاً فعلياً منه.

و يدفعه: ما أشرنا إليه من أن معروض النجاسة - على ما ينسب إلى الذهن - ليس مفهوم الكلب الذي يصح سلبه بعد الموت، بل جثته القابلة للاتصاف بالموت و الحياة بجميع أجزائها، و لذا لا يتردد أحد من أهل العرف في نجاسة

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٣٦: ٥، وانظر: مسائل الناصريات: ١٠٠، المسألة ١٩.

الأجراء المنفصلة عن نجس العيس قبل موته أو بعده، فدعوى الاستحالة ساطنة بحكم العرف.

هذا، مع أن في بعض<sup>(١)</sup> الأخبار إشارة إلى نجاسة شعر الخنزير نعم، ربما يتوهم طهارته من نفي البأس عن الماء الذي يستقى به في بعض الروايات، كصحيحة زرارة: سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر أيتوخأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup>.  
و يدفعه: ظهور السؤال في المفروغية من نجاسة الشعر، و وقوع السؤال عن حكم الماء الذي يستقى به، فهذه الصحيحة كغيرها مما ورد فيها السؤال عن حكم الماء الذي يستقى بالحبل المصنوع من شعر الخنزير من أقوى الأدلة على نجاسته، فلو تمت دلالتها على طهارة الماء الملاقى له، فهي من أدلة القول بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس، و قد تقدم<sup>(٣)</sup> الكلام فيها في محله.  
(و يجب الغسل) بالضم (على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره)  
بالغسل (و بعد برده) على المشهور، بل عن الحلاف و غيره دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ٣٥٧/٨٥:٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٢) الكافي ٦٣-١٠/٧، التهذيب ١٢٨٩/٤٠٩:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطبق، ح ٢.

(٣) في ج ١، ص ١٦١-١٦٢.

(٤) حكاية العاملي في مفتاح الكرامة ١٢:١، وانظر: انخلاف ٧٠١:١، المسألة ٤٩٠، و الفية ٤٠.



و حكى عن السيد في شرح الرسالة و المصباح القول باستحبابه<sup>(١)</sup>.  
و هو ضعيف.

و يدل على المشهور: الأخبار الكثيرة:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال، قلت الرجل  
يغتص عین<sup>(٢)</sup> الميت أعليه غسل؟ قال: «إذا مته بحرارته فلا، و لكن إذا مته بعد  
ما يبرد فليغتسل» قلت: فالذي يغسله يغسل؟ قال: «نعم»<sup>(٣)</sup> الحديث.

و حسنة حريز أو صحيحته عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا  
فَيُغْتَسَلُ، وَ إِنْ مَتَّه مَا دَامَ حَارًّا فَلَا غَسْلَ عَلَيْهِ، وَ إِذَا بَرَدَ ثَمَّ مَتَّه فَيُغْتَسَلُ» قلت:  
فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ؟ قال: «لَا غَسْلَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَمْسُ الثِّيَابُ»<sup>(٤)</sup>.

و عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يُغْتَسَلُ الَّذِي غَسَّ  
الْمَيِّتَ، وَ إِنْ قُتِلَ الْمَيِّتُ إِنْسَانٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَ هُوَ حَارٌّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلٌ، وَ لَكِنْ إِذَا  
مَتَّه وَ قَبَّه وَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَ لَا نَاسَ أَنْ يَمْسَهُ بَعْدَ الْغَسْلِ وَ يَقْبَهُ»<sup>(٥)</sup>.

و عن عبدالله بن سنان أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أيعتسل مَنْ

(١) حكا، عنه المحقق الحلبي في المعبر ٣٥١:١.

(٢) كلمة «عين» لم ترد في وض ١٠، ١١ و التهذيب.

(٣) الكافي ٢/١٦٠:٣، التهذيب ١/٤٢٨:١٣٦٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل  
المش، ح ١.

(٤) الكافي ١٦٠:٣ (باب غسل مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ...) ح ١، التهذيب ١/١٠٨:٢٨٣، الاستبصار  
٣٢١/٩٩:١، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل المش، ح ١٤.

(٥) الكافي ١٦٠:٣-١٦١/٣، التهذيب ١/١٠٨:٢٨٤، الاستبصار ٣٢٢/٩٩:١، الوسائل، الباب  
١ من أبواب غسل المش، ح ١٥.

غُسل الميت؟ قال: «نعم» قلت: مَنْ أدخله القبر؟ قال: «لا، إنما يمسّ الثياب»<sup>(١)</sup>.

و عن عاصم بن حميد - في الصحيح - قال: سألت عن الميت إذا مَسَّه

الإنسان أفبه غسل؟ قال: فقال: «إذا مسست جسده حين يبرد فاعتسل»<sup>(٢)</sup>.

و عن إسماعيل بن جابر - في الصحيح - قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام

حين مات بنو إسماعيل الأكبر، فجعل يقبّله و هو ميت، فقلت: جعلت فداك أليس

لا ينبغي أن يمسّ الميت بعد ما يموت و مَنْ مَسَّه فعليه الغسل؟ فقال: «أما

بحرارته فلا بأس، إنما ذاك إذا برد»<sup>(٣)</sup>.

و عن معاوية بن عمار - في الصحيح - قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الذي

يغسل الميت أعليه غسل؟ قال: «نعم» قلت: فإذا مَسَّه و هو سخن؟ قال: «لا غسل

عليه، فإذا برد فعليه الغسل» قلت: و الهائم و الطير إذا مَسَّها عليه غسل؟ قال: «لا،

ليس هذا كالإنسان»<sup>(٤)</sup>.

و عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «مَنْ غَسَلَ ميتاً و كَفَّهْهُ

اغْتَسَلَ غسل الجبابة»<sup>(٥)</sup>.

و عن محمد بن الحسن الصفار - في الصحيح - قال: كتبت إليه: رجل أصاب

(١) الكافي ١/١٦١٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب غسل الميت، ح ٤.

(٢) التهذيب ١/٤٢٩، الاستبصار ١/٣٢٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل

الميت، ح ٣

(٣) التهذيب ١/٤٢٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٢.

(٤) التهذيب ١/٤٢٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٤.

(٥) التهذيب ١/٤٤٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٦.

يده أو يده ثوب الميت الذي يلي جسده قبل أن يُغسل<sup>(١)</sup> هل يجب عليه غسل يده أو يده؟ فوق عليه<sup>(٢)</sup> إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يُغسل<sup>(٣)</sup> فقد يجب عليك الغسل<sup>(٤)</sup>.

و عن الحلبي - في الصحيح - عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يمسي الميتة أيسمي أن يغتسل منها؟ فقال: «لا، إنما ذلك من الإنسان وحده»<sup>(٥)</sup>.  
و عن محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليه السلام في رجل مس ميتة أصابه الغسل؟ قال: «لا، إنما ذلك من الإنسان»<sup>(٦)</sup>.

و عن سليمان بن خالد أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام أيغسل من غسل الميت؟ قال: «نعم» قال: فمن أدخله القبر؟ قال: «لا، إنما من الثياب»<sup>(٧)</sup>.  
و عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام، قال: «إنما أمر من يغسل الميت بالغسل لعلة الطهارة مما أصابه من نصح الميت، لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي منه أكثر آفته»<sup>(٨)</sup>.

و عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام، قال: «و علة اعتسال من غسل الميت

(١ و ٢) في النسخ الحطية و الحبرية. «يغسل» و ما أنشاء كما في المصدر.

(٣) التهذيب ١/٤٢٩: ١٣٦٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٥.

(٤) الكافي ٣/١٦١: ٤، و فيه: «الميت» بدل «الميتة»، التهذيب ١/٤٣١: ١٣٧٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، ح ٢ و ٣.

(٥) التهذيب ١/٤٣٠: ٤٣١-١٣٧٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، ح ١.

(٦) الفقيه ١/٩٨: ٤٥١، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١٠.

(٧) علل الشرائع. ٢٦٨ (الباب ١٨٢) ح ٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/١١٤: ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١١.

أو مَسَّ الطهارة لما أصابه من نضح المَيِّت، لأنَّ المَيِّت إذا خرج منه الروح بقي أكثر أوقته<sup>(١)</sup>.

و عن الحِصَالِ عن عليٍّ عليه السلام في حديث الأربعمائة، قال: «وَمَنْ غَسَلَ مِنْكُمْ مَيِّتًا فَلْيَحْتَسِلْ بَعْدَ مَا يَلْسُهُ أَكْهَانُهُ»<sup>(٢)</sup>.

و عن عليٍّ بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألتُه عن رجل مَسَّ مَيِّتًا عليه الغسل؟ قال: فقال: «إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ لَمْ يَرِدْ فَلَاعْلَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا مَسَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ تَقْيِيدَ مَا أُطْلِقَ فِيهَا الْغُسْلُ بِمَسِّ الْمَيِّتِ بَعْدَ بَرْدِهِ بغيره من الروايات الدالة على اختصاصه بما قبل أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ، الْمَصْرُوحَةُ بِبُفْيِ الْبَاسِ عَنْ مَسِّهِ بَعْدَ الْغُسْلِ، كَمَا عَلَيْهِ فَتَوَى الْأَصْحَابُ.

و لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِمَاعُ إِلَى مَا يَشْتَعَرُ مِنْ تَعْلِيلِ تَفْيِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ فِي بَعْضِ الْأَحْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ<sup>(٤)</sup>؛ بِأَنَّهُ «إِنَّمَا يَمَسُّ الشَّيَاطِينُ» الْمَشْتَعَرُ سَوْجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ لَوْ مَسَّ جَسَدَهُ عِنْدَ إِدْخَالِهِ الْقَبْرَ بَعْدَ مَا وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِبُفْيِ الْبَاسِ عَنْهُ فِي الْأَخْبَارِ الْمُقَيَّدَةِ، فَتَكُونُ السَّكْتَةُ فِي تَخْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ التَّيْسِيَةِ عَلَى اِمْتِنَاءِ الْمَوْضُوعِ الْمُفْتَضَى لَوْجُوبِ غُسْلِ الْمَسِّ وَ لَوْ عَلَى تَقْدِيرِ عَادِ غُسْلِ

(١) علل الشرائع: ٣٠٠ (الباب ٢٣٨) ح ٣، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/٨٩: ٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١٢.

(٢) الحِصَالِ، ٦١٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١٣.

(٣) مسائل عليٍّ بن جعفر: ٢٦٦/١٩٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ١٨.

(٤) في ص ١٠٤ و ١٠٦.

الميت.

نعم، في وثيقة عمّار الساطي عن أبي عبدالله عليه السلام التصريح بشوته بعد الغسل، قال: «يغتسل الذي غُسل الميت، وكلّ مَنْ مَسَّ ميتاً فعليه الغسل وإن كان الميت قد غُسل»<sup>(١)</sup>

لكنّها - مع مخالفتها لإجماع المسلمين، كما ادّعاء بعض<sup>(٢)</sup>، مع كون راويها عمّار المقدوح في متهماته بالخلل واضطراب المتن - لا تنهص للحجّة، فضلاً عن معارضة ما عرفت، فيجب ردّ علمها إلى أهل

لكنّ الإنصاف أن حملها على الاستحباب في المرض - كما عن التهذيب<sup>(٣)</sup> - جمعاً بينها وبين ما دلّ على نفي البأس عنه، واختصاص الوجوب بما قبل الغسل أولى وأوفق بما تقتضيه قاعدة الماسحة، فهو الأشبه، والله العالم. ولعجب فيما حكى عن صاحب الدخيرة من أنّه - بعد نقل جملة من أخبار المسألة - قال: ولا يحفى أن الأمر وما في معناه في أخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب، فالاستناد إلى هذه الأخبار في إثبات الوجوب لا يخلو عن إشكال<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و لست شعري لو ثوقش في دلالة هذه الأخبار المتطاهرة المعتقد بعضها

(١) التهذيب ٤٣٠١/١٣٧٣، الاستبصار ١٠٠:١٠١-٣٢٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، ح ٣.

(٢) البحراني في الحدائق الناضرة ٣٢٩:٣

(٣) حكاه عنهما البحراني في الحدائق الناضرة ٣٢٩:٣، وانظر: التهذيب ٤٣٠:١، ذيل ح ١٣٧٣، والاستبصار ١٠١:١، ذيل ح ٣٢٨.

(٤) حكاه عن البحراني في الحدائق الناضرة ٣٣٠:٣، وانظر: ذخيرة المعاد: ٩١.

ببعض - التي ورد في جملة منها التعبير بأن عليه الغسل، و في بعضها التصريح بوجوب الغسل عليه، و في جملة منها التعبير بصيغة الأمر، و في بعضها بالجملة الخيرية - مع اعتضادها بفهم الأصحاب و عملهم، فكيف يمكن استعادة حكم شرعي و حوبي أو تحريمي من الأدلة السمعية؟ فلا مجال للمناقشة في دلالتها على المدعى.

نعم، ربما يُخدش فيها - انتصاراً للبد القائل باستحبابه<sup>(١)</sup> - بمعارضتها ببعض الأخبار التي يدعى ظهوره في عدم الوجوب، و كونه من الأفعال المستحبة:

كعص الأخبار الواردة في بيان عدد الأغسال، المتقدمة في محلها من عدّه في طي الأفعال المسنونة مع ما في بعضها من التصريح بأن الفرص هو غسل الجابة، الدال على أنّ ما عداه من السنن.

و في صحيحة الحلبي الأمر به و بما هو معلوم الحديث، قال: «اغتسل يوم الأضحى و العطر و الجمعة، و إذا غُلت ميتاً»<sup>(٢)</sup> الحديث.

و رواية الحسن<sup>(٣)</sup> بن عبيد قال: كنت إلى الصادق عليه السلام: هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السلام حين عُل رسول الله ﷺ عند موته؟ فأجابه «السيء عليه السلام»

(١) تقدّم تخريج قوله في ص ١٠٤، الهامش (١).

(٢) التهذيب ١/٢٧٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة، ح ٩.

(٣) في الموضع الثاني من التهذيب: «الحسين» و في الموضع الأول منه و كذا في الاستبصار عن القسم الصحيح.

طاهر مطهر، ولكن فعل أمير المؤمنين عليه السلام و حررت به السنة<sup>(١)</sup>.

و رواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام، قال:  
«الغسل من سبعة: من الجنابة و هو واجب، و من غسل الميت، و إن تطهرت  
أجزأك» و ذكر غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

و التوقيع المروي عن الاحتجاج في جواب الحميري حيث كتب إلى القائم  
عجل الله فرجه: روي لنا عن العالم أنه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم  
و حدثت عليه حادثة كيف يعمل من حلته؟ فقال: «يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم  
صلاتهم، و يغتسل من مائه».

التوقيع: «ليس على من نحاه إلا غسل اليد، و إذا لم تحدث حادثة تقطع  
الصلاة تتم صلاته مع القوم»<sup>(٣)</sup>.

و في الجميع ما لا يخفى.

أما التوقيع: فمحمول على ما إذا مائه قبل أن يرد الميت، كما هو الغالب  
في مفروض السائل.

و يشهد له ما روي عنه أيضاً، قال: و كتب إليه: و روي عن العالم أن «من  
مس ميتاً بحرارته غسل يده، و من مائه و قد برد فعليه الغسل» و هذا الميت في  
هذه الحال لا يكون إلا بحرارته، فالعمل في ذلك على ما هو؟ و لعله ينجسه بشيابه

(١) التهذيب ١: ١٠٧-١٠٨/٢٨١، و ١٥٤١/٤٦٩، الاستبصار ١: ٩٩- ٣٢٣/١٠٠ بتدوير فيما

هذا الموضع الأول من التهذيب، للوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٧.

(٢) التهذيب ١: ١٥١٧/٤٦٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب غسل الميت، ح ٨.

(٣) الاحتجاج: ٤٨٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، ح ٤.

و لا يمسه، فكيف يجب عليه الغسل؟

التوقيع: «إذا مسه على هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده»<sup>(١)</sup>

و أمّا رواية عمرو بن خالد فهي مع ضعف سندها لا تخلو عن تشابه  
و قد حمل الشيخ قوله عليه السلام: «و إن تطهّرت أجزأك» على التقيّة، لموافقته  
للعمامة<sup>(٢)</sup>.

قال في الحقائق: و يعصده أن رواة الخبر من العمامة و الزبدية<sup>(٣)</sup> انتهى.

و يحتمل أن يكون المقصود به. إن اغتسلت أجزأك عن الوضوء.

و أمّا مكانة الحسن فعلى تقدير تسليم ظهورها في الاستحباب يحتمل  
اختصاصها بالمعصومين المنزهين عن الرجس، مع أن ظهورها فيه مسرّع؛ فإن  
المتبادر من قوله عليه السلام: «و جرت به السنة» لو لم تكن إرادة ثبوته في الشرع على  
وجه اللزوم فلا أقل من كونه أهم من ذلك.

نعم، قد يتراءى من الرواية استتاع جريان السنة به لفعل أمير  
المؤمنين عليه السلام، فلا يباسه الوحوب؛ إذ لو كان واجباً لثبت في أصل الشرع، لكن  
أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يشترع في الدين، فالمقصود بالرواية - بحسب الظاهر -  
بيان عدم كون الاغتسال من ماله عليه السلام لأجل الاستفادار، بل لمتابعة سنة لمتبعة،  
فقوله عليه السلام: «و جرت به السنة» في قوة التعليل لفعله عليه السلام، لا أنه تفريع عليه.

و أمّا ذكره مع الأعسال المستنونة و جفله معها في حيز الطلب. فلا يدل

(١) الاحتجاج. ٤٨٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، ح ٥.

(٢) التهذيب ١: ٤٦٤، دليل ح ١٥١٧.

(٣) الحقائق المصورة ٣٢٩: ٣٣٠.



على الاستحباب، و عاينه الإشعار بذلك، فلا اعتداد به في مقبل ما عرفت.  
و أما ما في غير واحد من الروايات من تخصيص العرض بغسل الجنابة و  
عد سائر الأعسال - التي منها غسل الممس - من المسن: فلا يدل على الاستحباب،  
كما لا يخفى على المتأمل في تلك الروايات.

و لا يبعد أن يكون المراد بالعرض فيها ما ثبت وجوبه بالكتاب.  
و كيف كان فلا ينهض مثل هذه الروايات شاهداً لصرف غيرها من الأدلة.  
ثم إن المنساق إلى الذهن - بواسطة المناسبات المفروسة فيه - من الأمر  
بالغسل عند مس الميت كون مسه كالجنابة و الحيض من الأحداث المقتضية  
لتنطهر منه، كما أن المتبادر من الأمر بغسل الثوب أو البدن عند إصابة شيء كون  
ذلك الشيء قدراً شريعياً، فيكون المقصود بالغسل التنطهر منه، لا التبعيد المحض، كما  
يشهد لذلك التعليل بـ «الطهارة لما أصابه من نضح الميت» في بعض الروايات  
المتقدمة<sup>(١)</sup>، فلا يجب إلا إذا وجب تحصيل الطهارة لعاياته الواجبة من صلاة و  
نحوها.

هذا مع أن الظاهر عدم الخلاف فيه.

و إن أبيت إلا عن ظهور الأخبار في وجوبه مطلقاً و لو عند عدم وجوب  
فعل الصلاة و نحوها، فنقول: كفى صارفاً لها عن ظاهرها عدم الخلاف فيه، بل  
الإجماع عليه، كما ادّعاء بعض<sup>(٢)</sup>، فيكون إطلاق الأمر بغسل مس الميت كإطلاق

(١) في ص ١٠٦ و ١٠٧.

(٢) أنظر: مجمع الفائدة والبرهان ٧٢: ١.

الأمر بغسل الثوب عند إصابة النجاسات في أغلب أحبارها ملحوظ وجوبه  
المقدمي

و مما يؤيد كونه حدثاً مانعاً من الصلاة - مضافاً إلى ما عرفت - ما عن الفقه  
الرضوي أنه عليه السلام قال - بعد ذكر غسل من الميِّت - : «وإن سببت الغسل فذكرته  
بعد ما صليت فاغتسل وأعد صلاتك»<sup>(١)</sup>.

و هل يتنص الوضوء بالمس؟ فلو من الميِّت بعد أن كان متطهر، فعليه  
إعادة الوضوء أيضاً لو لم نقل بالاجتزاء بكل غسل عن الوضوء، فيه وجهان  
أحوطهما ذلك، والله العالم.

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص و الفتاوى - كما عن جماعة<sup>(٢)</sup> - التصريح به -  
عدم الفرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس مسلماً أو كافراً.

و ما احتمله في محكي المنتهى و التحرير - من اختصاصه بالأول، نظراً إلى  
اقتضاء تقييده في الفتاوى و النصوص بما قبل الغسل كون المفروض موضوعاً  
فيه هو لميِّت الذي يطهره الغسل، و علله أيضاً بأن مس الكافر لا يزيد من مس  
البيهمة و لكل<sup>(٣)</sup> - ضعيف في الغاية؛ فإن تعليله الذي ذكره أحيراً مع كونه قياساً

(١) حكاة عنه السمراني في المحقائق الناضرة ٣: ٣٣٩، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٥.

(٢) المحكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٥: ٣٣٩، وانظر: تذكرة الفقهاء ٢: ١٣٥، المرجع ده من  
المسألة ٢٦٩، وقواعد الأحكام ١: ٢٢، والدروس ١: ١١٧، والبيان ٨٣، و جامع المقاصد  
٤٦٣١

(٣) حكاة عنهما صاحب الجواهر فيها ٥: ٣٣٩، وانظر: مستهل المطالب ١: ١٢٨، و تحرير  
الأحكام ١: ٢١.

يتوجه عليه. أن إيجاب العسل بمسّه لو لم يكن موجباً لنقصه فلا يوجب مزبته على أحويه حتى يتوهم اختصاصه بالمؤمن، فلعل ثبوته في الكافر أولى.

وأما التقييد الواقع في النصوص و التناوي فلا يفهم منه إلا قصر الحكم، أي انتفاء الوجوب بمس الميت من الإنسان بعد أن غُسل عسلاً صحيحاً، لا قصر الموضوع و تخصيصه بمن يطهره الغسل، ولذا لم يفهمه منها أحد.

هذا، مع خلق معظم الأخبار عن هذا القيد، وإنما قيدناها بقريفة منفصلة دالة على نفي البأس عن مس الميت بعد تعسيله، وهي لا تقتضي إلا صرف الحكم الوارد في الأخبار المطلقة عن خصوص هذا الفرض

نعم، مورد أكثر أخبار الباب هو مس الميت الذي يراد تغسيله، فلا يكون إلا موتى المسلمين، لكن الأحكام الشرعية لا تخصص بمواردها، مع أن فيما عداها مما يظهر منه الإطلاق من الأخبار المتقدمة غنى و كفاية.

مثل: خبر<sup>(١)</sup> علي بن جعفر، و صحيحة<sup>(٢)</sup> محمد بن مسلم، المرأة بغسل من يغتص الميت بعد برده.

و رواية<sup>(٣)</sup> عبدالله بن ستان، الدالة على وجوب العسل على من مس الميت و قبله بعد برده.

و ما رواه الحميري - فيما كتبه إلى صاحب عجل الله فرجه - عن العالم من

(١) تقدّم تخرجه في ص ١٠٧، الهامش (٣).

(٢) تقدّم تحريرها في ص ١٠٤، الهامش (٣).

(٣) تقدّم تحريرها في ص ١٠٤، الهامش (٥).

أَنْ «مَنْ مَسَّ مَيْتًا بِحَرَارَتِهِ غَسَلَ يَدَهُ، وَ مَنْ مَسَّهُ وَ قَدْ بَرَدَ فَعَلِيهِ الْغُسْلُ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك لا فرق - بمقتضى الإطلاقات - بين المَسِّ بأيِّ جزء من أجزاء البدن لأيِّ جزء من أجزاء الممسوس وإن لم تكن ممَّا تحلُّه الحياة مهمل بعد صدق اسم المَسِّ عليه و عدم انصرافه عنه.

نعم، الظاهر عدم الصدق في الشعر المسترسل ماساً كان أم ممسوساً، كأطراف النحية و ما يسترسل من الرأس، بخلاف أصولها الساترة للبشرة، فإنه ربما يصدق على منها مَسُّ المَيِّت، كما ظهر لك تحقيقه في مبحث مسح الرأس في الموضوع.

وكيف كان فما حكى عن بعض - من اعتبار المَسِّ بما تحلُّه الحياة لما تحلُّه الحياة في وجوب الغسل<sup>(٢)</sup> - ضعيف؛ لعدم إباطة صدق المَسِّ عرفاً بكون الماسِّ أو الممسوس ممَّا حلَّ فيه الحياة، ولذا لا يشكُّ أحد في تحقق مَسِّ المَيِّت بمرار اليد على رأسه مع مستورية بشرته بشعره و عدم وقوع المَسِّ إلا على الشعر.

نعم، ربما يشكُّ في صدق اسم المَسِّ أو انصراف إطلاقه بالنسبة إلى بعض الأفراد، كما إذا لاقى طرف ظفيره - مثلاً - جسد المَيِّت أو عكسه، لا لكون الماسِّ أو الممسوس ممَّا لا تحلُّه الحياة، بل لعدم الاعتداد عرفاً بمثل هذه الملاقاة، أو كون مفهوم المَسِّ لديهم أحصًى من مطلق الإصابة، فإنه ربما يشكُّ أيضاً في الصدق أو الانصراف فيما لولاقاه بطرف أصبعه ملاقة خفيفة، وإن كان الظاهر تحقق الصدق

(١) تقدّم تخريجه في ص ١١١، الهامش (١).

(٢) حكاه المحراني في الحقائق الناضرة ٣٤٣:٣ عن روض الجنان: ١١٥.

حقيقة في جميع الصور، وإن أمكن دعوى الانصراف عنها  
و كيف كان فيرجع عند الشك في الصدق إلى استصحاب الطهارة، و عدم  
وجوب الغسل.

و أمّا عند الشك في الانصراف بعد تحقق صدق الاسم ففي رفع اليد عن  
أصالة الإطلاق و الرجوع إلى الأصول العملية إشكال، و الاحتياط ممّا لا ينبغي  
تركه.

تنبيه: حكى عن جماعة<sup>(١)</sup> التصريح بعدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد.  
و ربما استظهر ذلك من المتن حيث قيده بما قبل تطهيره؛ فإن مقتضاه  
حروح الشهيد الذي لا يُعسل و لا يتنجس بالموت على ما صرح به بعض<sup>(٢)</sup>.  
لكن في الاستظهار نظر، و الحكم موقع تردّد؛ فإن مقتضى إطلاقات جملة  
من الأخبار ثبوته.

و دعوى شهادة سياق الأخبار بإرادة غيره متن يجب غسله غير مسموعة.  
لكن يقدّمه حلّ الأخبار الحاكية للغزوات الصادرة عن النبي ﷺ و  
الوصي ﷺ عن أمر منّ مباشر دفن القتلى بغسل المسّ مع حصول المسّ غالباً،  
بل ربما يستشعر ممّا ورد في باب الشهيد كونه بحكم المغسّل  
لكن رفع اليد بمثل هذه الأمور عمّا تقتضيه الإطلاقات مشكل، فوحويه لو  
لم يكن أقوى فلا ريب في أنّه أحوط.

(١) محاكي منهم هو صاحب الجواهر فيها ٣٣٧:٥، و نظراً للمعتبر ٣٤٨:١، و قواعد الأحكام

٢٢٠:١، و انتهى المطلب ١٢٨:١.

(٢) صاحب الجواهر فيها ٣٠٧:٥.

نعم، الظاهر عدم وجوبه بمسّ المقتول قوداً أو حداً إذا اغتسل عند قتله؛ لما عرفت في محله من أنَّ الظاهر كون العسل المتقدم بمنزلة تغسيله بعد لموت، كما أنَّ المتَّجه عدم وجوبه بمسّ الميت الذي يَمُوه مدلاً من غسله لدى الضرورة؛ لتأثر جلده ونحوه، وكذا بمسّ الميت المسلم الذي عثله الكافر عند فقد المماثل والمحرم، وكذا الميت الذي غُسل بلا مزح الخليطين؛ لتعذُّره، أو اقتصر فيه على الأقل من العسلات الثلاث؛ لإعواز الماء ونحوه؛ لما عرفت في محالها.

لكن الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه في شيء من الصور.

تكملة: لا ينفذ غسل المسّ ولا يظهر شيء من بدن الميت ممّا حلّ فيه الروح إلا بعد إكمال غسله، فلو مسّ رأسه - مثلاً - برطوبة مسرية بعد أن كمل غسل رأسه ولم يكمل غسل سائر الجسد، فعليه الفُسل و غُسل يده؛ لصدق وقوع المسّ قبل الفسل، فإنّ بعض الفسل ليس غسلًا، بل أنيط نفي البأس عن مسّه - ففي بعض<sup>(١)</sup> لأخبار المتقدمّة - بوقوعه بعد الفسل.

فما عن بعض - من القول بطهارة العضو الذي تحقّق الفراغ منه، وعدم وجوب الفسل بمسّه<sup>(٢)</sup> - ضعيف.

وأضعف منه ما عن بعض آخر من التعصّل بين الحكمين، فالتزم بطهارة

(١) وهي رواية عبدالله بن سنان، الأولى المتقدمّة في ص ١٠٤.

(٢) حكاه العامل في مفتاح الكرامة ٥١٧:١ عن العلّامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ١٣٥٢، الفرع

«د» من المسألة ٢٦٩، وقواعد الأحكام ٢٢:١، ونهاية الإحكام ١٧٤:١، والشهيد في

الدروس ١١٧:١، والبيان ٨٢، وغيرهما.

العضو و عدم سقوط غسل الميت؛ لرفعهم اقتضاء القواعد الفقهية روال المجامعة بمجرد انفصال الفسالة عن العضو، و عدم توقف طهارة عضو على غسل عضو آخر<sup>(١)</sup>

و فيه: أن هذا إنما هو في المتنجسات التي يطهرها الغسل - بالفتح - لا الميت الذي هو نجس العين، و قد جعل الشارع الغسل - الذي هو من العبادات - مطهراً له، كالإسلام للكافر، كيف! و لو كان يجري الماء عليه من حيث هو موجباً لطهارته كسائر المتنجسات، لم يكن ذلك مقتضياً إلا لطهارة ظاهره الذي جرى عليه الماء دون ما في أحشائه، فحكم الميت أمرً تعبدي مخصوص به لا يشابه غيره حتى يقاس عليه، والله العالم.

(وكذا) يجب الغسل (إن مس قطعة) مبانة (منه) أو من حي بعد البرد و قبل التطهير إن قلنا بقبولها له، كما تقدم<sup>(٢)</sup> الكلام فيه في محله، و كان (فيها عظم) على المشهور كما في الجواهر<sup>(٣)</sup> و غيره<sup>(٤)</sup>، بل عن صريح الخلاف و ظاهر غير واحد من الأصحاب دعوى الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>.

و استدلل له: بما رواه المشايخ الثلاثة عن أيوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة، فإذا مات إنسان

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٣٣٧:٥ عن البحراني في الحدائق الناضرة ٣٢٨:٣-٣٣٩.

(٢) في ج ٥، ص ١٤٨.

(٣) جواهر الكلام ٣٤٠:٥.

(٤) جامع المقاصد ٤٥٩:١، الحدائق الناضرة ٣٤١:٣.

(٥) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٤٠:٥، وانظر: الخلاف ٧٠١:١، المسألة ٤٩٠.

فكُل ما فيه عظم فقد وجب على مَنْ يمسّه العسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه<sup>(١)</sup>

و يستفاد منه حكم المبانة من الميت بالمحوى و تنقيح المناط بشهادة العرف، مع إمكان أن يدعى صدق الميتة عليها حقيقة، الموجب لاندراجها في الموضوع الذي تفرع عليه الحكم.

مضافاً إلى عدم قائل - على الظاهر - بوجوده في المبانة من الحيّ دون الميت، و إن احتمل وجوده في عكسه، كما ربما يستشعر من المتن.

و يشهد له أيضاً ما عن الفقه الرضوي من التصريح به، قال: «فإن مسست شيئاً من جسد أكيل السبع فعليك العسل إن كان فيما مسست عظم، و ما لم يكن فيه عظم فلا غسل في مسّه»<sup>(٢)</sup>

خلافاً للمصنّف في محكيّ المعتبر حيث لم يوجب الغسل بمس القطعة المبانة مطلقاً، فإنه - بعد أن استدّل له بالرواية المتقدمة - قال: و الذي أراه التوقف في ذلك؛ فإن الرواية مقطوعة، و الممل بها قليل، و دعوى الشيخ في الخلاف الإجماع لم يثبت، فإذن الأصل عدم الوجوب، و إن قلنا بالاستحباب، كان تعصياً من أطراح قول الشيخ و الرواية<sup>(٣)</sup> انتهى

(١) الكافي ٤/٢١٢٣، التهذيب ٤٢٩:١-٤٣٠/٤٣٦٩، الاستبصار ١:١٠٠/٣٢٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، ح ١، و أورده الصدوق في الفقيه ١: ٨٧ من دون إسناد.  
(٢) حكاه عنه المحرقي في الحقائق الناصرة ٣٤١:٣، و نظره الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٧٤.

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٧٩-٢٨٠، و انظر: المحتبر ١: ٣٥٢.



و في المدارك - بعد نقل ما سمعته من المعتبر - قال: و هو في محله<sup>(١)</sup>.  
أقول: و هو كذلك لو أغمض عن الرواية، لكن الظاهر كفاية ما عرفت في  
جبرها، فالقول بالوجوب - كما هو المشهور - لا يخلو عن قوة  
نعم، لا يبعد دعوى انصراف الرواية بل و إطلاق العتاي عن مثل السر  
المشتمل على جرم يسير من اللحم، كما صرح به بعض<sup>(٢)</sup>.  
و ربما استدل له. بأمور أيضاً مرجعها إلى ما ذكره الشهيد في محكي  
الذكرى تعريضاً على ما تقدّم من المعتبر. بأن هذه القطعة جرم من جملة يجب  
العسل بمسها، فكل دليل دلّ على وجوب الغسل بمس الميت فهو دالّ عليها، و  
بأن الغسل يجب بمسها متصلة، ولا يقطع بالانفصال، و بأنه يلزم عدم الغسل لو  
مس جميع الميت متفرقاً<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و في الجميع نظر.

أما الأول: فيرد عليه: أنه لا يصدق مس الميت عرفاً على مس عضوه  
المنفصل عنه حتى يعمه إطلاق ما دلّ على وجوب الغسل بمس الميت، بل ربما  
يتأمل في بعض موارد الصديق أيضاً في استفادة حكمه من المطلقات، كما لو مس  
جسده الساقى بعد قطع رأسه و أطرافه؛ لإمكان دعوى انصراف الإطلاق عنه، و إن  
كانت الدعوى غير مسموعة خصوصاً بالنظر إلى بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٤)</sup> التي

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٨٠.

(٢) الشيخ جعفر الجعفي في كشف الغطاء: ١٥٩.

(٣) حكاه عنه العملي في مدارك الأحكام ٢: ٢٨٠، وانظر الذكرى ٢: ٩٧.

(٤) في ص ١٠٤.

ورد فيها الأمر بغسل مَنْ يغسل الميت، مع إمكان إثبات وجوبه في مثل العرض بالاستصحاب، بناءً على المسامحة العرفية في موضوعه، كما هو التحقيق

والمحاصل: أن ما دلّ على وجوب الغسل بمسّ الميت لا يدلّ على وجوبه بمسّ العصور الذي لا يصدق عليه مسّ الميت بشي من الدلالات المعتمدة.

ولا يقس ذلك بنجاسة الأجزاء التي اعترفتنا باستعادتها من الحكم بنجاسة الميت، فإنّما اعترفتنا بذلك في باب النجاسة بواسطة بعض المساسيات المقروسة في الدهن، الموجبة لإلغاء مدخلة الوصف العنصري في موضوعية الموضوع شهادة العرف حيث لا يتبادر عرفاً من قولنا مثلاً: «الحمار يسجس بالموت» إلا أن موته سبب لنجاسة أجزائه، فيكون بمسّه ما لو قلنا: أجزاء الحمير من حيث هي تنجس بالموت بحيث يكون كلّ جزءٍ جزءٍ في حدّ ذاته موضوعاً مستقلاً لنجاسة.

و منشؤه أن العرف لا يفهمون من نجاسة الشيء إلا قذارته شرعاً، ولا يتعلّلون مدخلة الأوصاف الاعتبارية في قذارته، فلا يرون المؤثر في تنجيس لملاقى إلا نفس الجزء الذي لاقاه، فلو لاقى يد الميت - مثلاً - برطوبة مريّة، يحكمون سرية النجاسة من خصوص يده إلى ما لاقاه من غير مدخلة سائر الأعضاء فيها.

و هذا بخلاف سائر الأحكام التعبدية المحضة التي منها وجوب الغسل بمسّه أو التيمّم بدلاً منه، فإنّه لا سبيل للعرف إلى تشخيص موضوعاتها إلا بالتلقّي من الشرع، فلا يعرفون أن وجوب الغسل في المثال مسبّب عن مسّ اليد من حيث

هو أو بواسطة كونه ممسًا للميت، فمتى انفصلت اليد عن جسد الميت ولم يصدق على مسها مس الميت يشك في ثبوت الحكم، فينفي بالأصل.

و لا مجال للتمسك بالاستصحاب في إثباته، كما قد يتوهم؛ لأنه فرع إحرار الموصوع، و القدر المتيقن الذي علم ثبوته عند اتصال اليد بالميت إنما هو وجوب الغسل بمس الميت، المتحقق بمس يده، و هو مفروض الاستثناء عند الانفصال، و سببته مس يده من حيث هو لم تعلم في السابق حتى تستصحاب. و بهذا ظهر ما في استدلاله ثانياً من أن الغسل يجب بمسها متصلة، فلا يستط بالانفصال، فإنه إن أراد بذلك وجوبه بمس القطعة من حيث هي لا باعتبار تحقق مس الميت بواسطة، فلم يساعد عليه دليل. و إن أراد به استصحابه، ففيه ما عرفت.

و أمّا ما ذكره ثالثاً - من القرض بما لو مس جميع أجزاء الميت متفرقاً - ففيه: أنه إن صدق على مس الجميع عرفاً مس الميت - كما ليس بالبعيد - فلا نقض. و إن لم يصدق، فلا مانع من الالتزام به بعد انحصار الدليل فيما دلّ على وجوب الغسل بمس الميت المفروض انتفاؤه.

و ما تراه من الاستبعاد عند مس الجميع منشؤه تحقق الصدق عرفاً في العرص بملاحظة المجموع الذي وقع المس به، و إلا فلا بُدّ فيه أصلاً.

ثم إن هذه الأدلة على تقدير تماميتها لا تتم إلا في الجزء المبين من الميت، فالحاق المبين من الحي به إنما هو بضميمة عدم القول بالفصل، كما ادّعاء.

معضن (١)

لكن الحرم به مع ما أشرنا إليه من إشعار المتن بالتعصيل مشكل  
اللهم إلا أن يعول فيه على قول مدعيه.

لكنه في غير محله، لما سمعت مراراً من عدم حجّة نقل الإجماع  
و منه ينقدح ضعف الاستدلال لأصل المدعى - أعني وجوب غسل  
بالقطعة المشتملة على العظم مطلقاً - بما ادّعاء الشيخ هي الخلاف من الإجماع  
عليه (٢)، إلا أن يدعى اعتضاده بظاهر غيره و بالشهرة المحققة و غيره ممّا يوجب  
الوثوق به، و يخرج من حدّ الإجماع المنقول بحبر الواحد.

و مما يؤيده أيضاً استشعار الملازمة بين غسل الميت - الذي عرفت في  
محله ثبوته لأجرائه المنفصلة المشتملة على العظم - و بين الغسل من مسّه من  
الأخبار الأمرة بعسل من يغسل الميت.

و كيف كان فعدة المستند في المقام هي الروايتان (٣) المتقدمتان  
المتضدتان غيرهما ممّا عرفت من المؤيدات.

و منه يظهر عدم وجوب الغسل بمسّ العظم أو اللحم المجردين، كما هو  
ظاهر المتن و غيره.

(١) صاحب الحواهر فيها ٣١٥:٥.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١١٨، الهامش (٥).

(٣) كذا بصيغة التثنية، و تقدّم مرسل أيوب بن نوح فقط في ص ١١٨ - ١١٩، اللهم إلا أن يكون  
نظر المؤلف في ما في الفقه الرضوي المعتمد أيضاً في ص ١١٩

فما عن بعض - من القول بوجوبه في العظم المجزء<sup>(١)</sup> - ضعيف  
نعم، قد يعصده رواية إسماعيل الجعفي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن  
مس عظم الميت، قال: «إذا جاور سنة فلا بأس»<sup>(٢)</sup> فإنها تدلّ على ثبوت البأس قبل  
مضي السنة.

لكن الرواية - مع ضعفها و مهجوريتها من حيث العمل حيث لم يقيده  
القائلون به بالسنة - لا تخلو عن إجمال؛ فإنه لم يعلم إرادة نفي البأس عنه من حيث  
النجاسة أو عدم الغسل بمسّه.

و يُحتمل قوياً جري القيد في الرواية مجرى العادة من خلوص العظم عن  
اللحم بمضي السنة، فنعى البأس عنه إنما هو لذلك، فيكون دليلاً على عكس  
المطلوب.

و حكى عن أبي علي تقييد وجوب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي  
بما بينه وبين سنة<sup>(٣)</sup>.

و لم يُعرف مستده، و الرواية المتقدمة لاتصلح مستندة له، كما قد يتوهم؛  
لورودها في عظم الميت دون القطعة المبانة من الحي.  
و كيف كان فصعفه طاهر.

(١) حكاه العاملي في مفتاح الكرامة ٥١٤:١، من الدروس ١١٧:١، والذكرى ١٠٠٢، والموجز  
الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٥٣، و مسالك الأفهام ١٢١:١، وغيرها.

(٢) التهذيب ٨١٤/٢٧٧:١ الاستبصار ١٧٣/١٩٢:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب غسل  
المس، ح ٢.

(٣) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٥١٦:١، المسألة ١٠١.

فرع. السقط بعد ولوج الروح كغيره يجب الغسل بمسّه؛ لصدق الميت عليه.

و أمّا قبل الولوج - بأن كان دون الأربعة أشهر - فمن المعيد<sup>(١)</sup> والعلامة هي المنتهى<sup>(٢)</sup>، أنه لا يجب الغسل بمسّه؛ لأنه لا يسمى ميتاً؛ إذ الموت إنما يكون من حياة [سابقة] لكن صرح ثانيهما بوجوب غسل اليد منه<sup>(٣)</sup> وقد يشكّل ذلك. بأنّ المتّجه حينئذٍ طهارته، إلّا أنّه حكى عن بعض عدم الخلاف في نجاسته<sup>(٤)</sup>.

و ربما يوجّه ذلك: بأنّ نجاسته حينئذٍ لا لصدق الميت عليه، بل لأنّه قطعة أبنت من حيّ.

و اعترضه في الجواهر بقوله: وفيه - مع نفيه في نفسه، و عدم نضاراف دليل القطعة إلى مثله، و كونه على هذا التقدير من أجراء الحيّ، التي لا تحلّها الحياة إلّا على اعتبار المشيئة - أنّه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسّه بناءً على ذلك، بل المتّجه حينئذٍ التمهيل بين المشتمل على العظم منه، و عدمه، كالقطعة المبانة من الحيّ<sup>(٥)</sup>. انتهى.

أقول: وهو في محله.

(١) حكاه عنه العلامة الحلّي في منتهى المطلب ١: ١٢٨، وانظر. المقنعة. ٨٤.

(٢ و ٣) منتهى المطلب ١: ١٢٨.

(٤) حكاه صاحب الجواهر فيها ٣٤٥.٥ عن الرافعي في تولّعه.

(٥) جواهر الكلام ٣: ٢٤٥.

و ما ادّعاء بعض<sup>(١)</sup> من حلول حياة الأم فيه كغيره مما في سطورها من الأحشاء و الأمعاء قابل للمنع، بل هو بمنزلة البيضة في بطن الدجاجة. لكن مع ذلك يمكن توجيه النجاسة بأنه يستفاد من مثل قوله عليه السلام «دكاة الجنين دكاة أمه»<sup>(٢)</sup> قول الجنين للتذكية، و أنّ ما عدا المذكى منه ميتة شرعاً، بل لا يتعد دعوى استفادة هذا المعنى من الأدلة بالنسبة إلى مطلق اللحم المفصل عن الحيوان، كالمخارج مع الولد و إن لم يصدق عليه اسمه في العرف، ولذا حرم أكله، فبدل على نجاسته حيث لا دليل على نجاسة الميتة من كلّ شيء عدا ما استثني مما عرفته فيما سبق.

لا يقال: إذا ثبت كونه ميتة، يجب العسل بمه إن كان فيه عظم بمقتضى رسالة أبوب بن نوح، المتقدمة<sup>(٣)</sup> حيث فزع فيها وجوب العسل بمس القطعة المبانة من الرجل على كونها ميتة.

لأننا نقول: ليس الحكم متفرعاً على مطلق الميتة، بل على ميتة الإنسان، و الجنين ليس منها، بل هو ميتة تصير إنساناً

فنقول بالتفصيل لا يحلو عن وجهه، إلا أنّ إثبات نجاسة الميتة بالمعنى المذكور لا يحلو عن إشكال.

(١) الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٤٤.

(٢) مسر أبي داود ١٠٣٣ - ٢٨٢٨/١٠٤، مسنن الترمذي ١٤٧٦/٧٢:٤، مسنن الدارقطني ٢٤/٢٧١ و ٢٧٤-٢٧٥/٣٠-٣٣، مسنن أبيهقي ٣٣٥:٩، المستدرک - للحاكم - ١١٤:٤،

المعجم الكبير - للطبراني - ١٦٢:٤ و ٤٠١٠/١٠٣-١٠٢٨، مسند أحمد ٣٩٣، و عن

أحدهما عليه السلام في الكافي ١/٢٣٤:٦ و عنه في الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الدائع، ح ٣

(٣) في ص ١١٨ - ١١٩.

وكيف كان، فلا ينبغي ترك الاحتياط فيه بالغسل فضلاً عن غسل اليد، الذي ادعى عليه الإجماع، والله العالم.

تنبيه: لو وجد ميتاً أو معصاً مطروحاً في مقابر المسلمين أو غيرها، فإن شهدت الأمرات الموجبة للوثوق بجريان بد مسلم عليه بتصرفه فيه تصرفاً مترتباً على الغسل من تكفينه أو الصلاة عليه أو دفنه، حكم بطهارته، و عدم الغسل بمسئله؛ لكون تصرفه من قبيل تصرف ذي اليد فيما يتعلق به تصرفاً مشروطاً بالطهارة، فإنه كإخباره بالطهارة حجة شرعية حاکمة على استصحاب النجاسة، فليس مستند الحكم مجردة ختم فعله على الصحيح من حيث كونه أصلاً تعبدية حتى تنطرق فيه المناقشة بعدم اقتضائه إلا الحكم بصحة الفعل الذي أحرز عنونه من حيث هو، ولا تثبت به شرائطه التي تتوقف صحة الفعل عليها بعناوينها لخاصة بحيث ترتب عليها آثارها المخصوصة بها، كما لو رأينا شخصاً يصلي، فإننا نحكم بصحة صلاته من حيث هي، و ترتب على فعله أثر الصلاة الصحيحة من جوار الافتداء به و نحوه، لكن لا يثبت بذلك كون الجهة التي يصلي إليها قبلة، و كون ثيابه من غير الحرير، أو كونه من مأكول اللحم، أو كونه متطهرًا، أو غير ذلك من الشرائط التي تتوقف عليها صحة الصلاة بحيث يكون فعله من حيث هو كالبيئة طريقاً شرعياً لإحراز تلك الشرائط بعناوينها الخاصة، كما تقرر ذلك في محله، فلا يحرز الغسل - والذي هو من شرائط صحة الدفن - بحمل الدفن على الصحيح حتى يرفع اليد بسببه عن استصحاب النجاسة و وجوب الغسل بمسئله.

نعم، لو أحرر مباشرة شخص لتجهيزاته من الغسل و غيره على سبيل



الإحمال و شك في صحتها و فسادها، حُكِمَ بصحة الجميع.  
لكنه خلاف الفرص؛ فإن المفروض أنه لم يحرز إلا خصوص الدفن و  
نحوه، فلا يحرز به الغسل.

و كيف كان فلا إشكال في الحكم في الفرص.  
و يكفي في إحراز كون مَنْ جرى عليه يده مسلماً كونه في أرض يكون  
الغالب في أهلها المسلمين؛ إذ الظاهر حجّة الغلبة في مثل المقام.  
و متى لم يحرز جريان يد مسلم عليه بمثل الدهن و الكفن و نحوهما،  
فمقتضى الأصل نجاسته، و وجوب الغسل بمئه.  
و هل يُحكم بوجوب تغيبه و دفنه و الصلاة عليه بمجرد احتمال كونه  
مسلياً، وكذا يُحكم بطهارته بالتغيب، أم لا يُحكم بشي منها إلا بعد إحراز إسلامه  
و لو بكونه في أرض يكون الغالب فيها المسلمين؟ لم يحصرني لأصحابنا نصر  
فيه.

و الذي يقتضيه الأصل براءة الذمة عن التكليف، و استصحاب نجاسته بعد  
الغسل.

و لا يقاس ذلك بلبيط دار الحرب، المحكوم بإسلامه مع الاحتمال، فإن  
اللبيط إنما يشبه ما نحن فيه قبل أن يلتقط، و القدر المتيقن من حكمهم بإسلامه  
حيث إن ما هو ملحوظ بعض آثاره الموافقة للأصل، كطهارة مدنه و بقاء حرّيته، و إلا  
فلم يُعرف منهم الالتزام بوجوب تكفينه و دفنه و الصلاة عليه لو مات في دار  
الحرب قبل أن يلتقط.

نعم، بعد الالتقاط ظاهرهم التسالم على جريان أحكام المسلمين عليه.  
 لكنه لا يشبه المقام؛ لإمكان أن يكون منشؤه تبعيته للمسلمين بعد اندراجه  
 في زمرة من باب التوسعة والتسهيل، أو لدخوله في ملك الملتقط في الواقع  
 على تقدير كهر أبويه، فيتبعه في الحكم على المشهور وإن لم يُحكم به في مرحلة  
 الظاهر، فيعلم إجمالاً بعد الالتقاط تبعيته للمسلم على كل تقدير.  
 هذا، مع أن عدة المستند في تلك المسألة الإجماع، فلا يقاس عليها  
 غيرها، وإن كان ربما يشعر بعض كلماتهم - كاستدلال بعضهم فيها بقوله ﷺ:  
 «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»<sup>(١)</sup> - أن الأصل في المشكوك حاله الإسلام، فإن هذا  
 الأصل على تقدير تسليمه أصل تعديّ يشكل التمسك به لتشخيص الميت الذي  
 لا يتصف بالإسلام والكفر إلا بعلاقة ما كان.  
 نعم، لو كان مستندهم في تلك المسألة عموم ما روي من أن «كل مولود  
 يولد على الفطرة»<sup>(٢)</sup> الحديث، أئجه الحكم بالإسلام بمقتضى الاستصحاب،  
 لكنهم لم يستندوا إليه، بل لم يعتمدوا عليه، فكأنهم أعرضوا عنه.  
 ولعل وجهه ما تقرّر عندهم من تبعية الولد لأبويه في مرحلة الظاهر،  
 فلا يكون لفطرته الأصلية - التي فطر عليها - أثر يتعلق بكيفية العمل، بل يكفي في  
 عدم الرجوع إلى العموم إحراز تبعية خصوص ولد الكافر لأبويه؛ إذ لا يصح  
 التمسك بالعمومات في الشبهات المصادقة، وأصالة عدم التبعية لا أصل لها

(١) الفقيه ٤/٢٤٣: ٧٧٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب موانع الإثبات، ح ١١.

(٢) الفقيه ٢: ٢٦-٢٧/٩٦، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو، ح ٣.

حيث لم يُعلم له حالة سابقة.

(و) يجب (غسل اليد) مثلاً دون القُتل (على مَنْ مَسَّ ما لا عظم فيه) من القطعة المبابة من الميت أو الحيّ علماً ما عرفت - فيما تقدّم - استثناءه، أو قصور أدلة النجاسة عن شموله.

(أو مَسَّ ميتاً له نفس سائلة من غير الناس) إن كان المَسُّ برطوبة مسرية، لا مطلقاً، وإن كان ذلك أحوط خصوصاً في ميتة الإنسان، كما عرفت تفصيل ذلك كلّ فيما سبق.



### (الخامس: الدماء).

و نجاستها في الجملة ممّا لا شبهة فيه، بل عن غير واحد دعوى إجماع المسلمين عليها، بل عدّها بعض<sup>(١)</sup> من ضروريات هذا الدين.

(و) لكن (لا ينجس منها إلّا ما كان من حيوان له حِرْق) بأن كان له نفس سائلة، فم لا نفس له دمه طاهر، كما سيأتي تحقيقه.

و أمّا ما له نفس سائلة فدمه نجس مطلقاً .. عدا ما ستعرف استثناءه .. سوء حلّ كُله أم حرم من غير خلاف في عموم نجاسته من كلّ ذي نفس، بل عن جملة من الأصحاب دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

نعم، وقع خلاف .. لا يعتدّ به .. في إطلاق نجاسته من حيث القلّة والكثرة، كما ستعرف تفصيله إن شاء الله.

---

(١) صاحب الجواهر فيها ٣٥٤:٥.

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٣٥٤:٥ عن تذكرة الفقهاء ١: ١٦٠: ١ المسألة ١٨، و الذكرى

١: ١١١-١١٢، و روض الجنان: ١٦٣.

و استدلل عليه - مضافاً إلى الإجماع - بقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ»<sup>(١)</sup>.

و تمامية الاستدلال به مبنية على ظهور الرجس في إرادة النجاسة، و عود الضمير إلى كل واحد من المذكورات. و في كليهما تأمل.

لكن الأخبار الدالة عليه فوق حد الإحصاء، إلا أن معظمها وردت في موارد خاصة يشكل الاستدلال بها للعموم المدعى إلا ببعض التقريبات الآتية.

و ربما يوهم كلمات جملة من الأصحاب - كالعلامة و غيره - اختصاص النجاسة بالدم المسفوح، و هو - كما في الحدائق<sup>(٢)</sup> - ما انصب من العرق، فإنهم قيدوا موضوع المسألة به.

قال في محكي المتهم: قال علماءنا: الدم المسفوح من كل حيوان ذي نفس سائلة - أي يكون خارجاً بدنه من عرق - نجس، و هو مذهب علماء الإسلام<sup>(٣)</sup>. انتهى.

بل ربما يشعر بذلك استدلال غير واحد منهم على طهارة بعض الدماء بأنه ليس بمسفوح.

فمن المنتهى أنه قال في الاستدلال على طهارة دم ما ليس له نفس سائلة: بأنه ليس بمسفوح، فلا يكون نجساً. و ألحق به الدم المتخلف في اللحم المذكور

(١) الأنعام ١٤٥:٦.

(٢) الحدائق الناصرة ٤٤:٥.

(٣) حكاه عنه كل من العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٨١، و البحراني في الحدائق الناصرة ٣٩: ٥، و صاحب الجواهر فيها ٣٥٤: ٥، وانظر: متهم المطلب ١: ١٦٣.

إذا لم يقدفه الحيوان؛ لأنه ليس بمسفوح.

ثم استدلى في خصوص دم السمك - كالمصنف في محكي المعتبر<sup>(١)</sup> - بأنه لو كان نجساً، لتوقف إباحة أكله على سفحه، كالحيوان البري<sup>(٢)</sup>. انتهى.

لكن المعلوم من المذهب أعني الموضوع؛ إذ لا شبهة في نجاسة مثل دم الرعاف و الدماء الثلاثة و دم القروح و الجروح و دم حكة الجند و دم الأسان و غير ذلك، كما يدل عليها الأخبار الواردة فيها بالخصوص، بل يظهر منها كون نجاستها مفروغاً منها.

فمرادهم بالدم المسفوح - على الظاهر - ما من شأنه أن يكون مسفوحاً ليخرج دم ما لا نفس له، و الدم المتخلف في الذبيحة؛ إذ ليس من شأنهما أن يسفحا، بخلاف غيرهما مما يخرج من ذي النفس بالحك و نحوه؛ فإن من شأنه الانصباب من العرق على تقدير ذبح الحيوان.

و كيف كان فلا شبهة بل لاختلاف على الظاهر في نجاسة دم ذي النفس مطلقاً، عدا المتخلف في الذبيحة.

و يشهد لها - مضافاً إلى إطلاق معاهد الإجماعات المحكية - الأخبار الكثيرة - التي تقدمت الإشارة إليها - الواردة في دم الرعاف و حكة الجند و غيرهما؛ فإن المتأمل فيها لا يكاد يشك في أن الأمر بغسل الملاقى أو غير ذلك من ترتيب آثار النجاسة في تلك الأخبار على الدماء الخاصة التي ورد السؤال عنها

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣٥٥:٥، وانظر المعتبر ٤٢١:١-٤٢٢.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٤:٥-٣٥٥، وانظر: منتهى المطالب ١٦٣:١.

لم يكن إلا بلحاظ كونه ملاقياً للدم من غير أن يكون لخصوصية كونه بواسطة حكة الجلد أو نحوها مدخلية في الحكم، فيفهم من مثل هذه الروايات أن دم الإنسان من حيث هو - كعدوته - من النجاسات.

و كذا الكلام في سائر الحيوانات التي يستفاد من الأخبار نجاسة دمها في الجملة، فإنه بعد الالتفات إلى عدم مدخلية خصوصية المورد - كما يشهد لذلك التتبع في أحكام الدم - يحصل الجزم بكون دمه مطلقاً - كالمني و غيره - من النجاسات، فلا يبعد أن يدعى أنه يفهم من الأخبار الخاصة نجاسة مطلق دم ذي النفس، فيجب الاجتناب عن مطلقه، إلا أن يدل دليل خاص على خلافه، فيكون الأصل في دم ذي النفس النجاسة لا يعدل عنه إلا للدليل، كما يؤيده بل يشهد له الأخبار الكثيرة المسوقة لبيان حكم آخر.

مثل: ماورد جواباً عن السؤال عن حكم الدم العرثي في الثوب بعد الصلاة أو في أثنائها عند الجهل به أو نسيانه، و الدم الواقع في الماء القليل أو البثر.

مثل: ما في صحيحة زرارة، قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت و حصرت الصلاة و نسيت أن بثوبي شيئاً و صليت ثم ذكرت بعد ذلك، قال عليه السلام: «تعيد الصلاة و تعمسه»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة ابن سنان<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن أصاب ثوب الرجل الدم

(١) التهذيب ١/٤٢١، الاستبصار ١/١٨٣: ٦٤١، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) في المصدر: وابن سنان عن أبي بصير.

فيصلي فيه و هو لا يعلم فلا إعادة، وإن هو علم قبل أن يصلي فتنسى و صلى فيه فعليه الإعادة<sup>(١)</sup>.

و صحيحه إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٢)</sup> قال: «في الدم يكون في الثوب إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد للصلاة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه و لم يغسله حتى صلى فليعد صلاته»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يقف عليها المتتبع، فإنه يستفاد من مثل هذه الرويات كون نجاسة الدم من حيث هو من الأمور المعروفة لديهم، بل لا يبعد أن يدعى أنا لو تخليبا و هذه الأخبار لجزما بنجاسة مطلق الدم حتى دم السمك و أشباهه، وإنما عدلنا عن ذلك في غير دي النفس و المتحيف في الذبيحة؛ للأدلة الخاصة.

لكن لا يخفى عليك أن هذا الأصل - الذي ادّعينا استفادته من مثل هذه الأخبار - غير مُجَدِّ لإثبات النجاسة في مواقع الشك؛ لأن مرجعه إلى دعوى ظهور الأخبار - بمساعدة القرائن الداخلية و الخارجية، و معروفة بنجاسة هذه الطبيعة لدى السائلين - في عدم مدخلة خصوصيات الموارد في الأحكام المترتبة على الدم من حيث النجاسة، بل الموضوع للحكم صرف الطبيعة من حيث هي، فهذا

(١) التهذيب ١ / ٢٥٤ / ٧٣٧، الاستبصار ١ / ١٨٢١ / ٦٣٧، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب

النجاسات، ح ٧

(٢) في المصدر: «أبي جعفر عليه السلام».

(٣) التهذيب ١ / ٢٥٥ / ٧٣٩، الاستبصار ١ / ١٧٥١ - ١٧٦ / ٦١٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب

النجاسات، ح ٢.



إنما يجدي لمن أدعن بذلك و اعتقد عدم مدخلية شيء من الخصوصيات بأن يكون مناط الحكم لديه متفحاً، و إلا فلو احتمل مدخلية بعض الخصوصيات المكتشفة به - كخروجه إلى ظاهر الجسد، أو كونه من الأجزاء الأصلية لمحيو، دور ما إذا كان من قبيل العلقه التي يستحال إليها النطفة - لا ينهض مثل هذه الأخبار حجة لحسم هذه الشهة؛ إذ ليس فيها عموم لفظي أو إطلاق معتبر يستند إليه في إثبات نجاسة المشكوك، و إنما استكشفنا العموم منها بطريق اللب بتفقيح المناط، و استكشاف معروفية نجاسة الدم من حيث هو لدى الأنمة و السائلين على وجه كانوا يرسلونها إرسال المسلمات، و من المعلوم أنه لو كان دم العلقه - مثلاً - في الواقع طاهراً و لم يتعرض لبيانه الإمام عليه السلام في ضمن هذه الأخبار، لم يرتكب قبيحاً و لا محالفة ظاهراً حتى ينافيه قاعدة الحكمة المقتضية لحمل اللفظ على طاهره.

أما الأخبار العارضة محالها و اصح؛ لأن التخطي عن خصوص مواردھا فضلاً عن إثبات العموم بها لم يكن إلا بالاستساطات العقلية لا بالدلالة اللفظية و أما الأخبار المطلقة المسوقة لبيان حكم آخر - كما هو العال في أخبار الباب - فلا يصح التمسك بإطلاقها لإثبات عموم النجاسة، فإن من شرط التمسك بالإطلاق عدم كونه مسوقاً لبيان حكم آخر، و إلا فلا ينافيه الإهمال، كما تقرر في محله.

و ما قد يتوهم - من أن دلالة المفرد المعروف - أعني لفظ «الدم» - على العموم يروصع لا بالإطلاق، فلا يشترط في التمسك بعمومه الشرط المذكور - و هم فاسد.

فظهر لك أنه لا يصح التمسك بمثل هذه الأخبار لتأسيس أصل يرجح إليه في موارد الشك.

لكن الإنصاف أن المتأمل فيها وفي غيرها من الشواهد والمؤيدات لا يكدر يشك في نجاسة دم دي النفس مطلقاً، عدا ما ثبت طهارته، أعني الدم المتخفف في الذبيحة، ولا أقل من كونها موجهة للوثوق بصدق ما ادعاه جماعة من الإجماع على هذه الكليّة.

هذا، مع أن معروسيها في أدهان المشرعة من أقوى شواهد صدقها، بل كادت تلحقها بضروريات المذهب، فيكون معقد إجماعهم كمن خير معتبر يجب الرجوع إلى عمومته في مواقع الشك.

و ربما يدعى أن الأصل في الدم مطلقاً النجاسة إلا أن ثبت خلافه، فالدم المخلوق آية وإن لم يكن دم حيوان محكوم بنجاسته.

و استدل لذلك بإطلاق بعض معانيد الإجماعات المحكيّة على نجاسة لدم مطلقاً عدا دم ما لا نفس له و المتخفف في الذبيحة.

و بإطلاق السوي. «يعسل الثوب من المنى والدم والبول»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «كل شيء من الطير يتوصاً مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دماً، فإن رأيت في منقاره دماً فلا توصاً منه ولا تشربه»<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن الدار قطني ١/١٢٧:١، سنن البيهقي ١٤:١، مستد أبي يعلى ١٨٥:٣-١٨٦/١٦١١.

(٢) الكافي ٩:٣-١٠/٥، التهذيب ١٦/٢٢٨-١٦٠/٦، الاستبصار ١٦/٢٥:٦٤، الوسائل، الباب ٤ من

أبواب الأسأره ح ٢.

ولكنك حير بانصراف الإطلاق عن مثل الدم المخلوق آية.

و ما يقال من أن منشأ بكرة الوجود فلا اعتداد به، مدفوع: بأن منشأ عدم معهودة مثل هذا الدم، فلا يصرف إليه الإطلاق.

ألا ترى فرقاً واضحاً بين انصراف الإطلاق عن دم حيوان ذي نفس لم يُعهد وجوده، كالزراعة والعقاة، وانصرافه عن مثل هذا الدم، فإن الأول انصراف بدوي، ولذا لا نشك في نجاسته، بخلاف الثاني.

هذا، مع أنه لا يسمع دعوى الإجماع من مدعيه على العموم على وجه عَمٍّ مثل العرص بعد ما نشاهد منهم الاختلاف في بعض الموارد لأجل التشكيك في كونه من دم ذي النفس، بل بعض<sup>(١)</sup> بقلة الإجماع استدلل لنجاسة دم العلقه بكونه دم ذي النفس، فيكشف ذلك عن أن إطلاق كلامهم مصروف إلى دم ذي النفس وأما البوي: فهو ضعيف السند لم يعلم استناد الأصحاب إليه حتى يكون جابراً للضعفه.

و أما الموثقة، فهي مسوقة لبيان حكم آخر كغيرها من الأحكام المتقدمة، و سيأتي مزيد توضيح لذلك فيما بعد إن شاء الله.

فظهر أن الأظهر في مثل الدم المخلوق آية - كالنار من السماء، أو الخارج من الشجر و نحوهما مما لا يكون تكوّنه من الحيوان - الطهارة؛ للأصل هذا، مع أن في كونه مصداقاً حقيقياً للدم تأملاً  
و أما دم العلقه فلا ينبغي التأمل في نجاسته.

(١) المحقق الحلي في المعتبر ٤٢٢١.

و ما عن بعض<sup>(١)</sup> - من التشكيك فيها؛ نظراً إلى انصراف دم ذي النفس إلى غيره مما يُعدّ من أحرانه الأصليّة - ضعيف؛ فإنّه كدم الحيض و النفاس يُعدّ عرفاً من دم ذي النفس.

و لو سُئِم انصراف إطلاق دم ذي النفس في معاهد الإجماعات إلى غيره، فهو غير مُجدي، فإنّ المتأمل في كلماتهم لا يكاد يشك في إرادتهم العموم على وجه يشمل جميع الأفراد.

هذا، مع ما عن الخلاف من دعوى الإجماع عليها<sup>(٢)</sup>.

و أصعب من ذلك ما عن بعض<sup>(٣)</sup> آخر من التشكيك في موضوعه بإبداء احتمال كونه ماهيةً أخرى شبيهة بالدم؛ فإنّه احتمال يكذّبه العرف.

و أمّا لدم الذي يُوجد في البيضة ففي نجاسته تردد، لا لما احتمله بعض<sup>(٤)</sup> من عدم كونه دماً؛ فإنّه ممّا لا ينبغي الالتفات إليه بعد شهادة العرف بكونه مصداقاً حقيقياً لدم، بل لقصور الأدلّة عن إثبات عموم يتمسك به في المقام، فمقتضى الأصل طهارته.

لكنّ الذي يصرفنا عن الاعتماد على الأصل غلبة الظن بمعهودية نجاسة معنن الدم في الشريعة و التجنب عنه مطلقاً، عدا ما ثبت طهارته، كما يشهد بذلك سوق عبارة السائلين و أجوبة الأنعمّة عليهم في كثير من الأخبار الواردة لبيان أحكام

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٣٦٢:٥ عن الذكرى ١١٢:١، وكشف النام ٤٢٠:١-٤٢١.

(٢) حكاه عنه لشهيد في الذكرى ١١٢:١، وانظر الخلاف ٤٩٠:١-٤٩١، المسألة ٣٣٢.

(٣) يحاكي عنه هو صاحب كشف النام فيه ٤٢١:١، وانظر معالم الدين (قسم الفقه) ٤٨٠.

(٤) راجع: معالم الدين (قسم الفقه) ٤٨٠.

الدم، و يشعر به بعض الأخبار التي ورد فيها السؤال عن حكم دم البراغيث و نحوه:

كحبر محمد بن ريان، قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام هل يجري دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلي فيه، و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السلام «تجاوز الصلاة، و الظهر منه أفضل»<sup>(١)</sup>

و غير ذلك من الروايات التي يستشعر منها ذلك.

و إنما رجعنا إلى حكم الأصل من غير وسوسة في مثل المخلوق آية؛ لعدم معهودية صفه.

و مما يؤيد أيضاً نجاسة خصوص ما في البيضة مفروسة في أذهان المتشرعة، فلو لم يكن القول بالنجاسة أقوى فلا ريب في أنه أحوط.

ثم إن في المقام أخباراً ربما يستظهر منها طهارة دم الرعاف و غيره من بعض أصناف الدم، لكنها قابلة للتوجيه القريب.

منها: رواية حابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: «لو رعت ذورفاً»<sup>(٢)</sup> ما ردت على أن أمح مني الدم وأصلي»<sup>(٣)</sup>.

و هي مع ضعف سندها بحسب الظاهر موقوفة لبيان عدم انتقاض الوضوء

(١) الكافي ٩/٦٠٣، التهذيب ١/٢٦٠: ٧٥٤، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٢) كذا في السخ الحطية و الحجرية، و هي المصادر: «دورفاً» و الدورق: مكبال للشراب و الجرة ذات العروة الغاموس المحيط ٢٣٠٣.

(٣) التهذيب ١٥٦/٣٢، الاستبصار ١/٨٤: ٢٦٥، الوسائل، الباب ٧ من أبواب سواقض الوضوء، ح ٤.

بالرعاف، لا لبيان كفاية مسحه مطلقاً حتى ينافيه نجاسته، فلا مانع من تربلها على ما إذا لم يتجاوز الدم عما حول الأنف بحيث يريد عن سعة الدرهم حتى يجمع من الدخول في الصلاة.

و يُحتمل بعيداً أن يكون مسحه كفايةً عن نظيفه و تطهيره، كما أن هذا هو المراد بحسب الظاهر من الإنقاء في حسنة الوشاء.

قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «كان أبو عبد الله عليه السلام يقول في الرجل يدخل يده في أنفه فيصيب خمس أصابعه الدم قال: ينقيه و لا يعيد الوضوء»<sup>(١)</sup>. إلى غير ذلك من الأخبار التي لا يخفى توجيهاها على من لاحظها، بل لا ظهور لها في المدعى حتى يحتاج إلى التوجيه، فلا يهملنا التعرض لها خصوصاً مع تعيين طرحها على تقدير تسليم الدلالة و عدم قبولها للتوجيه. بقي الكلام في الدم المتخلف في الذبيحة، و هو في الجملة مما لا شبهة في طهارته، بل لا خلاف.

و يشهد لها - مضافاً إلى ذلك - استقرار السيرة على عدم التجنب عنه، بل الضرورة قاصية بحلّة اللحم المذكى، و هو لا ينفك عن اشتماله على شيء من الدم، بل يتعدّر غالباً تخلّصه منه إلا ببعض المعالجات التي علم بالضرورة من الشرع عدم اعتباره.

الأتري أنك<sup>(٢)</sup> بعد المبالغة في غسله تجده يتقاطر منه ماء أحمر؟ فكل ما

(١) التهذيب ١: ٣٤٨/٢٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، ح ١١.

(٢) في الطهارة الحجرية: «ذلك» بدل «تلك».

دَلَّ عَلَى حَلْيَةِ أَكْلِ اللَّحْمِ بِدُونِ هَذِهِ الْمُبَالَغَاتِ دَلٌّ عَلَى حَلْيَةِ مَا يَتَصَمَّنُهُ مِنَ الدَّمِ، وَ هِيَ أَخْصَصٌ مِنْ طَهَارَتِهِ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

وَمَا عَنِ شارِحِ الدُّرُوسِ - مِنَ الْمُنَاقَشَةِ فِي اقْتِنَاءِ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ صَهَارَةً مَا تَخْلُفُ فِيهِ مِنَ الدَّمِ بَعْدَ بَرُوزِهِ بِقَوْلِهِ: قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِذَا حَرِحَ مِنْهُ دَمٌ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ وَلَمْ يَظْهَرْ فَهُوَ طَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّحْمِ، وَ لَا يَصْدُقُ مَعَهُ حَيْثُ إِذَا أَكَلَ فِي صَمْنٍ لَحْمَهُ أَكَلَ الدَّمِ، بَلْ هُوَ أَكَلَ السَّمَكِ حَيْثُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ، وَ لَا نَحْكُمُ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ تَدُورُ مَدَارَ الْأَسْمَاءِ، وَ يَحْتَلِفُ الْإِسْمُ قَبْلَ الْخُرُوجِ وَ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى - فِي غَيْرِ مُحَلِّهَا؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ السَّمَكِ عَلَى الْمَجْمُوعِ لَا يُوجِبُ عَدَمَ كَوْنِ مَا تَصَمَّنُهُ مِنَ الدَّمِ مُصْداقاً لِمَفْهُومِهِ، بَلِ الْعَرَفُ يَشْهَدُ بِكَوْنِ السَّمَكِ اسْماً بِدَجْمَلَةِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ وَالدَّمِ، فَلَوْ كَانَ الدَّمُ نَجِئاً، لَتَوَقَّفَ حَلْيَةُ أَكْلِ مَا عَدَاهُ عَلَى تَخْلِيصِهِ مِنْهُ.

فَلَوْ اسْتَدَّ فِيهَا ذِكْرُهُ مِنَ التَّمْصِيلِ إِلَى إِبدَاءِ احْتِمَالِ الْعَفْوِ عَنْهُ مَا دَامَ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا فِي الْحَيَوَانَ الْحَيِّ حَيْثُ لَا حَكْمَ لِدَمِهِ حَالِ حَيَاتِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ، كُنْ أَسْلَمَ مِنَ الْحَدِثَةِ.

لَكِنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ حَيْثُ أَيْضاً مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قِصَاءِ الْعَادَةِ بِتَغْيِيرِ لَوْنِ الْمَاءِ بِهِ، فَطَبِخُهُ فِي الْمَاءِ لَا يَمُكُّ عَالِياً عَنْ ظَهْوَرِ دَمِهِ وَ تَغْيِيرِ الْمَاءِ بِهِ، وَ كَفَى بِظَهْوَرِهِ فِي صَمْنِ الْمَاءِ عِلَّةً لَانْفِعَالِ الْمَاءِ بِهِ، كَمَا فِي الْمَاءِ الْمَمْتَرِحِ بِالدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ حَلْقِ الْحَيَوَانِ.

(١) مشارق الشموس: ٣٠٥.

وكيف كان فما ذكره من التفصيل ضعيف جداً، خصوصاً مع إطلاق كلمات الأصحاب و معقد إجماعاتهم المحكيّة و استقرار سيرة المتشرّعة على عدم الالتزام بتطهير ظاهر اللحم، بل تعسّره أو تعدّره بالنسبة إلى الشحم و نحوه، إلّا بطرح الجزء المتلوّث به.

نعم، ما ذكره وجهاً للتفصيل يصلح فارقاً بين المتصل باللحم المستهلك فيه التابع له في إطلاق اسم أكل اللحم، وبين المنفصل عنه المستقلّ بالاسم الذي يصدق على أكله أكل الدم في حلّيّة أكله و حرمة بعد فرص طهارته، فإنّ الحرام عند استهلاكه في غيره - كالتراب المخرج بالحنطة المستهلك فيها - لا أثر له، بخلاف النجس؛ فإنّه لا يستهلك و لا يتبع غيره في الحلّيّة مع وجود عينه أصلاً و إن كان في عاية القلّة، بل هو يهلك ملاقيه و يتبعه في الحكم إذا كان برطوبة مسرية، و مع اصمحلال عينه و انعدام موضوعه عرفاً يقوم ملاقيه مقامه في الأثر، فصحة إطلاق اسم السمك أو اللحم المذكى على الجملة المشتملة على الدم لمستهلك فيه لا تؤثر إلّا في إباحة أكله على تقدير طهارة الدم، وإلّا فهو بمنزلة ما لو أصابه قطرة دم من الخارج، كما هو واضح.

وبما ذكره طهرلك أنّه لا يصح الاستدلال لحلّيّة الدم المتخفّف في الديحة من حيث هو - بالأدلة المتقدّمة الدالة على طهارته؛ لأنّ إباحة اللحم المشتمل عليه - كإباحة الحنطة المشتملة على شيء يسير من التراب - لا تستلزم إباحة ما فيه من الدم من حيث هو، فلا مقنضي لرفع اليد عن إطلاق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ



عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما أهلك به لغير الله<sup>(١)</sup>.

لكن ربما يستدل لإباحته من حيث هو كطهارته، بمفهوم قوله تعالى: (قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرّماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير)<sup>(٢)</sup> إلى آخره، فإنه يدلّ على حلّية الدم الغير المسفوح، فيخصّص به آية التحريم.

و فيه: أن الاستدلال به إمّا بمفهوم الحصر أو مفهوم الوصف.

أمّا الحصر: فهو بحسب الظاهر إصافي لم يقصد به إلا الاحتراز عن الأطعمة المعهودة التي حرّمها بعض العرب على أنفسهم افتراءً على الله تعالى، و إلا للزم تخصيص الأكثر المستهجن؛ فإنّ المحرّمات من الحيوانات البريّة و البحريّة و غيرها فوق حدّ الإجماع.

و في الصافي عن الفمّي أنّه قال: قد احتجّ قوم بهذه الآية على أنّه ليس شيء محرّم إلا هذا، و أحلّوا كلّ شيء من البهائم: القردة و الكلاب و السباع و الذئاب و الأسد و البغال و الحمير و الدواب، و زعموا أنّ ذلك كلّ حلال، و غلطوا في ذلك غلطاً بيناً، و إنّما هذه الآية ردّ على ما أحلت العرب و حرّمت؛ لأنّ العرب كانت تحلّل على نفسها و تحرّم أشياء، فحكى الله ذلك لبيّه ﷺ ما قالوا، فقال: (و قالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا و محرّم على أزواجنا)<sup>(٣)</sup> الآية، فكان إذا سقط الجبين أكله الرجال، و حرم على النساء، و إذا كان ميتاً أكله

(١) البقرة ١٧٣:٢.

(٢) الأنعام ١٤٥:٦.

(٣) الأنعام ١٣٩:٦.

الرجال و النساء<sup>(١)</sup>. انتهى.

لكن صاحب الصافي - عليه الرحمة - لم يرص بهذا التوجيه؛ لرغم مخالفته للأخبار الكثيرة المقررة لظاهر الآية، إلا أن تلك الأخبار أيضاً - كظاهر الآية - مما لا بد من تأويله، ولذا وجهه بما لا يصح ظاهره على وجوه يصح الاستدلال به في مقابل الأدلة الدالة على تحريم غير المذكورات.

وكيف كان فلا يجوز رفع اليد عن ظاهر الآية المحكمة المتقدمة بمفهوم لحصر الذي تشابه علينا أمره.

و أما الوصف: فهو مع ضعف دلالة في حد ذاته على المفهوم لم يقصد به في ائتمام الاحتراز عن مطلق غير المسفوح، كما قد يتوهم؛ لأن أغرب أفراد محرم، بل كثير منها نجس، فلا يبعد أن يكون المراد به بيان قصر المحرم من الذبيحة على دمها المسفوح في مقابل الدم المتحلف، وكفى بكونه نكته لتقييد عدم حرمة المتحلف، سواء كان نفسه موضوعاً للحلّة، أو بواسطة تبعيّة اللحم و استهلاكه فيه، فلا يثبته من ذلك حلّته من حيث هو حتى يتقيد به إطلاق آية التحريم.

نعم، يُفهم منه بالائتمام طهارته وإن انفصل واستقل؛ لما أشرنا إليه من أن النجس لا يكون تابعاً أصلاً حتى يفصل بين حالتي الاستقلال والتبعيّة. و دعوى أن غاية ما يُفهم من الأدلة المتقدمة إنما هو طهارته حين اتصاله باللحم، و ما مع الانفصال فلا دليل عليها، فمقتضى عموم ما دلّ على نجاسة دم

(١) تفسير الصافي ٥٥٣:١، وانظر: تفسير الفقي ٢١٩:١-٢٢٠.

دي العس نجاسته، مدفوعة: بأن العموم قد تخصص بالنسبة إلى هذا العرد، فعلى تقدير الشك في بقاء طهارته بعد الانفصال يرجع إلى استصحاب حكم الخاص، لا إلى أصالة العموم.

لا يقال: إنه إن تمت هذه القاعدة، فمقتضاها استصحاب حلّيته أيضاً بعد الانفصال والاستقلال، فلا وجه للتفصيل بين الحكمين

لأننا نقول: لم تثبت حلّيته حين الاتصال من حيث هو حتى تُستصحب؛ لما أشرنا إليه من احتمال كونه مع الاتصال من قبيل التراب المستهلك في الحطة، الذي لا يلحقه عموم حرمة التراب، فلم يعلم ورود تخصيص أصلاً على عموم حرمة الدم والخبائث.

نعم، لو قلنا باستعادة حلّيته ما دام الاتصال ممّا دلّ على حلّية الذبيحة بالتضمّن كسائر أجزائها، أو قلنا بدلالة الآية على حلّيته من حيث هو، أو اعتمدنا في ذلك على طواهر كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم المحكيّة على حلّية الدم المتخلف و طهارته المقتضية لكونه من حيث هو معروفاً للحلّية ولو بالتبع، لآتجه استصحابها بعد الانفصال والاستقلال.

و توقّفم تدلّ الموضوع، المانع من جريان الاستصحاب، لاحتمال مدحلية وصف الاتصال و التبعية في موضوع الحكم، مدفوع: بعدم استواء أمر الاستصحاب على مثل هذه التدقيقات، فالمانع من جريان الاستصحاب ليس إلا احتمال عدم ثبوت وصف الحلّية له إلا بملاحظة استهلاكه و تبعيته للمأكول، وإلا فلو ثبت كونه من حيث هو محكوماً بالحلّية ولو بضميّة غيره، امتنع التمسّك

لحرمة بعد زوال وصف التبعية. بعموم آية تحريم الدم؛ لأن العموم قد تحصى بالنسبة إلى هذا الفرد؛ لخروجه من الموضوع الذي حكم بحرمة على الإطلاق، وكون هذا الدم تابعاً أو مستقلاً من أحوال الفرد، لا من أفراد العام حتى يقتصر في تخصيصه على المتيقن، ففي مورد الشك - أعني صورة الانفصال - يرجع إلى الأصول العملية، وهو استصحاب الحلية.

ولو ناقشنا في الاستصحاب بتبدل الموضوع، فإلى قاعدة الحل.  
اللهم إلا أن يدعى أنه بعد الانفصال يندرج في موضوع الخبائث التي حرّمها الله تعالى<sup>(١)</sup>، وقوله لا يُعدّ منها عرفاً، فلا مجال حينئذ للرجوع إلى الأصول العملية.

لكن الدعوى غير خالية عن النظر، والله العالم.  
و هل تختص الطهارة بالدم المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه، أم تعم ذبيحة غير لماكول أيضاً؟ مقتضى الأصل المتقدم: نجاسته في غير المأكول، كما نعلمه هو المشهور، بل عن الذخيرة والبحار و شرح الدروس و شرح المفاتيح: أن الظاهر اتفاق الأصحاب عليه<sup>(٢)</sup>، فلا يلتمز إلى ما ينزاع من إطلاقهم القول بطهارة المتخلف مع انصرافه في حد ذاته إلى ذبيحة المأكول.  
لكن عن بعض التردد، بل الميل إلى طهارته؛ لظهور قوله تعالى ﴿أَوْدَمًا

(١) الأعراف ١٥٧:٧.

(٢) حكاها عنها لعاملي في مفتاح الكرامة ١: ١٤٨، وصاحب الجواهر فيها ٥: ٣٦٥، وانظر: ذخيرة المعاد. ١٤٩، و بحار الأنوار ٨٦: ٨٠، و مشارق الشموس ٣٠٩، و شرح المفاتيح مخطوط.

مسقوحاً<sup>(١)</sup> في حليّة ما عداها، وهي تدلّ على طهارته<sup>(٢)</sup>.

و قد عرفت ما فيه خصوصاً في مثل الفرض الذي لا يطرأ بهم الالتزام بحليّته حتّى يفهم طهارته منها بالالتزام.

و أضعف منه الاستدلال له بالأصل بعد منع الدليل على العموم الذي يستفاد منه نجاسة مطلق الدم؛ لما عرفت من أنّ دم ذي النفس هو القدر المتيقن الذي استفيد نجاسته من الإجماع وغيره.

و ربما يستشهد له أيضاً بإطلاق ما دلّ على طهارة الحيوان بالتدكية، الشامل بإطلاقه لجميع أجزائه حتّى الدم.

مضافاً إلى الحرج في الاجتناب عنه إذا أريد أخذ جلده أو انتفاع بلحمه و شحمه و غير ذلك، فتنفّي فائدة الطهارة.

و في الكلّ نظر، قالوا: لا يبرهن النجاسة.

و هل المتحنف في الجزء العير المأكول من اللذيحة المأكولة طاهر أم لا؟  
ظاهر كدعوات الأصحاب في فتاويهم و معاهد إجماعانهم المحكيّة طهارته، لكن مقتضى استدلالهم لطهارة المتخلف بالآية: عدم شمول الحكم له؛ لأنّه غير حلال، كنفس العصور

لكن لا يحى على المتأمل أنّ استدلالهم لمثل هذه المسائل المسنّمة بمثل هذه الأدلّة من باب تطبيق المدعى على الدليل، لا استفادته منه حتّى يتقيد بمقدار

(١) الأنعام ١٤٥: ٦.

(٢) حكاة صه صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٤٧٥.

دلالتها، فالعبرة في مثل المقام إنما هي بظهور كلماتهم في الإطلاق.

و كيف كان فهذا هو الأظهر؛ لاستقرار السيرة على عدم التجنب عن الدم المتخلف مطلقاً من غير فرق بين ما تخلف في الطحال و المخاع و غيرهما من الأعضاء المحرمة و بين غيره، والله العالم.

و (لا) ينجس دم (ما يكون) خروج دمه (رشحاً) بأن لم يكن له عرق يشحب منه الدم (كدم السمك و شبهه) بلاخلاف فيه على الظاهر، بل عن جملة من لأصحاب - كالسيد و الشيخ و ابن رهرة و ابن إدريس و المصنف و العلامة و الشهيدين و غيرهم<sup>(١)</sup> - الإجماع عليه.

نعم، عن المسوط و الجمل و المراسم و الوسيلة ما يوهم نجاسته و العفو عنه<sup>(٢)</sup>.

لكن أجد شيخ مشايخنا المرتضى رحمته في تضعيفه بقوله: و لا عبرة بالوهم و لا بالمرهوم<sup>(٣)</sup>

و كيف كان فبدل عليه - مضافاً إلى الإجماع - عموم «كل شيء نظيف حتى

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٤٥، وانظر: مسائل الباصريات: ٩٤، المسألة ١٥، و الخلاف ٤٧٦:١، المسألة ٢١٩، و العنية: ٤١، و السرائر ١٧٤:١، و المعتبر ٤٢١:١، و تذكرة الفقهاء ٥٦:١، المسألة ١٨، و مختلف الشيعة ٣١٤:١، المسألة ٢٣٢، و الذكرى ١١٢:١، و روض الجنان: ١٦٣.

(٢) الحاكي عنهم هو العامل في مفتاح الكرامة ١٣٧:١، و كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٤٥، و انظر: المسبوط ٣٥:١، و الجمل و العقود (ضمن الرسائل العشر): ١٧٠-١٧١، و المراسم: ٥٥، و الوسيلة: ٧٧.

(٣) كتاب الطهارة: ٣٤٥.

تعلم أنه قدر<sup>(١)</sup> إذ لم تثبت أصالة المجاسة في الدم على وجه يعم مثل الفرض حتى نحتاج إلى الدليل المحض، بل غاية ما ثبت إنما هو في دم دي السمس لغير.

و يشهد له أيضاً في مثل دم البق و البرعوث و نحوهما مما يعسر التجنب عنه - مصافاً إلى دليل يعي المخرج، و استقرار السيرة على عدم الاجتناب عنه - مكتوبة ابن الريان، المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة ابن أبي يعصور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس» قلت: إنه يكثر و يتعاشى، قال: «وإن كثر»<sup>(٣)</sup>  
و صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة؟ قال: «لا»<sup>(٤)</sup>.

و رواية غياث عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «الأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف»<sup>(٥)</sup>.

و يدل عليه في دم السمك الذي لا حرج في التجنب عنه. رواية السكوني

(١) التهذيب ٢٨٤١-٨٣٢/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المجاسات، ح ٤.

(٢) في ص ١٤٠.

(٣) الشهيد ٢٥٥١/٧٤٠، الاستبصار ١٧٦١/٦١١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) الكافي ٥٩٣/٨/٦٠، التهذيب ٢٥٩١/٧٥٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب المجاسات، ح ٧، و أيضاً الباب ٢٣ من تلك الأبواب، ح ٤.

(٥) التهذيب ٢٦٦١/٧٧٨، الاستبصار ١٨٨١/٦٥٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، ح ٥.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وإن علياً عليه السلام كان لا يرى ناساً بدم ما لم يذك يركون في الثوب فيصلّي فيه الرجل، يعني دم السمك<sup>(١)</sup>.

و ظهره كون التفسير مقولاً للصادق عليه السلام .

و عن المصنّف في الاعتبار الاستدلال له، بأنّه لو كان نجساً لتوقّف إباحة أكله على سمعه، كالحيوان البرّي<sup>(٢)</sup>، انتهى.

فهذا يدلّ على حلّيته أيضاً و لو بالتبع فصلاً عن طهارته، فيتمّ القول فيما عدا موارد النصوص بعدم القول بالمصل.

و ربما يستدلّ لعموم المدعى: بمفهوم قوله تعالى: «أو دماً مسفوحاً»<sup>(٣)</sup>، و قد عرفت ما فيه بما لا مزيد عليه.

و عن المنتهى الاستدلال له أيضاً: بأنّ دمه ليس بأعظم من ميتته، و ميتته طاهرة<sup>(٤)</sup>، انتهى.

و ثوقش فيه: بعدم خروجه من القياس.

و يمكن توجيهه بأنّ الميتة من أجزائها الدم، فلو لم يكس الموت سبباً لاشتداد نجاسته لا يكون موجباً لطهارته، فطهارة ميتته تدلّ على طهارة دمه ك لحمه و عظمه و سائر أجزائه.

و بهذا طهر لك إمكان الاستشهاد له، بما دلّ على طهارة الميتة من غير دي

(١) الكافي ٤/٥٩٣، التهذيب ١/٧٥٥/٢٦٠، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) حكاه عنه المحرّقي في المحلّات الناضرة ٤٩٥، و نظره: المعتبر ٤٢٢.١.

(٣) الأنعام ١٤٥:٦.

(٤) منتهى المطلب ١٦٣:١.



النفس، فإنها تدلّ على طهارة دمه بالتضمّن، خصوصاً مثل قوله ﷺ في موثقة حمص بن غياث: «لا يمس الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة»<sup>(١)</sup> وهي موثقة عمار -التي وقع فيها السؤال عن الاحتساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الریت و السمن :- «كلّ ما ليس له دم فلا بأس»<sup>(٢)</sup> إذ العالب عدم انعكاس ما يموت في الماء و نحوه - خصوصاً عند تفسّخه - عن إصابة دمه للماء و ربما يستأنس للتفصيل بين دم ذي النفس و غيره من إناطة نجاسة الميتة و البول و الحرث بكونها من ذي النفس.

و هذا و إن كان مجرد اعتبار لا يلتفت إلى مثله في الأحكام الشرعيّة إلّا أنّه منشؤ لعدم الجزم بإلغاء الخصوصيّة، و استفادة نجاسة دم ما لا نفس له من أخبار الباب، بل ربما يوجب صرف إطلاق مثل البيوي: «يغسل الثوب من المنيّ و الدم و البول»<sup>(٣)</sup>.

و كيف كان فلا إشكال في الحكم، و الله العالم.

فرع: لو رأى بثوبه شيئاً و شكّ في كونه دماً أو غيره من الأجسام الطاهرة، بنى على طهارته؛ للأصل.

و كذلك لو علم بكونه دماً و شكّ في كونه من ذي النفس أو من غيره.

(١) التهذيب ١: ٢٣١/٦٦٩، الاستبصار ١: ٢٦/٦٧، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الحساسات، ح ٢.

(٢) التهذيب ١: ٢٣٠/٦٦٥، الاستبصار ١: ٢٦/٦٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الحساسات، ح ١.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٣٧، الهامش (١).

و عن بعض<sup>(١)</sup> القوئ بوجوب الاجتناب في هذه الصورة؛ نظراً إلى عموم ما دل على نجاسة الدم، المقتصر في تخصيصه على ما علم خروجه.  
و بإطلاق قوله ﷺ في موثقة عمار: «بأن رأيت في منقاره دمًا فلا توصاً منه ولا تشرب»<sup>(٢)</sup>.

و يتوجه عليه - بعد تسليم وعود العموم - أنه لا يجوز التمسك به في الشبهات لمصدقية التي لا يوجب اندراجها في عنوان المخصص رتبة تخصيص في<sup>(٣)</sup> العام بأن كان الشك ناشئاً من اشتباه الموضوعات الخارجية، لا من إجمال مفهوم المخصص و تردده بين الأقل و الأكثر؛ فإنه لا مانع من التمسك بأصله العموم في هذه الصورة، و ما نحن فيه من القسم الأول، و قد تقرر في معله عدم التمسك في مثله بالعمومات.

و ربما يترهم جوازه في بعض الموارد التي يكون عنوان العام من قبيل المفتضي، و المخصص من قبيل الموانع، كما لو قال: «أكرم كل عالم إلا فسقهم» فشك في فسق عالم.  
لكنه أيضاً وهم.

نعم، في مثل الفرض يستصحب عدم الفسق لو كان له حالة سابقة معلومة، فيندرج بذلك في موضوع العام، لا أنه يتمسك لحكمه ابتداءً بأصالة العموم، و لذا

(١) قال الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٤٥. «لكن المصريح به في شرح المفاتيح نسبة وجوب الاجتناب إلى الشيخ و غيره بل يظهر منه ميله».

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٣٧، الهامش (٢).

(٣) كلمة «في» ليست في الطبعة الحجرية.

لو كان مسبوقاً بالعسق يُستصحب فسقه، و يُحكم بعدم وجوب إكرامه، علو  
لم يُعلم حالته السابقة ينفي التكليف بأصل البراءة.

و أمّا الموثقة فهي مسوقة لبيان عدم وجوب الاجتناب عن سؤر الطير عند  
حلو بدنه من عين النجاسة، و تخصيص الدم بالذكر لكثرة العلبة، إذ العالب أنّه  
لا يرى في منقار الطير شيء من النجاسات عدا الدم المتخلف من الميتة التي يأكلها  
إذا كان ممّا يأكل الجيف، كالعقاب و الصقر و البار التي وقع السؤال عن سؤرها في  
الرواية، فالمراد بالدم هو هذا الدم الذي يغلب إصابته لمنقار الطير، الذي كان  
مفروغاً عندهم نجاسته.

و أمّا سائر الدماء فزويتها في منقار الطير كروية غيرها من النجاسات من  
المروض البعيدة التي لا يتوهم إرادتها من إطلاق نهي البأس عن سؤر الطير حتّى  
يحتاج إلى الاستثناء الذي هو في الحقيقة استدراك، و لذا نهي البأس في صدر  
الرواية عن سؤر الحمامة على الإطلاق، فإنه روى عن عمار بن موسى عن  
أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عما شرب منه الحمامة، فقال: «كُلّ ما أكل لحمه فتوضّأ  
من سؤره و اشرب» و عن ماء شرب منه بار أو صقر أو عقاب، فقال: «كُلّ شيء من  
الطير يتوضّأ ممّا يشرب منه إلّا أن ترى في منقاره دمًا، فإن رأيت في منقاره دمًا  
فلا توضّأ منه ولا تشرب»<sup>(١)</sup>.

و في رواية الشيخ و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة، قال: «إن كان في  
منقارها قدر لم تتوضّأ منه و لم تشرب، وإن لم تعلم أنّ في منقارها قدرًا توضّأ منه

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٣٧، الهامش (٢).

و اشرب»<sup>(١)</sup>.

و الحاصل. أنَّ المنساق إلى الذهن من الدم في الرواية ليس إلا الدم الذي كان مفروغاً عندهم نجاسته.

و دعوى أنَّ العالب هو الجهل بحال الدم الذي يرى في منقار الطير، فالأولى إبقاء الرواية على طاهرها من الإطلاق و ارتكاب التحصيل فيها بإخراج ما علم طهرته، و هو هيئ؛ لندرة هذا الغرض، و هذا بخلاف ما لو حملناها على إرادة ما عُم نجاسته؛ فإنه تنزيل للإطلاق على الغرض النادر، مدفوع.

أولاً: بمنع العلبة، بل العالب هو الوثوق بكون ما في منقار الطير من دم فريسته أو غيرها من الجيف النجسة، فلامانع من صرف الرواية إليه.

و ثانياً: سلمنا عدم الوثوق بذلك غالباً، لكنَّ الغالب كونه من دم ذي النفس، فمن الجائز كونه في خصوص مورد أمانة معتبرة من باب تقديم الطاهر على الأصل، فلا يجوز رفع اليد بمثل هذه الرواية عن عموم قوله ﷺ: «كُلْ شَيْءَ نَظِيفٍ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذَرٌ»<sup>(٢)</sup> و الله العالم.

(١) التهذيب ١ ٨٣٢/٢٨٤ الاستبصار ١٠٦٤/٢٥٠ الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأسأر، ح ٣.

(٢) تقدّم تخرجه في ص ١٥٠، الهامش (١).



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

## (السادس و السابع: الكلب و الخنزير، و هُما نجسان عيناً و لعاباً)

إجماعاً، كما ادّعاه غير واحد؛ للنصوص المستفيضة:

كصحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل، قال: «يغسل المكان الذي أصابه»<sup>(١)</sup>.

و عنه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الكلب يشرب من الإناء، قال: «اغسل الإناء»<sup>(٢)</sup> الحديث.

و صحيحة الفضل أبي<sup>(٣)</sup> العباس، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، وإن مسه جافاً فاصب عليه الماء»<sup>(٤)</sup> الحديث.

---

(١) الكافي ٢/٦٠٣، التهذيب ٢٦٠:٦، الاستبصار ٧٥٨/٢٦١، الوسائل ٢٨٧/٩٠:٦، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٢) التهذيب ٦٤٤/٢٢٥:٦، الاستبصار ١٨:٦-٣٩/١٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٣) في النسخ الخطية و الحجرية: «ابن» و «دل» و «أبي». و الصحيح ما أشتاه كما في المصدر.

(٤) التهذيب ١٦٩/٧٥٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ١.

وعنه أيضاً في حديث أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب، فقال: «رجس نجس لا يتوضأ بفصله، وأصيب ذلك الماء، واعمله بالتراب أول مرة ثم بالماء»<sup>(١)</sup>

و مرسله حريز عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا ولع<sup>(٢)</sup> الكلب في الإماء فصيته»<sup>(٣)</sup>.

و رواية [معاوية بن] <sup>(٤)</sup> شريح عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث أنه سئل عن سؤر الكلب يشرب منه أو يتوضأ؟ قال: «لا» قلت: أليس هو سيع؟ قال: «لا والله إنه نجس، لا والله إنه نجس»<sup>(٥)</sup>.

و رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «لا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الروايات.  
و مما يدل على نجاسة الخنزير: صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر<sup>(٧)</sup> و هو في

(١) التهذيب ٦/٢٢٥:١، الاستبصار ١٩:١/٤٠، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب السجاسات، ح ٢.

(٢) في النسخ المحطية والمحرقة: «وقع» بدل «ولع» و ما أشتاء كما في المصدر.

(٣) التهذيب ٦/٢٢٥:١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب السجاسات، ح ٥.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) التهذيب ٦/٢٢٥:١، الاستبصار ١٩:١/٤١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب السجاسات، ح ٦.

(٦) التهذيب ٦/٢٢٦:١، الاستبصار ٢٠:١/٤٤، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب السجاسات، ح ٧.

(٧) في النسخ المحطية والمحرقة: «فذكر» و ما أثبتناه كما في المصدر.

صلاته كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، وإن لم يكن دخل في صلاته فليصحب ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله»<sup>(١)</sup> قال: وسألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: «يعسل سبع مرّات»<sup>(٢)</sup>

و روى سليمان الإسكافي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شعر الحسبر يحرر به، قال: «لا بأس به، ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي»<sup>(٣)</sup>.

و عن حيران النخادم، قال: كتبت إلى الرجل أسأله عن الثوب يصبه الحمر و لحم الخنزير أيسل في أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صل فيه فإن الله إنما حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصل فيه، فكتب عليه السلام: «لا تصل فيه فإنه رجس»<sup>(٤)</sup>.

و ما في بعض الأخبار ممّا طاهره المسافة للحكم المذكور بالمتعيّن تأويله أورد علمه إلى أهله.

منها: صحبة ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الوضوء مع ولع الكلب فيه و السّور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه أو<sup>(٥)</sup> يغتسل؟ قال: «نعم، إلا أن تجد غيره فتنزّه عنه»<sup>(٦)</sup>

(١) إلى هنا في الكافي.

(٢) الكافي ٦/٦١:٣، التهذيب ١/٢٦١:١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) التهذيب ٣٥٧/٨٥٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٤) الكافي ٥/٤٠٥:٣، التهذيب ٣٥٨:٢-١٤٨٥/٣٥٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب

النجاسات، ح ٢.

(٥) في النسخ الخطيّة و المعجزة: «و بدل «أو» و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٦) التهذيب ٦٤٩/٢٢٦:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأسرار، ح ٦.



و عن الشيخ حملها على ما إذا كان الماء بالعموم مقدار الكُرِّ<sup>(١)</sup>، مستشهداً له برواية أبي بصير، المتقدمة<sup>(٢)</sup>

و لا تُغذ فيه؛ لقوة احتمال ورودها في مياه العدران، التي تريد عالماً عن الكُرِّ.

و منها: خبر زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.  
و لعل الوجه فيه عدم العلم بملاقاته للحبل

و منها: خبره الآخر، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلواً يستقى به، قال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>

و عن الشيخ حملة على قصد استعمال الماء في سقي الدواب و البساتين و نحوه<sup>(٥)</sup>.

و لا بأس به، فإن أظهر جواز الانتفاع بجلد الميتة فيما لا يشترط بالطهارة، و احتمل في الحدائق إرادة مبي البأس عن البئر التي يستقى منها، و أنها لا تنجس بذلك<sup>(٦)</sup>، و هو بعيد.

(١) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢٠٦:٥، وانظر التهذيب ٢٢٦١، ديل ح ٦٤٩.

(٢) في ص ١٥٨.

(٣) الكافي ٦٣-١٠/٧، التهذيب ١٢٨٩/٤٠٩:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، ح ٢.

(٤) للتهذيب ١٣٠١/٤١٣:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، ح ١٦.

(٥) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢٠٧:٥، وانظر التهذيب ٤١٣:١، ديل ح ١٣٠١.

(٦) الحدائق الناضرة ٢٠٧:٥.

نعم، يحتمل قريباً إرادة هذا المعنى من خبر الحسين بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: جلد الحزير يجعل دلواً يستقى به من الثر يشرب منها، فقال: «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

و نحوه خبره الآخر عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: شعر الحزير يعمل<sup>(٢)</sup> حلاً و يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها، قال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

و يحتمل صدور مثل هذه الأخبار من باب التقيّة، والله العالم.

و لا فرق في الحكم بين كلب الصيد و غيره.

و حكى عن الصدوق أنّه قال، مَنْ أَصَاب ثَوْبَهُ كَلْبٌ جَافٌ [و لم يكن بكلب صيد] <sup>(٤)</sup> فعليه أن يرشّه بالماء، وإن كان رطباً فعليه أن يغسله، وإن كان كلب صيد، فإن كان حافاً فليس عليه شيء، وإن كان رطباً فعليه أن يرشّه بالماء<sup>(٥)</sup>.

و هو ضعيف مردود بإطلاق المصوص و الفتاوى.

و خصوص حنة ابن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب

(١) لم نثر على هذا الخبر بهذا السند و المتن في كتب الحديث، و إنما الموجود فيها هو خبر

الحسين بن زرارة - الوليد في شعر الحزير لاجلده - الآتي.

و يحتمل أن لمؤلف كتابنا اعتماد في رواية الجلد على كتاب الحقائق مع إبدال «زياد» - المذكور

فيه - بـ «زرارة» - و هي بسند الحسين بن زياد أيضاً لم توجد في كتب الحديث، فلاحظ.

(٢) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «يجعل» بدل «يعمل». و ما أنشأه كما في المصدر

(٣) الكافي ٣/٢٥٨:٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، ح ٢.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤٤٨:١، و نظّر: الفقيه ٤٣:١.

السلوقي، قال: «إذا مسسته فاغسل يديك»<sup>(١)</sup>.

و يختص الحكم بالرّيّ منهما دون البحريّ؛ لانصراف الأدلة عنه، بل ربما يدعى أن إطلاق اسم الكلب و الخنزير على البحرينّ منهما على سبيل المجاز أو الاشتراك، نظراً إلى كون البحريّ طبيعة أخرى معايرة للماهية المعهودة المسماة باسم الكلب أو الخنزير، مشابهة لها في الصورة، كالإنسان البحريّ. وكيف كان فلا شبهة في الانصراف.

فما عن الحلّي - من تعميم العوائين للبحريّ منهما<sup>(٢)</sup> - صعيّف و يرده أيضاً - مضافاً إلى ما عرفت - الأخبار<sup>(٣)</sup> الدالة على طهارة الخنزير و جواز الصلاة فيه بناءً على ما هو المعروف من كونه جلد كلب الماء. و يشهد له صحيحة ابن الحجاج - المروية عن الكافي في آخر كتاب الأطعمة في باب لبس الخنزير - قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام رجل - و أنا عنده - عن جلود الحرّ، فقال. «ليس بها بأس» فقال الرجل: جعلت فداك إنها في ملادي و إنما هي كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا خرجت من الماء تعيش حارّة من الماء؟» فقال الرجل: لا، فقال. «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و هي التعليل إشعار بطهارة الخنزير البحريّ أيضاً، والله العالم.

(١) الكافي ١٢/٥٥٣٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب المجاسات، ح ٩.

(٢) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤١٦:١، وكذا العاملي في مستنار الكرامة ١٣٩١، و قبلهما العلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ٦٧:١، الفرع الثالث من المسألة ٢١، و مختلف الشيعة ٤٦٥، لمسألة ٩، والنظر المبررات ٢٢٠:٢، و فيه عنوان الكلب.

(٣) راجع. الوسائل، الباب ٨ من أبواب لباس المصلي.

(٤) الكافي ٤/٤٥١٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(و لو نزا كلب) أو خنزير (على حيوان) طاهر أو نجس (فأولده،  
روعي في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم) لتعليقها عليه، فإن صدق عليه اسم  
الكلب أو الخنزير، حُكم بنجاسته و ترتيب سائر أحكامه عليه، و إلا فلا، سواء  
اندرج في معنى اسم آخر، كالهرة و نحوها، أو لم يندرج بأن لم يكن مصداقاً  
لشيء من العاوين المعروفة، فإنه أيضاً محكوم بالطهارة؛ للأصل، بل وكذا لحكم  
في المتولد من الكلب أو الخنزيرين أو الطاهرين، فإن الحكم بدور مدار عنوان  
موضوعه، فإذا صدق عليه اسم الكلب حقيقةً، حُكم بنجاسته، سواء كان أبواه  
طاهرين أم نجسين. وإن صدق عليه اسم الهرة مثلاً، حُكم بطهارته من غير التعمات  
إلى أبويه، كما صرح به بعض<sup>(١)</sup>.

خلافاً للمحكي عن الشهيد في الذكرى و الروض، فحكما بنجاسة  
لمتولد من النجسين و إن باينتهما في الاسم<sup>(٢)</sup>.  
و عن المحقق الثاني أنه قال: و إطلاقهما يشمل ما لو فرض صدق اسم  
حيوان طاهر عليه، و هو مشكل. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) كصاحب كشف اللثام به ٤١٦:١، و الشيخ جعفر النجفي في كشف المطاء: ١٧٣.  
(٢) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٣٦٩:٥، و الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٤٧،  
وانظر: الذكرى ١١٨:١، و روض الجنان: ١٦٣.  
(٣) قوله «و عن المحقق الثاني...» و هو مشكل. انتهى؛ كذا وردت العبارة في النسخ بخطية و  
الحجرية، و هي غير مطابقة لما في جامع المقاصد ١٦١:١ - حيث قال - بعد قول العلامة:  
«و الكلب و الخنزير...» و كذا المتولد بينهما إذا تشبه أحدهما بحيث يعد من نوعه و يهتق  
عليه اسمه، و لو اتسمى عنه الشبهان و الأسمان، ففي الحكم بطهارته أو نجاسته تردد. و لو قيل  
بالنجاسة لم يكن بعيداً انتهى كلامه - و لما في جواهر الكلام ٣٦٩:٥ - حيث قال، خلافاً  
لجماعة منهم. الشهيدان و المحقق الثاني، محكموا بنجاسة المتولد بين النجسين مطلقاً... =

و قد عرفت الإشكال فيه مطلقاً بعد فرض المباينة وإن لم يصدق عليه اسم حيوان طاهر؛ لعدم الدليل على نجاسته، فمقتضى الأصل طهارته. و كونه جبراً مهماً في زمان لا يسوغ استصحاب نجاسته بعد الاستحالة و انقلاب الموضوع. و دعوى بقاء الموضوع عرفاً؛ لكونه محكوماً بنجاسته مادام كونه جنباً في بطن أمه قبل ولوج الروح فيه تبعاً للأم، و ولوح الروح فيه لا يوجب ارتفاع الموضوع عرفاً، مدفوعة: بأن تبعيته<sup>(١)</sup> للأم هي النجاسة - لو سلمت - فهي مادام كون الجنين - كغيره مما في أحشاء الأم - معدوداً من أجزائها عرفاً، دون ما إذا وُجِد فيه الروح و استقل بالاسم و خرج من انصافه بصفة الجرئية التي كانت سبباً للمحكم بنجاسته.

هذا، مع أن تبعية الجنين للأم في نجاستها عبر مسلمة و كونه معدوداً من أجزائها بحيث يُتهم بنجاسته من نجاستها في حيز المع، كما تقدمت<sup>(٢)</sup> الإشارة إليه في مبحث الميتة، بل هو ولو قبل ولوح روحه شيئاً أجيب عن الأم مخلوق في جوفها، كدودة مخلوقة من العذرة ينبعث منها، و

---

= و سماه في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٤٧ حيث قال: ثم إن امتولد من حيوانين إن تبع أحدهما في الاسم، فلا إشكال في نجاسته، وكذا لو باينتهما، كما هي الذكرى والروضة و من المحقق الثاني.

ثم قال: وإطلاقهما يشمل ما لو فرض صدق اسم حيوان طاهر عليه، و هو مشكل، كما عر المنتهى و النهاية... إلى آخر كلامه.

فالتحقيق - بناءً على ما ذكر - هو أن قوله «و إطلاقهما يشمل...» إلى آخره، من كلام الشيخ الأنصاري، لا من كلام المحقق الثاني، فلا حظ.

(١) في السخ الحظية و الحجرية و تبعيتهما، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) في ص ١٢٦.

لا تلحقها أحكام العذرة.

و أمّا الحكم بنجاسة ولد الكلب أو الخنزير حال كونه جنياً في بطن أمه  
فليس لأجل التبعية للأُم، بل لهم نجاسته من حكم الشارع بنجاسة الحيوانات  
حيث يفهم من أنَّ معروض النجاسة هي جنّة الحيوانات، التي لا يتفاوت الحال فيها  
قبل ولوح الروح أو بعده أو بعد الموت، فيُعمّم نجاستها في جميع هذه الحالات  
من ذلك الدليل، ولذا لو نراك على عمن فأولدها و علم أهل العرف بأنَّ ولدها  
كلب، يحكمون بنجاسته من أول الأمر.

و إن أبيت عن ذلك، فلا دليل على نجاسة الجنين و إن كان كلباً متولداً من  
كلب أو حنزيراً كذلك، فمقتضى الأصل طهارته إلى أن يلع فيه الروح، و يدرج  
في مستى الكلب أو الحنزيرو.

و إن وجدت من نفسك القطع بنجاسة أولاد الكلب و الخنزير من مبادئ  
نشوئهما في بطن أمهما فليس مشؤهُ إلا القطع بآناطة الحكم بالموضوع المتحقق  
في جميع الأحوال، كما ادّعى استفادته من الأدلة، لا التبعية للأُم، التي لا مستند لها  
عدا دعوى الجرئية القابلة للمنع، والله العالم.

(و ما عداهما) أي الكلب و الخنزير (من) صنف (الحيوان) فليس  
بنجس)

(و في الثعلب و الأرنب و الفأرة و الوزغة تردد) مشؤهُ اختلاف  
الأخبار و الأقوال.

فعن السيّد و الشيخ في المبسوط، و الحليّ و عامة المتأخرين القول

بطهارتها<sup>(١)</sup>.

و عن الشيخ في النهاية أنه قال: وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فأرة أو وزعة، وجب غسل الموضع الذي مع الرطوبة<sup>(٢)</sup>. انتهى.  
لكنه في باب المياه من الكتاب المذكور نفى السمس عما وقعت فيه الفأرة من الماء الذي في الأنية إذا خرجت منه، وكذا إذا شربت، وجعل ترك استعماله على كل حال أفضل<sup>(٣)</sup>.

و عن المفيد في المقنعة: وكذلك الحكم في الفأرة والوزغة يرش الموضع الذي مسه من الثوب وإن لم يؤثر فيه، وإن رطباه وأثرا فيه غسل بالماء<sup>(٤)</sup>.  
و عن أبي الصلاح أنه أفتى بنجاسة الثعلب والأرنب<sup>(٥)</sup>.  
و حكى هذا القول أيضاً عن السيد أبي المكارم ابن زهرة<sup>(٦)</sup>.  
و عن ظاهر الصدوق القول بنجاسة الوزغ<sup>(٧)</sup>.  
و عن ابن البراج أنه أوجب غسل ما أصابه الثعلب والأرنب والوزغة، و

(١) حكاه عنهم العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٨٦-٢٨٧، وانظر: مسائل الناصريات: ٨١-٨٢، المسألة ٩، و تجمل العلم والعمل: ٥٢، والمبسوط ١: ١٠١، والسرائر ١: ٨٥.

(٢) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٨٧، وانظر: النهاية: ٥٢.  
(٣) النهاية: ٦.

(٤) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٨٧، وانظر: المقنعة: ٧٠.

(٥) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشريعة ٣: ٦٠١، المسألة ٢٢٧، وانظر: الكافي في الفقه: ١٣١.

(٦) حكاه عنه صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٥٥٠، وانظر: المنية: ٤٤.

(٧) حكاه عنه صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٢٤٣ و ٢٤٥ و ٥٥٠، وانظر: الفقيه ١: ١٤١، ذيل ج ٢٨.

كره العارة<sup>(١)</sup>.

و عن سائر الحكم بنجاسة العارة والوزغة<sup>(٢)</sup>.

و عن صريح أئمة الخلاف و ظاهر بيعة القول بنجاسة المسوخ كنها<sup>(٣)</sup>

و عن موصي من التهذيب القول بنجاسة كل ما لا يؤكل لحمه<sup>(٤)</sup>

و لعله أراد بنجاسة المسوخ أو غير المأكول غير معناها المصطلح، كما قد  
يستظهر من بعض عبارته، وإلا فلا دليل عليها على الإطلاق، بل الأدلة ناطقة  
بخلافه.

و أما الأخبار: فمما يدل على طهارتها صحيحة العسل أبي العباس، قال:  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والإبل والحصار والحيل و  
البغل والوحش و السباع فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه، فقال: «لا بأس» حتى  
انتهيت إلى الكلب، فقال: «رجس نجس لا تنوصاً بفضله، وأصـب ذلك الماء، و  
اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: و سألته عن العظمية و

(١) حكاها عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣٠٦:١، المسألة ٢٢٧، وانظر: المهذب ٥١-٥٢:١.

(٢) حكاها عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣٠٦:١، المسألة ٢٢٧، وانظر: المراسم: ٥٦.  
(٣) حكاها عنه صاحب كشف اللثام ٤٠٩:١، وانظر: الخلاف ١٨٣٣-١٨٤، المسألة ٣٠٦،  
و ٧٣:٦، المسألة ٢.

(٤) حكاها عنه الفاضل الأبي في كشف الرموز ١٠٨:١، وانظر: التهذيب ٢٢٤:١، ذيل ح ٦٤٢.  
(٥) التهذيب ٢٢٥:١/٦٤٦، الاستبصار ١٩:١/٤٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب النجاسات،



الحية و الورغ تقع في الماء فلا تموت فيه أيتوضاً منه للصلاة؟ فقال: «لا بأس به» و سأله عن فأرة وقعت في حُت دهن فأخرجت قل أن تموت أبيعها من مسلم؟ قال: «نعم، و يدھر<sup>(١)</sup> منه»<sup>(٢)</sup>.

و في الصحيح عن سعيد الأعرج، قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفأرة تقع في السمن و الزيت ثم تحرح منه حياً، فقال: «لا بأس بأكله»<sup>(٣)</sup>.

و في الصحيح عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أبا جعفر عليه السلام كان يقول: لا بأس بسور الفأرة إذا شربت من الإباء أن يشرب منه أو يتوضاً»<sup>(٤)</sup>.

و المروي عن قرب الإسناد عن أبي السخري عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام، قال. «لا بأس بسور الفأرة أن يشرب منه و يتوضاً»<sup>(٥)</sup>.

و رواية هارون بن حمزة العنوي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الفأرة و العقرب و أشياء ذلك يقع في الماء فيحرح حياً هل يشرب من ذلك الماء و يتوضاً؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرّات، و قليله و كثيره بمزلة واحدة، ثم يشرب منه و يتوضاً منه غير الورغ فإنه لا يتنع بما يقع فيه»<sup>(٦)</sup>.

و هذه الرواية مما يستظهر منها نجاسة الوزغة.

(١) في النسخ الخطية و الحجرية: «يتدھر» و ما أنشاء من المصدر.

(٢) التهذيب ١/٤١٩، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب النجاسات، ح ١

(٣) الكافي ٦/٢٦١، التهذيب ٩/٨٦٩، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ١.

(٤) التهذيب ١/٤١٩، الاستبصار ١/٢٦١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسأر، ح ٢

(٥) قرب الإسناد: ٤٤٢/١٥٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسأر، ح ٨

(٦) التهذيب ٦/٢٣٨، الاستبصار ١/٢٤٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسأر، ح ٤.

### و أمّا أخبار النجاسة:

فمنها: صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن العذرة الرصبة قد وقعت في <sup>(١)</sup> الماء تمشي على الثياب أبصلي فيها؟ قال: «اعسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره فاصححه بالماء» <sup>(٢)</sup>.

و صحيحته الأخرى أيضاً عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن العارة و الكلب إذا أكل من الحبز أو شمّاه يؤكل؟ قال: «يترك ما شمّاه و يؤكل ما بقي» <sup>(٣)</sup>.  
و عن قرب الإسناد بإساده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن العارة و الكلب إذا أكل من الحبز و شبهه أيحلّ أكله؟ قال: «يطرح منه ما أكل، و يؤكل الباقي» <sup>(٤)</sup>.

و مرسنة يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت هل يجوز أن يمسّ الثعلب و الأرنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً؟ قال: «لا يضره و لكن يغسل يده» <sup>(٥)</sup>.

و خبر عمار السباطي عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث، قال: سئل عن الكلب و العذرة إذا أكل من الخبز و شبهه، قال: «يطرح منه و يؤكل الباقي» و عن

(١) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «علي» بدل «هي» و الصحيح ما أثبتناه من المصدر  
(٢) التهذيب ٢٦١: ١، ٢٦٢/٧٦١، و ٣٦٦٢/١٥٢٢، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب

النجاسات، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢٢٩١: ٢٦٣، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) قرب الإسناد، ١٠٨٩/٢٧٤، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٢.

(٥) لكافي ٣-٦٠-٤/٦١، التهذيب ١، ٢٦٢/٧٦٣، و ٢٧٧/٨١٦، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب

النجاسات، ح ٣.

العطاية تقع في اللس، قال: «يحرم اللين» و قال: «إن فيها السم»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارة والورعة

تقع في البئر، قال: «ينزح منها ثلاث دلاء»<sup>(٢)</sup>.

و عن العقه الرضوي قال: «إن وقع في الماء وزغ أهریق ذلك الماء، وإن

وقع فيه فأرة أو حية أهریق الماء، وإن دخل فيه حية وخرجت منه صت من ذلك

ثلاث أكف، واستعمل الباقي، و قليله وكثيره بمنزلة واحدة»<sup>(٣)</sup>.

و الذي يقتضيه الجمع بين الروايات، حمل هذه الطائفة من الأخبار على

الاستحباب أو غيره من المحامل؛ لأن عايتها الظهور في نجاسة المذكورات،

فيرفع اليد عنها بالأخبار المتقدمة المصرحة بنفي البأس عنها، مع اشتها العمل

بها، و شدوذ ما يعارضها من أخبار النجاسة.

نعم، قد يتوهم أن مقتضى الجمع بين الروايات من حيث هي عكس ذلك

في حصوص الثعلب و الأرنب حيث إن استعادة حكمهما من أخبار الطهارة

بأصالة العموم، فلا يعارض رسالة يونس، التي وقع فيها التصريح بغسل اليد

الماتة لهما؛ لأن ارتكاب التخصيص أهون من سائر المحامل التي أقربها حمل

الجواب على إرادة غسل اليد في الجملة، أي على تقدير موتها ميتة، أو حملة على

(١) التهذيب ١: ٢٨٤، ٨٣٢/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٢) التهذيب ١: ٢٣٨، ٦٨٨، الاستبصار ١: ٣٩، ١٠٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، ح ٢.

(٣) حكاية عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢: ٢٢٩، وانظر: العقه المسبوبة للإمام الرضا عليه السلام: ٩٣.

الاستحباب، الموجب لإيقائه على طاهره من إطلاق الشامل للتمس مع الحفاف، كما يقتضيه إطلاق السؤال.

و يدفعه - بعد تسليم الكبرى - أن المعارضة بين المرسلة و بين صحيحة الفصل بالمباينة، لا بالعموم و الخصوص؛ فإن المرسلة و إن كانت دلالتها على حكم الحيوانين بالنصوصية لكنهما جُعلا مشاركين مع الساع في الحكم بغسل اليد من متها، و قد دلت الصحيحة بالنصوصية على نفي البأس عن فضل السباع، فوجب أن يكون غُسل اليد الثالث بتمس السباع و كل ما يشاركها في هذا لحكم لا لأجل النجاسة، كما أن هذا هو الذي يقتضيه سائر الأدلة الدالة على طهارة السباع و قبولها للتذكية، فإن مقتضاها علم إرادة إزالة النجاسة من الأمر بغسل اليد عن متها في المرسلة، كما يؤيده الأخبار النافية للبأس عن الصلاة في جلد الأرانب و الثعالب إذا كان ذكياً، فإنها و إن صدرت تقيّة - كما ستعرفه في محله إن شاء الله - لكنه يستعاد منها قولهما للتذكية التي هي أحص من الطهارة الذاتية، فيتأمن.

هذا كله، مع ضعف المرسلة و شذوذها، بل محالفتها للإجماع في حكم الساع إن أريد بها وجوب غُسل اليد.

(و) لذا لا ينفي الارتباب في أن (الأظهر) فيهما كغيرهما من المذكورات، بل في ما عدا الكلب و الخنزير مطلقاً هو (الطهارة) كما هو المشهور، بل المجمع عليه في هذه الأعصار، بل في الجواهر<sup>(١)</sup> دعوى استقرار المذهب على طهارة المذكورات.

(١) جواهر الكلام ٣٧١.٥.



(الثامن: المسكرات) المائعة أصالة، كالحمر و غيرها.  
 (و في تنجيها) أي الحكم بنجاستها (خلاف) بين الأصحاب نشأ من  
 اختلاف الأخبار.  
 فمن الصدوق في الفقيه و والده في الرسالة و الجعفي و العمادي القول  
 بطهارتها<sup>(١)</sup>.  
 و يظهر من بعض<sup>(٢)</sup> الأخبار الآتية وجود القول بها فيما بين قدماء أصحابنا  
 المعاصرين للأئمة عليهم السلام.  
 و عن ظاهر المقدس الأردبيلي أو صريحه و بعض من تأخر عنه

---

(١) كما في جواهر الكلام ٣: ٦، وانظر: الفقيه ٤٣: ١، و حكاى عن الجعفي الشهيد في الذكرى  
 ١١٤: ١، والدروس ١٢٤: ١، و عن العمادي العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣١٠: ١،  
 المسألة ٢٣٠.

(٢) هي رواية خيركان الخادم الآتية في ص ١٨٨.

- كأصحاب المدارك و الذخيرة و المشارق - اختياره مع ترددٍ من بعضهم<sup>(١)</sup>.

و عن المصنف رحمته في المعتبر التردد فيه<sup>(٢)</sup>.

خلافاً لما هو المشهور قديماً و حديثاً من القول بنجاستها، بل عن جملة من الأصحاب دعوى الإجماع عليه، و عن غير واحد منهم في خصوص الخمر دعوى إجماع المسلمين على نجاسته.

و عن الحبل المتين أنه قال: أطلق علماء<sup>(٣)</sup> الخاصة و العامة على نجاسة الخمر إلا شردة منا و منهم لم يعتد الفريقان بمخالفتهم<sup>(٤)</sup>. انتهى

حجة القول بالطهارة - بعد الأصل - جملة من الأخبار:

منها: صحيحة ابن أبي سارة: قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: «لا بأس إن الثوب لا يسكر»<sup>(٥)</sup>.  
و موثقة ابن بكير، قال سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام - و أنا عنده - عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب، قال: «لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

و صحيحة علي بن رباب - المروية عن قرب الإسناد - قال سألت

(١) حكاه عنهم الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦٠، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان

٣١٢:١، و مدارك الأحكام ٢: ٢٩٢، و ذخيرة المعاد: ١٥٤، و مشارق الشموس: ٣٣٣.

(٢) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٩٢، وانظر المعتبر ٢: ٤٢٤.

(٣) في النسخ الخطية و المجرية: «علمائنا» و ما أشبه من المصدر.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢: ٦٦، وانظر: الحبل المتين: ١٠٢.

(٥) التهذيب ١: ٨٢٢/٢٨٠، الاستبصار ١: ١٨٩/٦٦٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب لنجاسات، ح ١٠.

(٦) تهذيب ١: ٨٢٣/٢٨٠، الاستبصار ١: ١٩٠/٦٦٥، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ١١.

أما عبد الله عليه السلام عن الخمر و النبيذ المسكر يصيب ثوبي أغسله أو أصلي فيه؟ قل.  
«صلّ فيه إلا أن تقدره فتغسل منه موضع الأثر، إن الله تبارك و تعالى إنما حرّم  
شربها»<sup>(١)</sup>

و رواية الحسين بن موسى الحنطاط، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
يشرب الخمر ثم يمجّه<sup>(٢)</sup> من فيه فيصيب ثوبي، فقال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

و رواية أبي بكر الحضرمي، قال. قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصاب ثوبي نبيذ،  
أصلي فيه؟ قال: «نعم» قلت: فطرة من نبيذ فطرت في حث، أشرب منه؟ قل:  
«نعم، إن أصل النبيذ حلال، وإن أصل الخمر حرام»<sup>(٤)</sup>.

و لا يبعد أن يكون المراد بالنبيذ في هذه الرواية النبيذ الغير المسكر، فتكون  
هذه الرواية على خلاف المطلوب أدل.

و رواية الحسن بن أبي سارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. إنا نخالط اليهود  
و النصارى و المجوس و ندخل عليهم و هم يأكلون و يشربون فيمرّ ساقبهم  
فيصبّ عني ثيابي الحمر، فقال: «لا بأس به إلا أن تشتهي أن تغسله لأثره»<sup>(٥)</sup>.

(١) قرب الإسناد: ٥٩٥/١٦٣، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ١٤.

(٢) مع الرجل الشراب من فيه: إذا رمى به. الصحاح ١: ٣٤٠ مجمع.

(٣) التهذيب ١: ٨٢٥/٢٨٠، الاستبصار ١: ٦٦٧/١٩٠، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب  
النجاسات، ح ٢.

(٤) التهذيب ١: ٨٢١/٢٧٩، الاستبصار ١: ٦٦٣/١٨٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب  
النجاسات، ح ٩.

(٥) التهذيب ١: ٨٢٤/٢٨٠، الاستبصار ١: ٦٦٦/١٩٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب  
النجاسات، ح ١٢.



و رواية حفص الأعور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف، يجعل فيه الخل، قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

و رسالة الصدوق، قال: سئل أبو جعفر عليه السلام و أبو عبدالله عليه السلام، فقيل لهما: إننا اشتري ثياباً يصيبها الخمر و ودك<sup>(٢)</sup> الخنزير عند حاكها أفصلّي فيها قبل أن نغسلها؟ فقالا: «نعم، لا بأس، إن الله إنما حرّم أكله و شربه و لم يحرم لبسه و لمسها و الصلاة فيه»<sup>(٣)</sup>.

و رواه في علل الشرائع بطريق صحيح عن بكير عن أبي جعفر عليه السلام<sup>(٤)</sup>، و عن أبي الصباح و أبي سعيد و الحسن النبال عن أبي عبدالله عليه السلام<sup>(٥)</sup> و صحبة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنه سئل عن الرجل يمر في ماء المطر و قد صبّ فيه حمر فأصاب ثوبه هل يصلّي فيه قبل أن يغسل ثوبه؟ قال: «لا يغسل ثوبه و لا رجله، و يصلّي فيه و لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

و رواية عليّ الواسطي، قال: دخلت الجوزية - و كانت تحت موسى بن عيسى - على أبي عبدالله عليه السلام و كانت صالحة، فقالت: إنني أتطلب لزوجي فنجمع

(١) الكافي ٤٢٨:٦ (باب الأواني تكون فيها الخمر -) ح ٢، التهذيب ١١٧:٩/٥٠٣، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٢) الودك - بالتحريك -: الدم. و منه: ودك الخنزير و نحوه، يعني شحمه. مجمع البحرين ٢٩٧:٥ «ودك».

(٣) العقبة ١٦٠:١/٧٥٢، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ١٣.

(٤ و ٥) علل الشرائع: ٣٥٧ (الباب ٧٢) ح ١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، دليل ح ١٣.

(٦) العقبة ٧/٧، التهذيب ٤١٨:١/١٣٢١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، دليل ح ٢.

في المشطة - التي أتمشط بها - الخمر و أجعله في رأسي، قال: «لا بأس»<sup>(١)</sup>.  
و عن العقه الرضوي: «ولا بأس أن تصلي في ثوب أصابه حمر، لأن الله  
حرم شربها و لم يحرم الصلاة في ثوب أصابته»<sup>(٢)</sup>.  
و استدلل للمشهور بالإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة المحققة.  
و بقوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ  
عَمَلِ الشَّيْطَانِ»<sup>(٣)</sup> فإن الرجس هو النجس على ما ذكره بعض أهل اللغة<sup>(٤)</sup>، و  
الاحتساب عبارة عن عدم المباشرة مطلقاً، و لا معنى للتنجس إلا ذلك  
و بالأخبار الكثيرة:

منها: رسالة يومس عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو  
بيذ مسكر فاعسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف موضعه فاغسله كله، و إن  
صليت فيه فأعد صلاتك»<sup>(٥)</sup>.

و روية زكريا بن آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة حمر أو نبيذ  
مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير، قال: «يهرق المرق أو يطعمه أهل  
الذمة أو الكلب، و اللحم اغسله و كله» قلت: فإنه قطر فيه الدم، قال: «الدم تأكله

(١) التهذيب ٩/١٢٣: ٥٣٠، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الأشرية المحرمة، ح ٢  
(٢) حكاها عنه البحراني في الحقائق الباصرة ١٠٥٥، وانظر: الفقه المتشوب للإمام الرضا عليه السلام  
٢٨١.

(٣) المائدة ٩٠: ٥

(٤) نقله الفيومي في المصباح المنير. ٢٦٦ عن النجاشي.

(٥) الكافي ٤/٤٠٥، التهذيب ١- ٢٧٨: ٢٧٩، الاستبصار ١/١٨٩، الوسائل،

الباب ٣٨ من أبواب الجاسات، ح ٣.

البار إن شاء الله» قلت فخمّر أو نبيذ قطر في عجين، أو دم، قال: فقال: «فسد» قلت. أبيعه من اليهود و النصارى و أبتن لهم؟ قال: «نعم، فإنهم يستحلون شربه» قلت. و المقاع هو بتلك المنزلة إذا قطر في شيء من ذلك؟ فقال: «أكره أن آكله إذا قطر في شيء من طعامي»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال. سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامح<sup>(٢)</sup> أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» و عن الأبريق و غيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» و قال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: «تغسله ثلاث مرّات» و سئل أيجزئه أن يصب فيه الماء؟ قال: «لا يجزئه حتّى يدلكه بيده و يغسله ثلاث مرّات»<sup>(٣)</sup>.

و خبر أبي جميل<sup>(٤)</sup> الصري عن يونس بن عبدالرحمن عن هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المقاع، فقال: «لا تشربه فإنّه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله»<sup>(٥)</sup>.

و موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في الإناء يشرب فيه النبيذ، فقال:

(١) التهذيب ٢٧٩١/٨٢٠ الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ٨

(٢) الكامح: الذي يؤتد به، معرب. الصحاح ٤٣٠١ «كمخ».

(٣) الكافي ٤٢٧:٦-٤٢٨/١، التهذيب ٢٨٣:١/٨٣٠ الوسائل، الباب ٥١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) في الموضع الثاني من الكافي: «أبي جميل».

(٥) الكافي ٤٠٧٣/١٥٥ و ٤٢٣:٦/٧، التهذيب ١٢٥:٩-١٢٦/٥٤٤، الاستبصار ٩٦:٤/٣٧٣.

الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشرية المحرّمة، ح ٨

لأنفسه سبع مرّات»<sup>(١)</sup>.

و موثّقته الأخرى أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصلّ في ثوب أصابه حمّر أو مسكر، و اعسله إن عرفت موضعه، فإن لم تعرف موضعه فاعسل الثوب كلّهُ، فإن صلّيت فيه فأعد صلاتك»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة الحلبي [قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام] <sup>(٣)</sup> عن دواء يعجن<sup>(٤)</sup> بالحمّر، فقال: «لا والله ما أحسّ أن أنظر إليه فكيف أتلاوي به، إنّه بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير»<sup>(٥)</sup>. و في بعض الروايات: «إنّه بمنزلة الميتة»<sup>(٦)</sup>.  
و في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في النبيذ، قال: «ما يبّل الميل ينجس حبّاً من ماء» يقولها ثلاثاً<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) التهذيب ٩/١١٦: ٥٠٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأشرطة المحرّمة، ح ٢.  
(٢) لم نعثر في كتب الأحاديث على رواية لعمّار بهذا اللفظ، و إنما الورد فيها هكذا: «لا تصلّ في ثوب أصابه حمّر أو مسكر حتى يعسل» روله الشيخ الطوسي في التهذيب ١/٢٧٩: ٨٢٠، و عنه في الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ٨ و ما في المتن من نسبة الموثقة إلى عمار كما في الحديث الناصرة ١٠٢٥.  
نعم، ورد هذا المصنوع في رواية وغير زائدة التي يرويها علي بن مهزيار و في رسالة يونس، كما في الكافي ٤/٤٠٧: ٣، و ٤/٤٠٥، و التهذيب ١/٢٨١: ٨٢٦، و ٢٧٨-٢٧٩/٨١٨، و عنهما في الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ٢ و ٣.  
(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.  
(٤) في المصدر: «صحن».  
(٥) الكافي ٤/٤١٤: ٦، التهذيب ٩/١١٣: ٩٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الأشرطة المحرّمة، ح ٤.  
(٦) التهذيب ٩/١١٤: ٩٩٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأشرطة المحرّمة، ح ٥.  
(٧) الكافي ١/٤١٣: ٦، التهذيب ٩/١١٢-١١٣: ٨٧، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الأشرطة

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الدمة و المجوس، فقال <sup>(١)</sup>: «لا تأكلوا في آيتهم و لا من طعامهم الذي يطبخون و لا في آيتهم التي يشربون فيها الخمر» <sup>(٢)</sup>.

و عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره؟ فقال: «لا والله و لا قطرة تقطر منه في حب إلا أهرق ذلك الحب» <sup>(٣)</sup>.

و عن هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشتكى عينيه فنتعت <sup>(٤)</sup> له كحل يعجن بالخمر، فقال: «[هو] <sup>(٥)</sup> خبيث بمنزلة الميتة، فإن كان مضطراً فليكتحل به» <sup>(٦)</sup>.

و يدل عليه أيضاً الأحبار الواردة في نزع الشر من صب الخمر فيه، إلى غير ذلك من الأحبار التي سيأتي بعضها أيضاً إن شاء الله.

و هذه الأخبار و إن كان جملة منها مخصوصة بالخمر أو واردة فيها و في السيد أو في خصوص السيد لكن يمكن الاستشهاد لعموم المدعى بالجميع؛ لعدم

«المحرمة» ح ٢.

(١) في السسخ الخطية و الحجرية: «وقال» و ما أثبتناه من المصدر.

(٢) الكافي ٥/٢٦٤:٦، الوسائل، الباب ٧٢ من أبواب المجاسات، ح ٢، و الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٣.

(٣) الكافي ١٥/٤١٠:٦، التهذيب ٩/١١٢:٨٥، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الأثربة المحرمة، ح ١.

(٤) في السسخ الخطية و الحجرية: «فبعث» بدل «فتعت» و المثبت من المصدر.

(٥) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٦) التهذيب ٩/١١٤:٩٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأثربة المحرمة، ح ٥.

القول بالفصل، كما ادّعاه بعض<sup>(١)</sup>، بل يمكن الاستدلال له بجميع الأحبار الدالة على نجاسة الخمر بدعوى كونها اسماً للأعم، كما استظهره في الحدائق<sup>(٢)</sup> عن جملة من اللغويين.

و يشهد له جملة من الأخبار:

منها: رواية عطاء بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قل رسول الله ﷺ كل مسكر حرام وكل مسكر خمر»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الحمر من خمسة: العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و لبثع من العسل، و البزُر من الشعير، و السيد من التمر»<sup>(٤)</sup>.

و عن علي بن إسحاق الهاشمي عن أبي عبدالله عليه السلام<sup>(٥)</sup> نحوها.

و رواية الحضرمي عمن أخبره عن علي بن الحسين عليه السلام: «الخمر من خمسة أشياء: من التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و العسل»<sup>(٦)</sup>.

و عن تفسير العياشي عن عامر مثله، إلا أنه قال: «الخمر من ستة أشياء» و

(١) أنظر: جواهر الكلام ٤: ٦.

(٢) الحدائق المأخوذة ١١٥: ٥.

(٣) الكافي ٣/ ٤٠٨: ٦، التهذيب ٩/ ١١١: ٤٨٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٥.

(٤) الكافي ١/ ٣٩٢: ٦، التهذيب ٩/ ١٠١: ٤٤٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١.

(٥) الكافي ٣/ ٣٩٢: ٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٣.

(٦) الكافي ٢/ ٣٩٢: ٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٢.

زاد على الحمسة المذكورة «الذرة»<sup>(١)</sup>.

و عن مجمع البيان عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ»<sup>(٢)</sup> الآية، قال «يريد بالخمير جميع الأشربة التي تسكر، وقد قال رسول الله ﷺ: الخمر من تسع: من الشع، وهو العسل»<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

و عن القمي في تفسيره عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ) «٤» «أما الخمر فكل مسكر من الشراب إذا خمر فهو خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام، وذلك أن أنابكر شرب قبل أن تحرم الخمر فسكر فجعل يقول الشعر و يبكي على قتلى المشركين من أهل بدر، فسمع النبي ﷺ، فقال: اللَّهُمَّ أمسك على لسانه، فأمسك على لسانه فلم يتكلم حتى ذهب عنه السكر، فأمر الله تحريمها بعد ذلك، وإثما كانت الخمر يوم حُرمت بالمدينة فصبغ البُر و التمر، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله ﷺ فقام بالمسجد ثم دعا بآئيتهم التي كانوا ينبذون فيها فكأها كلها، و قال: هذه كلها خمر و قد حرمها الله، فكان أكثر شيء كُمن في ذلك اليوم يومئذ من الأشربة العُصِيخ، و لا أعلم أنه كُمن يومئذ من خمر العنب شيء إلا إناؤه واحد كان فيه زبيب و تمر جميعاً، و أما عصير العنب فلم يكن يومئذ بالمدينة منه شيء حرم الله الخمر قليلها و كثيرها و بيعها و شراءها و الانتفاع

(١) تفسير العياشي ١: ١٠٦/٣١٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٦

(٢) المائدة ٩٠:٥

(٣) مجمع البيان ٣-٤: ٣٧٠، و منه في الحقائق الناصرة ٥: ١١٣-١١٤.

(٤) المائدة ٩٠:٥.

بها»<sup>(١)</sup> الحديث.

و هذه الأحبار كما تراها تدلّ، على كون الخمر اسماً للمشرب المسكر، و  
ظاهرها كونه على سبيل الحقيقة، فيفهم نجاسة سائر المسكرات أيضاً من جميع  
ما دلّ على نجاسة الخمر.

و ربما يستدلّ له أيضاً بخبر عليّ بن يقطين عن أبي الحسن الماصي عليه السلام،  
قال: «إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَحْرَمِ الْخَمْرَ لاسمها، و لكن حرّمها لعاقبتها، فما كان عاقبته  
عاقبة الخمر فهو خمر»<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أنّ المتأدّر من السياق إرادة التشبيه بها من حيث الحرمة دون  
النجاسة.

و كيف كان فعيما عداه غنى و كفاية، فإنّه بعد الإحاطة بما تقدّم لا يبقى  
مجال للتشكيك في اتحاد حكم الخمر مع غيرها من المسكرات المانعة من حيث  
النجاسة و الحرمة.

لكنّ الشأن إنّما هو في إثبات نجاسة الخمر، فإنّه ربما يناقش في أدلتها.  
أمّا في الإجماعات المنقولة: فبعدم الحجّة خصوصاً مع معروفية الخلاف  
من عظماء الأصحاب.

و أمّا الآية: فبمنع الدلالة؛ فإنّ المشهور بين أهل اللغة - كما صرح به في

(١) تفسير القمّي ١٨٠: ١، و هو في الحقائق الناصرة ١١٣: ٥.

(٢) الكافي ٤١٣٦/٢، التهذيب ٤٨٦/١١٢٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب لأشربة

المحرّمة، ح ١.



المدارك<sup>(١)</sup> - أن الرجس هو الإثم، و يؤيد إرادته في خصوص المقام جفله من عمل الشيطان، فلا يتناسب حمله على أعيان المذكورات، فالمراد بها استعمالها الذي هو من عمل الشيطان.

و لو سلم كونه بمعنى النجس، فالنجس يطلق لغةً على كل مستفرد و إن لم يكن نجساً بالمعنى الشرعي، و لم يثبت كونه لدى الشارع حين نزول الآية حقيقةً في خصوص هذا المعنى.

و على تقدير تسليم كونه حقيقةً فيه يشكل إرادته في المقام؛ لأنه يقتضي نجاسة الميسر و ما بعده؛ لوقوعه خبراً عن الجميع، و لا قائل به.

و دهوى كونه خبراً عن خصوص الخمر و كون المقدّر لغيرها غيره؛ مجازفة؛ لشهادة السياق باتحاد الجميع من حيث الحكم، فالمراد بالاجتناب عن المذكورات ترك استعمالها بحسب ما هو المتعارف فيها.

و أمّا الأخبار. فهي معارضة بالأخبار الكثيرة المتقدمة النافية للبأس عنه. و ما عن المشهور من حمل هذه الأخبار على التقية<sup>(٢)</sup> - جمعاً بينها و بين أخبار النجاسة - ليس بأولى من حمل تلك الأخبار على الاستحباب، بل هذا هو الأولى في مقام الجمع، خصوصاً مع ما في الحمل على التقية من الإشكال حيث إن المشهور بين العامة - على ما حكى<sup>(٣)</sup> عنهم - هو النجاسة، فيحتمل صدور أخبار النجاسة من باب التقية.

(١) مدارك الأحكام ٢: ٢٩١.

(٢) حكاة الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦٠ نفاً عن شرح المعاني.

(٣) الحاكي هو العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ١: ٦٤، المسألة ٢٠.

و اشتغال بعضها على ما ينافي التقية من نجاسة النبيد و حرمة الجري و نحوها لا ينبغي احتمال صدورها تقيةً بالنسبة إلى الخمر و ما يشاركها في الإسكار و ما يقل - من احتمال صدور أخبار الطهارة رعايةً لميل سلطان الجور أو لموافقتها لفتوى ربيعة الرأي<sup>(١)</sup> الذي كان معاصراً للصادق عليه السلام - ففيه: أن غاية الأمر قيام احتمال صدور هذه الأخبار تقيةً، كاحتمال صدور أخبار النجاسة أيضاً كذلك، فحمل أخبار الطهارة على التقية مع موافقة أخبار النجاسة لأكثر لعامة تحكم.

نعم، لو ثبت ترجيح أخبار النجاسة بسائر المرجحات بحيث تعين الأخذ بها، أتجه حيثيذ حمل أخبار الطهارة على التقية فراراً من الطرح المرغوب عنه، لكن الأوجه حيثيذ رد علمها إلى أهلها؛ فإن صدور مثل هذه الأخبار الكثيرة رعايةً لميل سلطان الوقت أو فتوى بعض فقهاءهم في غاية البعد.

لكن الإنصاف أن حمل أخبار النجاسة على الاستحباب مشكل؛ لإساء بعضها من ذلك؛ فإن جملة منها كادت تكون صريحة في عدم جواز الانتفاع بما وقع فيه الحمر حتى بالاحتحال منه في غير الضرورة وإن استهلك في شأن قطر منها - مثلاً - قطرة في حب من الماء أو المرق الكثير، وهذه الخاصية من آثار التجسس المصطلح، فإن أمكن التفكيك بين الآثار بالالتزام بوجوب الاجتناب عما فيه الحمر ولو مع استهلاكه دون وجوب غسل ملاقه و التجنب عنه في الصلاة و وجوب إعادة الصلاة الواقعة فيه و غير ذلك من آثار التجسس، أتجه الجمع بين

الأخبار بالالتزام به، وحمل الأخبار الأمرة بغسل الملاقى وإعادة الصلاة ونحوها على الاستحباب؛ جمعاً بينها وبين أخبار الطهارة، التي هي بمسئلة النص العير القابل للتأويل.

لكن التكيف مشكل؛ إذ لم يُعرف القول به من أحد، بل لا يبعد مخالفته للإجماع.

فالحق أن الأخبار متعارضة لا يمكن الجمع بينهما<sup>(١)</sup> من حيث المدلول، فالمتعين هو الرجوع إلى المرجحات الخارجية.

وقد عرفت أن احتمال صدور إحدى الطائفتين تقيّة لا يصلح مرجحاً لها، لقيام هذا الاحتمال في كلتا الطائفتين، فإن جعلنا شهرة العمل بالرواية من المرجحات، أو قلنا بأن إعراض المشهور عن أخبار الطهارة أو ههنا، لكان الترجيح مع أخبار النجاسة.

لكن الإنصاف أن إعراضهم عنها ليس على وجه يُسقطها عن الحجية، فهي أخبار مستفيضة مشهورة عمل بها بعض الأصحاب، لا يجوز طرحها إلا بمعارض مكافئ، وما يصلح لمعارضتها ليس إلا بعض أخبار النجاسة، الذي لا يقبل الحمل على الاستحباب، وهذا البعض من حيث هو لا يكافئ أخبار الطهارة، إلا أن يدعى انجباره بعمل الأصحاب ونقل إجماعهم، واعتضاده بظواهر غيره من الأخبار الكثيرة، وفيه تأمل.

(و) ذكر مع ذلك كله (الأظهر النجاسة) بصحيفة علي بن مهزيار، قال

(١) أي بين الطائفتين من الأخبار المتعارضة.

قرأت في كتاب عبدالله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبدالله عليه السلام في الخمر تصيب ثوب الرجل أنهم قالوا: «لا بأس أن يصلي فيه، إنما حُرِّم شربها» وروى غير زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ - يعني المسكر - فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاعمله كله، فإن صليت فيه فأعد صلاتك» فأعلمني ما أخذ به؟ فوقَّع بحطه عليه السلام وقرأته: «أخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام»<sup>(١)</sup> فإنَّ ظاهره نعتين الأخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام، المنفرد عن قول أبي جعفر عليه السلام، الذي مصمومه التنجيس، فهو المتيقن

ولا يعارضها أخبار الطهارة: لحكومتها عليها، فإنها بمنزلة الأخبار العلاجية الواردة في حكم المتعارضين، الأمرة بالأخذ بما وافق الكتاب أو ما خالف العامة أو غير ذلك، فإنها لا تُعَدُّ في عرض المتعارضين.

نعم، لو كان الأخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام في المقام منافياً لما في الأخبار العلاجية - بأن كان قول أبي عبدالله عليه السلام - مثلاً - موافقاً للعامة - لتحققت المعارضة بين الصحيحة وبين تلك الأخبار الأمرة بالأخذ بالخبر المخالف، كما أنه لو كان قابلاً للتأويل دون ما يعارضه - بأن كانت المعارضة بينهما من قبيل معارضة النص والظاهر - لكانت الصحيحة منافية لقاعدة الجمع

لكأنك حبير بأن العمومات والقواعد لا تزاحم النص الخاص الصحيح،

(١) لكسائي ١٤٠٧٣/١٤، التهذيب ٨٢٦/٢٨١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب

النجاسات، ح ٦.

فالصحيحة سليمة عن المعارض يجب الأخذ بظاهرها

فما هي المدارك - من حملها على الاستحباب؛ جمعاً بينها وبين أحبار  
الطهارة<sup>(١)</sup> - في غير محلّه.

و نظيرها في الحكومة على سائر الأخبار خير خيار العادم، قال: كنت إلى  
الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أيسلّى فيه؟ فإن أصحابنا قد  
اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صلّى فيه، فإن الله حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصلّ  
فيه، فوقع عليه «لا تصلّ فيه فإنه رحس»<sup>(٢)</sup> الحديث؛ إذ الظاهر أنّ اختلاف  
أصحابنا فيه لم يكن إلا لاختلاف أخبارهم، و كان هذا منشأ لتحيّر السائل و  
رجوعه إلى الإمام عليه السلام، فما صدر عنه عليه السلام لبيان حكم ذلك الموضوع الذي  
اختلفت الروايات فيه لرفع تحيّره لا يُعدّ في عرص تلك الأخبار الموجهة لتحيّره.  
ثمّ إنّك قد عرفت أنّما أنّ المسكرات المائعة ملحقة بالحرّم، بل مندرجة  
فيها موضوعاً، لكنّ القدر المتيقّن منها هو المسكرات المائعة بالأصالة، و أمّا  
المسكرات الجامدة كالحيثنة و نحوها فمقتضى الأصل طهارتها و إن عرّض لها  
وصف الميعان بأن امتزجت في ماء و نحوه، بل عن غير واحد دعوى الإجماع  
عليها.

و استشكله بعض<sup>(٣)</sup> لو لم يكن إجماعياً، نظراً إلى إطلاق بعض الأدلّة

(١) مدارك الأحكام ٢٩٢:٢

(٢) الكافي ٤٠٥٣/٥، التهذيب ٣٥٨٢-٣٥٩/١٤٨٥، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب  
النجاسات، ح ٤.

(٣) المحقّق الحوائساري في مشارق الشموس: ٣٣٥-٣٣٦، ونظر أيضاً: جواهر الكلام ١١٦.

المتقدمة، فكانَ مطرُه إلى إطلاق قوله عليه السلام «وما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر»<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام «كل مسكر خمر»<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أمّا الرواية الأولى: فقد عرفت ظهورها في إرادة التشبيه من حيث لحرمة.

و أمّا الرواية الثانية: فإن أريد بها الحمل الحقيقي، فلا بدّ من صرفها إلى المسكرات المائعة بالأصالة التي ينصرف إليها إطلاق قول اللغويين المفسرين لها بالشراب المسكر؛ ضرورة عدم كون الحشيشة ولو مع امتزاجها بالماء و عروض وصف الميعان لها من المصاديق الحقيقية للخمر، فلو فرض ظهور كلمات اللغويين أيضاً في إرادتها، لتعيّن صرفها إلى غيرها؛ إذ لا يرفع اليد عن المحكمات لعرفيّة بمتشابهات أهل اللغة.

و إن أريد بها الحمل الحكمي، فهي مصروفة إلى إرادة التشبيه من حيث الحرمة التي هي أظهر أوصافها، دون نجاستها التي كانت في عصر الصادقين عليهم السلام من أوصافها الحفيّة التي اختلفت فيها الروايات و رواياتها.

و كيف كن فلا إشكال في الحكم، كما أنّه لاخلاف فيه

نعم، لو كان لمبعائها دخل في مسكورتها، اندرج في القسم الأوّل الذي حكمنا بنجاسته، كما لا يخفى.

و لو عرض للخمر و نحوها وصف الجمود، بقي على نجاستها لعدم

(١) تقدّم تحريره في ص ١٨٣، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تحريره في ص ١٨١، الهامش (٣).

حروجها بذلك من مسمى اسمها، لكونها لدى العرف كالبول المنجمد  
و لو منع بقاء الاسم، أو شك فيه، أو قيل بانصراف ما دل على نجاستها عن  
مثل العرص، حُكم بنجاسته لأجل الاستصحاب، لكونه من أظهر مجاريه لدى  
العرف.

و لا ينافيه الشك في بقاء الموضوع بعنوانه المعلق عليه الحكم في الأدلة  
الشرعية؛ لما تقرر في محله من أن المرجع في تشخيص موضوع المستصحب هو  
العرف.

بقي الكلام في حقيقة السكر الذي هو مناط الحرمة و عروض النجاسة.  
ف قيل هو ما يحصل معه اختلال الكلام المنطوق و ظهور السر المكتوم<sup>(١)</sup>.  
و قيل: هو ما يغير العقل و يحصل معه نشو النفس<sup>(٢)</sup>.  
و قيل في الفرق بينه و بين الإغماء إن السكر حالة توجب اختلالاً في العقل  
بلاستقلال، و الإغماء يوجب بالتبع، لصعف القلب و البدن<sup>(٣)</sup>.  
و قيل: إن السكر حالة توجب ضعف العقل و قوة القلب، و الإغماء حالة  
توجب ضعفهما معاً<sup>(٤)</sup>.

أقول: والذي يظهر من مجموع ما قيل أن السكر يشبه الحس، و الإغماء

(١ و ٢) كما في رياض المسائل ٤٨٣٢ (الطبعة الحجرية).

(٣) في السخ الحطية و الحجرية: «اليد» بدل «البدن». و الظاهر ما أثبتناه كما في كشف الغطاء  
و جواهر الكلام.

(٤) كما في جواهر الكلام ١٣٦١، و قال به الشيخ جعفر النجفي في كشف الغطاء ١٧٢

(٥) كما في كشف الغطاء ١٧٢، و جواهر الكلام ١٣٦١.

يشبه النوم، و الإيكال إلى العرف أولى وإن كان الطاهر مساعدته على ما قيل<sup>(١)</sup>، والله العالم

(و في حكمها) حرمة و نجاسة على ما صرح به غير واحد<sup>(٢)</sup> (العصير) العنبي (إذا غلى و اشتد) و لم يذهب ثلثاه.

أما حرمة. فمما لا إشكال فيه، بل تتحقق الحرمة بمجرد العليان و إن لم يشتد، بلا خلاف فيه على الطاهر، بل عن المصنف و غيره دعوى الإجماع عليه.

قال في محكي المعتر: و في نجاسة العصير بغليانه قبل اشتداده تردّد. و أما التحريم فعليه إجماع فقهاءنا. ثم منهم من أتبع التحريم بالنجاسة. و الوجه: الحكم بالتحريم مع العليان حتى يذهب الثلثان، و وقوف النجاسة على الاشتداد<sup>(٣)</sup> انتهى. و يدلّ عليه أحوار كثيرة سيأتي نقل بعضها إن شاء الله، و تفصيل الكلام فيه موكل إلى محله.

و أما نجاسته فقد اختلفوا فيها.

و قد نسب<sup>(٤)</sup> القول بها إلى الأكثر، بل سه غير واحد<sup>(٥)</sup> إلى المشهور بين

(١) أنظر: جواهر الكلام ١٣:٦.

(٢) كابين حمزة في الرسالة: ٣٦٥، و العلامة الحلّي في إرشاد الأذهان ٢٣٩:١، و تحرير الأحكام ٢٤:١، و قواعد الأحكام ٧:١، و مختلف الشيعة ٣١٠:١، المسألة ٢٣٠، و انتهى بمطلب

(٣) حكاه عنه البحراني في العدايق الناضرة ١٢١:٥ - ١٢٢، و أنظر: المعبر ٢٤:١.

(٤) الباسط هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣١٠:١، المسألة ٢٣٠.

(٥) كالشهيد الثاني في مسائل الأهمام ١٢٣:١، و العامل في مدارك الأحكام ٢:٢٩٢، =



المتأخرين، و ادعى بعض<sup>(١)</sup> الشهرة عليها على الإطلاق، بل عن بعض دعوى الإجماع عليها<sup>(٢)</sup>.

و حكى عن بعض القدماء و جملة من المتأخرين القول بطهارته<sup>(٣)</sup>، بل يظهر من محكي الذكرى شذوذ القول بالنجاسة بين القدماء، و كون المعروف عندهم خلافها؛ حيث قال: إن في حكم المسكرات العصير إذا غلى و اشتد عند من حمزة، و في المعتر: يحرم مع الغليان حتى يذهب ثلثه، و لا يجس إلا مع الاشتداد، كأنه يريد الشدة المطربة؛ إذ النجاسة حاصلة بمجرد الغليان. و توقف الفاضل في نهايته، و لم نقف لغيرهم على قول بالنجاسة، و لا دليل على نجاسة غير المسكر<sup>(٤)</sup>. انتهى

و قال في المستند: و الذي يظهر لي أن المشهور بين الطبقة الثالثة - يعني طبقة متأخري المتأخرين - الطهارة - و مراده بهم من الشهيد و من بعده - و بين الثانية - أي المتأخرين - النجاسة.

و أمّا الأولى فالمصرّح منهم بالنجاسة إمّا قليل أو معدوم.

== و المصنف الكاشاني في معانيب الشرائع ٧٣:١.

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان ١٦٤، و الطباطبائي في رياض المسائل ٨٦:٢، و بحر العلوم في الدرّة النجفية: ٥٠.

(٢) حكاية صاحب الجواهر فيها ١٤:٦ عن الطريحي في مجمع البحرين ١٠٧:٣ عصره.

(٣) حكاية العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣١٠:١، المسألة ٢٣٠، و كذا العامل في مدارك الأحكام ٢٩٣:٢، و العيص الكاشاني في معانيب الشرائع ٧٣:١، و الشيخ الأنصاري في كتاب طهارة: ٣٦١ عن ابن أبي عقيل و الشهيد الثاني في حواشيه على القواعد و انبه في المعالم (قسم العقه): ٥١٣-٥١٤، و مدارك الأحكام ٢٩٣:٢.

(٤) حكاية عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٦١، و انظر للذكرى ١١٥:١.

نعم، ذكر الحلّي في بحث المياه في رفع استبعاد تطهر الماء من النجسين المتفرّقين بعد جمعهما إذا بلغا كراً<sup>(١)</sup> ألا ترى أنّ عصير العنب قبل أن يشتدّ حلاّلاً طاهراً، فإذا حدثت الشدّة حرمت العين ونجست، والعين - التي هي جواهر - على ما كانت عليه، وإنّما حدث معنى لم يكن كذلك. وكذلك إذا انقلب حلاًّ، زالت الشدّة عن العين و طهرت، وهي على ما كانت عليه. وأمّا في بحث النجاسات فمع ذكر الخمر وإلحاقه العقاقير بها لم يذكر العصير أصلاً

والذي أراه أنّ مراده بشدّته ليس غلظته و ثخانتها، بل المراد هو القوّة الحاصلة للمسكر، فيكون المراد منه الخمر، ولذا لم يذكر العليان ولا قبل دهب الثلثين، ورُبّ روال الشدّة على الانقلاب حلاًّ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و يحتمل إرادة هذا المعنى من الشدّة في عبارة جملة من القائلين بنجاسته، كالعبارة المتقدمة<sup>(٣)</sup> عن المعتبر، كما فهمه الشهيد.

بل هي المستند. ولو لا أنّ المتأخّرين - الذين ذكروا العصير - ذكروه بعد الخمر و فسّروا الاشتداد بالثخانة لقُلْتُ: إنّ مراد جميعهم ما ذكرنا.

ثمّ قال: والذي يختلج ببالي أن يكون جماعة من القدماء عبّروا عن الخمر بمثل ذلك، ولأحله وقع في العصير الخلاف<sup>(٤)</sup>. انتهى.

و يشهد لما استظهره من شهرة القول بطهارته من متأخري المتأخّرين - مراجعة كتبهم حيث يعرف بها كون طهارته لديهم أشهر وإن زعم كل من القائلين

(١) مستند الشيعة ٢١٤:١ ٢١٥، وانظر: لسرائر ٦٦:١، و ١٧٨-١٧٩

(٢) في ص ١٩١.

(٣) مستند الشيعة ٢١٥:١.

بها مخالفة قوله للشهرة، حتى أن بعضهم صرح بأن القول بنجاسته من المشهورات التي لا أصل لها<sup>(١)</sup>.

لكن المتصفح في كلماتهم يرى أن أغلب هذه الطبقة قانونون بالطهارة، و يظهر من اعترافهم بشهرة القول بالنجاسة كونه مشهوراً في الأعصار المتقدمة على عصرهم، وهي الطبقة الثانية.

و أمّا ما ذكره من عدم تعرّض القدماء له؛ فبإني وإن لم أتحقّقه - حيث لم يحصرني من كتبهم إلا عدة كتب وجدّتها - كما وصف - خاليةً عن التعرّض لذكر العصور عند تعداد النجاسات - لكن ربما يشهد له ما سمعته من الشهيد<sup>(٢)</sup> - من عدم وفوفه على القول بنجاسته - بصيغة ما صرح به بعض<sup>(٣)</sup> من أن كل من تعرّض له فقد حكم بنجاسته، و ظاهر من لم يتعرّض له القول بطهارته؛ فإن عدم تعرّض الفقيه له عند تعداد النجاسات و عدم التعرّض لبيان ما يظهره عند ذكر المظهرات مع أن له مظهرًا مخصوصاً به في قوّة التصريح بطهارته.

و ما احتمله بعض<sup>(٤)</sup> من كونه لدى غير المتعرّضين له من مصاديق النحر التي حكموا بنجاستها ممّا لا ينبغي الالتفات إليه بعد عدم كونه عرفاً من مصاديقها، فضلاً عن انصراف إطلاقها عنه.

و لا يصحّ استعادة قولهم بالنجاسة ممّا حكى عنهم في باب الأطعمة و

(١) الشهيد الثاني في مسالك الأقطار ٧٥: ١٢.

(٢) في ص ١٩٢.

(٣) البحراني في المحائق الناضرة ١٢٣: ٥.

(٤) جواهر الكلام ١٣٦.

نحوها من التصريح بكون العصير بعد غليانه بحكم الخمر؛ إذ لا ظهور له إلا في إرادته من حيث الحرمة، بل لا يُفهم الحكم بالنجاسة في مورد الخلاف من التصريح بكون ذهاب ثلثيه مطهراً له ما لم يصرّح بكون غليانه سبباً لنجاسته.

ألا ترى أن الشهيد صرح في العبارة المتقدمة<sup>(١)</sup> عن الذكرى بأنه لا دليل على نجاسة غير المسكر، وعن بيانه<sup>(٢)</sup> أيضاً التصريح بذلك، تعريضاً على من ألحق العصير بالمسكرات، ولم يذكره في الدروس و اللمعة في عداد الأعيان النجسة، لكن عدّ في الدروس<sup>(٣)</sup> نقض العصير و انقلابه، و في اللمعة<sup>(٤)</sup> ذهاب ثلثيه من جملة المطهرات، فيستعاد من مجموع كلماته أنه لا يقول بنجاسته بعد غليانه إلا على تقدير صيرورته مسكراً، و بعد صيرورته كذلك يطهره ذهاب الثلث، و الانقلاب.

و كيف كان ففي المسألة في هذه الأعصار قولان مشهوران. و أمّا الأعصار المتقدمة فلم يتضح لنا حالها.

حجة القائلين بالطهارة: الأصل.

و يزيده حلو أخبار كثيرة - الواردة في العصير - عن الأمر بعقل ملاقيه، و الاجتناب عنه مع عموم الابتلاء به.

و يزيده تأييداً عدم التعرض في شيء من الأخبار لبيان حكم الآلات التي

(١) في ص ١٩٢.

(٢) الحاكي عنه هو العامل في مدارك الأحكام ٢: ٢٩٣، ونظر البيان: ٣٩.

(٣) الدروس ١: ١٢٢.

(٤) اللمعة الدمشقية: ١٧.

يراولها العامل عند طبخ العصير، مع أنه ربما يفارقها عند ذهاب الثلثين، وكذا ثياب العامل و يده التي يصل إليها العصير غالباً قبل أن يذهب تلكه.

و يؤكد عدم تعرض الساتلين للسؤال عنها، فلم يكن ذلك إلا لحلؤ ذهن السامعين و عدم معهودية نجاسته عندهم، لا معهوديتها لديهم و استفادتهم طهارة مثل هذه الأشياء بالتع من إطلاق ما دلّ على حليّة العصير و طهارته بعد ذهاب ثلثيه بدلالة الترامية عرفية، كما التزم به القائلون بالنجاسة؛ فإنّ دعوى كون تلك المطلقات كاشفة عن عدم تنجس الآلات بملاقاة العصير، المستلزم لطهارته أولى من دعوى استعادة تبعيتها له في الطهارة مع بُعدها عن الدهن، فإنه لا يكاد يتصور أحد فرقاً بين ما لو لاقى جسم خارجي ثوب العامل الذي أصابه العصير قبل أن يذهب ثلثا ما يطبخه من العصير أو بعده حتى يفهمه من إطلاق طهارة العصير و حليّته بعد ذهاب ثلثي العصير من غير تقيده بعدم ملاقاته بشي لما أصابه قبل الحليّة، فاستعادة استتباع جسم لجسم آخر منفصل عنه في الطهارة و النجاسة لبُعده عن الدهن ممّا لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بصّ صريح، فكلّ شيء يستدلّ به القائل بالنجاسة لتبعيّة الآلات و نحوها للعصير في الطهارة من إطلاق أو إجماع أو سيرة يمكن أن يستشهد به لعدم انفعاله من أصله، و لا أقلّ من أن يجعل مؤيداً لذلك

و من أقوى المؤيدات لهذا القول عدم تعرض القدماء للعصير إن ثبت ذلك، كما تقدّمت<sup>(١)</sup> دعواه من المستند.

(١) في ص ١٩٢.

و استدلل للقول بالتجاسة بأمور:

منها: الإجماع الذي ادّعاه السيوري في كتز العرفان.

قال - على ما حكى عنه -: العصير من العنب قبل غليانه طاهرٌ خلال، و بعد غليانه و اشتداده نجسٌ حرام، و ذلك إجماعٌ من فقهاءنا. أمّا بعد غليانه و قبل اشتداده فحرام إجماعاً مآً. و أمّا التجاسة فعند بعضنا أنّه نجس، و عند آخرين أنّه طاهر<sup>(١)</sup>. انتهى.

و أجيب. بعدم الحجّة خصوصاً مع معروفة الخلاف.

هذا، مع قوّة احتمال أن يكون مراده بالاشتداد الشدّة المطربة، كما يشهد لذلك ما ادّعاه من الإجماع؛ إذ الظاهر أن مراده بفقهاءنا أعم من فقهاء العامة بقريته مقابله، و ستنسج<sup>(٢)</sup> من فخر الدين دعوى أن المراد بالاشتداد لدى الجمهور الشدّة المطربة، فتحمل العبارة على إرادة هذا المعنى أولى و أقرب إلى الصدق

اللّهم! إلا أن يكون في كلماته ما يشهد بخلافه، والله العالم

ومنها: دعوى صدق اسم الحمر عليه حقيقة، فيعنه حكمها؛ لإطلاق دلّته.

أمّا صدق الاسم. فلظهور كلمات جماعة من الخاصّة و العامّة في ذلك، بن

عن المهدّب البارع أن اسم الحمر حقيقة في عصير العنب إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

و في محكي العقيه من رسالة والده: أعلم يا بني أن أصل الخمر من الكرم

إذا أصابته النار أو على من غير أن تمسه فيصير أعلاه أسفله فهو خمر فلا يحلّ

(١) كتز العرفان ٥٣:١، و لم يثر على الحاكي عنه فيما بين أيدينا من المصادر

(٢) في ص ٢٠٧.

(٣) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٤٢:١، وانظر: المهدّب البارع ٧٩:٥

شربه حتى يذهب ثلثاه<sup>(١)</sup>. انتهى.

و ربما يستشهد له أيضاً بالأخبار الآتية.

و فيه: مع صدق الاسم عليه حقيقة، بل يصح سلبه عنه عرفاً و لغة، لأن الخمر إما اسم للطبيعة المعهودة المتخذة من العصير، المعروفة عند أهلها، فلا يدرج العصير تحت تلك الطبيعة بمجرد الغليان ما لم يطرأ عليه الفساد و الاختمار، و إما اسم لمطلق الشراب المسكر، و العصير ليس بمسكر ما لم يطرأ عليه التغير و الشيش، و إلا لم يجعلوه قسماً للمسكر المائع.

و ما يقال - من احتمال كونه في الواقع مسكراً؛ إذ لم نعر على من جرّبه و أحبر بأنه ليس بمسكر، فلا مقتضى لرفع اليد عن ظاهر الرواية الآتية و غيرها ممّا تقدّمت الإشارة إليه - مدفوع: بأنه لو كان مسكراً لم يكن يبقى على إجماله، و نعرفه المتعمّدون إلى قصد المسكر، و لم يكونوا يتكلّمون في تخميره و لا أقل من أن يستعنوا به عن الخمر لدى عدم قدرتهم على تحصيلها، بل كيف يحتمل دوران وصف الإسكار - الذي هو تدريجي الحصول و الارتفاع - مدار الغليان و عدم ذهاب الشيش حدوثاً و ارتفاعاً في جميع المصاديق مع شدّة اختلاف طائعتها من حيث التأثير و التأثير؟

و لو فرض حصول هذا الاحتمال بالنسبة إلى جميع المصاديق، فليس على وجه يوجب الحكم بثبوت المحتمل بمجرد ظهور لفظ فيه بمقتضى أصالة

(١) حكاه عنه الوحيد السبهاني في الحاشية على مدارك الأحكام ٢: ١٩٣-١٩٤، وانظر:

الحقيقة؛ إذ ليس كل احتمالٍ يعتنى به في مباحث الألفاظ.

الأتري أن قول القائل: «رأيت أسداً في الحمام» لا يُحمل على حقيقته بمجرد الاحتمال المستبعد في العادة، فكذا فيما نحن فيه.

هذا، مع أنه لا مقتضي للالتزام بذلك، عدا ما حكى عن طاهر بعض من كون العصير بعد غيبانه خمراً، كوالد الصدوق في محكي الرسالة<sup>(١)</sup>.

و فيه: أنه إن أريد بذلك بيان مفهوم الحمر عرفاً و لغةً، فيتوجه عليه ما أشرنا إليه من صحة السلب عنه ما لم يتحقق له وصف الإسكِر.

و لا يصح إثبات هذه الصفة لمطلقه بإطلاق هذا الكلام، لا لمجرد كونه إخباراً عن موضوع خارجي عن حدس و اجتهاد من غير أهل خبرته، بل لمعارضته بظاهر من جفلة قسيماً للمسكِر المائع، بل صريح بعضهم حيث قسم الأشرية المحظورة على قسمين: مسكِر و غير مسكِر، و جعل العصير من أقسام غير المسكِر.

و كيف كان فالظاهر أن والد الصدوق و نظراءه لم يقصدوا بمثل هذه العبارات بيان مفهومها العرفي، بل غرضهم بيان ما تعلق به الأحكام الشرعية من الحرمة و نحوها بحسب اجتهادهم، فلا يكون حجةً على غير مقلديهم، خصوصاً مع أن والد الصدوق كونه ممن لا يرى النجاسة من أحكام الخمر.

و أمّا ما حكى عن المذهب من دعوى الإجماع على كون الخمر حقيقةً هي

(١) راجع الهامش (١) من ص ١٩٨.



عصير العنب<sup>(١)</sup>، فعرضه على الظاهر بيان كونها موضوعاً للطبيعة المعهودة المتخذة من العنب، دون سائر المسكرات المائعة، كالنبيذ و النقيع و غيرهما، لا أن مطلق العصير حمر و لو قبل عليانه، فإنه معلوم الفساد.

و أما الأخبار التي يستشهد بها للمدعى فعمدتها موثقة معاوية بن عمار -التي هي أقوى مستند القائلين بالجاسة - المروية عن التهذيب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة [بالحق] يأتي بالبخنج و يقول: قد طبع على الثلث، و أنا أعلم أنه يشربه على النصف، أفأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ فقال: «هو خمر<sup>(٢)</sup> لا تشربه» قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، و لا<sup>(٣)</sup> يستحلّه على النصف، يُخبرنا أن عنده بختجاً قد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه يشرب<sup>(٤)</sup> منه؟ قال: «نعم»<sup>(٥)</sup>.

و تقريب الاستشهاد بها أن إبقاء الحمل على حقيقته يقتضي الالتزام بكون العصير قبل ذهاب ثلثيه مسكراً؛ لما عرفت من اعتار وصف الإسكار في مفهوم الخمر عرفاً و لغةً، و حيث لم يُعلم انتفاؤه في الفرص و جب التعبد بشبوته إبقاءً لدرواية على ظاهرها.

(١) تقدّم تخريج قوله في ص ١٩٧، الهامش (٣).

(٢) ما بين المعرفين من المصدر.

(٣) جملة «هو خمر» لم ترد في الكافي.

(٤) في السخ الخطية و الحجرية: «فلا» بدل «ولا». والمشت من المصدر.

(٥) في السخ الخطية و الحجرية: «نشر» و المشت من المصدر.

(٦) الكافي ٦/٤٢١، التهذيب ٩/١٢٢: ٢٦، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة،

و فيه: بعد العَصَّ عما عرفت أنَّ الدليل أَحْصَى من المدعى من وجوه  
أَمَّا أَوَّلًا: فلأنَّ إطلاق السؤال و الجواب منزَّل على إرادة الأفراد المتعارفة،  
و الذي كُنَّا نشاهد في طبع العصير و أعماله دسًّا و غيره إنقائه مدَّة كان بتغيُّر في  
تلك المدَّة، و يقدف بالربد، فلعلَّ كونه كذلك منشأً لحدوث وصف الإسكار فيه،  
فلا يلزم من الحكم بخمريته أن يكون مطلق العصير كذلك حتَّى فيما لو صبغ بعد  
عصره بلا فاصلة، بخلاف المتعارف، فضلاً عن أن يغلى حبَّات العنب في القدر  
من غير أن تُعصر.

و ثانياً: فلأنَّ غاية ما يُفهم من الرواية كون العصير المطبوخ على النصف  
خمرًا، فلعلَّ وصف الإسكار يحدث له بعد صيرورته كذلك، فلا مقتضي للاترم  
بكونه بمجرد العليان كذلك حتَّى يشتبه المدعى.

و ثالثاً: أنَّ البحث بحسب الطاهر قسم خاص من العصير المطبوخ، و قد  
حكى عن النهاية الأثيرية، أنَّه فارسيّ معرَّب، و أصله بالفارسيَّة «مي پخته»<sup>(١)</sup> فهي  
عارة أخرى عن الخمر المطبوخة، و من العيد إطلاق هذا الاسم على الدس، فإنَّ  
للعصير المطبوخ أبحاثاً مختلفة منها الدبس، و منها ما تسمَّيه في بلدنا بـ «الرب» و  
لعلَّ هذا هو الذي كان يُسمَّى بالبختج.

و كميَّة طبعه أن يبقى العصير ألباناً عديدة إلى أن يتغيَّر تغيُّراً فاحشاً إلى أن  
يلعب حدّه المعروف عند أهله، ثمَّ يطبخونه فيصير هو في حدِّ ذاته حلوًّا حامضاً  
- كالسكجيس - من غير أن يوضع فيه الحلّ، فيحتمل قوياً أن يكون هذا القسم من

(١) النهاية - لابن الأثير - ١: ١٠١.

العصير قبل استكمال طمخه خمراً حقيقيّة، و أن تكون الحموضة الحاصلة فيه ناشئة من انقلاب ما فيه من الطبيعة الخمرية.

و الحاصل: أن للعصير المطبوع أنحاء مختلفة.

و يُحتمل قوياً أن يكون بعض أصنافه مسبوقاً بالمكرية دون بعض، و لم يثبت أن النخخ اسم لمطلقه حتى يمكن الاستشهاد بالرواية - بواسطة ترك الاستفصال - لإثبات العموم.

و ما عن بعض من تفسيره بالعصير المطبوع<sup>(١)</sup> بحسب الظاهر تفسير بالأعم، و لا نلتزم بحجّة طواهر قول اللغويين من باب التبعّد ما لم يحصل الوثوق بصدقه حتى يكون إطلاقه حجّة علينا.

و ملخص الكلام أن عابة ما يمكن إثباته بهذه الرواية أن العصير المطبوع - الذي كان يسمى بنخخاً إذا طبع على النصف و لم يذهب ثلثاه - هو حمر فهو نجس، و لا ملازمة بينه و بين كون سائر أفراد العصير أيضاً كذلك.

و دعوى عدم القول بالفصل بيه و بين سائر الأفراد فاسدة بعد فرض جواز كون المفروض في مورد الرواية خمراً حقيقيّة، لأن القول بالتفصيل بين الخمر و غيرها محقق، فلا مقتضى لرفع اليد عمّا تقتضيه الأصول و القواعد بالنسبة إلى سائر الأفراد التي لم يثبت كونها خمراً و إن احتمل فيها ذلك، كما ادّعاء المستدل.

نعم، لو التزم ما يكون الحمل في الرواية مجازياً، و أريد به التشبيه التام،

(١) النهاية - لابن الأثير - ١٠١:١.

أمكن الاستدلال بها للمدعى، بدعوى. أن مقتضى إطلاقه عموم وجه الشبه، ولا أقل من ظهوره في إرادة الأحكام الطاهرة التي منها الجاسة، فيتم القول في غير مورد الرواية بعدم القول بالمفصل.

لكن يتوجه عليه - بعد الغض عما أشرنا إليه سابقاً من كون النجاسة في زمان صدور الرواية من الأوصاف الخمسة التي كانت الروايات ورواياتها مختلفة فيها، فلا ينسق إلى الدهن إرادتها - أن سوق الرواية سؤالاً و جواباً يشهد بأن الجهة الملحوظة في الرواية إنما هي جهة الحرمة، فهي التي يتبادر منها لا غير.

اللهم إلا أن يقال. إنه إذا تعذر إبقاء الحمل على ظاهره، فالأقرب حممه على إرادة كونه حمراً شرعاً بالالتزام بأن موضوع الخمر لدى الشارع في مقام ثبات أحكامه أعم من الخمر العرفية على وجه عم هذا الفرد، فيكون التصرف الشرعي متعلقاً بالموضوع بتعميم دائرة الحمر بلحاظ أحكامها، ومقتضاه ثبوت جميع الأحكام لشرعية وإن كانت حقية للفرد الذي أوجب عليها التعبد بكونه حمراً، وهذا بخلاف ما لو أريد به التشبيه، فإنه ينصرف إلى الجهة الظاهرة.

لكم عرفت إمكان إبقاء الحمل على حقيقته بالنسبة إلى مورد السؤال، فلا يتوجه الاستدلال به إلا في خصوص المورد.

هذا كله، مع أن الرواية لم تثبت بهذا المتن، فإن الكليني روى هذا الحديث مقتصرأ في الجواب على قول: «لا تشربه»<sup>(١)</sup> من غير ذكر «هو خمر» والكليني أوثق في ضبط الروايات، فاحتمال عدم الزيادة في حد ذاته وإن كان أقوى من

(١) مخرجه في ص ٢٠٠، الهامش (٦).

احتمال عدم النقص إلا أنه معارض بأوثق الكافي من حيث الصسط من التهذيب.  
 لكن مع ذلك قد يقال بأن الطاهر عدم الزيادة، فيكون الظاهر معاصداً  
 لأصالة عدم السهو في طرف الزيادة، فيترجح بذلك على معارضه  
 وإن شئت قلت: إن أصالة عدم سهو الكليني في ضبط الحديث لا يصلح  
 مانعاً من العمل بما رواه الشيخ خصوصاً مع احتمال أن يكون ترك الكليني لهذه  
 الفقرة من باب الاختصار و النقل بالمعنى، فرفع اليد عن الفقرة التي رواها الشيخ  
 بمجرد كونها متروكة في الكافي مشكل، لكن هوّن الأمر قصورها من حيث  
 الدلالة.

و لو سُلم ظهورها في المدعى فليس على وجه يُعتمد عليه مع ما في  
 مستنده من الوهن في إثبات الحكم المخالف للأصل لو لا موافقته للاحتياط.  
 و استدلل أيضاً للقول بالحاشية: بقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن الهيثم  
 بعد أن سُئل عن العصير يطبخ في النار حتى يغلي من ساعته فيشربه صاحبه: «إذا  
 تغير عن حاله و على فلاحير فيه حتى يذهب ثلثاه»<sup>(١)</sup>  
 و قوله عليه السلام في خير أبي بصير و قد سُئل عن الطلاء<sup>(٢)</sup>: «إن طبخ حتى  
 يذهب اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير»<sup>(٣)</sup>  
 بتقريب أنه لو كان طاهراً لكان فيه خير و لو على تقدير حرمة

(١) الكافي ٢/٤١٩، التهذيب ٩/١٢٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأثرية لمحرمته،  
 ح ٧.

(٢) الطلاء ما طبخ من عصير العنب حتى يذهب ثلثاه. مجمع البحرين ٢٧٧١ «طلاء».

(٣) الكافي ١/٤٢٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأثرية المحرمة، ح ٦.

و فيه ما لا يخفى؛ إذ ليس الخير المتوقع من العصير، بل الطيب و سقي  
الأشجار.

و ربما يستشهد له: بالأخبار الميَّنة لبدء أمر الخمر من مقاسمة إبليس  
عليه اللعنة - الكرم مع آدم و نوح عليهما السلام على الثلث و الثلثين، فكان حظُّ إبليس  
منه ثلثين، فلما اعتبر ذهابهما إذا طبخ العصير

ففي بعضها: «فما كان فوق الثلث من طبخها فلا إبليس و هو حطه، و ما كان  
من الثلث فما دونه فهو لسوح عليها السلام و هو حطه، و ذلك الحلال الطيب ليشرب»<sup>(١)</sup>  
إلى آخره، ففي توصيف الحلال بالطيب إشعار بكون حظَّ إبليس الحرام الحبيث،  
و الخاتمة المعبرة للحرمة ليست إلا النجاسة

و نحوه ما في بعض تلك الروايات: «فلما طاب الطلاء على الثلث»<sup>(٢)</sup>.  
و فيها ما لا يخفى.

و ربما يوجه الاستدلال بهذه الأخبار بأنها تدلُّ على أنَّ حرمة العصير  
المشتمل على الثلثين حرمة خمريّة، و حرمة الخمر المائعة تتبعها نجاستها.  
و فيه: أنَّ النجاسة تدور مدار اسم الحمر لا حرمتها، فغاية ما يُعهم من مثل  
هذه الأدلة اشتراك العصير مع الحمر في الحرمة، دون سائر الأحكام التعبدية الثابتة  
لعنوان الحمر من حيث هو.

(١) علل الشرائع ٤٧٧-٤٧٨ (الباب ٢٢٦) ح ٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأشرية  
المحرّمة، ح ١١.

(٢) علل الشرائع، ٤٧٧ (الباب ٢٢٦) ح ٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأشرية المحرّمة،  
ح ١٠.

فتلخص لك أن القول بالطهارة هو الأشبه.

و قد فصل ابن حمزة في الوسيطة بين ما إذا غلى العصير بنفسه أو بالنار،  
فحص الجاسة بالأول، و صرح بأنه لو غلى بالنار، حرم و لم ينجس<sup>(١)</sup>.  
و لم يعلم مستنده، اللهم إلا أن يكون من القائلين بالطهارة، و يكون حكمه  
بالجاسة عند عليان بنفسه بناءً منه على اندراجه بذلك في المسكرات المائعة التي  
حكم بنجاستها<sup>(٢)</sup>.

و يقوّي هذا الاحتمال عدم تعرضه عند تعداد النجاسات لذكر العصير.  
لكن يُعَدُّ أنه جعله - عند التعرض لذكره في باب الأشرية - من قسم  
الشراب الغير المسكر<sup>(٣)</sup>.

و كيف كان فإن أراد بذلك ادعاء صيرورته مسكراً بمجرد الغليان بنفسه،  
فعمدنه على مدّعيه. و المرحع على تقدير الشك أصالة الطهارة.  
و إن أراد التفصيل بين القسمين، فهو ممّا لا وجه له.  
ثمّ إن قلنا بنجاسته، فهل ينجس بمجرد الغليان أو لا ينجس إلا إذا اشتدّ،  
كما صرح به غير واحد؟ وجهان.

و المراد بالاشتداد - على ما صرح به بعض<sup>(٤)</sup> - اشتداد نفس العصير، أي  
ثخونته و قوامه.

(١) الوسيطة: ٣٦٥.

(٢) الوسيطة: ٧٧-٧٨، و ٣٦٤.

(٣) الوسيطة: ٣٦٤ ٣٦٥.

(٤) الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦١.

و عن ظاهر الشهيد في الذكرى و المحقق الثاني اعتبار معنى الشحونة  
الحاصلة بمجرد العليان و لو لم يحس بها<sup>(١)</sup>.

و عن فخر الدين في حاشية الإرشاد أن المراد بالاشتداد عند الجمهور  
الشدة المطربة. و عندما أن يصير أسفه أعلاه بالعليان<sup>(٢)</sup> انتهى

و أنت حبير بأنه ليس في الأدلة المتقدمة - على تقدير تماميتها - ما يشعر  
باعتبار الاشتداد في موضوع الحكم.

و من هنا قد يعلب على الطر أن كل من حَكَمَ بطهارة المعصير بعد غيبانه ما  
لم يشتد، و نجاسته بعده أن مراده بالشدة هي الشدة المطربة، فيكون من القائلين  
بالطهارة، و كل من قال بنجاسته فسر الاشتداد بما يوافق الغليان، فأراد به إما  
مطلق الشحونة الحاصلة بالعليان، كما فسر الشهيد<sup>(٣)</sup>، أو أراد به صيرورة أسفه  
أعلاه بالغليان.

و هذه عبارة أخرى عن القلب المفسر به العليان الموجب للحرمة في  
صحيحة [حماد]<sup>(٤)</sup>.

فعلى هذا يكون تقييد الموضوع به بعد اعتبار الغليان من باب التأكيد،

(١) حكاه عنهما الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦١، وانظر: الذكرى ١١٥:١، و جمع  
المقاصد ١٦٢:١.

(٢) حكاه عنه العامل في محتاج الكرامة ١٤١:١.

(٣) الذكرى ١١٥:١.

(٤) يدل ما بين المعرفين في النسخ الخطية و الحجرية: والحلي، و الصحيح ما ثبت،  
من المصدر، راجع: الكافي ٣/٤١٩:٦، و التهذيب ٥١٤/١٢٠:٩، و عنهما في الوسائل،  
الباب ٣ من أبواب الأثرية المحترمة ٣.



فلا يبقى للقول بحدوث الحرمة قبل النجاسة مجال.

النَهْمُ إِلَّا أَنْ يُلْتَزَمَ بِحُدُوثِ الْحَرَمَةِ بِمَجْرَدِ الْأَخْذِ فِي الْعُورَانِ، وَاشْتَرَطَ النَجَاسَةَ بِاشْتِدَادِهِ.

لَكِنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَدَلَّةِ النَجَاسَةِ مَا يَشْعُرُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الشَّرْطِ  
فَعَمَّ، وَقَعَ التَّقْيِيدُ بِهِ فِي مَعْقَدِ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ<sup>(١)</sup> حِكَايَتَهُ عَنْ كَنْزِ الْعُرْفَانِ،  
فَإِنْ اعْتَمَدَ مَا عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ النَجَاسَةِ، اتَّجَهَ الْقَوْلُ بِالِاشْتِرَاطِ، كَمَا أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ إِنْ  
سَتَنَدًا فِيهِ إِلَى مُوْتَقَفَةٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، الْمُتَقَدِّمَةِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّ التَّخَطُّطِيَّ عَنِ مَوْرَدِهَا  
لَا يَكُونُ إِلَّا بِضَمِيمَةٍ عَدَمِ الْقَوْلِ بِالْفَصْلِ، وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا فِيمَا إِذَا حَصَلَ بَعْدَ الْغُلْبَانِ  
قَوَامٌ وَثُخُونَةٌ مُحْصُوسَةٌ بِطَرِيقِ الْعَرَفِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْقَدَرُ الْمُتَيَقَّنُ مِنْ مَوْرَدِ عَدَمِ  
الْقَوْلِ بِالْفَصْلِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَعْصِرِ الْعَنِي، وَأَمَّا الْمَعْصِرِ الرَّيْبِيِّ فَمِمَّا لَا يَنْبَغِي الِاسْتِشْكَالَ  
فِي طَهَارَتِهِ وَلَوْ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْمَعْصِرِ الْعَنِي.

يَلِ فِي الْحَدَائِقِ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي طَهَارَتِهِ وَعَدَمِ نَجَاسَتِهِ بِالْعُلْيَانِ،  
فَبَائِي لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلٍ بِالنَّجَاسَةِ هُنَا، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الذَّخِيرَةِ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>، أَنْتَهَى.  
وَعَنْ شَرْحِ الْوَسَائِلِ لِبَعْضِ<sup>(٤)</sup> مُعَاصِرِي صَاحِبِ الْحَدَائِقِ. أَنَّ الْإِجْمَاعَ

(١) فِي ص ١٩٧.

(٢) فِي ص ٢٠٠

(٣) الْحَدَائِقُ النَّاصِرَةُ ١٢٥:٥، وَانْظُرْ: ذَخِيرَةُ الْمَعَادِ ١٥٥

(٤) هُوَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِالتَّيِّبِ بْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُقَابِي  
الْمُعَاصِرِ لَشَيْخِ يَوْسُفَ الْبَحْرَانِيِّ صَاحِبِ الْحَدَائِقِ، لَهُ مِنْ الْمَصْنُوعَاتِ وَشَرْحِ الْوَسَائِلِ لِلشَّيْخِ  
الْحُزْزِيِّ نَعْمَلِي. رَاجِعْ قَوْلَ الْبَدْرِ: ١٨٩ ١٩٠/٨٧، وَطَبَقَاتُ أَعْلَامِ الشَّيْعَةِ (الْقُرُونُ الثَّانِيَّةُ =

منعقد على عدم نجاسة غير عصير العنب<sup>(١)</sup>.

لكن قد يلوح ممّا حكى عن المقاصد العلية وقوع الخلاف فيه أيضاً حيث قال - بعد حكمه بحرمة العصير العنبي و توقيف نجاسته على الاشتداد - و لا يلحق به عصير التمر وغيره إجماعاً، و لا الرّيب على أصحّ القولين<sup>(٢)</sup> و كيف كان فالذي يمكن أن يستدلّ به لنجاسته على القول بنجاسة لعصير العنبي إنّما هو استصحاب حكمه الثابت له حال العنبية.

و الخدشة فيه بأنّ المستصحب و هو نجاسة ماء العنب على تقدير غلبه تعيقي، فلا اعتداد به؛ لأنّه يعتبر في الاستصحاب كون المستصحب موجوداً قبل زمان الشك، مدفوعة: برجوعه إلى استصحاب أمر محقق، و هو سببية غلبه للنجاسة.

و تمام الكلام فيه فهي مقلّبة

و أضعف من ذلك: الماشقة فيه بمعارضته باستصحاب الطهارة فمن أعيان مع ترجيح الثاني بالشهرة و غيرها؛ لحكومة الاستصحاب الأزل على الثاني، كما لا يخفى.

لكن يتوجّه عليه الخدشة فيه بتغيّر الموضوع؛ لأنّ الرّيب ينظر، المعروف كالحضرم موضوع معاير للعنب. هذا، مع أنّه ليس للزبيب ماء حتّى يستصحب سببية غلبانه للنجاسة، و

= عشر: ٧٠٤، و الدرمة ٣٥٣:٤، و لؤلؤة البحرين ٨٩ ضمن الرقم ٣٣.

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦٢.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ١٢٥:٥، وانظر: المقاصد العلية. ١٤٣ ١٤٤

لماء الحارجي الممزوج بالأجزاء اللطيفة منه لم يكن يتجس بالغلبيان، والذي كان يجس بالغلبيان إنما هو ماء العنب الذي لم يبق بعد جفافه.

و دعوى كون غليانه حال العبيّة سبباً لجاسة الماء الخارجيّ الممزوج به أيضاً مغالطة؛ فإنّ بجاسة الماء الخارجيّ الممزوج بماء العنب عند عليه مسببة عن الملاقة للرجس و المرج أو الاستهلاك فيه، لا عن الغليان

و كيف كان فلاخفاء في معايرة عصير الريب لعصير العنب ذاتاً و وصفاً، لغةً و عرفاً، و مقتضى الأصل فيه الطهارة ما لم يعرض له صفة الإسكار، بل مقتضى الاستصحاب التعليقي - الذي تقدّمت الإشارة إليه - أيضاً ذلك، اللهم إلا أن يناقش فيه بتغيّر الموضوع، فليتناقش

و هل يحرم بالغلبيان كعصير العنب، أم لا؟ فيه قولان، أشهرهما من المشهور - كما ادّعاء غير واحد - عدم الحرمة

و عن غير واحد من المتأخرين - وفاقاً لبعض فصلاهما المتقدمين - القول بالحرمة.

و استدللّ للقول بالحرمة: رواية زيد النرسي عن الصادق عليه السلام في الزبيب يدقّ و يلقى في القدر و يصبّ عليه الماء، فقال: «حرام حتى يذهب ثنائه» قلت: الريب كما هو يلقى في القدر، قال: «هو كذلك سواء، إذا أدت الحلاوة إلى الماء فقد فسد، كلّما غلى بنعسه أو بالبار فقد حرم حتى يذهب ثنائه»<sup>(١)</sup>

(١) أوردته كما في المتن البحراني في الحقائق الناضرة ١٥٨:٥ عن زيد النرسي و زيد الزّاد. و في بحار الأنوار ٦٦٦/٥٨ و مستدرک الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١ بتفاوت.

و يُهمهم من الشرطيّة المذكورة في الرواية انتفاء العساد ما لم تتأذ الحلاوة إلى الماء وإن على الماء وانقلب فيه الزبيب.

و المراد بتأدية الحلاوة إليه - بحسب الظاهر - ليس مطلق تغير طعمه و لو مع بقاءه بصفة الإطلاق، بل صيرورته حلوّاً على وجه صدق عليه عرفاً ماء لريب حتى تتحقّق التسوية بينه و بين الماء المنصبّ على الزبيب المدقوق الملقى في القدر، الذي يحرم بالغليان، و يحلّ بذهاب ثلثيه.

و لو فرض ظهوره في الإطلاق، لتغيّر صرفه إلى ذلك؛ فإنّ الماء المطلق لا يفسد و لا يحرم بالغليان.

و قوله عليه السلام: «كلّما غلى» إلى آخره، كأنه مسوق لبيان وجه الفساد، فكأنه قال: لا فرق بين أن يدقّ الزبيب و يلقى في القدر، أو يلقى كما هو في القدر و يصتّ عليه الماء بعد تأدية حلاوته إليه في كون غليان الماء المتغيّر به بنفسه أو بالنار موجباً لحرمته إلى أن يذهب ثلثاه.

و كيف كان فالرواية صريحة في كون غليان نقيع الريب موجباً لحرمته، لكنّها غير نفية السد بشكل الاعتماد عليها مع مخالفتها للمشهور

و استدللّ له أيضاً: برواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ<sup>(١)</sup> الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السّنة؟ فقال: «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>

(١) هي المصدر - ما عدا الوسائل - زيادة: «ذلك».

(٢) الكافي ١٠/٤٢١:٦، التهذيب ٥٢٢/١٢١:٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأشربة المحرّمة،

و موثقة عمار الساباطي، قال: وصف لي أبو عبدالله عليه السلام المطبوح كيف يطبخ حتى يصير حلالاً، فقال: «تأخذ ربعا من ربيب و تنقيه ثم نصب عليه اثني عشر رطلاً من ماء، ثم تنقعه ليلة، فإذا كان أيام الصيف و حشيت أن يش جعته في تور سحر<sup>(١)</sup> قليلاً حتى لا يش ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت ثم نصب عليه من الماء بقدر ما يعمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته ثم تنزع ماءه الآخر فتصبه على الماء الأول ثم تكيله كله فتطرحه في الماء ثم تكيل ثلثه فتطرحه في الإباء الذي تريد أن تغليه و تقدره و تجعل قدره قصبه أو عوداً فتحدّها على قدر منتهى الماء ثم تغلي الثلث الآخر حتى يذهب الماء الباقي ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الشثان و يبقى الثلث ثم تأخذ لكل ربع رطلاً من عسل فتغليه حتى تذهب رغوّة العسل و تذهب عشاوة العسل في المطبوح ثم تصريه بعود ضرباً شديداً حتى يختلط، و إن شئت أن تطيبه بشي من زعفران أو شي من رنجيل فافعل، ثم اشربه، فإن أحببت أن يطول مكثه صدك فروقه<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

و موثقة الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً، قال: سئل عن الزبيب كيف يحلّ طبخه حتى يشرب حلالاً؟ قال: «تأخذ ربعا من زبيب فتغليه ثم تطرح عليه اثني عشر رطلاً من ماء ثم تنقعه ليلة فإذا كان من غد مرغت سلافته ثم نصب عليه

(١) في الكافي: «مسجورة بدل مسخن» كما يأتي في ص ٢١٥ أيضاً، و ما في المتن كما في الوسائل

(٢) روقه: الترويق النصفي. القاموس المحيط ٢٣٩:٣ «روقه».

(٣) الكافي ٤٢٤:٦-١/٤٢٥ يتفاوت في بعض الألفاظ، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٢.

من الماء بقدر ما يعمره ثم تعليه بالنار غلية ثم تنزع ماءه فتصه على الأول ثم تطرحه في إناء واحد ثم تود تحت النار حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه و تحته النار ثم تأخذ رطل عسل فتعليه بالنار غلية و تنزع رعوته ثم تطرحه على المطبوخ ثم صربه حتى يختلط به، و اطرح فيه إن شئت زعفراناً، و طيبه إن شئت بزنجبيل قليل، قال: «فإن أردت أن تقسمه أثلاثاً لتطبخه فكله بشي واحد حتى تعم كم هو ثم اطرح عليه الأول في الإناء الذي تغليه فيه ثم تضع فيه مقداراً، و حده حيث يبلغ الماء، ثم طرح الثلث الآخر، و حده حيث يبلغ الماء<sup>(١)</sup>، ثم توقد تحته ببار لينة حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه»<sup>(٢)</sup>

و رواية إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال شكوت إلى أبي عبدالله عليه السلام فراقرت بصبي في معدتي و قلّة استمرائي الطعام، فقال لي: «لِمَ لَا تَتَّخِذُ نَبِيذُ شَرْبِهِ نَحْنُ؟ و هو يمرئ الطعام، و يذهب بالقرقر و الرياح من البطن» قال: فقلت له: صِفْ لِي جُعِست فداك، قال عليه السلام: «تأخذ صاعاً من زبيب فتغويه من حبه و ما فيه ثم تعسله بالماء غسلًا جيّدًا ثم تقعه في مثله من الماء أو ما يعمره ثم تتركه في الشتاء ثلاثة أيّام بدياليها، و في الصيف يوماً و ليلة، فإذا أتى عليه ذلك القدر صفّيته و أخذت صفوته و جعلته في إناء و أخذت مقداره بعود ثم طحنته طحناً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم تجعل عليه نصف رطل عسل و تأخذ مقدار لعسل ثم

(١) في الكافي زيادة: «ثم تطرح الثلث الأخير ثم حده حيث يبلغ الآخر» و كذا في الوسائل، لا أن فيه: «ويبلغ الماء» بذلك «يلغ الآخر».

(٢) الكافي ٦: ٤٢٥-٤٢٦/٢ بتفاوت في بعض الألفاظ، الوسائل، الباب ٥ من أبواب لأشربة

نطحه حتى تذهب الريادة ثم تأخذ زنجيلاً وخولنجان ودارصيني وزعفران و  
قرنفلاً ومصطكي وتدقّه و تجعله في حرقه رقيقة و تطرحه فيه و تعلبه معه عليه  
ثم تنرله، فإذا برد صفّيته و أخذت منه على غداثك و عشائك قال، ففعلت مذهب  
عني ما كنت أجده، و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقي إن شاء الله (١).

و الجواب: أمّا عن رواية علي بن جعفر: فعدم دلالتها على المدّعى لا  
قولاً و لا تقريراً، عدا ما يستشعر منها من معروفة اعتبار دهاب الثلثين لديهم في  
طبخ الريب، فلعنه كان ذلك لا اعتصامه عن الفساد، و صيرورته ققاعاً أو مسكراً  
بطول المدة، لا لصيرورته حلالاً بعد أن حرم، بل في سؤاله إشعار بذلك.

و أمّا الموثقتان. فالظاهر كونهما حكابتين عن واقعة واحدة، و قوله في  
الموثقة الأولى: «كيف يطبخ حتى يصير حلالاً» من كلام السائل، كما كشف عن  
ذلك موثقته الثانية، فلا عرة بظهور هذه الفقرة في الحرمة إلاّ بلحاظ استفادة  
تقريرها من الجواب.

لكن كفى في حسن تقريره عروس وصف الحرمة له في الجملة لو  
لم يطبخ بالكيفية التي وصفها الإمام عليه السلام، لصيرورته ققاعاً أو مسكراً بعد مضي  
مدة، بل ربما يستشعر من قوله في ديل رواية الهاشمي: «و هو شراب طيب  
لا يتغير إذا بقي» كون هذه الجهة ملحوظة لديهم في أسئلتهم، فيكون التقرير  
بلحاظ كون الكيفية المذكورة في الجواب دافعاً للحرمة لا رافعاً لها

و بهذا ظهر عدم جواز الاستشهاد للمدّعى بما في هذه الروايات من اعتبار

(١) الكافي ٣/٤٢٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٤

ذهاب الثلثين؛ لجوار كونه للحفظ عن الفساد و صيرورته مسكراً  
و ما يقال من أنه لو كان المقصود به مجرد الحفاظ عن الفساد لم يكن ذلك  
مقتضياً لشدة الاهتمام بمراعاة التحقيق بتقديره بالكيل أو تحديده بقصبة أو عود  
أو غير ذلك كما في أخبار الباب؛ ضرورة كفاية التفرغ في حصول هذا العرص،  
مدفوع:

أولاً: بالنقص بما في رواية الهاشمي من التدقيق في أمر العسل المطروح  
على ماء الريب بعد ذهاب ثلثيه.  
و ثانياً: بأن من الحائز أن تكون شدة الاهتمام في أمره لشدة الاهتمام  
بالتجنب عن المسكر.

و أمّا ما في الموثقة الأولى من قوله عليه السلام: «فإذا كان أيام الصيف وخشيت أن  
ينشأ جمعته في ثور مسحور»<sup>(١)</sup> فليس له خوف تحريمه بالنشيش؛ لأنّ لحرمة  
الحاصلة بالنشيش أو الغليان بالنار نزول بذهاب ثلثيه، فالخوف من نشيشه إمّا  
لكونه موجباً لفساده و تغير طعمه، أو لكونه سبباً لصيرورته مسكراً بحيث  
لا يجديه ذهاب الثلثين.

و كيف كان فلا يمكن إثبات الحرمة بمثل هذه الإشعارات.  
و استدللّ للحرمة أيضاً: بالاستصحاب التعليقي الذي عرفت حاله آنفاً  
و بأخبار منازعة إبليس في شجرة الكزّم<sup>(٢)</sup>، حيث يهمهم منها أن له نصيباً في

(١) تقدّم في ص ٢١٢ بلفظ «سخر» بدل «مسجور».

(٢) الكافي ٣٩٣: ٦ و ١/٣٩٥ و ٤، علل الشرائع ٤٧٧ (الباب ٢٢٦) ح ٢، و عنهما في الوسائل،  
الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرّمة، الأحاديث ٢ و ٥ و ١٠.



ثمرة هذه الشجرة مطلقاً.

و فيه ما لا يخفى من كون تلك الأحبار موقوفة لبيان حكمة حرمة الحمر، و  
عدم إمكان استعادة الأحكام التعبدية منها في غير ماورد التصريح به بالخصوص  
و بعموم ما دلّ على حرمة كلّ عصير على حتى يذهب ثلثه<sup>(١)</sup>  
و فيه: أنّ المتبادر من العصير وضعاً - كما ادّعاه في الحقائق<sup>(٢)</sup> - أو انصرافاً  
هو<sup>(٣)</sup> العصير العنبي، كما يفصح عن ذلك التدبّر في الأحبار، خصوصاً مثل  
قوله عليه السلام: «الخمر من خمسة: العصير من الكرم، و النقيع من الربيب»<sup>(٤)</sup> الحديث.  
و لو سلّم ظهوره في إرادة كلّ ماء معتصر من جسم على وجه عمّ الماء  
المألف في الربيب المستخرج بالعصر، لتعيّن صرفه إلى العصير المعهود، و إلّا للزم  
تخصيص الأكثر المستهجن، و كون العصير الربيب أو التمري من القسم المعهود  
الذي يراد بإطلاق العصير غير معلوم، بل لم يعمد إرادة الماء المستخرج بالعصر  
من الربيب أو التمر من إطلاق العصير في شيء من موارد استعمالاته  
نعم، قد شاع استعمال العصير المضاف إلى الربيب أو<sup>(٥)</sup> التمر لدى فقهاءنا  
المتأخرين في ماء الزبيب و التمر مطلقاً وإن لم يتخذ منهما بالعصر، بل بلغيان أو

(١) الكافي ٤١٩:٦ (باب العصير الذي قد مثته النار) ح ١، التهذيب ٩: ١٢٠/٥١٦، الوسائل،

الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١.

(٢) راجع الحقائق الماصرة ١٢٥:٥-١٢٧.

(٣) في «ن» ١١: «وإنما هو».

(٤) الكافي ١/٣٩٢:٦، التهذيب ٩: ١٠١/٤٤٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأشربة

المحرّمة، ح ١.

(٥) في الطبعة المحجّرة: «و» بدل «أو».

لمرس<sup>(١)</sup> و هو إطلاق مسامحي لا يعنه إطلاق الأحار.

والذي يقتضيه الإنصاف. أن الأدلة المذكورة للحرمة وإن لم يسلم شيء منها عن الحدثة لكن ربما يحصل بملاحظة المجموع - بعد الالتفات إلى كون الريب من أصله عباً، و مشاركة عصيريهما في معظم الفوائد - الظن القوي بمشاركتها من حيث الحكم، و عدم كون اعتار ذهاب الثلثين في كيفية طبخ الريب - الذي عرفت بالأخبار المتقدمة معروفيته لدى الأئمة عليهم السلام و السائلين - إلا لذلك.

لكن يشكل الاعتماد على هذا الطن - مع مخالفته للمشهور - في رفع اليد عن عمومات الحل - الواردة في الكتاب والسنة - المعتمدة بالمستفيضة الحاضرة للشراب المحرم في المكر:

كرواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن السيد، فقال «حرّم الله الخمر بعينها، و حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله من الأشربة كل مكره<sup>(٢)</sup>».

و رواية يونس بن عبد الرحمن عن مولى حمز بن يربد<sup>(٣)</sup>، قال، سألت أب عبد الله عليه السلام، فقلت له، إني أصنع الأشربة من العسل و غيره، و إنهم يكلّموني صنعتها فأصنعها لهم، فقال، «أصنعها و ادفعها إليهم، و هي حلال قبل أن تصير مسكراً»<sup>(٤)</sup>.

(١) مرست التمر و غيره في الماء، إذا أنقعت و مرسته بذلك الصحاح ٩٧٧:٣ ومرمر.

(٢) الكافي ٥/٤٠٨، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٦.

(٣) في السخ الحطبة و الحجرية و الوسائل، مولى جرير بن يزيد. و ما ألتاء كما في التهذيب.

(٤) التهذيب ٩/١٢٧، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٣.

و الأخبار الحاصّة الدالّة على دوران حرمة البيد مدار وصف الإسكار مع كون المراد بالبيد في بعضها خصوص الشراب المتخذ من الربيب.

منها: رواية حنان بن سدير، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في البيذ؟ فإنّ أبا مريم يشربه و يزعم أنّك أمرته بشربه، فقال «صدق أبو مريم، سألتني عن البيذ، فأخبرته أنّه حلال، و لم يسألني عن المسكر» ثم قال «إنّ المسكر ما اتّقيت فيه أحداً سلطاناً و لا غيره، قال رسول الله ﷺ: كلّ مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام» فقال له الرجل هذا البيذ الذي أدنت لأبي مريم في شربه أيّ شيء هو؟ فقال: فأمّا أبي فكان يأمر الخادم فيحني بقدرح فيجعل فيه زيباً و يعسله علّاً تقيّاً و يجعله في إناء ثم يصبّ عليه ثلاثة مثله أو أربعة ماء ثم يجعله بالليل و يشربه بالنهار و يجعله بالعداء و يشربه بالعشي، و كان يأمر الخادم بعمل الإناء في كلّ ثلاثة أيام لتلاّ يعتلم، فإن كنتم تريدون البيذ فهذا البيذ<sup>(١)</sup>.

و رواية عبدالرحمن بن العجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبدالله عليه السلام، فسأله عن البيذ، فقال: «حلال» فقال: أصلحك الله إنّما سألتك عن البيذ الذي يجعل فيه القكر<sup>(٢)</sup> فيغلي حتّى يسكر، فقال أبو عبدالله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: كلّ مسكر حرام»<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

و رواية الكلبي النسابة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البيذ، فقال: «حلال»

(١) الكافي ١/٤١٥٦، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الأشرية المحرّمة، ج ٥.

(٢) القكر: قرد في الزيت و غيره الصمغ ٢/٧٥٦:٢ حكره.

(٣) الكافي ٦/٤١٧٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الأشرية المحرّمة، ج ٥.

فقلت: إنا ننبد فطرح فيه العكر و ما سوى ذلك، قال: «شُهْ شُهْ<sup>(١)</sup>، تلك الحمرة المستنة»<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

و صحيحة صفوان الجمال، قال: كنت مبتلي بالبيذ معجباً به، فقلت لأبي عبدالله عليه السلام: أصف لك البيذ؟ فقال: «بل أما أصفه لك، قال رسول الله ﷺ: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام» فقلت له: هذا بيذ السقية بماء الكعبة، فقل: «ليس هكذا كانت السقية، إنما السقية زمزم، أفتردي أول عن غيرها؟» فقلت: لا، قال: «العباس بن عبدالمطلب كانت له حيلة، أفتردي من الحيلة؟» قلت: لا، قال: «الكرم، فكان ينفع الربيب غدوة و يشربونه بالعشي و ينقعه بالعشي و يشربونه من الغد يريد أن يكسر غلط الماء عن الناس و أن هؤلاء قد تعدوا، فلا تشربه و لا تقر به»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً من بني عمي و هو رجل من صلحاء مواليك يأمرني أن أسألك عن البيذ و أصفه لك، فقال: «أنا أصف لك، قال رسول الله ﷺ: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام»<sup>(٤)</sup>.

(١) شُهْ شُهْ. كلمة استعذار واستفاح مجمع البحرين ٣٥١:٦ «شوه».

(٢) الكافي ٤١٦:٦/٣، التهذيب ٦٢٩/٢٢٠٦، الاستبصار ٢٩/١٦:١، الوسائل، الباب ٢

من أبواب الماء المضاف والمستعمل، ح ٢

(٣) الكافي ٤٠٨:٦-٤٠٩/٧، التهذيب ١١١:٩-١١٢/٤٨٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب

الأشربة المحرّمة، ح ٣.

(٤) الكافي ٤٠٨:٦/٤، التهذيب ٤٨١/١١١:٩، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الأشربة المحرّمة،

إلى غير ذلك من الأخبار التي يستفاد منها دوران الحرمة مدار وصف الإسكر، وبعضها كالصريح في عدم الفرق بين أحياء النيد من المطروح وغيره في إناطة حرمة بالمسكرة، فلو سلم ظهور الأخبار المتقدمة في لحرمة، فالمتعين تأويلها بما لا ينافي هذه الأخبار.

نعم، رواية زيد<sup>(١)</sup> كادت تكون صريحة في سبب العلان من حيث هو للحرمة.

لكك عرفت قصورها من حيث السد، فضلاً عن صلاحيتها لمعارضة هذه الأخبار.

و أما ما في غير واحد من الأخبار من إطلاق الهي عن شرب البيذ فالمراد به هو البيذ المسكر الذي كان متعارفاً شربه هي تلك الأرملة، كما أن ما في موثقة سماعة من المنع من طبخ التمر و الزيب للبيذ مطلقاً لم يكن إلا بلحاظ صيرورته مسكراً، كما يشهد لذلك ذيلها:

قال. سألت عن التمر و الريب يطبخان للنيد، فقال: «لا» وقال: «كل مسكر حرام» و قال «قال رسول الله ﷺ. كل ما أسكر كثيره فقليله حرام، وقال: لا يصلح في البيذ الحميرة، و هي المكر»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الموثقة أيضاً - كغيرها من الأحبار المتقدمة - تدل على احصاء سبب الحرمة في الإسكر.

(١) أي رواية زيد النوسي، المتقدمة في ص ٢١٠.

(٢) الكافي ٨/٤٠٩٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الأشربة المعزومة، ح ٥.

لكن ربما يستشعر منها - بل وكذا من غيرها من الأخبار التي تقدم بعضها - كون النشيش والعليان ملازماً للإسكار.

ومن هنا قد يتوهم إمكان الجمع بين هذه الأخبار وبين رواية زيد بن جهم لعليان معرفاً وطريقاً تعبديةً للمسكرة التي هي المناط للحرمة.

و يدفعه - مضافاً إلى ما عرفت في مبحث العصير العنبي من وزن احتمال دوران وصف الإسكار حدوثاً وارتفاعاً مدار الغليان وذهاب الثلثين مطلقاً حتى تنزل الرواية على الطريقة التعبدية دون السببية - أن مقتضى إيكال تشخيص الموضوع إلى السائل - في جملة من الأخبار الدالة على احصاء السبب في الإسكار - كون الأمر في معرفة كونه مسكراً موكولاً إلى العرف لا إلى التعبد الشرعي.

فالأظهر دوران الحرمة مدار صفة الإسكار، والرجوع في موارد الشك في المسكرة إلى ما تقتضيه الأصول العملية.

لكن الإنصاف أنه لو لا الخدشة في رواية زيد بضعف السند وعراض المشهور عنها، لكان رفع اليد عنها بمثل هذه الروايات في غاية الإشكال، فالحكم بالطر إليها لا يحلو عن تردد، والاحتياط منا لا يسغي تركه.

لكن قد أشرنا إلى أن غاية ما يمكن استفادته من تلك الرواية - كغيرها من أخبار الحرمة - لو سلمت دلالتها إنما هو سببية غليان ماء الريب لحرمة، فلا يعم الريب المطبوخ في الطعام الذي لا يؤثر طبعه في صيرورة مائه حلواً، فضلاً عن

الزبيب المحموص<sup>(١)</sup> في الدهن، أو الموصوع على الطعام الذي يطبخ سحاره، أو المخلوط بغير المائع، فإنه لا ينبغي الاستشكال في حليته في شيء من هذه الصور، بل وكذا لو احتلط ماء الزبيب بغيره على وجه استهلاك فيه ولم يصدق معه عليان ماء الزبيب، بل وكذلك الحكم في ماء العنب المبروح بغيره المستهلك فيه.

و عليه يُرَدُّ ما عن مستطرفات السرائر عن كتاب مسائل الرجال عن أبي الحسن عليه السلام أن محمد بن [علي بن] عيسى كتب إليه: عندما طبخ<sup>(٢)</sup> يُجعل فيه الجضم، و ربما يُجعل فيه العصير من العنب، وإنما هو لحم يُطبخ به، و قد روي عنهم في العصير أنه إذا جعل على النار لم يشرّب حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثه، و أن الذي يُجعل في القدر من العصير تلك المنزلة، و قد اجتنبوا أكله إلى أن نستأذن مولانا في ذلك، فكتب: لا بأس بذلك<sup>(٣)</sup>.

و أمّا العصير التمري فالمعروف أيضاً طهارته و حليته ما لم يسكر، بل يظهر من غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يشهد له - مضافاً إلى عمومات العلّ و الطهارة - جملة من الأحبار الدالة على إناطة حرمة بالإسكار.

مثل ما رواه في الكافي بسنده عن محمد بن جعفر عن أبيه عليه السلام، قال: «قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله قوم من اليمن فسألوه عن معالم دينهم، فأجابهم، فخرج

(١) كذا، و خُبَّ محمّص: مقلّو مجمع البحرين ١٦٦:٤ «حمص».

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «طبخ» و ما أثبتناه من المصدر.

(٤) السرائر ٥٨٤:٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١.

القوم بأجمعهم فلما ساروا مرحلة، قال بعضهم لبعض سيئ أن سأل رسول الله ﷺ عما هو أهم إلينا، فنزل القوم وبعثوا وعداً لهم، فأتى الوفد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله إن القوم قد بعثونا إليك يسألونك عن سيد، فقال رسول الله ﷺ: وما النبيذ صفوه لي، فقالوا<sup>(١)</sup>: يؤخذ التمر فينبذ في إناء ثم يصب عليه الماء حتى يمتلئ ثم يوقد تحته حتى ينطبخ، فإذا انطبخ أخرجه فأنقوه في إناء آخر ثم صبوا عليه ماء ثم يعمرس ثم صفوه بثوب ثم ألقى في إناء ثم صب عليه من عكر ما كان قبله ثم هدر و غلى ثم سكن على عكره، فقال رسول الله ﷺ: يا هذا قد أكثرت أيسكر؟ قال: نعم، فقال: كل مسكر حرم، قال: «فخرج الوفد حتى انتهوا إلى أصحابهم فأخبروهم بما قال رسول الله ﷺ، فعدل القوم. ارجعوا بن إلى رسول الله ﷺ حتى نسأله عنه شعاعاً ولا يكون بيننا وبينه سمير، فرجع لقوم جميعاً، فقالوا: يا رسول الله إن أرضنا أرض دوية ونحن قوم بعمل الررع ولا نقوى على<sup>(٢)</sup> العمل إلا باليد، فقال: صفوه لي، فوصفوه كما وصفه أصحابهم، فقال رسول الله ﷺ: أيسكر؟ قالوا: نعم، قال: كل مسكر حرم، وحق على الله أن يسقي كل شارب مسكر من طينة خبال، أتدرون ما طينة خبال؟ قالوا: لا، قال: صديد أهل النار<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة عليه، التي تقدم جملة منها آنفاً.

(١) في السبع الحطية والحجيرة. وقال: بدل «هالوا» و ما أثناء من المصدر.

(٢) في السبع الحطية والحجيرة. وذلك بدل «على» و ما أثناء من المصدر.

(٣) الكامي ٤١٧٦-٤١٨/٧، متفاوت في بعض الألفاظ.



فما حكى عن بعض من القول بالحقاقه بالعصير العسي<sup>(١)</sup> - ضعيف.  
 و استدلل له: بعموم ما دل على حرمة كل عصير على و لم يذهب ثلثاه<sup>(٢)</sup>.  
 وفيه: ما عرفته فيما سبق.  
 و استدلل له أيضاً: بعض الأخبار المجملة القاصرة عن إرادة المدعى، كما  
 لا يحصى على من تأمل فيها، فضلاً عن صلاحيتها لمعارضة ما عرفت و ترجيحها  
 عليه، فلا يهتأ الإطالة في إيرادها، وإنما تعرضنا لحكم العصير من حيث الحلّة و  
 الحرمة مع خروجه ممّا يقتضيه المقام تبعاً لغير واحد من الأعلام؛ لكون المسألة  
 من المهمّات، والله العالم بحقائق أحكامه.

(١) حكاة البحراني في الحقائق الماصرة ١٤١:٥ عن شيعه أبي الحسن الشح سليمان بن عبدالله  
 «بحراني» و ظاهراً المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي، وانظر الوسائل، عنوان  
 الباب ٢٤ من أبواب الأشربة المحرّمة.

(٢) الكافي ٤١٩:٦ (باب العصير الذي قد مسته النار) ح ١، التهذيب ١٢٠:٩، ٥١٦، الوسائل،  
 «باب ٢ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١

(التاسع) من الجاسات. (الفُقَاع) إجماعاً، كما عن جماعةٍ سقّله، لكنّ الظاهر إرادتهم بذلك عدم الخلاف فيه بين الفئتين بنجاسة الخمر، لا مطلقاً. و يدلّ عليه - مضافاً إلى عدم القول بالعزل على الظاهر بينه وبين الخمر - الأخبار المستفيضة بل المتواترة التي حُكم فيها بكونه حمراً. مثلاً: ما رواه الكليني بسنده عن الوشاء، قال: كتبت إليه - يعني الرضا عليه السلام - أسأله عن الفُقَاع، قال: فكتب «حرام، وهو حمرة»<sup>(١)</sup> الحديث. وما رواه عن ابن فضال، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفُقَاع، فقال: «هو الخمر، وفيه حدّ شارب الحمرة»<sup>(٢)</sup>. وعن عمار بن موسى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفُقَاع، فقال: «هو حمرة»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ٩/٤٢٣٦، وعنه في الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الأشرية المحرّمة، ح ١.  
(٢) الكافي ١٥/٤٢٤٦، وعنه في الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشرية المحرّمة، ح ٢.  
(٣) الكافي ٢/٤٢٢٦، و ١٣/٤٢٤، التهذيب ٩/١٢٤: ٥٣٥، الاستبصار ٤/٩٤-٩٥/٣٦٤، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشرية المحرّمة، ح ٤.

و عن حسين القلانسي، قال: كتبت إلى أبي الحسن العاصي عليه السلام أسأله عن  
العُقَّاق، فقال: «لا تقر به فإنه من الخمر»<sup>(١)</sup>.

و عن محمد بن سنان (عن أبي الحسن الرضا عليه السلام نحوه. و عنه أيضاً)<sup>(٢)</sup>  
قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن العُقَّاق، فقال: «هي الحمر بعينها»<sup>(٣)</sup>.

و عن الحسن بن جهم و ابن فضال جميعاً قالا: سألا أبا الحسن عليه السلام عن  
العُقَّاق، فقال: «هو حمر مجهول، و فيه حدّ شارب الخمر»<sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار التي في بعضها «هي خمرة استصغرها الناس»<sup>(٥)</sup>  
و في بعضها: «هو حمر مجهول»<sup>(٦)</sup> و في بعضها إطلاق لفظ «الخميرة»<sup>(٧)</sup> عليه.

و الذي يظهر من هذه الأخبار كونه فرداً حقيقياً للحمر، لكن من أفرادها  
الضعيفة التي لم تكن يعرفها الناس، فيثبت له أحكامها التي منها المجاسة.

و لو أريد بها الحمل المجاري، فظاهرها إرادة التشبيه التام، أو التبريل

(١) الكافي ٤٢٢:٦-٤٢٣/٣، التهذيب ١٢٥٩/٥٤٣، الاستبصار ٤٦:٤/٣٧٢، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٦.

(٢) الطاهر زيادة ما بين القوسين حيث لم يشر على نحو تلك الرواية له غير الرواية الأخيرة.

(٣) الكافي ٤٢٣:٦، التهذيب ١٢٥٩/٥٤٢، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٧.

(٤) الكافي ٤٢٣:٦، التهذيب ١٢٥٩/٥٤١، الاستبصار ٩٥:٤/٣٧٠، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١١.

(٥) الكافي ٤٢٣:٦، التهذيب ١٢٥٩/٥٤٠، الاستبصار ٩٥:٤/٣٦٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١، و فيما عدا الوسائل: «خميرة» بدل «خمرة».

(٦) الكافي ٤٠٧:٣ و ٤٢٣:٦، التهذيب ١٢٥٩/٥٤٤، الاستبصار ٩٦:٤/٣٧٣، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٨.

(٧) الكافي ٤٢٣:٦، و فيه: «الخمرة»، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٩.

الموصوعى بإدراجه في موضوع الخمر تعدياً بلحاظ أحكامه الشرعية على سبيل الإحمال، المقتضى لثبوت جميع أحكامه ظاهرة كانت أم خفية، كما لا يحفى على المتأمل فيها

و يشهد له أيضاً خبر أبي جميلة البصري، قال: كنت مع يونس ببغداد و أنا أمشي في السوق، ففتح صاحب المقاع فقاعه فقفر<sup>(١)</sup> فأصاب ثوب يونس، فرأيته قد اغتم لذلك حتى رالت الشمس، فقلت له: يا أبا محمد ألا تصلي؟ فقال ليس أريد أن أصلي حتى أرحع إلى البيت فأغسل هذا الحمر من ثوبي، فقلت: هذا رأي رأيته أو شيء ترويه؟ فقال: أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل الصادق عليه السلام عن المقاع، فقال: «لا تشربه فإنه حمر مجهول، فإذا<sup>(٢)</sup> أصاب ثوبك فاغسله»<sup>(٣)</sup>.

و ضعف مسنده مجبور بما عرفت.

و كيف كان فلا إشكال في الحكم، بناءً على نجاسة الحمر، كما هو انطاهر و إنما الإشكال في تحييص موصوعه، فقد احتلت كلمات الأصحاب فيه.

(١) قفر، أي: وثب الصالح ٨٩١:٣، قفر.

(٢) حكى عن المحقق الشيخ حسن في حاشية له - في المعالم - على الحديث - بعد نقله كما هي المتى بلفظ الغاء - أنه قال: في التهذيب ذكر الحديث كما هنا في بحث النجاسات، و هي الأشربة، و يد، أصاب ثوبك - و هو أقرب؛ لاحتمال الغاء كون ما عطف من كلام يونس قاله لصاحبه، لا من حديث هشام، تأمل انتهى، و هو جيد. (منه رحمه الله).

و لم يشر إلى الحاشية في نسخة الحجرية من المعالم و لا في الطبعة المحققة منها، فلاحظ

(٣) الكافي ١٥/٤٠٧:٣، و ٧/٤٢٣:٦، التهذيب ٨٢٨/٢٨٢:١، و ١٢٥:٩، ١٢٦/١٢٦، ٥٤٤/١٢٦.

الاستبصار ٣٧٣/٩٦:٤، الوافي ٢١٦:٦-٢١٧:٦، ٥-٤١٤٤/٢١٧.

فربما يظهر من غير واحد منهم كونه اسماً لشراب كان يتخذ من ماء الشعير فقط.

قال في مجمع البحرين: القُقَاع كزُمان. شئ يُشرب يتخذ من ماء الشعير فقط، وليس بمسكر، ولكن ورد الهمي عنه<sup>(١)</sup> انتهى

و عن العديّات: أنّه شراب معمول من الشعير<sup>(٢)</sup>.

و عن السيّد المرتضى رحمته أنّه نقل عن أبي هاشم الواسطي أنّ القُقَاع بيّذ الشعير، فإذا شُف فهو خمر<sup>(٣)</sup>.

و يظهر من جملة منهم عدم الاختصاص بكونه من الشعير.

فمن السيّد في الانتصار و الرارّيات أنّه كان يعمل منه و من القمح<sup>(٤)</sup>.

و ربّما يُستشعر من هذه العبارة أنّه اسم لقسم معهود من الشراب، و أنّ اتّحاده من الشعير أو الحطة لحصوله بهما من غير أن يكون لخصوصيّتهما دُخْل في التسمية، كما أنّه يُفهم هذا المعنى من عبارة غيره أيضاً.

مثل ما عن الشهيد أنّه قال. كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً، و يوضع<sup>(٥)</sup> حتّى يحصل له شيش، و كأنّه الآن يتخذ من الزبيب<sup>(٦)</sup>.

(١) مجمع البحرين ٤: ٣٧٦ «فتح».

(٢) حكاة عنها صاحب كشف اللثام فيه ١: ٣٩٨.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٦٧، و انظر: الانتصار: ١٩٩.

(٤) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ١: ٣٩٨، و انظر: الانتصار: ١٩٨، و المسائل الواردة (صن مسائل الشريف المرتضى) ١٠١١.

(٥) في المصدر: «ويصنع» بدل «و يوضع».

(٦) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ١: ٣٩٨، و انظر: مسائل الفاضل المقداد و «جوبة».

و عن الشهيد الثاني في الروض أنه قال: الأصل في الفقاع أن يتخذ من ماء الشعير، كما ذكره في الانتصار، لكن لما ورد النهي معلقاً على التسمية ثبت له ذلك، سواء عمل منه أم من غيره إذا حصل فيه خاصته، وهو الشيش<sup>(١)</sup>.  
و قال في الروضة: و الأصل فيه أن يتخذ من ماء الشعير، لكن لما ورد المحكم فيه معلقاً على التسمية ثبت لما أطلق عليه اسمه مع حصول خاصته أو اشتباه حاله<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و هذا مبني على كونه من أصله موضوعاً للقدر المشترك بينه وبين جميع ما يشاركه في وصف الشيش - الذي عر عنه بالخاصة - مما أطلق عليه الاسم، بمعنى أنه اسم لكل ما يطلق عليه الفقاع في العرف بشرط أن يكون له صفة الشيش، و إلا فالإطلاق مبني على المسامحة و التجوّر، فعند اشتباه حال الفرد الذي أطلق عليه الاسم حكم بكونه مصداقاً حقيقياً له بمقتضى أصالة الحقيقة.  
و إلى هذا المعنى أشار في القاموس حيث قال: الفقاع كزمان: هذا الذي يشرب، سمي بذلك؛ لما يرتفع في رأسه من الزبد<sup>(٣)</sup>. انتهى

و لكن إثبات كونه من أصله اسماً للأعم و لو بعد تسليم كونه عرفاً كذلك لا يخلو عن إشكال؛ فإنه و إن اقتضت أصالة عدم الاشتراك و النقل كونه كذلك، وعدم الالتفات إلى تفسير من فسر بنيذ الشعير، الظاهر في الاحتصاص بعد

= الشهيد (ضمن نشرة تراثنا، العددان الثاني و الثالث، السمة الثانية): ٣٧٢، المسألة التاسعة.

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٦٧، وانظر: روض الجنان: ١٦٤.

(٢) الروضة لتهية: ٢٨٧: ١.

(٣) القاموس المحيط: ٦٤٣.

معارضته بقول مَنْ قَسَرَهُ بِالْأَعْمَ و مساعدة العرف عليه، لكن من المعلوم أنَّ إطلاقه على مصاديقه ليس بلحاظ معناه الوصفي، وإلا لم يكن محتاجاً إلى مراجعة العرف في تشخيص المسمى، بل بلحاظ معناه الاسمي.

و الذي يظهر من كلماتهم كون المتعارف في القديم اتحاذه من الشعير، فمن المستبعد صيرورة اللفظ حقيقة في الأعم منه و ممّا يشاركه في الخواص من جنس المشروبات وإن لم يكن متعارفاً نوعه.

فمن هنا قد يعلل على القلن صحة ما سمعته<sup>(١)</sup> من أبي هاشم و غيره من تفسيره بنبيذ الشعير.

و لا يعارضه تفسير مَنْ تأخر عنه بما هو أعم من ذلك؛ لاحتمال تجدد النقل، و أصالة عدم النقل لا تصلح دليلاً لطرح قول مَنْ صرح بكونه اسماً للمعنى الخاص.

ثم لو سلّم كونه حقيقة في الأعم، فهو غير مُجَدِّد في حمل الأخبار الناهية عنه عليه بعد فرض كون الغالب المتعارف فيه هو خصوص المتخذ من الشعير، كما هو مقتضى كلماتهم؛ فإنَّ إطلاقات الأخبار تصرف إلى أفرادها الشائعة المتعارفة.

و كيف كان فالحكم في غير المتخذ من الشعير محلّ تردد.

ثم إنَّ مقتضى إطلاق الفتاوى و أغلب النصوص: حرمة القُحَّاع و نجاسته مطلقاً، سواء حصل له النشيش والغليان أم لا، فالمدار على تحقق الاسم

لكن حكى عن ابن الجنيد أنّه قال: إنَّ تحريمه من جهة نشيشه و من

ضراوة<sup>(١)</sup> إبانته إذا كرّر فيه العمل<sup>(٢)</sup>.

و ظهره انتفاء الحرمة عند انتفاء النشيش والغليان، سواء صدق عليه اسم الفُقّاع أم لا، ولذا عدّه جملة من الأصحاب مخالفاً للمشهور<sup>(٣)</sup>

لكن يظهر من غير واحدٍ منهم - كالشهيدين وأبي هاشم في عبارتهم المتقدمة<sup>(٤)</sup>، وكذا من غيرهم أيضاً - اعتبار النشيش والغليان في تحقق مفهومه، فلا يكون الفُقّاع فُقّاعاً حقيقةً إلا إذا نشّ وارتفع في رأسه الزبد، وإطلاق الفُقّاع عليه قبل أن يصير كذلك تجوّز، فتحكم الأصحاب بحرمة على الإطلاق لعلّه بهذه الملاحظة، وإلا فالأقوى ما ذهب إليه ابن الجنيّد، كما صرح به في الحقائق<sup>(٥)</sup> وغيره.

لصحيحة ابن أبي عمير عن مرازم قال: كان يُعمل لأبي الحسن عليه السلام الفُقّاع في منزله، قال ابن أبي عمير: ولم يُعمل فُقّاع بغلي<sup>(٦)</sup>.

و رواية عثمان بن عيسى، قال: كتب عبد الله<sup>(٧)</sup> بن محمد الرازي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: إن رأيت أن تفسر لي الفُقّاع، فإنه قد اشتهر علينا أمكروه هو

(١) الإنباء النضاري: هو الذي تُسوّى بالحرر وتؤد بها إذا وضع فيها الخمر صار مسكراً. نهاية لابن الأثير - ٨٧:٣ وخرقه.

(٢) حكاه عنه المحقق في المختبر ١: ٢٥٥.

(٣) أنظر: الحقائق الناضرة ٥: ١٢٠.

(٤) في ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

(٥) الحقائق الناضرة ٥: ١٢٠.

(٦) التهذيب ٩/١٢٦٩، الاستبصار ٤/٣٧٤، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الأشرية

المحرّمة، ح ١.

(٧) في التهذيب. وعبد الله.



بعد عليانته أم قبله؟ فكتب «لا تقرب الفَقَّاعَ إلَّا ما لم تضر أنيته أو كان جديداً» فأعاد الكتاب إليه أتني كتبت أسأل عن الفَقَّاعِ ما لم يُقَلَّ، فأتاني أن يشربه ما كان هي بناء جديد أو غير ضار. ولم أعرف حدَّ الصراوة و الجديد، و سأل أن يفسر ذلك له، و هل يجوز شرب ما يُعمل في الغضارة و الزجاج و الخشب و نحوه من الأواني؟ فكتب «يجعل»<sup>(١)</sup> الفَقَّاع في الزجاج و في الفخار الجديد إلى قدر ثلاث عملات ثم لا يعد منه بعد ثلاث عملات إلَّا في إناء جديد، و الخشب مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

و يؤيده صحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: سألت عن شرب الفَقَّاع الذي يُعمل في السوق و يُباع و لا أدري كيف عُمِل و لا متى عُمِل أحل أن أشربه؟ قال: «لا أحبّه»<sup>(٣)</sup> بأن ظاهر قوله: «و لا متى عُمِل»: أن الحرام منه ما يبقى حتى يحصل له التشبُّش.

ثم إن ظاهر الأصحاب حيث جعلوا الفَقَّاع قسيماً للخمر و غيرها من المسكرات: عدم اعتبار الإسكار فيه، بل سمعت<sup>(٤)</sup> من مجمع البحرين - كما صرح به غيره<sup>(٥)</sup> أيضاً - أنه شراب غير مسكر.

لكن يُعهم من الأحبار أن حرمة حرمة خمريّة، فيُستشعر منها أنه من

(١) في المصدر: «يعمل» بدل «يجعل».

(٢) التهذيب ٩/١٢٦: ٥٤٦، الاستبصار ٩٦: ٣٧٥/٩٧، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٢.

(٣) التهذيب ٩/١٢٦-١٢٧: ٥٤٧، الاستبصار ٩٧: ٣٧٦، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٣.

(٤) في ص ٢٢٨.

(٥) كالشيخ جعفر النجفي في كشف الغطاء: ١٧٢.

### الأشربة المسكرة.

كما يؤيده ما حكى عن زيد بن أسلم أنه قال: الغبيراء التي نهى رسول الله ﷺ عنها هي الأسكرة خمر الحبشة<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد فُسر الأسكرة بالفُقَاع، فلا يعد أن يكون له مرتبة حقة من الإسكار لا توجب زول العقل، فلعله لذا سُمي في الأخبار بالخمير المجهول<sup>(٢)</sup> حيث لم يعرف مسكرته.

وكيف كان فالظاهر أن ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء ليس منه، كما استظهره غير واحد، والله العالم.

(١) الموطأ ٢/٨٤٥ دليل ح ١٠، و حكاها أيضاً السيد المرتضى في الانتصار: ١٩٩.  
ولا يحصى أن قوله: «خمر الحبشة» من كلام أبي موسى، كما في الانتصار، وكذا في الاستدكار - لابن عبد البر - ٢٩٦: ٢٤٤/٣٦٤٢٧.

(٢) الكافي ٣/٤٠٧: ١١٥ و ٧/٤٢٣: ٧ و ٨، التهذيب ١/٢٨٢: ٨٢٨ و ٩/١٢٥-١٢٦/٥٤٤، الانتصار ٤/٣٧٣، الفوائد، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٨ و ١١.



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

(العاشر: الكافر) بجميع أصفاءه على المشهور، بل لم يُعرف الخلاف في غير الكتابي منه من أحد، وقد استفيض بل تواتر نقل الإجماع عليه. وأما الكتابي: فمن جماعة أيضاً دعوى الإجماع على نجاسته. لكن حكى عن ابن الجنيد وظاهر العماني و نهاية الشيخ القول بطهارته<sup>(١)</sup>، و تبعهم جماعة من متأخري المتأخرين. واستدلّ للنجاسة مطلقاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجِسٌ﴾<sup>(٢)</sup> بناءً على شمول المشرك لجميع أصناف الكفار، كما ادّعاه بعض<sup>(٣)</sup> من أنه يُطلق على كل كافر من عبد صنم و يهودي و نصراني و مجوسي و زنديق و غيرهم

(١) نهاية. ٥٨٩-٥٩٠، وانظر: مختلف الشيعة ٣١٦:٨، ضمن المسألة ٢٨ من كتاب العبد و توابعه، و منار الأحكام ٢٩٥:٢.

(٢) التوبة ٢٨:٩.

(٣) هو البوري في التحرير على ما حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٤٨:٠ مقلداً من شارح الروضة.

و المناقشة فيه: لمنع الإطلاق على سبيل الحقيقة غير صائغ بالنسبة إلى غير أهل الكتاب؛ لعدم القول بالفصل.

و أما أهل الكتاب: فالمجوس - بناءً على كونهم من الكتابي على ما قيل<sup>(١)</sup> - قائلون بِلَهِيَّة يردان و النور و الطلعة، فهم من أظهر أصناف المشرك.  
و أما اليهود و النصارى، فيدلّ على كونهم من المشركين قوله تبارك و تعالى: (و قالت اليهود عزير ابن الله و قالت النصارى المسيح ابن الله - إلى قوله تعالى - سبحانه عما يشركون)<sup>(٢)</sup>

و ما يقال - من أنّ التجسس مصدر، فلا يصحّ وصف الجثة به إلا مع تقدير كلمة «دو» و نحوها، فلا تدلّ على المدعى؛ لجواز أن تكون نسبتهم إلى التجسس عدم انفكاك ظاهر جسدكم من النجاسات العرصية؛ لأنهم لا يتعشرون و لا يغتسلون - فيه: أنّ حمله على المبالغة - كـ «زيدٌ عذُلٌ» - أولى و أظهر.

و يتوجّه على الاستدلال. منع كون التجسس في زمان صدور الآية حقيقة في المعنى المصطلح، بل المتبادر من حمل التجسس على المشركين - كحمل الرجس على الميسر و الأنصاب و الأزلام في قوله تعالى: (إنّما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس)<sup>(٣)</sup> - معناه اللعوي الذي هو أعمّ من المعنى المصطلح.

و العجب من صاحب الحقائق حيث حاول إثبات إرادة المعنى الأحص من

(١) أنظر تذكرة المفهاء ٢٧٦:٩، المسألة ١٦١، و الروضة المهيّة ٢٢٨:٥

(٢) التوبة ٩: ٣٠ و ٣١.

(٣) المائدة ٩٠:٥

الآية بكون النجس في عرف الأئمة عليهم السلام حقيقة في المعنى الأخص، كما لا يحتمل على المتشع، و دفع احتمال تأخر ثبوت الحقيقة العرفية الخاصة بقوله. إن عرفهم في الأحكام الشرعية و فتاويهم و أمرهم و نهيمهم في ذلك راجع في الحقيقة إليه عليه السلام، فإنهم نقلت عنه و حفظت لشريعته و تراجمت لوجيه، كما استفاصت به أخبارهم<sup>(١)</sup>. انتهى.

و فيه ما لا يخفى من عدم ارتباط كونهم حفظت للشرعية و تراجمت للوحي بالمذمى.

نعم، ربما يُقْلَن من صيرورة اللفظ حقيقة لدى المشرعة في معنى كون هذا المعنى هو المراد بهذه الكلمة في استعمال الشارع، و أن صيرورتها حقيقة فيه نشأ من ذلك.

لكن لا يعنى بمثل هذه الظنون ما لم تتحقق.

و قد يجاب عن المناقشة.

أولاً: بتسليم كون النجس مستعملاً في معناه العرفي، و هو القذارة، لكن القذارة التي يراها الشارع قذارة هي القذارات التي أمر بالتجنب عنها، أي النجاسات، دون الأجسام الطاهرة شرعاً.

و ثانياً: بأن تفريع حرمة قريهم من المسجد الحرام قريبة على إرادة القذارة الخاصة الموجبة لحرمة الدخول في المسجد، و هي النجاسة الشرعية؛ إذ لا يجب تجنب المساجد عن غير النجس الشرعي إجماعاً.

(١) الحقائق الناضرة ١٦٥: ١٦٦.

و فيه: أن غاية ما يمكن ادّعاؤه كون كل ما أوجب الشارع التجنب عنه قدرًا عنده، لا احصار القدر لديه فيما أوجب التجنب عنه، كيف! و بعض الأشياء يستحب التره عنه، فهو قدر لدى الشارع، لكن لم يوجب الاجتناب عنه و عن ملاقيه إماما لقصور المقتضي عن سببته للإيجاب، أو لوجود المانع

و أمّا ما ذكره من أن التفريع قرينة على إرادة النجس الشرعي؛ للإجماع على عدم وجوب تجنب المساجد عن غير النجس الشرعي ففيه:

أولاً. النقص بالقذارات المعنوية الحاصلة بالحجبة و الحيض و نحوهما، فإن إطلاق النجس عليها - كإطلاق القدر و الرجز و الرجس - بهفاظ معناه اللغوي خير مستحسّن، بل شائع، فلا مانع من أن يكون المراد بالنجس في الآية النجاسة الباطنية و القذارة المعنوية الحاصلة بالشرك الذي هو أشدّ قذارة من الأحداث المانعة من دخول المساجد

و ثانياً: أن ما ادّعوه من الإجماع مرجعه إلى دعوى الإجماع على احصار سبب منع المشركين من دخول المسجد الحرام في نجاستهم الظاهرية، و هي ممنوعة على مدّعيها أشدّ المنع، بل المشركون يحرم دخولهم في المسجد الحرام و إن لم يقل بنجاستهم منصوص الكتاب و إجماع المسلمين، بل الضرورة من الدين، المستكشعة من استقرار سيرة العامة و الحاضرة على منعهم من دخول المسجد الحرام، بل و كذا غيره من المساجد و المناسك المخصوصة بالمسلمين من المشاهد المشرفة و ما يتعلق بها، لا لأجل نجاستهم من حيث هي، بل لكفرهم الذي هو قذارة باطنية و نجاسة معنوية موحية لهتك حرمة المسجد و نحوه.

كيف! ولو كان المانع منحصراً في نجاستهم الظاهرية من حيث هي، لانتجه اختصاص المص مع ما إذا كانت مسرية؛ لما ستعرف من أن الأظهر جوار إدخال النجاسة الغير المتعدية، مع أنه لا يُظنّ بأحد أن يلتزم بذلك، فليتنامل.

ثمّ لو سلّمنا دلالة الآية على النجاسة المصطلحة، فهي أخص من المدعى؛ لعدم شمول المشركين لأغلب أصناف الكفار من أهل الكتاب و المرتدين و المتحليين للإسلام.

و ما قيل - من إطلاق المشرك على كل كافر - ففيه: أنه مني على التجوز و أمّا نسبة الإشراك إلى أهل الكتاب ببعض الاعتبارات - كما في الكتاب<sup>(١)</sup> العزيز - فلا تصحّح إرادتهم من إطلاق المشرك الذي لا يتبادر منه إلا إرادة لشوي و الوثني و نحوهم، لا مطلق من صحّ توصيفه بالإشراك ببعض الاعتبارات، و إلا فصدق المشرك على المراني أوضح من صدقه على اليهود بواسطة قولهم: «عزيز ابن الله»<sup>(٢)</sup> و قد أطلق عليه المشرك في جملة من الأخبار، مع أنه لا يعمّه الإطلاق قطعاً.

هذا، مع أن المتبادر من الآية - شهادة سياقها - إرادة مشركي أهل مكة التي أنزلت البراءة من الله و رسوله منهم، و مُعروا من قرب المسجد الحرام، فلا يجوز التعدي عنهم إلا بتنقيح المناط، أو عدم القول بالمصل، و لا يتم شيء منهما بالنسبة إلى أهل الكتاب.

(١) التوبة ٣١:٩

(٢) التوبة ٣٠:٩.



و استدلل أيضاً بالأخبار الآتية الدالة على نجاسة أهل الكتاب، فإنها تدل على نجاسة سائر أصناف الكفار بالأولوية القطعية.

و فيه: منع الأولوية بالنسبة إلى المستحلين للإسلام، المحكوم بكفرهم، و كذا بالنسبة إلى بعض أصناف المرتدين.

و استدلل لنجاسة أهل الكتاب - مصافاً إلى ما عن صريح السيد و ظاهر غيره من دعوى الإجماع عليها<sup>(١)</sup>، المعتضدة بالشهرة المحققة، و شذوذ المخالف، بل بمعرفة الحكم بالنجاسة لدى الخاصة على وجه صار شعاراً لهم يعرفه منهم علماء العامة و عوامهم و نساؤهم و صبيانهم بل و أهل الكتاب فضلاً عن الخاصة - بموثقة سعيد الأعرج أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن سور اليهودي و النصراني أيؤكل أو يشرب؟ قال: «لا»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن رجل صافح مجوسياً، قال: «يفسل يده و لا يتوضأ»<sup>(٣)</sup>.

و رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في مصافحة المسلم لليهودي و النصراني، قال: «من وراء الثياب، فإن صافحك بيده فاغل يدك»<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٤١٦، وانظر الانتصار ١٠، و تذكرة الفقهاء ١٧٨: ٢٢٢.

(٢) الفقيه ٢١٩٣/١٤، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب الأطمعة المحرمة، ح ١.

(٣) الكافي ٢/١٢٠، و فيه عن أبي جعفر عليه السلام، التهذيب ١/٢٦٣: ٧٦٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢.

(٤) الكافي ٣/١٠، و فيه عن أحدهما عليه السلام، التهذيب ١/٢٦٣: ٧٦٤، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٥.

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن النصراني يعتسل مع المسلم في الحمام، فقال: «إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل» و سألت عن اليهودي و النصراني يدخل يده في الماء أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يضطر إليه»<sup>(١)</sup> و عن الشيخ أنه حمل الاصرار على النقيّة<sup>(٢)</sup> حتى لا ينافي نجاسته.

و صحيحته الأخرى عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن فراش اليهودي و النصراني ينام عليه، قال: «لا بأس و لا يصلي في ثيابهما» و قال: «لا يأكل لمسلم مع المجوس في قصعة واحدة، و لا يقعد في فراشه و لا مسجده، و لا يصافحه» قال: و سألت عن رجل اشترى ثوباً من السوق للثبس لا يدري لمن كان هو، هل تصح الصلاة فيه؟ قال: «إن اشتراه من مسلم عليصل فيه، و إن اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله»<sup>(٣)</sup>.

و روايته الأخرى أيضاً عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن مؤاكلة المجوسي في قصعة واحدة و أرقد معه على فراش واحد و أصافحه، قال: «لا»<sup>(٤)</sup> و رواية هارون بن خارجة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، إني أحالط المجوس فأكل من طعامهم، فقال: «لا»<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) التهذيب ١/٢٢٣:٦٤٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٩.  
 (٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٤٩:، و لم نعثر عليه في التهذيب، و حمته صي النقيّة أيضاً البحراني في الحقائق الناضرة ١٦٧:٥.  
 (٣) التهذيب ١/٢٦٣:٧٦٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ١٠.  
 (٤) الكافي ٦/٢٦٤:٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٦.  
 (٥) الكافي ٦/٢٦٤:٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٧.

و مفهوم رواية سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طعام أهل الكتاب ما يحلّ منه؟ قال: «الحبوب»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أنية أهل الذمة و المحروس، فقال: «لا تأكلوا»<sup>(٢)</sup> من طعامهم الذي يطبخون و لا في آيتهم التي يشربون فيها الخمر»<sup>(٣)</sup>.

و الإنصاف أنّه لا إشعار في أغلب هذه الأخبار بالسجاسة فضلاً عن الدلالة عليها.

أمّا صحيحة محمد بن مسلم، الأخيرة: فهي على خلاف المطلوب أدل؛ لأنّ ظاهرها انحصار المنع بالأكل في آيتهم التي يشربون فيها الخمر، دون ما يشربون فيها الماء و نحوه من الأشياء المحلّة.

و أمّا المنع من أكل طعامهم الذي يطبخون: فيُحتمل قوياً أن يكون لأجل عدم تجنّبهم عن مزجه بالأشياء المحرّمة من الميتة و لحم الخنزير و شحمه و غير ذلك ممّا لا يتحرّزون عنه، و لا أقلّ من كون أوانيهم المعدة للطبخ متنجّسة بمثل هذه الأمور، فلا يدلّ على أنّ المنع منه ليس إلا لأجل مباشرتهم برطوبة مسرية حتى يستفاد منه نجاستهم.

(١) الكافي ٢/٢٦٣٦، التهذيب ٨٨٩-٨٩٠/٣٧٥، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٢.

(٢) في المصدر زيادة وفي آيتهم و لا.

(٣) الكافي ٥/٢٦٤٦، التهذيب ٨٨٩-٨٩٠/٣٧٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب سجاسات، ح ١، وكنا الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٣.

كيف! و لو كان هذا هو العلة للمنع، لكان الأنسب المنع من أكل كل ما  
باشروه برطوبة مسرية، لا خصوص طعامهم الذي يطبخونه.  
و بهذا ظهر لك قصور سائر الأحار النهائية عن أكل طعامهم عن إثبات  
المدعى.

و لعل ما أشرنا إليه هو الوجه لما في الأخبار<sup>(١)</sup> المستفيضة الواردة في  
تفسير قوله تعالى: ﴿و طعام الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لكم﴾<sup>(٢)</sup> من تخصيصه  
بالحبيب، بل في بعض<sup>(٣)</sup> تلك الأخبار إشعار بذلك.

و أمّا صحيحة علي بن جعفر عليه السلام، الأولى: فمفادها جواز الوضوء بالماء  
الذي يدخل اليهودي و النصراني يده فيه لدى الضرورة، و هو ينافي نجاسته، كما  
أشرنا إليه

و م عن الشيخ - من حمل الاضطرار على التقية<sup>(٤)</sup> - بعيد؛ فإن ظاهرها  
الاضطرار إلى الوضوء منه بانحصار الماء فيه، لا الاضطرار إلى أن يتوضأ بالماء  
الحبس لصلاته تقية

و ما في صدر هذه الصحيحة - من حكم الاغتسال في الحمام الذي اغتسل  
فيه النصراني - فلا يحلو وجهه عن إجمال لا يكاد يستفاد منها نجاسة النصراني

(١) منها ما في الكافي ٦/٢٦٤، و تفسير العياشي ٣٧/٢٩٦:١، و عنهما في الوسائل، الباب  
٥١ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٣ و ٨.

(٢) المائدة ٥:٥.

(٣) الكافي ٦/٢٤٠، ١٠/٢٤١، و ١٧/٢٤١، التهذيب ٦/٢٧٠، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب  
الذبائح، ح ١ و ٦.

(٤) راجع الهامش (٢) من ص ٢٤١.

من حيث هو، كما لا يتخفى على المتأمل.

و أمّا صحيحته الثانية -المشتملة على المص من الصلاة في ثيابهما والأكل مع المجوس في قصعة واحدة و تمكيه من الجلوس في فراشه و مسجده و المصافحة معه و الهوى عن الصلاة في الثوب الذي اشتراه من النصرانيّ إلا أن يعسله - فلا بدّ من تأويلها أو حملها على الاستحباب؛ لعدم إمكان العمل بظاهرها على الإطلاق.

نعم، يمكن ذلك في خصوص المص من الصلاة في ثيابهما على تقدير نجاستهما؛ نظراً إلى علة ملاقاتهما لثيابهما مع الرطوبة المسرية، فيكون إطلاق المنع منزلاً على الغالب، فعلى هذا يتم الاستشهاد بهذه الفقرة للمدعى. لكن لقائل أن يقول: كما أنّ الغالب ملاقاتهما لثوبهما برطوبة مسرية، كذلك الغالب عدم خلق ثوبهما و جسدتهما الملاقى للثوب مع الرطوبة عن النجاسة العرضية، فلا ينحصر وجه المنع بكون الثوب ملاقياً لجسدهما من حيث هو حتى يتم به الاستدلال.

و أمّا روايته الثالثة: فلا يعد أن يكون ما فيها من المنع من الأشياء المذكورة في السؤال بلحافظ كونها نحواً من الموادّ المسهي<sup>(١)</sup> عنها، و إلاّ فمجرد نجاستهم لا تفتضي إلا المص من بعض تلك الأشياء في الجملة لا مطلقاً.

والحاصل: أنّه لا يمكن استفادة نجاسة أهل الكتاب من الأحكام المذكورة في هذه الروايات؛ لعدم الملازمة بينها وبين النجاسة لا عقلاً ولا عرفاً ولا شرعاً.

و ما يمكن الاستشهاد به للمدعى من الأخبار المتقدمة إنما هو موثقة سعيد وصحيحة محمد بن مسلم الأولى، و رواية أبي بصير، فإن المتبادر من النهي عن أكل سؤرهم و شربه - كما في الموثقة - بواسطة القرائن المغروسة في أدهن المتشرعة المبع منه؛ لقذارته شرعاً، لا الحرمة تعبداً.

و حملة على الكرامة - كالتواهي المتعلقة بالأسار المكروهة، كسؤر الفأرة و نحوها - خلاف الظاهر.

و كذا المتبادر من الأمر بغسل اليد الملاقية للكتابي بالمصافحة - كما في الخبرين الأخيرين<sup>(١)</sup> - نجاستها، و كون الأمر بغسلها ناشئاً منها، فحملة على إرادة الوجوب التعبدية بعيد، مع مخالفته لفتوى الأصحاب.

و حملة على الاستحباب - كما في غسل الثوب من بول الحمار و نحوه - غير بعيد، لكنه خلاف ظاهر الأمر.

لكن بناءً على إرادة ظاهره من الوجوب الشرطي يجب تقييده بما إذا كانت الملاقاة برطوبة مسرية؛ جمعاً بينه و بين ما دل على أن «كل يابس ذكي»<sup>(٢)</sup> فيدور الأمر بين التثيد بقربة منفصلة، و بين حمل الأمر على الاستحباب.

و لا يبعد أن يكون الأول أولى خصوصاً مع اعتصاده بفهم الأصحاب و فتواهم، فيتم به الاستدلال.

(١) أي: صحيحة محمد بن مسلم و رواية أبي بصير، المتقدمتان في ص ٢٤٠.  
(٢) التهذيب ١/٤٩١، الاستبصار ١/٥٧: ١٦٧، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب أحكام

و احتمال كون الأمر بالغسل في الروايتين<sup>(١)</sup>، وكذا النهي عن سؤرهم في الرواية الأولى<sup>(٢)</sup> ناشئاً من نجاستهم العرضية؛ فإنَّ الغالب نجاسة ظاهر بدنيهم؛ لأنَّهم لا يغتسلون ولا يتطهرون، مدفوع: بأنَّ العلة لا توجب القطع بالنجاسة في خصوصيات الموارد حتَّى يجب الاجتناب عنهم مطلقاً، كما يقتضيه ظاهر الروايات، مع أنَّ مقتضى ظاهرها سببية نفس العنوان المذكور فيها للحكم، فليتأمل.

لكن ربما يؤيد إرادة الاستحباب التفكيك بين المصافحة من وراء الثوب و بدونه، كما في رواية<sup>(٣)</sup> أبي بصير؛ فإنَّ ظاهرها نهي البأس عن المصافحة من وراء الثياب، مع أنَّه لو كانت المصافحة برطوبة مسرية، وجب غسل الثوب الملاقي لليهودي أو النصراني، بناءً على نجاستهما، وإلا لم يجب غسل اليد أيضاً لو لم تكن من وراء الثياب.

.....

.....

فيمصافحني، قال: «امسحها بالتراب أو بالخط»

.....

فإنَّ مقتضى الاجتزاء بمسح اليد عدم نجاسة

.....

و حملها على عدم الرطوبة فيكون

.....

في العقرة الأخيرة؛ فإنَّ سوق الرواية يشهد

.....

(١) أي روايتنا محمد بن مسلم و أبي بصير، المتقدم

(٢) أي موثقة سعيد الأخرج، المتقدمة في ص ٢٤٠

(٣) المتقدمة في ص ٢٤٠.

اللهم إلا أن يراد بالعمل أيضاً الاستحباب.

و يؤيده أيضاً مرسلة الوشاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره سور ولد لرن و سور اليهودي و النصراني و المشرك و كل ما<sup>(١)</sup> خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سور الناصب<sup>(٢)</sup>.

لكن يحتمل قوياً إرادة الحرمة من الكراهة؛ فإن إرادتها منها بلحاظ معناها اللغوي غير عزيز في الأخبار.

و استدلل القائلون بالطهارة: بالأصل، و عموم قوله تعالى: (و طعام الذين أوتوا الكتاب جلّ لكم)<sup>(٣)</sup> و بالأخبار المستفيضة:

منها: صحيحة إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكله» ثم سكت هنيئة، ثم قال: «لا تأكله» [ثم سكت هنيئة، ثم قال: «لا تأكله»<sup>(٤)</sup> و لا تركه تقول: إنه حرام، و لكن تركه تنزهاً عنه، إن في آيتهم الخمر و لحم الخنزير<sup>(٥)</sup>].

و هذه الرواية مع صراحتها في عدم الحرمة تصلح قرينةً بمدلولها اللفظي على صرف الأخبار الطاهرة في الحرمة أو النجاسة عن ظاهرها، كصحيحة علي بن

(١) في الاستبصار: «منه بدل ماء».

(٢) لكافي ٦/١١٣، التهذيب ٦٣٩/٢٢٣١، الاستبصار ٣٧/١٨٠:١، الوسائل الباب ٣ من أبواب الأسرار، ح ٢.

(٣) المائدة ٥:٥.

(٤) ما بين المعقوفين من المصنوع.

(٥) الكافي ٩/٢٦٤، التهذيب ٣٦٨/٨٧:٩، الوسائل الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة،



جعفر، المتقدمة<sup>(١)</sup> الدالة على جواز الوضوء للصلاة بالماء الذي باشره اليهودي أو النصراني لدى الضرورة.

و منها: صحيحة العيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهودي و النصراني، فقال: «لا بأس إذا كان من طعامك» و سأله عن مؤاكلة المجوسي، فقال: «إذا توضأ فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرضا عليه السلام: الجارية النصرانية تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ و لا تغتسل من جباة، قال: «لا بأس تغسل يديها»<sup>(٣)</sup>.

و هذه الصحيحة تدلّ على المدعى قولاً و تقريراً.

و نحوها صحيحة الأخرى، قال: قلت للرضا عليه السلام: الخياط أو القصار يكون يهودياً أو نصرانياً و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ ما تقول في عمله؟ قال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و رواية زكريّا بن إبراهيم، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت: إني رجل من أهل الكتاب و إني أسلمت و بقي أهلي كلّهم على النصرانية و أنا معهم في بيت واحد لم أمارفهم فأكل من طعامهم؟ فقال: «يأكلون لحم الخنزير؟» قلت:

(١) في ص ٢٤١.

(٢) الفقيه ١٠١٦/٢١٩، التهذيب ٣٧٣/٨٨، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٤.

(٣) التهذيب ١٢٤٥/٣٩٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب المجاسات، ح ١١.

(٤) التهذيب ١١٤٢/٣٨٥، و عنه في الوافي ٢٠٩٦/٤١٢٨-٢٥.

لا، ولكنهم يشربون الخمر، فقال لي: «كُلْ معهم واشرب»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: سألت عن الرجل هل يتوضأ من كور أو إناء غيره، إذا شرب على أنه يهودي؟ قال: «نعم» قلت: فمن ذلك الماء الذي يشرب منه؟ قال: «نعم»<sup>(٢)</sup>.

و رواية أبي جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن ثوب المجوسي ألبس به وأصلي فيه؟ قال: «نعم» قلت: يشربون الخمر، قال: «نعم» نحن نشتري الثياب السابرية فنلبسها ولا نغسلها»<sup>(٣)</sup>.

و رواية الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام: عندنا حاكمة مجوس يأكلون الميتة ولا يغتسلون من الجنابة وينسجون لنا ثياباً فهل تجوز الصلاة فيها من قبل أن تغسل؟ فكتب إليه في الجواب: «لا بأس بالصلاة فيها»<sup>(٤)</sup>.

و رواية أبي علي البراز عن أبيه قال: سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن ثوب يعمل به أهل الكتاب أصلي فيه قبل أن يغسل؟ قال: «لا بأس وإن يغسل أحب إلي»<sup>(٥)</sup>.

و عن معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرية

(١) التهذيب ٩: ٨٧/٣٦٩، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٥.

(٢) التهذيب ١: ٢٢٣-٢٢٤/٦٤١، الاستبصار ١: ٣٨/١٨٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأسار،

ح ٣.

(٣) «لغية» ١: ١٦٨/٧٩٤، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح ٧.

(٤) الاحتجاج ٤٨٤، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح ٩.

(٥) التهذيب ٢: ٢١٩-٢٢٠/٨٦٢، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح ٥.

يعملها لمجوس و هم أحيات و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال،  
السها و لا أغسلها و أصلي فيها؟ قال: «نعم» قال معاوية: فقطعت له قميصاً و  
حطته و قتلت له أزراراً و رداءً من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم الجمعة حين  
ارتفع النهار، فكأنه عرف ما أريد، فخرج بها إلى الجمعة<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من الأحبار الدالة على جواز استعمال الثياب التي يعمها أهل  
الكتاب.

و حملها على إرادة الثياب التي لم يُعلم ملاقاتهم لها برطوبة مسرية أسوأ  
من طرحها.

و يؤيده بل يدل عليه أيضاً: الأخبار الكثيرة الدالة على جواز مخالطة  
الكتابي.

مثل ما يدل على جواز ترويع الكتابية<sup>(٢)</sup> و اتحادها طئراً<sup>(٣)</sup>، و جواز إعاره  
الثوب للكتابي وئسه بعد استرداده من غير أن يغسله<sup>(٤)</sup>، و تغسيل الكتابي للميت  
المسلم عند فقد المماثل و المحرم<sup>(٥)</sup>، و نحو ذلك من غير إشعار في شيء منها  
بالتجنب عما يلاقيه برطوبة مسرية مع قضاء العادة بعدم التحفظ عنه ما لم يكن  
متعمداً في ذلك، بل في بعض تلك الأخبار تقرير للسائل فيما رعمه من طهارة

(١) التهذيب ٣١٦٢/١٤٩٧، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب المجاسات، ح ١

(٢) راجع: الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر و دعوه.

(٣) راجع الوسائل، الباب ٧٦ من أبواب أحكام الأولاد.

(٤) التهذيب ٣٦١٢/١٤٩٥، الاستبصار ٣٩٢.١/١٤٩٧، الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب

النجاسات، ح ١.

(٥) التهذيب ٣٤١-٣٤١/٩٩٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، ح ١.

الكتابي.

كصحيحة عبدالله بن سنان، قال: سأل أبي أبا عبد الله عليه السلام - وأنا حاصر -  
 نبي أعير الدمى ثوباً وأنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير ثم يردّه عليّ  
 فأعسله قبل أن أصلي فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام «صل فيه ولا تفسله من أجل  
 ذلك، فإنك أعرته إياه وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس»<sup>(١)</sup>

إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتبع.

و يدلّ عليه أيضاً محالطة الأئمة عليهم السلام و خواصهم مع عامة الناس من  
 الخاصّة و العامّة الذين لا يتحرّزون عن مساورة أهل الكتاب مع قضاء العادة  
 باستحالة بقاء ما في أيديهم من المأكول و المشروب و الملبوس و ما يتعلّق بهم  
 من أثاث بيتهم على طهارته على تقدير نجاسة اليهود و الصاري.

و يرد على هذا الدليل - القصر بسائر النجاسات؛ فإنّ عامة الناس  
 لا يتحرّزون عنها و لا أقلّ من ابتلاء بعضهم بها في الجملة و لو في حال الجهل،  
 فتسري النجاسة منها إلى جميع ما في أيدي الناس بواسطة الاحتلاط، فهذه شبهة  
 سارية متعلّقة مسألة كون المتنّجس منجّساً، لا خصوص المقام، و سيأتي الكلام  
 في حلّها إن شاء الله.

و أجيب عن الأصل - بانقطاعه بالدليل.

و عن الآية. بأنها مفسّرة في الأخبار المستفيضة بالحبوب<sup>(٢)</sup>، فلا يصحّ

(١) التهذيب ٣٦١٢/١٤٩٥، الاستبصار ٣٩٢:١-٣٩٣/١٤٩٧، الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب  
 النجاسات، ح ١.

(٢) راجع: وسائل، الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرّمة.

التمسك بإطلاقها للمدعى.

و عن الأخبار الدالة على الطهارة، الحبر القابلة للحمل على صورة عدم العلم  
و غيره من المحامل. بأنها جارية مجرى التقية؛ لموافقتها لمذهب العامة.  
و يستشهد لذلك ببعض تلك الروايات.

مثل: رواية<sup>(١)</sup> ركريا بن إبراهيم، التي يظهر منها الفرق بين الخمر و لحم  
الحزير، فولا صدورهما تقية، لم يكن وجه لذلك.

و أوضح من ذلك رواية الكاهلي، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم  
مسلمين يأكلون، فحضرهم رجل مجوسي أيدعونه إلى الطعام؟ فقال: «أما أنا  
فلا أأكل المجوسي، و أكره أن أحرم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم»<sup>(٢)</sup> فإن  
الظاهر من الرواية أن مؤاكلة المجوسي محرمة من الله سبحانه، لكني لا أحرم من  
جهة شيوع ذلك في بلادكم، فإنها لو لا التقية، لم يكن شيوع الارتكاب علة لكراهة  
التحريم، و لو لم يكن الحكم من الله التحريم، لم يكن وجه لتعليل كراهة التحريم  
بشيوع الارتكاب في تلك البلاد.

و لا يخفى ما في هذا التقريب؛ فإن التقية ليست مقتضية لأن يكره  
الإمام عليه السلام تحريم ما حرمه الله تعالى، فالظاهر أن مؤاكلة المجوسي من حيث هي  
- ولو بالنسبة إلى الحيز و غيره من الأطعمة الجامدة على ما يقتضيه إطلاق أدلتها -  
من الأمور المكروهة التي يمقتها الله و أولياؤه عليهم السلام

(١) تقدمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢٤٩، انهامش (١).

(٢) الكافي ٤/٢٦٣٦، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٢.

و لعلَّ حكمته كونها نحواً من الموائدة المعقونة، لكنَّ الإمام عليه السلام كره أن يكلفهم بالمنع إرفاقاً بهم و توسعة عليهم.

فمراده بقوله عليه السلام: «أنَّ أحرَمَ عليكم» إمَّا مطلق المنع لا التحريم المصطلح. أو التحريم الحقيقي، لكنَّ بلحاظ تعلُّق أمر الإمام عليه السلام بتركه، كما لو أمر الولد ولده بترك بعض الأشياء المحللة لفرض صحيح، وقد صرح غير واحدٍ بوجوب إطاعة الإمام عليه السلام في كلِّ ما يأمر به و ينهى عنه وإن لم يكن متعلِّقاً واحباً أو حراماً شرعياً بالذات، فلا مقتضي لصرف الرواية عن طاهرها و لو ساء على نجاسة المجوسية؛ إذ لا مقتضي لحملها على إرادة خصوص المانع التي تسعمل بملاقاة السجس، فالمقصود بها بيان حكم المؤاكلة من حيث هي، محرمة كانت أو مكروهة.

و كيف كان فلا شهادة في هذه الرواية على كون الحكم بطهارة الكتابي في سائر الأخبار لأجل التقيّة.

و أضعف من ذلك الاستشهادُ له برواية<sup>(١)</sup> زكريّا بن إبراهيم، فإنَّهم إن أكلوا لحم الخنزير يكون اللحم أيضاً من جملة طعامهم، و ربما يمزجونه في سائر أطعمتهم، و لذا استفصل عنه الإمام عليه السلام عند إرادة بيان حكم طعامهم، و أمّا الخمر فهو شراب مستقل لا يكون مانعاً من حلِّ طعامهم.

ألا ترى أنَّه يصحُّ أن نقول: يحلُّ طعام شارب الحمر، و لا يصحُّ أن نقول: يحلُّ طعام من يأكل لحم الخنزير إلّا بعد التقيّد بخلوِّ طعامه عنه، ففعل الإمام عليه السلام استفصل عنه لإرادة تقيّد الرحصة بصورة العلم بخلوِّ طعامهم عنه أو عدم العلم

(١) تقدّمت الرواية في ص ٢٤٨.

بوجوده فيه.

هذا، مع أنه يظهر بالتدبر فيما أسلفناه في مبحث نجاسة الحمر أن احتمال صدور الأحبار الدالة على طهارتها تقيّة ليس بأقوى من احتمال كون ما دلّ على نجاستها كذلك.

فالإصاف أنه ليس في شيء من أخبار الطهارة ما يشعر بصدورها تقيّة فضلاً عن أن يدلّ على ذلك دلالة معتبرة مصحّحة لطرح هذه الأحبار الكثيرة، فلا يجوز رفع اليد عن مثل هذه الروايات إلاّ بدليل معتبر

والذي يقتضيه الجمع بينها وبين أخبار النجاسة إنّما هو ارتكاب التأويل في تلك الأحبار، فإنّ أخبار الطهارة لو لم تكن نصّاً فلا أقلّ من كونها أظهر دلالة من تلك الروايات.

مع ما أشرنا إليه من أن جملة من هذه الروايات تصلح أن تكون بمدلولها المعطي قرينة لصرف تلك الروايات عن طاهرها، خصوصاً مع ما عرفت من وهن دلالة تلك الأخبار على النجاسة، بل إمكان مع ظهورها فيها.

النهّم إلاّ أن يدعى انسحاب ضعف دلالتها - كسندها - بهمهم الأصحاب وعملهم، لكن لا يكفي ذلك في ترجيحها على أخبار الطهارة بعد عدم التساوي وإمكان الجمع عرفاً مع وجود الشاهد عليه.

إلاّ أن يقال: إنّ إعراض المشهور عن أحبار الطهارة أسقطها عن الاعتبار، فأحبار النجاسة على هذا التقدير حجة سليمة من المعارض يجب الأخذ بظاهرها لكنّ الاقتناع بهذا القول في طرح مثل هذه الأخبار أراه مجرد التقيد

والتصديق من غير تصور، فلا بد من تحقيق هذا القول.

فنقول: لا شبهة في أن إعراض أصحابنا - رضوان الله عليهم - عن رواية واصله إليهما بواسطتهم مع شدة اهتمامهم بالتعبد بما وصل إليهم من الأئمة عليهم السلام مانع من حصول الوثوق بكون ما تضمنته تلك الرواية بظاهرها حكماً شرعياً واقعياً، وكلما ازدادت الرواية قوة من حيث السند والدلالة والسلامة من المعارض المكف - كما فيما نحن فيه - ازدادت وهناً، فيكون إعراضهم عن الرواية أمانة إجمالية كاشعة عن حلي فيها من حيث الصدور أو جهة الصدور أو الدلالة، أو من حيث ابتلائها بمعارض أقوى.

لكنك خير بعدم كونه موجباً للقطع بالخلل عالياً، وعلى تقدير حصول القطع بذلك فلا بحث فيه؛ لأن القاطع مجبول على اتباع قطعه، ولا يعقل أن يكلف بالعمل برواية يقطع بعدم كون مصمونها حكم الله في حقه.

ولكن الكلام إنما هو بالنسبة إلى من لم يقطع بذلك بحيث يصح عقلاً أن يتعبد بالعمل بالخبر الذي أعرض عنه الأصحاب، فإعراض الأصحاب عنه بالنسبة إليه أمانة طنية لا دليل على اعتبارها، فإن أثرت وهناً في الرواية من حيث السند بأن منعته من إفادة الوثوق بصدورها، سقطت الرواية عن الحجية، بناءً على اعتبار الوثوق بالصدور في حجية الخبر أو عدمه بأمارة الخلاف، وأما بناءً على كفاية مجرد وثاقة الراوي أو عدالته و عدم اشتراط الوثوق الشخصي في خصوصيات الموارد فلا وجه لرفع اليد عنه بواسطة أمانة غير معترية، كما أنه لا وجه لرفع اليد عن دلالة أو ظهوره في كونه مسوقاً لبيان الحكم الواقعي لذلك.



النهم إلا أن يقال باشتراط حجّة الطواهر بالظن الشخصي، أو عدم الطرّ  
مخلافها ولكنه خلاف التحقيق.

و كيف كان فأخبار الباب الدالة على الطهارة - لتكاثرها أو نظايرها و صحة  
أسانيدهم و اعتضاد بعضها ببعض - أجل من أن يطرأ عليها وهن في سندها  
أو دلالتها؛ لإمكان دعوى القطع بصدور أغلبها لو لم نقل بذلك في كلّها، كما ذهب  
إليه بعض، فلا يتطرق إليها الوهن من حيث السند.

و أمّا دلالتها فهي من القوة بمكانٍ كاد يكون بعضها نصّاً في المدعى،  
فلا نجد في نفوسنا ريباً في دلالتها، وإنما الريبة التي تتطرق إليها إنما هي في جهة  
صدورها، فيتقوى بإعراض المشهور عنها احتمال كونها صادرة عن تقيّة و نحوها  
من الأمور المقتضية لإظهار خلاف الواقع.

لكن احتمال صدورها من الإمام عليه السلام تقيّة منه في القول - بمعنى كونه عليه السلام  
متقيّاً في مقام بيان الحكم - بعيد عن مصبّ الروايات، كما لا يخفى على المتأمل.  
فالذي يحتمل قوياً كونها صادرة لأجل التقيّة في مقام العمل، بمعنى أنّه  
قصد به أن يعمل السائلون على ما يوافق مذهب العامة كيلا يصيبهم منهم سوء.  
و لا مبعّد لهذا الاحتمال عدا الآثار الوضعية الثابتة للتجاسات، فإنّه لو  
لم يكن لها إلا الأحكام التكليفية التي يرفعها دليل نهي الحرج و نحوه، لكان الأمر  
فيها هيناً

لكن على تقدير نجاسة الكتابي و تنجّس من حالطه و استلزام تنجّسه  
بطلان وصوئه و غسله المتوقّف عليهما صلاته و صومه و سائر عباداته المتوقّفة

على الظهور لدى قدرته من تطهير بدنه و استعمال الماء الطاهر أو التيمم بدلاً  
منهما لدى العجز عن التطهير، فمن المستبعد جداً أن يأمر الإمام عليه السلام بمحافظتهم  
و مساورتهم من غير أن يبين لهم نجاستهم حتى يتحفظوا عنها في ظهورهم و  
صلاتهم و لو بالتيمم بدلاً من الوضوء و الغسل، مع أن العادة قاضية بقدرتهم على  
التيمم غالباً من غير أن يترتب عليه مفسدة.

هذا، مع إمكان دعوى القطع بأنه لم يكن تكليفهم في زمان محالطتهم مع  
اليهود التيمم و ترك الوضوء و الغسل، مع أنه لو كان بدنهم نجساً، لكان تكليفهم  
التيمم عند عدم قدرتهم على التطهير.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُلتَزَمَ بِالْعَفْوِ عَنِ النَجَاسَةِ مَعَ عُمُومِ الْإِبْتِلَاءِ بِهَا، وَ كَوْنِ التَّجَنُّبِ  
عَهَا مُوَحِّباً لِلْحَرَجِ، وَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا حَاجَةَ لِحَمْلِ الْأَخْبَارِ عَلَى النِّقْيَةِ، بَلْ  
تُحْمَلُ عَلَى صُورَةِ الْفُرُوقِ وَ تَعَمُّرِ التَّجَنُّبِ عَنْ مَسَاوِرَتِهِمْ وَ لَوْ بِالْوَسَائِطِ، كَمَا  
هُوَ الْعَالِبُ بِالسَّبَبِ إِلَى مَوَارِدِهَا، فَلْيُنَاقَلْ.

و كيف كان فحمل الأخبار على النقيّة لا يحلو عن بُغْدٍ، و على تقدير قرب  
احتماله لا يكفي ذلك في الحمل، مع مخالفته للأصل ما لم يدلّ عليه دليل معتبر، و  
قد أُشِرَ إلى أن مجرد الإعراض لا يصلح دليلاً عليه.

اللَّهُمَّ لَا أَنْ يَدَّعَى إِفَادَتَهُ لِقَطْعِ بَعْدِ كَوْنِهَا مَسْوَقةً لِبَيَانِ الْحُكْمِ الْوَقْعِيِّ  
وَ عَهْدَتِهَا عَلَى مَدْعِيهَا، فَهِيَ لَا تَنْهَضُ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِذَلِكَ حَتَّى  
يَجُوزَ لَهُ طَرَحُ الْأَخْبَارِ الْمَعْتَبَرَةِ، كَمَا أَنَّ الشُّهُرَةَ وَ نَقْلَ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْفَتْوَى بِلِ  
الْإِجْمَاعِ الْمُحَقَّقِ أَيْضاً كَذَلِكَ مَا لَمْ يَوْجِبِ الْقَطْعُ بِمُوَافَقَةِ الْإِمَامِ عليه السلام

و دعوى أنه سبب عادي للقطع بالموافقة غير مجدية بعد أن لم يجد الإنسان من نفسه القطع الذي هو أمر وجداني لا تجوز مخالفته عقلاً، و الطبع مجبول على اتباعه قهراً.

و بهذا ظهر لك ضعف الاستدلال للنجاسة بالشهرة و نقل الإجماع و غيرهما من المؤيدات التي تقلعت الإشارة إليها.

لكن لقائل أن يقول: إن ما ذكر من أدلة النجاسة وإن لا يصلح شي منها في حد ذاته لإثبات المدعى في مقابلة هذه الأخبار الكثيرة، لكن ربما يحصل بملاحظة المجموع من نقل الإجماع و الشهرة و شذوذ المخالف و معروفيته في أذهان المتشرعة على وجه صار لديهم نظير الضروريات الثابتة في الشريعة، التي يعرفها العوام و النساء و الصبيان، و غيرها من المؤيدات المعاضدة لظواهر أخبار النجاسة - الجرم بنجاستهم و كون أخبار الطهارة مؤولة أو معلولة.

و الإنصاف أن هذه الدعوى قريبة جداً، فإنه ربما يحصل بملاحظة معروفيته في الشريعة لدى العوام و الحواص و تجنبهم عن مساورة أهل الكتاب الجرم بالحكم؛ لكونها - كالسيرة القطعية - كاشفة عن رأي المعصوم.

لكن الذي يوهنها في خصوص المقام السير في أخبار الباب، فإنها تشهد بحدوث هذه السيرة و تأخرها عن عصر الأئمة عليهم السلام؛ لشهادة حلها بخلو أذهان السائلين - الذين هم من عطاء الشيعة و رواية الأحاديث - عن احتمال نجاستهم الذاتية، و أن الذي أوقعهم في الريبة الموجبة للسؤال عدم تجنبهم عن النجاسات، حتى أن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري - الذي كتب إلى صاحب

الزمان - عجن الله تعالى فرجه - في زمان الغيبة - استشكل في الصلاة في الثياب المتحددة من المجوس بواسطة أنهم يأكلون الميتة و لا يغتسلون من الجساسة<sup>(١)</sup>، فيستفاد من مثل هذا السؤال: أن احتمال نجاسة المجوس ذاتاً لم يكر طارفاً بذهبه؛ وإلا لكان المحص عن حكم الثياب بملاحظتها أولى، فيطرأ بمثل هذه الأسئلة أن معروفيتها لدى العوام و مغروسيّتها في أذهانهم نشأت من شهرة القول بها بين العلماء الذين هم مرجع تقليد العوام، و هي في حد ذاتها لاتعيد الجرم بالحكم خصوصاً مع قوة احتمال كون مستند المشهور في الحكم بالنجاسة - كما يساعد عليه مراجعة كتبهم - استظهارها من الآية الشريفة ببعض التفريعات المتقدمة، فلم يجوزوا رفع اليد عن ظاهر الكتاب بأخبار الطهارة إماماً بناءً منهم على أنها أخبار آحاد، و لا يجوز تخصيص الكتاب بها، أو لزعمهم ابتلاء المخصص بالمعارض، أو غير ذلك من جهات الترجيح، فلا وثوق بوصول الحكم إليهم يدّاً بيد عن معصوم<sup>عليه السلام</sup>، أو عثورهم على دليل معتبر غير ما بأيدينا من الأدلة.

والحاصل: أنه لا يجوز طرح الأخبار الدالة على الطهارة أو المؤيدة لها - التي لاتنأى كثرة - بمثل هذه التلفيقات التي تشبّث بها القائلون بالنجاسة حتى ألحق المسألة بعضهم بالبديهيات التي رأى التكلم فيها تضييماً للعمر، مع أنه لا يرجع شيء منها إلى دليل يُعتدّ به، عدا ظواهر أخبار النجاسة التي عرفت حالها.

فالحق أن المسألة في غاية الإشكال و لو قيل بنجاستهم بالذات و العفو عنها لدى عموم الانتلاء أو شدة الحاجة إلى معاشرتهم و مساورتهم أو معاشره من

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدره في ص ٢٤٩، الهامش (٤).

يعاشرهم؛ لمكان الحرج و الضرورة، كما يؤيده أدلة نفي الحرج  
و يشهد له صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(١)</sup> الدالة على جوار الوضوء  
بما باشره اليهودي و النصراني لدى الضرورة.

و المصنع منه في غيرها لم يكن بعيداً عما يقتضيه الجمع بين الأدلة لو لم يكن  
محالاً للإجماع؛ إذ لا يكاد يُستفاد من أغلب أخبار الطهارة أريد من نفي البأس  
عن استعمال ما باشره لدى الضرورة العرفية؛ لورود جلها في هذا العرض، و  
لا بُد فيه.

و قد التزم صاحب الحقائق بسحو ذلك في العامة حيث قال بنجاستهم و  
النفو عنها لدى عموم الابتلاء بهم؛ لمكان الحرج<sup>(٢)</sup>. والله العالم بحقائق أحكامه.  
تنبيه: ولد الكافرَين يتبعهما في الحكم من السجاسة و جواز الأسر و  
التملك على ما صرح به غير واحد، و طاهرهم كونه من الملمات التي لا يشوبها  
شائبة خلاف.

و عن عدة من الكتب دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

و يشهد له - مضافاً إلى الإجماع - السيرة المستمرة على ترتيب آثار الكفر  
عنه من الأسر و التملك.

و قد يستدل له أيضاً بصحيفة ابن مسان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) من ص ٢٤٦.

(٢) الحقائق الناضرة ١٨٨:٥

(٣) لم يعثر على من حكاه عن هذه كتب، و في الجواهر ٤٤:٦ حكى عن شرح الأستاذ نسبته  
للأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه.

أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث<sup>(١)</sup>، قال: «كفار والله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آبائهم»<sup>(٢)</sup>.

و خبر وهب بن وهب عن جعفر بن محمد [عن أبيه عليه السلام] قال: [٣] «وقال [علي عليه السلام]»<sup>(٤)</sup> أولاد المشركين مع آبائهم في النار، وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة»<sup>(٥)</sup>.

و في حديث: «فأما أطفال المؤمنين فإبائهم يلحقون بأبائهم، وأولاد المشركين يلحقون بأبائهم، وهو قول الله عز وجل: (والذين آمنوا واتبعتهم دُريئتهم بإيمانٍ أحقنا بهم دُريئتهم)»<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.

و في دلالة مثل هذه الأخبار على نجاستهم ما داموا في دار الدنيا تأمل بن

منع

نعم، لا بأس بذكرها في مقام التأييد.

و استدلل أيضاً لنجاسته: باستصحاب نجاسته حال كونه جنيناً في بطن أمه، و بتفريق المصطلح عند أهل الشرع حيث إنهم يتعدون من نجاسة الأبوين دائماً إلى المتولد منهما، فهو شيء مركوز في أدهانهم وإن لم يعلم وجهه تفصيلاً، فكم لهم من هذا القبيل.

(١) غلام لم يبلغ لحنث، أي: لم يجز عليه القلم. مجمع البحرين ٢: ٢٥٠ وحنث.

(٢) الفقيه ٣/٣١٧: ٣، ١٥٤٤، و عنه في البحار ٥/٢٩٥: ٢٢.

(٣) و (٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) الفقيه ٣/٣١٧: ٣، ١٥٤٣، و عنه في البحار ٥/٢٩٤: ٢١.

(٦) الطور ٢: ٢١.

(٧) الكافي ٢/٢٤٨: ٣، ذيل ح ٢، و عنه في البحار ٥/٢٩٢: ٩.

و فيهما ما لا يخفى.

و لو كان أحد الأبوين مسلماً، تبعه الولد، دون الآخر الكافر، كما صرح به غير واحد

و لو أسلما بعد الولادة، تبعهما في الحكم، وكذا لو أسلم أحدهما؛ إذ لا فرق بين سبق الإسلام أو لحوقه في أنه يعلو ولا يعلو عليه

و حيث إن عمدة دليل الحكم بالتبعية هو الإجماع والسيرة، فليقتصر على القدر المتيقن من موردهما، وهو: ثبوت الحكم مع بقاء تبعيته لهما عرفاً و لو بنحو من المسامحة العرفية مكنونه معدوداً في عداد الكفار تبعاً لدارهم، فلو استقل الولد و انفرد و لحق بدار الإسلام و خالط المسلمين، خرج من حد التبعية العرفية، خصوصاً مع تدينه في الطاهر بدين الإسلام، و لا سيما على القول بشرعية عبادة الصبي، فلا ينفي الاستشكال في طهارته.

اللهم إلا أن ينعقد الإجماع على بقاء أثر التبعية ما لم يبلغ و إن خرج من حدها عرفاً.

و هو بعيد، خصوصاً مع عدم تعرض الأصحاب لحكم هذا الفرع.

نعم، صرحوا فيمن سباه مسلم بأنه يتبع السبي إذا كان منفرداً عن أبويه، بخلاف ما لو كان معهما؛ معللاً ذلك بالإجماع و السيرة القطعية على المعاملة مع السبايا معاملة المسلمين، فيظهر من تخصيصهم لهذا الفرع بالذكر و تعليلهم بتبعيته للسبي و الاستدلال عليه بالإجماع و السيرة أنه لو لا تبعيته للمسلم لكان مقتضى الأصل فيه النجاسة، لكن إثبات الإجماع بالنسبة إلى الفرع المسكوت عنه

يمثل هذه لاستطهارات لا يحلو عن إشكال.

و ربما استشكل بعض<sup>(١)</sup> في طهارة المسببي أيضاً مع ما سمعت من دعوى الإجماع و السيرة عليها؛ نظراً إلى استصحاب حالته السابقة.

و فيه ما عرفت من تدل الموضوع، فإنه لم يثبت الحكم إلا للكفر و من بعدهم تبعاً، و قد حرج الولد عرفاً من حد التبعية.

و دعوى بقاء الموضوع عرفاً، و هو المناط في جريان الاستصحاب، مدفوعة بأن وصف التبعية ينظر العرف أيضاً من مقومات الموضوع في مثل هذه الأحكام التي يرون ثبوتها له بالتبع.

هذا، مع أن الاستصحاب فيه من قبيل الشك في المقتضي، و لا اعتداد به، لليتأمل.

و لا يخفى عليك أن ما ذكرناه - من لزوم الاختصار على القدر المتيقن - إنما هو في الآثار المخالفة للأصل، الثابتة له بالتبع، كنجاسة البدن، وجواز الاسرفاق ونحوه، و أما الآثار الموافقة للأصل - كعدم وجوب تجهيزه و الصلاة عليه بعد موته - فلا يرفع اليد عنها ما لم يثبت اندراجها في زمرة المسلمين حقيقاً أو حكماً. و هل يندرج في زمرة حكماء من مباء المسلم منفرداً عن أبويه، كما يظهر مما حكى عن المشهور من حكمهم بتبعيته للسابي مطلقاً<sup>(٢)</sup>، أم لا، كما

(١) الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ٤٤: ٣.

(٢) حكاة العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٤٣٤: ١، المسألة ٤٩ عن ابن الجبيل، وكذا عن

الشيخ الطوسي في المبسوط ٢٣: ٢، وابن البراج في المهذب ٣١٨: ١.



حكى عن جماعة<sup>(١)</sup> من تصريحهم بعدم تبعيته له إلا في الطهارة التي أشرنا إلى عدم احتياجه فيها إلى البيعة، وكفاية استقلاله وخروجه من حد تبعية أبويه عرفاً في حصولها؟ فيه تردد؛ لأن مستند الحكم السيرة القطعية على المعاملة مع السبائ معاملة المسلمين، وفي استقرارها على نحو يستكشف بها رأي المعصوم بالنسبة إلى الآثار المخالفة للأصل، الثابتة للمسلمين بواسطة إسلامهم تأمل.

وهكذا الكلام في اللقيط الذي لم يُعرف كونه من أولاد المسلمين أو الكفار، فقد حكى عن الشيخ رحمته الله الحكم بإسلام لقيط دار الإسلام إذا كان فيها مسلم صالح لتولده منه، سواء نُسب في الإسلام ولم يقربها الكفار، أم كانت دار حرب غلب عليها المسلمون فأحدوها صلحاً أو قهراً، أو كانت دار الإسلام فغلب عليها أهل الحرب. وكذا لقيط دار الحرب إذا استوطنها مسلم ولو أسيراً، كل ذلك لنسبوي المشهور «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»<sup>(٢)</sup>. وأما إذا دحيتها التجار، فذكر فيه وجهين: الإسلام؛ لغلبة جانه، والعدم؛ لأن الدار دار كفر<sup>(٣)</sup>.

قال شيخنا المرتضى رحمته الله - بعد نقل ما حكى عن الشيخ - : والتحقيق في ذلك كله الحكم بالطهارة؛ لأنها الأصل، وأما أحكام الإسلام فكلما كان الإسلام

(١) منهم: العلامة الحلي في قواعد الأحكام ١٠٥:١، وفخر المحققين في إيضاح فوائده ٣٦٤:١، وابن إدريس كما حكاه عنه الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ٤٣٣، ولم نثر عليه في السرائر. وكذا المحقق الكركي - على ما في المسالك ٤٣٣-٤٤ - في حاشيته على السرائر، وهي مخطوطة.

(٢) الفقيه ٧٧٨/٢٤٣٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب موانع الإرث، ح ١١

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٣٥١، وانظر المبسوط ٣٤٣:٣.

شرطاً فلا يُحكم به، وكلّما كان الكفر مانعاً فيُحكم به<sup>(١)</sup> انتهى.

و هو حيّد فيما إذا لم يكن الغالب فيها المسلمين، وإلا فلا يعد الحكم بإسلامه، فإنّ اعتبار العلة في مثل المقام لا يخلو عن وجه.

و قد تقدّم في مسحت غسل الميت ما له ربط بالمقام، و أشربا في ذلك المبحث إلى صعب الاستدلال في بطائر المقام بالسوي المتقدّم<sup>(٢)</sup>، و بقوله عليه السلام: «كلّ مولود يولد على الفطرة»<sup>(٣)</sup> إلى آخره، فراجع<sup>(٤)</sup>.

بقي الكلام في شرح مفهوم «الكافر».

فنقول - وبالله الاستعانة - : الكفر لغة هو الجحد و الإنكار، ضدّ الإيمان، فالشاك في الله تعالى أو في وحدانيّته أو في رسالة الرسول ﷺ ما لم يجحد شيئاً منها لا يكون كفراً لغةً، ولكنّ الظاهر صدقه عليه في عرف الشارع و المشرّعة، كما يظهر ذلك بالتدبّر في النصوص و الفتاوى.

و ما يظهر من بعض الروايات من إناطة الكفر بالجحد - مثل: رواية محمد ابن مسلم، قال: سألت أبو بصير أبا عبدالله عليه السلام، قال: ما تقول في من شك في الله تعالى؟ قال: «كافر يا أبا محمد» قال: فشك في رسول الله ﷺ، قال: «كافر» ثمّ التفت إلى زرارة، فقال: «إنما يكفر إذا جحد»<sup>(٥)</sup> و في رواية أخرى: «لو أنّ العباد<sup>(٦)</sup>

(١) كتاب الطهارة: ٣٥١.

(٢) في ص ٢٦٤.

(٣) صحيح البخاري ١٢٥: ٢، سنن أبي داود ٤٧١٤/ ٢٢٩، سنن البيهقي ٢٠٢٦، مسند أحمد ٢٣٣: ٢، المعجم الكبير - للطبراني - ٨٣٠/ ٢٨٤٦.

(٤) ج ٥ ص ١١١-١١٥.

(٥) الكافي ٣٩٩: ٢ (كتاب الإيمان و الكفر، باب الشك) ح ٣.

(٦) في نسخ الخطبة و المحرقة: «الناس» بدل «العباد» و ما أثبتاه من المصدر.

إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا<sup>(١)</sup> - فلا يبعد أن يكون المراد به أن الناس المعروفين بالإسلام المعترفين بالشهادتين، الملتزمين بشرائع الإسلام في الظاهر إذا طرأ في قلوبهم الشكوك والشبهات الناشئة من جهالتهم لا يخرجون بذلك من زمرة المسلمين ما لم يجحدوا ذلك الشيء الذي شكوا فيه ولو بترتيب آثار عدمه في مقام العمل، كترك الصلاة والصوم ونحوهما، فليس المراد بمثل هذه الروايات أن من لم يتدين بدين الإسلام ولم يلتزم بشيء من شرائعه معتدراً<sup>(٢)</sup> بجهله بالحال ليس بكافر، بل لا ينبغي الارتياح في أن الملاحدة وغيرهم من صنوف الكفار لا يخرجون من حد الكفر إلا بالإقرار بالشهادتين والتدين بشرائع الإسلام على سبيل الإجمال.

و هل يكفي الإقرار والتدين الصوري في ترتيب أثر الإسلام من جواز المخالطة والمناكحة والتوارث، أم تعتبر مطابقتها للاعتقاد، فلو علم نفاقه وعدم اعتقاده، حكم بكفره، وأما لو لم يعلم بذلك، حكم بإسلامه؛ نظراً إلى ظاهر القول؟ وجهان لا يخلو أولهما عن قوة، كما يشهد بذلك معاشره النبي ﷺ مع المنافقين المظهرين للإسلام مع علمه بنفاقهم.

مضافاً إلى شهادة جملة من الأخبار<sup>(٣)</sup> بكفاية إظهار الشهادتين في الإسلام

(١) الكافي ٣٨٨:٢ (كتاب الإيمان والكفر، باب الكفر) ح ١٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات، ح ٨.

(٢) في الطمعة الحجزية: ومتعذرهم.

(٣) منها: ما في الكافي ٢٤٢ (كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإسلام يحقن به الدم...) ح ٤، و ٢٥-٢٦ (باب أن الإيمان يشرك الإسلام...) ح ١ و ٥.

الذي به يحقن الدماء و يجري عليه المواريث من غير إناطته بكونه ناشئاً من القلب، وإنما يعتبر ذلك في الإيمان الذي به يفوز العائزون، وهو أخص من الإسلام الذي عليه عامة الأمة، كما نطق بذلك الأخبار<sup>(١)</sup> الكثيرة، وشهد له قول الله عز وجل (و قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا و لمّا يدخل الإيمان في قلوبكم)<sup>(٢)</sup>.

و يستفاد من تلك الأخبار الكثيرة إسلام المخالفين المنكرين للولاية، بل جملة منها مصرّحة بذلك، و سيأتي التعرّض لبعضها إن شاء الله .

و يشهد له أيضاً السيرة المستمرة من زمان حدوث الخلاف إلى يومنا هذا على المعاملة معهم معاملة المسلمين، بل المتأمل في الأخبار المسوقة لبيان الآثار العملية المنفرعة على الإسلام - مثل: حلّ دبيعة المسلم، و طهارة ما في أيدي المسلمين و أسواقهم من الجلود و غيرها - لا يكاد يشكّ في أنّ المراد بالمسلم ما يعتهم، فلا ينبغي الارتياح في أنّهم مسلمون، لكن لا كرامة لهم بذلك، و إنّه ليس لهم منه في الآخرة من نصيب.

فما في الأخبار<sup>(٣)</sup> المستفيضة بل المتواترة ممّا يدلّ على كفر جاحد الولاية محمول على ما لا ينافي إسلامهم الظاهري المترتب عليه الآثار العملية.

(١) راجع: الكافي ٢: ٢٥-٣٦ (باب أنّ الإيمان يشرك الإسلام-) الأحاديث ١-٥.

(٢) الحجرات ١٤: ٤٩.

(٣) منها ما في الكافي ١: ١٨٧ (كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة) ح ١١، و ٤٣٧ (باب فيه

تنف و جوامع من الرواية في الولاية) ح ٧، و ٣٨٨ (كتاب الإيمان و الكفر، باب الكفر)

ح ١٦، و ثواب الأعمال و عقاب الأعمال ١١/٢٤٩، و إكمال الدين: ٩/٤١٢.

فما عن بعض الأصحاب - من الحكم بكفرهم في الظاهر<sup>(١)</sup> - ضعيف.  
 و لحاصل: أنه - بعد أن علم أن الأئمة عليهم السلام وأصحابهم لم يزالوا يعاملون  
 معهم معاملة المسلمين، و دلت الأخبار المتكاثرة على إسلامهم، و صوح إرادة  
 لأعمّ منهم في كثير من الأخبار المسوقة لبيان الآثار العملية المستترعة على  
 الإسلام - لا مجال للارتياح في كونهم محكومين بالإسلام في مقام العمل،  
 فمقتضى الجمع بين هذه الأدلة و بين ما دلّ على كفرهم إما الالتزام بكفرهم حقيقة  
 وإسلامهم حكماً، و به يتم المدعى؛ إذ لم يقصد إثبات صفة الإسلام لهم إلا بلحاظ  
 الآثار المترتبة عليه في مقام العمل، أو الالتزام بأن لهم مرتبة من الكفر لا ترتب  
 عليه<sup>(٢)</sup> الآثار العملية، فإن للكفر مراتب أداها إنكار حكم من الأحكام الشرعية  
 إثباتاً أو نفيًا، فإن من أنكر حكماً شرعياً تصح سببه الكفر إليه بلحاظ ذلك الحكم،  
 بن يصح أن يسند إليه الخروج من الدين، و الكفر بشرعية حاتم السبّين عليه السلام  
 باعتبار أن الشريعة اسم للمجموع من حيث المجموع.  
 و يشهد على صحة إطلاق الكفر أو الشرك بإنكار حكم شرعي غير واحد  
 من الأخبار:

ففي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام: عن أدي ما يكون به المبد مشركاً، قال:  
 «من قال لسواة حصاة، و للحصاة بواة و دان به»<sup>(٣)</sup>

(١) كما في جواهر الكلام ٦٢:٦-٦٣ عن العاقل محمد صالح في شرحه على أصول الكافي  
 ١٥٦.٥-١٥٦، و ١٧٢-١٧٣، و الفاضل نور الله في إحقاق الحق ٢: ٣٠٧.

(٢) في وض ١٠، ١١: «عليها».

(٣) الكافي ٢: ٣٩٧ (كتاب الإيمان و الكفر، باب الشرك) ح ١، و الراوي هو يزيد العجلي.

و في مكاتبة عبدالرحيم القصير: «لا يخرجه - أي المسلم - إلى الكفر إلا الجحود، والاستحلال أن يقول للحلال هذا حرام، وللحرام هذا حلال، و دان بذلك، فعدها يكون خارجاً من الإسلام والإيمان، داخلاً في الكفر»<sup>(١)</sup> و يحتمل أن يكون المراد بهذه المكاتبة الكفر المطلق الذي تترتب عليه آثاره، كما ستعرف توجيهاً.

و في خبر آخر: «أدنى ما يكون العبد به كافراً من رعم أن شيئاً بهي الله عنه أن الله أمر به و نصبه ديناً»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار و أنت خبير بأن هذه المرتبة من الكفر، المتحققة بتحريف الشريعة ريدة أو نقصاً لا تؤثر في ترتيب آثار الكفر، و لا في إطلاق الكافر عليه عرفاً و شرعاً ما لم يكن المحرف متمهداً في ذلك بحيث يوجب تحريفه تكذيب النبي ﷺ وإنكار رسالته و لو في الجملة.

و كيف كان فالمعتبر في الإسلام - الذي به يخرج من حد الكفر، و تترتب عليه الآثار العملية على ما يستفاد من النصوص و الفتاوى بعد التأمل و التدبر - إنما هو الشهادة بالتوحيد و الرسالة و تصديق الرسول ﷺ في جميع أحكامه على سبيل الإجمال، المستلزم للتدتين بالأحكام الضرورية الناشئة في الشريعة من وجوب الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج و نحوها من الضرورات التي لا تكاد

(١) الكافي ٢٧: ٢-٢٨ (كتاب الإيمان و الكفر، باب آخر مه و فيه أن الإسلام قبل الإيمان) قبل ح ١.

(٢) الكافي ٤١٤: ٢-٤١٥ (كتاب الإيمان و الكفر، باب أدنى ما يكون العبد به مؤمناً أو كافراً، أو ضالاً) ضمن ح ١.

تختفي شرعيتها على مَنْ تدّين بهذا الدين، فمثل هذه الأشياء وإن لم يكن الاعتراف بحقيقتها تفصيلاً من مقومات الدين لكن التدّين بها وعدم إنكارها شرط في تحقق الإسلام، فإن إنكار مثل هذه الأمور المعروف ثبوتها في الشريعة يناقض الاعتراف الإجمالي بصدق النبي ﷺ وحقية شريعته.

(و) قد أشرنا آنفاً إلى أن مَنْ لم يتدّين بدين الإسلام فهو كافر في عرف الشارع و المتشرعة، سواء جحد أم لم يجحد، فالكافر (ضابطه: كل مَنْ خرج من) حدّ المسلم، سواء باين (الإسلام) بأن لم يشهد بالتوحيد أو الرسالة كسائر فرق الكفار (أو انتحلّه) بإظهار الشهادتين (و) لكن (جحد ما يُعلم من الدين ضرورة) ممّا ينافي إنكاره الاعتراف الإجمالي (كالخوارج) الذين استحلّوا قتل الأمير والحسين عليه السلام، بل مطلق النواصب الذين أظهروا عداوة أهل البيت الذين أوجب الله مودّتهم ولايتهم، وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، مع علمهم بعظمة شأنهم في الإسلام ووجوب الصلاة عليهم في كل صلاة، واهتمام النبي ﷺ في الأمر بولايتهم ومودّتهم، وإخباره بأنهم سادات أهل الجنة<sup>(١)</sup>، وأن عليّاً مع الحق والحق مع علي<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك من الأخبار التي لا يجتمع الإذعان بصدقها مع النصب واستحلال القتل والاستخفافات التي أظهروها قولاً وفعلاً،

(١) المناقب - لابن شهر آشوب - ٣٩٤:٣، المستدرک - للحاكم - ١٦٦:٣ - ١٦٧، سنن ابن ماجة ١١٨/٤٤٠، مسر الترمذي ٣٧٦٨/٦٥٦:٥، مسند أحمد ٣٣ و ٦٢، المعجم الكبير - للطبراني - ٣: ٣٥٣ - ٣٦٠٢، ٢٥٩٨/٣٦ - ٣٥٣، تاريخ بغداد ٢٦٠٥/٣٧ و ١٤٠:١، حلية الأولياء ١٣٩:٤ و ١٤٠، و ٥٨٥:٥ و ٧١، و ماورد فيها بشأن الحسين عليه السلام.

(٢) تاريخ بغداد ٣٢١:١٤، المناقب - لابن شهر آشوب - ٦٢:٣، مجمع الروايد ٢٣٥٦.

فلم يكونوا مدعين بصدق النبي ﷺ فيما أوصاهم في أهل بيته.

لكن ليعلم أن إنكار الضروري أو غيره من الأحكام المعلومة الصدور عن النبي ﷺ ليس ضروري التنافي للتصديق الإجمالي، بل قد يجتمعن بواسطة بعض الشكوك و الشبهات الطارئة على النفس، فليس الإنكار في مثل الفرص منافياً للإيمان بالله و رسوله، فلا يكون موجباً للكفر، إلا أن نقول بكونه من حيث هو - كالكفر بالله و رسوله - ميباً مستغلاً له، كما هو صريح بعض، و ظاهر آخرين، بل ربما استظهر ذلك من المشهور حيث جعلوه قسماً للأولين.

و فيه تأمل؛ نظراً إلى ما صرح به غير واحد - بل قد يقال: إنه هو المشهور عندهم - من استثناء صورة الشبهة، و هو لا يناسب ميبه المستغلة.

فالمهم في المقام إنما هو تخصيص موارد التنافي، التي نحكم فيها بكفر المنكر و إن لم تقل ببيته المستغلة.

فنقول: أما مع التفات المسكر إلى التنافي بين إنكاره و تصديقه الإجمالي فالأمر واضح؛ فإنه من أوضح مصاديق الكفار.

اللهم إلا أن يقال بعدم اشتراط الإسلام بتصديق السي ﷺ في جميع الأحكام، و كفاية تصديقه في البعض.

لكنه خلاف ما يفهم من النصوص و الفتاوى، بل لا يبعد اندراجه في الموضوع الذي أخبر الله تعالى عنهم بقوله تعالى: ﴿و يقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض و يريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً﴾ أولئك هم



الكافرون حقاً<sup>(١)</sup> وإن كانت الآية بظاهرها منصرفة عنه.

هذا إذا كان ملتفتاً، وأما إن كان غافلاً عن التناهي أو معتقداً عدمه، فإمّا أن يكون منشؤ غفلته المسامحة وعدم المبالاة بالدين، كغفلة المهمكين في شرب الخمر - مثلاً - عن حرمتها من باب عدم المبالاة بالحرمة، أو منشؤها الاعتراض بقول من يحسنون به الظن، كالهمج الرعاء، الذين قلدوا رؤساءهم و مشايخهم في قتل الحسين عليه السلام و الخروج على الأمير عليه السلام، فأخذوا بقولهم و نبدوا ما يلعبهم عن الله و رسوله في فضلها وراء ظهورهم، فحالهم حال عوام اليهود الذين قلدوا علماءهم في تكذيب النبي صلى الله عليه وآله، و علماؤهم كعلمائهم، فلا ينبغي الاستشكال في كفرهم بعد فرض علمهم بقول النبي صلى الله عليه وآله، و عدم اعتنائهم به، سواء كان مباهة المسامحة أو التقليد.

النهى إلا أن يكون حسن الظن بمقلده موجباً للتشكيك في ما أراه النبي صلى الله عليه وآله بقوله، لا في صحة القول و عدم الإيمان به على الإطلاق، فيكون معترفاً بما أراه النبي صلى الله عليه وآله بمقتضى تصديقه الإجمالي، لا بظاهر قوله. و سيأتي الكلام في حكم هذه الصورة.

و إمّا أن يكون منشؤ الغفلة غفلته عن مقام النوة و توهم كون الحكم الخاص الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله مائلاً من اجتهاده أو ميله النفساني، فخطأه في ذلك غفلة عن كونه رداً على النبي صلى الله عليه وآله بل تكذيباً لله تعالى في قوله: (و ما ينطق عن الهوى)<sup>(٢)</sup> فهذا النحو من الإنكار قد يكون بدوياً يرتدع المنكر عنه بمجرد

(١) النساء ١٥٠:٤ و ١٥١.

(٢) النجم ٣:٥٣.

الالتفات إلى نبوته و ما يقتضيه تصديقه الإجمالي. و قد يكون مستقراً ناشئاً مما بنى عليه من اجتهاد النبي ﷺ في بعض الأحكام، كما أن العاقبة - بحسب الظاهر - لا يستنكرون ذلك، بل ربما يدعون صدور الخطأ عنه ﷺ في مواطن عثر عليه رئيسهم، فأرشدوه إلى الصواب، و اهتدى به النبي ﷺ.

و كيف كان فإن كان هذا في الأحكام الشرعية أو غيرها من الأمور المتعلقة بمنصب النبوة، أي: ما كان الإخبار فيها إخباراً عن حكم الواقعة بلحاظ كونه نبياً، فلا ينبغي الاستشكال في كونه موجباً للكفر بناءً على وجوب تصديقه في جميع ما جاء به، كما هو الظاهر منصوص و الفتاوى؛ إذ لا اعتبار بالاعتراف الإجمالي بصدقه في ما جاء به مع الرد عليه في الموارد الحاصّة، كما هو ظاهر.

لكن هذا في الإنكار المستقرّ المبني على تخطئة النبي ﷺ، و أما الإنكار البدويّ الناشئ من الغفلة عن نبوته فهو - على الظاهر - بمنزلة ما لو أنكر على شخصه حكماً شرعياً و هو لا يعرفه، فهو غير منافٍ لتصديقه الإجمالي، كما أنه لا ينافي ذلك لو أنكر شيئاً ضرورياً بناءً منه على أن ما هو المعروف عند الناس مغاير لما أراده النبي ﷺ، كما لو زعم أن مراده ﷺ من الصلاة التي أوحىها مطلق الدعاء، ولكنّ الناس اشتبهوا فزعموا أن مراده الأركان المخصوصة، فهو معترف إجمالاً بحقيّة ما زعمه الناس صلاةً على تقدير كونه مراداً للنبي ﷺ، لكنّه يزعم أنه ﷺ لم يردّه، كما هو الشأن في جميع الأحكام الواقعيّة التي ينبغي لمجتهد بالأدلة الاجتهاديّة؛ فإنّ إنكاره لها لا يقدح في إيمانه بالرسول في جميع ما أتى به، لالما توهمه بعض من أن التعبد بالأحكام الظاهريّة أيضاً ممّا أتى به الرسول،

فيكون مصدقاً له في هذه الأحكام، بل لما أشرنا إليه من عدم التسامي إذا التزم بخطئه على تقدير مخالفة قوله لقول الرسول، غاية الأمر أنه اعتقد عدم المخالفة، ولاضير فيه، ولذا لو أنكرها العوام أيضاً أو المجتهد بظنون غير معتبرة لا يوجب كفرة.

و هذا النحو من الإنكار الغير المنافي للتصديق الإجمالي يتصور على أنحاء، فإنه قارة يؤول كلام النبي ﷺ متشعباً بقواعد لعظيمة أو قرائن عقلية أو نفية، حالية أو مقالية يزعم صلاحيتها للقريبة لصرف الكلام عرفاً، فيحمل الكلام الصادر عن النبي ﷺ على المعنى الذي أراده بواسطة تلك القرائن، كما لو ادعى في المثال السابق أن الصلاة لغة هي الدعاء، و لم يثبت هندي إرادة غير معناها اللغوي، و الأصل عدم النقل.

و هذا النحو من الإنكار لا يوجب الكفر بلا شبهة بناءً على عدم كونه سبباً مستقلاً، كما هو المفروض.

و قارة يؤوله بواسطة بعض الأمور المير الصالحة للقريبة عرفاً، مثل ما حكى عن بعض الجهال من المتصوفة من إنكار وجوب الصلاة و نحوها على مشايخهم الذين أكملوا نفوسهم بالرياضات بزعمهم؛ مدعياً أن المقصود بالعبادات تكميل النفوس، فيسقط التكليف عنها بعد الكمال<sup>(١)</sup>.

و نظير ذلك ما لو اعترف بظهور الكلام في المعنى المعروف، ولكن ادعى صدوره من باب التورية و نحوها من الأمور المقتضية لإظهار خلاف الواقع.

(١) راجع: الأتولر النعمانية ٢: ٢٨٢.

و حكم هاتين الصورتين كحكم الصورة السابقة إن قلنا بأن إرادة خلاف الطاهر ممّا له ظاهر من غير نصب قرينة ليس مكذب، وإلا ففيه إشكال، وإن كان الأطهر فيه أيضاً عدم الكفر؛ لانصراف ما دلّ على سبب التّكذيب للكفر عن مثل ذلك، كما أنّه يصرف عمّا لو أسند إليه صريحاً الكذب المحوّر بأن قيل: إنّ كذب في المورد الكذائي حفظاً لنفسه عن القتل.

و بهذا ظهر أنّه لو لم يدّع التورية و التأويل أيضاً، بل حمل كلامه على كونه كذباً صادراً عن تقية، لا يكون ذلك أيضاً موجباً للكفر.

و قارة يؤوّل كلامه بما ينافي الإذعان برسائله على كافة العباد، كما لو قيل - مثلاً - بأن المقصود ببحث الرسول اللطف و إهداء الفاصرين إلى ما يقربهم إلى الله تعالى، فرسائله مقصورة على غير الحكماء الذين يرشدهم عقولهم إلى ما يصلحهم و يفسدهم، فالمقصود بالعمومات الصادرة عن النبي ﷺ من قوله: «أقيموا الصلاة» و نحوه يراد بها غير مثل هذه الأشخاص.

و قد حكى عن بعض الملامسة مع عيسى عليه السلام بمثل هذا القول. و نظير ذلك ما لو قيل بأنّه كان رسولاً على الأعراب لا على عامة العباد. و كيف كان فمثل هذا الإنكار كمر محض؛ فإنّه وإن لم يكن مافياً للتصديق الإجمالي؛ لأنّه يعترف بصدقه على تقدير ادّعائه العموم، لكنّه يزعم أنّه لم يدّع ذلك إلا أنّه إنكار لرسائله في الجملة، و هو - كإنكار أصل الرسالة - سبب للكفر بالضرورة فضلاً عن شهادة النصّ و الإجماع عليه.

و قد يكون الإنكار ماثلاً من الجهل بصدور الحكم عن النبي ﷺ رأساً؛

لقرب عهده بالإسلام، و عدم مخالضته مع المسلمين.

و هذا لا ينافي الإقرار بالرسالة المطلقة و التصديق الإجمالي، فلا يكون موجباً للكفر بلاشبهة.

فتلخص من جميع ما ذكرنا أنّ إنكار الضروري يوجب الكفر إن كان منابياً للاعتراف الإجمالي أو كان موجباً لإنكار الرسالة في الجملة، وإلا فلا.

هذا إذا لم نقل بكون إنكار الضروري من حيث هو سبباً مستقلاً للكفر، كما صرح به غير واحد من المتأخرين، واستظهر من عبارة غيرهم ممّن قيده بما إذا لم يكن عن شبهة، بل هذا ظاهر كلّ من قيده بعدم احتمال الشبهة؛ لأنّ إقحام كلمة لاحتمال دليل على إرادة كون الإنكار طريقاً لتشخيص الموضوع ما لم يكن احتمال الجهل و الاشتباه قائماً في حقه.

و يؤكّد هذا الظاهر تمثيلهم لمورد احتمال الشبهة بالفرض الأخير الذي نشأ إنكاره من الجهل الذي لا يطلق عليه الشبهة عرفاً، كما لا يخفى وجهه على المتأمل.

و أمّا على القول بالسببية - كما هو صريح بعض و ظاهر آخرين، بل ربما استظهر من المشهور - فلا بدّ في معرفة حكم جميع صور الإنكار بعد الفراغ من إثبات أصل السببية من النظر إلى ما تقتضيه أدلتها من حيث الإطلاق و التقييد.

فنقول. ما يمكن أن يستدلّ به للقول بالسببية أمور:

منها: أنّ الإسلام عرفاً و شرعاً عبارة عن التدين بهذا الدين الخاص الذي يراد منه مجموع حدود شرعية منجزة على العباد، فمن خرج من ذلك و لم يتدين

به كان كافراً غير مسلم، سواء لم يتدين به أصلاً أو تدين ببعضه دون بعض أي بعض كان.

و فيه: ما عرفت فيما سبق من أن المعتبر في الإسلام إنما هو التدين بجميع ما جاء به النبي ﷺ إجمالاً بمعنى الاعتراف بصحتها وصدق النبي ﷺ في جميع ما جاء به على سبيل الإجمال، و أما التدين بها تفصيلاً فلا يُعتبر في الإسلام قطعاً، فالإنكار التفصيلي ما لم يكن صافياً للتصديق الإجمالي - بأن كان المسكر معترفاً بخطئه على تقدير مخالفة قوله لما جاء به النبي ﷺ - لا يوجب الخروج مما يُعتبر في الإسلام.

و منها: الأخبار الدالة على سببية إنكار حكم من الأحكام الشرعية للكفر. مثل: صحيحة أبي الصباح الكناني عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قيل لأبي المؤمنين عليه السلام: مَنْ شهد أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله ﷺ كان مؤمناً، قال عليه السلام: فأين فرائض الله؟ قال: و سمعته يقول: «كان علي عليه السلام يقول: لو كان الإيمان كلاماً لم ينزل فيه صوم و لا صلاة و لا حلال و لا حرام» قال: و قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن عندنا قوماً يقولون إذا شهد أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله ﷺ، فهو مؤمن، قال: «لِمَ يُضربون الحد و لِمَ تُقطع أيديهم؟ و ما خلق الله عز وجل خيراً أكرم على الله عز وجل من مؤمن، لأن الملائكة خدام المؤمنين، و أن جوار الله للمؤمنين، و أن الجنة للمؤمنين، و أن الحور العين للمؤمنين» ثم قال: «فما بال مَنْ جحد الفرائض كان كافراً»<sup>(١)</sup>.

(١) الكافي ٣: ٢٣٣ (كتاب الإيمان و الكفر، باب - بدون عنوان) ح ٢.

و في مكتبة عبدالرحيم القصير مع عبدالملك إلى أبي عبدالله عليه السلام: «فإذا أتى العبد كبيرة من كبائر المعاصي أو صغيرة من صفائر المعاصي التي نهى الله عز وجل عنها كان خارجاً من الإيمان ساقطاً عنه اسم الإيمان، ثابتاً عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى دار الإيمان، ولا يخرج به إلى الكفر إلا الجحود والاستحلال بأن يقول للحلال: هذا حرام، وللحرام: هذا حلال، و دان بذلك، فعندها يكون خارجاً من الإسلام والإيمان، داخلاً في الكفر»<sup>(١)</sup>

و في صحيحة عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت هل يخرج به ذلك من الإسلام؟ وإن عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مدة وانقطاع؟ فقال: «مَنْ ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرج به ذلك من الإسلام، وعذب أشد العذاب، وإن كان معترفاً أنه أذنب ومات عليه أخرج به من الإيمان ولم يخرج به من الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب الأول»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن أدنى ما يكون به العبد مشركاً، قال: «مَنْ قال للنواة: حصاة، وللحصاة: إنها نواة، و دان به»<sup>(٣)</sup>.

و في رواية سليم بن قيس عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أدنى ما يكون به العبد كافراً مَنْ رعم أن شيئاً نهى الله عنه أن الله أمر به ونصبه ديباً يتوَلَّى عليه، و [يزعم

(١) الكافي ٢: ٢٧-٢٨ (كتاب الإيمان والكفر، باب آخر منه، وفيه أن الإسلام قبل الإيمان) ح ١.

(٢) الكافي ٢: ٢٨٥ (كتاب الإيمان والكفر، باب الكاثر) ح ٢٣.

(٣) الكافي ٢: ٣٩٧ (كتاب الإيمان والكفر، باب الشرك) ح ١.

أنه [ يعبد الذي أمره، وإنما يعبد الشيطان<sup>(١)</sup>].

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

مثل قوله عليه السلام: «مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ عَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ خُلِدَ فِي النَّارِ، وَمَنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنَّهُ حَرَامٌ خُذِبَ فِي النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

و مثل ما دلّ على وجوب قتل مَنْ أفطر شهر رمضان<sup>(٣)</sup> أو شرب لحمر<sup>(٤)</sup>، أو ترك الصلاة<sup>(٥)</sup> إذا نفوا الإثم عن أنفسهم.

و يتوجّه على الاستدلال بمثل الروايات - بعد العَضِّ عمّا في بعضها من الخدشة من حيث الدلالة - أنّ استحلال الحرام أو عكسه موجب للكفر من غير فرق بين كونه ضرورياً أو غيره، بل بعضها كالصریح في الإطلاق، و حيث لا يمكن الالتزام بإطلاقها يتعيّن حملها على إرادة ما إذا كان عالماً بكون ما استعنه حراماً في الشريعة، فيكون نفي الإثم عن نفسه و استحلاله مسافياً للتدوين بهذا الدين، و مناقضاً للتصديق بما جاء به سيّد المرسلين، فيكون كافراً، سواء كان الحكم في حدّ ذاته ضرورياً أم لم يكن.

(١) الكافي ٤: ٤١٤-٤١٥ (كتاب الإيمان و الكفر، باب أُنس ما يكون به العبد مؤمناً...) ح ١، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ١١/٣٩٨: ٦، التهذيب ٩: ١٠٤/٥٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١.

(٣) الكافي ٥/١٠٣: ٤، التهذيب ٤: ٢١٥/٦٢٤، و ١٠: ١٤١/٥٥٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ١.

(٤) الإرشاد - لمعيّد - ١: ١٠٢-١٠٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب حدّ المسكر، ح ١.

(٥) أنظر: الوسائل، الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض.



وأما ما في ديل صحيحة<sup>(١)</sup> الكساني من إطلاق قوله عليه السلام: «فما بال من جحد العرائض كن كاهراً» فلا يمكن الاستدلال به لإثبات سببية إنكار العرائض - التي هي من انصوريات على الإطلاق - للكفر؛ لجري العادة من عدم احتفاء شرعيتها على أحد من المسلمين، بل يعرفها كل من قارب المسلمين فضلاً عن تدنّي بهذا الدين، ففرض كون إنكار الصلاة - التي هي عمود الدين - ناشئاً من شبهة مجامعة للاعتراف بحقيقة الشريعة وصدق النبي ﷺ في جميع ما جاء به مجرد فرض لا يكاد يتحقق له مصداق في الخارج.

والمحاصل: أنه لا يهم من مثل هذه الأخبار اعتبار عدم إنكار شيء من الأحكام الضرورية من حيث هو وإن لم يكن منافياً لتصديق النبي ﷺ في جميع ما جاء به إجمالاً في مفهوم الإسلام المقابل للكفر حتى يتفقد به الأخبار الواردة في تفسير الإسلام، الخالية عن ذكر هذا الشرط.

مثل: ما رواه في الكافي عن سماعة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال: «إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان» فقلت: فصفهما لي، فقال: «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، والتصديق برسول الله ﷺ، به حُقت الدماء، وعليه جرت المناكح والموارث، و على ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى، وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام»<sup>(٢)</sup> الحديث، إلى غير ذلك من الأحبار الدالة عليه.

(١) تكملة الصحيحة في ص ٢٧٧.

(٢) الكافي ٢ ٢٥ (كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإيمان يشرك الإسلام...) ج ١.

نعم، ربما يظهر من جملة من الأخبار اعتبار التعمد ببعض المروع  
الضرورة في حقيفة الإسلام.

مثل ما في رواية سفيان بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام في الفرق بين  
الإسلام والإيمان. «الإسلام هو الطاهر الذي عليه الناس. شهادة أن لا إله إلا الله، و  
أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصيام شهر  
رمضان، فهذا الإسلام» وقال: «الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها و  
لم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»<sup>(١)</sup>.

وفي الأخبار<sup>(٢)</sup> المستفيضة: «بني الإسلام على خمس: الصلاة والزكاة و  
الحج والصوم والولاية».

وهي خبر العرزمي عن الصادق عليه السلام: «أنا في الإسلام ثلاثة: الصلاة و  
الزكاة والولاية، ولا تصح واحدة منهن إلا بصاحبتيها»<sup>(٣)</sup>.

لكنك خير ما نال المراد مثل هذه الأخبار المستفيضة هو التعمد بنفس هذه  
الفروع، أي فعلها، لا مجرد الاعتراف بوجوبها، فالإسلام الذي أريد بهذه الروايات  
أخص من الإسلام الذي به حُققت الدماء وعليه جرت المناكح والموارث.

وأما رواية سفيان: فلا يبعد أن يكون المراد به الاعتراف بوجوبها بقرينة

(١) الكافي ٢: ٢٤-٢٥ (كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإسلام يعقن به الدم...) ح ٤.

(٢) منها ما في نكاهي ١/١٨: ٢ و ٣ و ٥، و ١/٦٢: ٤، والمفقيه ٢: ٤٤/١٩٦، والوسائل، الباب ١  
من أبواب مقدمة العبادات، الأحاديث ١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ١٨.

(٣) الأثافي، واحدها الأثيفة: ما يوضع عليه القدر. لسان العرب ١٤: ١١٣ و ثماء.

(٤) الكافي ٢: ١٨/٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب مقدمة العبادات، ح ٧.

قوله ﷺ في ذيلها: «فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر» إلى آخره، إلا أنك عرفت أن الاعتراف بمثل هذه الأمور الضرورية من لوازم التصديق بالرسالة، فلا استفاد من مثل هذه الرواية اعتبار الاعتراف بها من حيث هي، كالإقرار بالتوحيد و الرسالة هي حقيقة الإسلام، وإلا لاقتضى كفر مَنْ لم يُقر بها وإن لم يجحدها.

هذا، مع أنها أحص من المدعى؛ لعدم انحصار ضروريات الدين فيما في هذه الروايات.

و كيف كان فلا يمكن إثبات كفر منكر الضروري من حيث هو بمثل هذه الروايات.

و منها: تسالمهم على كفر الواصب و الخوارج منمكن لذلك بإنكارهم الضروري، فلولا سبب الإنكار من حيث هو للكفر لم يكن لإطلاق حكمهم بكفر الطائفتين وجه؛ ضرورة أن أهلهم خصوصاً المتأخرين منهم المقلدين لأسلافهم الذين نشأوا على عدوة أهل البيت ربما يتقربون بها إلى الله و رسوله، بناءً منهم على ارتداد أهل بيت العصمة و الطهارة؛ لجهالتهم بما أمر الله تعالى في حقهم على لسان رسوله مما ينافي ذلك، فلا يكون إنكارهم منافياً للتصديق الإجمالي بالرسالة.

و فيه. أنه إن أريد بذلك استكشاف الإجماع على السببية حتى يتم به الاستدلال، يتوجه عليه - بعد العَض عن تصريح غير واحد من المتأخرين بالحلاف - أن إطلاق القول بكفر الطائعتين وإن ناسب القول بالسببية، لكنه ماف لما اشتهر بينهم من استثناء صورة الشبهة، فإن جُهِل الفرقتين خصوصاً القاصرين

منهم من نسانهم وحببناهم الدين لم يبلغهم فضائل أهل البيت، ويتقربون إلى الله ورسوله بعداوتهم من أوضح موارد الشبهة، فهذا يكشف عن فساد استدلالهم بالإنكار لكفرهم على الإطلاق، أو إرادتهم في غير مثل العرض، أو اختصاص الاستدلال به بمن يراه مبيهاً على الإطلاق دون من استثنى منه صورة الشبهة، أو أن اعتمادهم في كفرهم على الإجماع أو الأخبار الآتية الدالة عليه، فيكون استدلالهم بالإنكار إما من باب التأييد، أو لكونه دليلاً عليه في الجملة، أو لبنائهم على منافية ما صدر من الحوارج والنواصب و لو من جهاًلهم للتصديق الإجمالي بجميع ما جاء به الرسول ﷺ من مودة ذي<sup>(١)</sup> القربى، ووجوب احترامهم، وحرمة الاستخفاف بهم، واستحلال قتلهم، فكانهم أرادوا بصورة الشبهة التي استشوها بعض الصور المتقدمة التي أشرنا إلى عدم مصادقتها للتصديق الإجمالي، الملازمة لإدعان المنكر بحطئه على تقدير مخالفة قوله لما جاء به النبي ﷺ.

و ما صدر من الطائفتين - بحسب الظاهر - لم يكن من هذا القبيل، بل كان عكس ذلك، فإنهم لما رأوا من الأمير والحسين عليهما السلام ما زعموه فسقاً أو ارتداداً استقلت عقولهم القاصرة باستحقاقهم الاستخفاف والقتل، فلم يمكنهم تصديق النبي ﷺ فيما صدر منه في حقهم إلا بالحمل على الخطأ وغفلة السي ﷺ و جهله بما يزول إليه أمرهم، وإلا لم يكن يأمر الناس بموالاةهم، أو الحمل على كونه ناشئاً من شدة حبه لهم، أو غير ذلك من المحامل التي مآلها إلى طرح قول النبي ﷺ، لا تخطئ أنفسكم على تقدير مخالفة ما زعموه لما أَرَادَهُ النبي ﷺ.

(١) في ص ١٠ - ذوي.

و قد عرفت فيما سبق أنَّ هذا النحو من الإنكار كفر محض.  
 هذا حال علمائهم المستندين بأرائهم، عصمنا الله من الاستداد بالرأي،  
 الموجب لهذا النحو من الإنكار، و أمّا عوامهم المقلدين لهذه العلماء المغترين  
 بهم فحالهم حال علمائهم كعوام اليهود.

اللَّهُمَّ إلا أن يكون المقلد معترفاً بخطأ مَنْ قلده على تقدير مخالفة قوله لما  
 صدر عن النبي ﷺ، فلا يكون إنكاره حيثنّ منافياً للتصديق الإجمالي.  
 لكن الظاهر من حال العوام - الذين هم أضلّ من الأعمام - خلاف هذا البناء.  
 ألا ترى أنّه لو قال عالم للعوام إنّ النبي ﷺ أخطأ في الواقعة الفلانية،  
 يفترون بقوله و يعتقدونه صواباً.

فتلخص من جميع ما ذكرنا أنّه لا دليل على سببية الإنكار من حيث هو  
 للكفر، لكنّ الأظهر كهر الطائفتين بواسطة مفاة ما أكرهه للتصديق الإجمالي.  
 و لكن هذا فيما إذا تدبّروا بنصب أهل البيت و عداوتهم، و أمّا لو اعترفوا  
 بفضلهم و شرفهم في الإسلام و أنّهم سادات أهل الجنة، ولكن أصمروا عداوتهم،  
 أو أظهروها بواسطة الحسد، أو لكونهم معاندين لأئمّتهم الذين هم أئمة الضلال،  
 أو غير ذلك من الأسباب المورثة للعداوة - كما هو الشأن في كثير من المحالفين  
 الموجودين في هذه الأعصار - فلا.

و كيف كان فمتى حكمنا بكفرهم هل ثبت بذلك نجاستهم أم لا؟ فيه  
 تردّد! نظراً إلى أنّ عمدة مستنده الإجماع، و ربما يتأمل في تحقّقه على نجاسة كلّ  
 كفر؛ نظراً إلى انصراف معاهد الإجماعات المحكيّة و كلمات المُجمعين إلى غير

المرتد، خصوصاً مع وَهْن الكَلْبَةِ - التي ادَّعى عليها الإجماع - بما سمعته من الخلاف في نجاسة أهل الكتاب، ولكن مع ذلك طاهرهم التسالم عليه، فدعوى الانصراف لعلها في غير محلها، خصوصاً بالنسبة إلى الفرقتين الحثيتين، فإنه قد استعصر فيهما بالخصوص نقل الإجماع على كفرهما و نجاستهما.

و استدللّ لهما أيضاً - مضافاً إلى الإجماع و ما عرفته من نكارهم للضروري، المستلزم للكفر الموجب للنجاسة بدليل الإجماع الذي تقدّمت الإشارة إليه - بالأخبار المستفيضة التي بعضها يدلّ على الكفر، فيدلّ على النجاسة أيضاً بضميمة الإجماع، و جملة منها تدلّ على نجاستهم، فيستفاد منها كفرهم بالالتزام.

فمما يدلّ على كفر خصوص الخوارج ما أرسل عن النبي ﷺ أنه قال في وصفهم: «إنهم يمرقون»<sup>(١)</sup> من الدين كما يمرق السهم من الرمية<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

و رواية العصيل<sup>(٤)</sup>، قال: دخل على أبي جعفر عليه السلام رجل محصور هظيم البطن، فجلس معه على سرير، فحيّاه و رَحَّبَ به، فلما قام قال: وهذا من الخوارج

(١) أي: يجرّونه و يحرقونه و يتعلّونه كما يخرق السهم الشئ المرمي به و يخرج منه. لنهاية - لابن الأثير - ٣٢٠:٤ مرقه.

(٢) في السخ الخطبة و الحجرية: والرملية. و الصحيح ما أثبتناه كما في المصادر في الهامش التالي و الرمية الصيد الذي ترميه فتصده و ينفذ فيه سهمك. النهاية - لابن الأثير - ٢٦٨:٢ «رمي».

(٣) صحيح البخاري ٢٢٠٩، صحيح مسلم ١٤٤/٧٤٢:٢، و ٧٤٦-٧٤٧/٧٤٤، و ١٥٩/٧٥١، مس ابن ماجه ١٦٩/٦٠١ و ١٧٠، سنن الترمذي ٢١٨٨/٤٨١:٤، سنن النسائي ١١٩٧، سنن البيهقي ٢٢٥:٣، و ١٨٧، المستدرک - للحاكم - ١٤٦:٢، مسند أحمد ١٣١٦.

(٤) في السخ الخطبة و الحجرية. و الفضل. و ما أثبتناه من المصدر.

كما هو» قال. قلت. مشرك؟ فقال. «مشارك والله مشرك»<sup>(١)</sup>.

و في الزيارة الجامعة: «و من حاربكم مشرك»<sup>(٢)</sup>.

و يدلُّ على نجاسة النواصب - الذين هم أعم من الحوارج -: ما عن الكافي بسنده عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا تعتل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام، فإن فيها غسالة ولد الزنا، و هو لا يظهر إلى سبعة آباء، و فيها غسالة الناصب، و هو شرهما، إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب و إن الناصب أهون على الله من الكلب»<sup>(٣)</sup>.

و رواية القلانسي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام. ألقى الدمى فيصافحني، قال: «امسحها بالتراب و<sup>(٤)</sup> بالحائط» قلت: فالناصب، قال: «اعسلها»<sup>(٥)</sup>.

و رسالة الوشاء عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كره سور ولد الزنا و اليهودي و النصراني و المشرك و كل ما<sup>(٦)</sup> حالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سور الناصب<sup>(٧)</sup>.

و رواية علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام في حديث أنه قال:

(١) الكافي ١٤/٣٨٧:٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، ح ٥٥ نحوه، و أورد نحوه صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٣:٦.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢/٢٧٢:٢، الفقيه ١/٢٧٥، ٢/٣٧٠:٢-٣٧٢/١٦٢٥.

(٣) الكافي ١/١٤٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، ح ٤.

(٤) في النسخ الخطية و الحجرية: «أو» بدل «و». و ما أثبتناه من المصدر.

(٥) الكافي ١١/٦٥٠:٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٦) في الطبعة الحجرية و الاستبصار: «من» بدل «ما». و كذا في ص ٢٩٩.

(٧) الكافي ٦/١١٣، التهذيب ١/٢٣٣:٦، الاستبصار ٣٧/١٨:١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأسارى، ح ٢.

«لا تغتسل من غسالة ماء الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الرنا و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «وإياك أن تغتسل من غسالة الحمام ففيها تجتمع غسالة اليهودي و النصراني و المجوسي و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب، و إن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه»<sup>(٢)</sup>.

و يؤيده: المع من أكل ذبيحة الناصب في جملة من الأخبار<sup>(٣)</sup>.

و قد يناقش في دلالة هذه الروايات:

أولاً: بأن المراد بالنجاسة فيها الخبائث المعنوية القابلة للتأصاف بالشدة و الضعف، المقتضية لكراهة السور، دون النجاسة المصطلحة الغير القابلة له.  
كما يؤيد ذلك - مضافاً إلى ذلك - احتمال أكثر الأخبار على ولد الرنا و الجنب من حيث هو جنب، كما هو ظاهر المقام، لا باعتبار نجاسة بدنه، بل قد سمعت<sup>(٤)</sup> في خبر ابن أبي يعفور أن «ولد الزنا لا يطهر إلى سبعة آباء» فالمراد به - على الظاهر - ليس إلا عدم ارتفاع القذارة المعنوية، لا نجاسته مع أولاده إلى سبعة بطون.

(١) الكافي ٦: ٤٩٨-٤٩٩/١٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، ح ٣

(٢) على الشرائع ٢٩٢ (الباب ٢٢٠) ح ١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، ح ٥.

(٣) منها: ما في التهذيب ٩/٧٢٤، ٣٠٤، والاستبصار ٤: ٨٧-٨٨/٣٣٥، و الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الدبائح، ح ٧.

(٤) في ص ٢٨٦.



و ثانياً: بأن المراد بالناصب في الروايات - على الطاهر - مطلق المخالفين، لا خصوص من أظهر عداوة أهل البيت و تدبّر بنبصهم.

كما يشهد لذلك: حبر المعلّى بن خنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحداً يقول: أنا أبغض محمداً و آل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم أنكم تتولّوننا و تبرّون من أعدائنا»<sup>(١)</sup>.

و هذه الرواية - مع ما فيها من تفسير النصب بما لا ينفك عنه عامة المخالفين - تشهد بدرة وجود الناصب بالمعنى الأحص في عصر الصادق عليه السلام، فيبعد حمل الأخبار المستفيضة المتقدمة على إرادته بالخصوص.

و يدل أيضاً على تحقق النصب بمجرد إزالة الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم و معاداة من عرف حقهم من شيعتهم. ما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر عن محمد بن علي بن عيسى، قال: كتبت إليه - يعني الهادي عليه السلام - أسأله عن الناصب هل احتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الحجت و الطاغوت و اعتقاده بإمامتهما؟ فرجع الجواب: «من كان على هذا فهو ناصب»<sup>(٢)</sup>.

و رواية عبد الله بن المغيرة - المحكيّة عن الروضة - قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنّي ابتليت برجلين أحدهما ناصب و الآخر زندي و لا بدّ من

(١) معاني الأخبار: ٣٦٥ (باب معنى الناصب)، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس، ح ٢.

(٢) السرائر ٥٨٣٣، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس، ح ٤، و فيها: «احتاج بدل» «احتاج» و أيضاً فيهما: «و اعتقاد إمامتهما» بدل «و اعتقاده بإمامتهما».

معاشرتهم، فمن أعاشر؟ فقال ﷺ: «هُمَا سَيَان، مَنْ كَذَبَ بآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تعالى فقد سد الإسلام وراء ظهره»، وهو المكذب لجميع القرآن والأنبياء والمرسلين ثم قال: «هذا نصب لك، وهذا الزيدي نصب لنا»<sup>(١)</sup>.

فيكون حال الأخبار الدالة على نجاسة الناصب وكفره حالاً غيرها من الأخبار الدالة على كفر المخالفين على الإطلاق في أن المتعين حملها على ما لا ينفي إسلامهم الظاهري، كما عرفت فيما سبق.

وقد يجاب عن هذه المناقشة - بعد تسليم صدق الناصب في عرف الشارع والمنشوعة على المعنى الأعم - أن المتأثر متأثر في بعض تلك الأخبار - من قوله ﷺ: «والناصب لنا أهل البيت»<sup>(٢)</sup> - إرادته بالمعنى الأخص.

هذا، مع اعتصاده بفتوى الأصحاب وإجماعهم، بل ربما يكتفى بذلك جابراً لما في الروايات من قصور الدلالة، فلا يلتفت معه إلى شيء من الحداثات المتقدمة.

لكن الإنصاف أن الاعتماد إنما هو على الجابر لا المجبور، فعمدة المستند هي الإجماعات المحكية المعنقدة بعدم نقل الخلاف.

لكن قد يشكل الحكم بكفرهم بشيوع النصب في دولة بني أمية لعنهم الله، واختلاط أصحاب الأئمة عليهم السلام مع النصاب والخوارج، وعدم معروفة نجس الأئمة عليهم السلام وأصحابهم عنهم، بل الظاهر أنهم كانوا يعاملون معهم معاملة

(١) في السبع الخطية والحجرية. وآيات «ذل» «كتاب». وما أثبتناه من المصدر

(٢) الكافي ٣١٤/٢٣٥، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب الأمر والنهي، ح ٢.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٨٧، الهامش (١ و ٢).

المسلمين من حيث المعاشرة. و تنزيل مثل هذه المعاشرة في الأعصار الطويلة على التفتة في غاية التقد.

و قد يُجاب عن ذلك: بأن أغلب الناس كانوا يُظهرون النصب و التبزي من الأئمة عليهم السلام خوفاً من سلطان الجور، و إلا فلم يكونوا في الواقع بواصب. و فيه: أن طاهر القول و الفعل حجة معتبرة لا يجوز رفع اليد عنه إلا في الموارد التي علم خلافه.

و دعوى: اختصاص معاشرتهم بخصوص هذه الموارد بعيدة.

**و الأولى في الجواب ما نبه عليه شيخنا المرتضى (١) عليه السلام من أن أصلب الأحكام لشرعية انتشرت في عصر الصادق عليه السلام، فلا مانع من أن يكون كفر الواصب منها، فأصحاب الأئمة عليهم السلام الذين كانوا يخالطون الواصب في دولة بني أمية - لعهم الله - لم يكونوا يعلمون هذا الحكم. و أما الأئمة عليهم السلام فلم يعلم معاشرتهم مع الواصب و الخوارج في غير مقام التفتة، والله العالم.**

(و) قد ظهر بما تقدمت الإشارة إليه في مطاوي كلماتنا السابقة أن عمدة المستند لدحكم نجاسة سائر أصناف المرتدين إنما هو الإجماع.

و انخدشة فيه بعدم الثبوت كأنها في غير محلها

بقي الكلام في بعض الفروق المحكوم بكفرهم

منهم: (القلاة) <sup>(١)</sup> ولا شبهة في كفرهم ساء على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبية

أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره من الخلق، فإنه إن اعتقد أن الشخص الحارحي

معوارضه المشخصة هو الرب القديم الواجب وجوده، الممتنع رواله، و أنكر وجود صانع غيره، فهو كافر بالله تعالى إن كان عاقلاً، وإلا فقد رُفِعَ القلم عنه وإن اعترف بوجود صانع مثله واجب الوجود، فهو مشرك.

و إن زعم حدوث عوارضه المشخصة ولكنه اعتقد حلول الله - جئت عظمته - فيه، و اتحاده معه، و تصوّره بهذه الصورة، كما قد يتصوّر الملائكة و الجن بصورة البشر، فهو منكر لما قد ثبت بالضرورة من الشرع من أن الله تبارك و تعالى أجل و أعظم من أن يصير بشراً يأكل و ينام و يمشي في الأسواق.

و أمّا بناءً على تفسير الغالي بما تجاوز الحد في الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام - كما حكى <sup>(١)</sup> عن القميين من الطعن في الرجال برميهم بالعلو بمجرد ذلك حتى أنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنه قال: إن أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله <sup>(٢)</sup> - فليس بكافر قطعاً، فلا وجه لتكفير من يقول بأن النبي و الأئمة عليهم السلام مظاهر أوصاف الباري - جئت عظمته - على سبيل الإطلاق، و أن أزمة أمر الخلائق - تكويناً و تشريعاً - بأيديهم، فهم خالقو الخلق و راقبوهم، و أن علمهم بالأشياء حضوري بحيث لا يشغلهم شأن عن شأن، إلى غير ذلك ممّا يقوله بعض من يدعي المعرفة بمثل هذه الأمور، فإن غاية الأمر كون مثل هذه الدعوي كذباً، كما لو ادعى ثبوت شيء من هذه الأوصاف لزيد المعلوم بالضرورة عدم انصافه به فصلاً عما لو ادعاهما في حق النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام، الذي قد يساعده

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٥٨.

(٢) الفقيه ١: ٢٣٥.

على مدّعه بعض الشواهد العقلية بل بعض القواعد العقلية أيضاً بعد البناء على كونه أشرف الموجودات، كما لعله المتسالم عليه لدى الشيعة خصوصاً بالنسبة إلى النبي ﷺ، فإنه لا يبعد أن يكون بالنسبة إليه من ضروريات المذهب وإن لم تتحقق حال شيء من الشواهد العقلية و العقلية، بل ليس لنا ذلك؛ لأنّ النقيضات متعارضة، ولا يمكننا الوصول إلى حقائقها و الجمع بين متبايناتها على وجه يحصل القطع بإصابة الواقع.

و القاعدة العقلية - التي تقدّمت الإشارة إليها - بعد تسليمها إنّما يتم الاستدلال بها بعد إحرار إمكان اتّصاف البشر بمثل هذه الأوصاف، و خلوصه عن جهة موجبة لاستحالة، و لا سبيل لنا إلى ذلك.

والأولى ردّ علم مثل هذه الأمور إلى أهل بيت الوحي الذين هم حَقّة سرّ الله و حرّنة علمه، و تصديقهم إجمالاً هي جميع ما يدعون، فإنه مع كونه أحوط أوفق بحمط مراتبهم و مرتبتنا و أولى برعاية الأدب.

و كيف كان فلا يوجب إثبات شيء من أوصاف الربّ - جلّت عظمته - لشيء من مخلوقاته الخروج من حدّ الإسلام بعد الاعتراف بكون الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته.

نعم، لو سلبها عن الربّ مع كونها ضرورية الثبوت، كالتخالقية و الرارقية و نحوهما، كَفَر لذلك ما لم يكن عن شبهة، أو مطلقاً على الخلاف فيه، لكن محرّد إثباتها لشخص لا يوجب سلبها عن الله تعالى

الأنرى أنّه تصحّ نسبة الإمامة إلى ملك الموت، و قسمة الأوراق - مثلاً - إلى

ميكائيل، و سمة الإعطاء و الرزق إلى مَنْ يُنْعَقُ عليك، مع أَنَّ الله تعالى هو الْمُحْيِي و المُمِيت و الحائق و الرازق، فلا تنافي بين النسبتين.

نعم، ربما يتوهم أَنَّ إثبات صفة العالمية بالعيب و نحوها - من الأوصاف التي دلت الكتاب و السنة على اختصاصها بالله تعالى - إنكار للصروري.

و يدفعه: عدم كون إرادة ظواهر ما دل عليه من الكتاب و السنة على سبيل العموم و لإطلاق ضرورية، بل ربما تكون ضرورية الخلاف، فليس ادعاء استثناء فرد منها إنكاراً للصروري.

و منهم: المجسمة، فقد حكى عن الشيخ و جماعة ممن تأخر عنه الحكم بكفرهم مطلقاً<sup>(١)</sup>.

و عن بعضهم التمسيل بين المجسمة حقيقة و بين القائل بأنه جسم لا كالأجسام<sup>(٢)</sup>، فيلب عنه كل ما هو من لوازم الجسمية من الحاجة و الحدوث. و استدل لكفرهم: بإنكار الصروري؛ لأن من لوازم الجسمية الحدوث. و نُوقش فيه: بعدم التزام القائل بهذا اللارم، و المدار في التكفير على التزامه به، لا على الملازمة الواقعية.

و قد يقال بأن إثبات وصف الجسمية لله تعالى في حد ذاته محال

(١) الحاكي عنهم هو البحراني في الحقائق الناصرة ٢٠٢:٥، وانظر المبسوط ١٤١، و تحرير الأحكام ٢٤:١، و قواعد الأحكام ٧:١، و منتهى المطلب ١٦٨:١، و جامع المقاصد ١٦٤:١، و المقاصد العلية ١٤٧.

(٢) حكاها صاحب الجواهر فيها ٥٣:٦، و الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٥٨ عن الشهيد في البيار: ٣٩، و الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ٢١:١

للضرورة.

و فيه: منع ظاهر، خصوصاً مع مساعدة بعض ظواهر الكتاب والسنة عليه.  
مثل: قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى  
«فكان قاب قوسين أو أدنى»<sup>(٢)</sup> وغيرهما مما يظهر منه إمكان التقرب إليه  
تعالى وتعلق الرؤية به مما لا يحصى.

و قد يستدل لكرمهم: بما روي عن الرضا عليه السلام «مَنْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبَرِ  
فَهُوَ كَافِرٌ»<sup>(٣)</sup> بناءً على أَنَّ المجسمة من المشبهة؛ لأنهم - على ما عن قواعد<sup>(٤)</sup>  
العقائد و شرحه<sup>(٥)</sup> - الذين يقولون: إِنَّ الله تعالى في جهة الفوق، و يمكن أن يُرى  
كما تُرى الأجسام، فالتجسيم غير خارج من التشبيه

و لا يبعد أن يكون المراد بالتشبيه مطلق تنظيره بالأجسام في تحديده  
بمكانٍ أو زمانٍ، فيكون مساوفاً للتجسيم، فعلى هذا أظهر في المدعى.

لكن يتوجه عليه: عدم صلاحية مثل هذه الرواية الضعيفة - التي لم يستند  
إليها الأصحاب في فتواهم - لتفديد الأخبار الكثيرة الواردة في تحديد الإسلام و  
الإيمان، الخالية عن اعتبار نفي التجسيم.

(١) سورة طه ٥:٢٠.

(٢) النجم: ٩:٥٣.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٤٣١ - ٤٥/١٤٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، ح ٥.

(٤) في النسخ الخطية و الحجرية: «قوائمه بدل «قواعده» و ما أثبتناه هو الموافق لما في جواهر  
الكلام و اللريعة. و كتاب «قواعد العقائد» للحواشي نصير الطوسي، و عليها حواشي و شروح.  
أنظر: الدرعية إلى تصانيف الشيعة ٩٨٥/١٨٦:١٧.

(٥) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٥٣:٦.

و ربما يُوجّه الرواية بحملها على ما إذا كان القائل عالماً بالملازمة بين  
الجسميّة و الحدوث. و فيه بُعد.

و الأولى حملها على بعض مراتب الكفر الذي لا ينافي الإسلام الظاهري بل  
الإيمان القاصر، كيف! و كثير من العوام بل أكثرهم لا يمكنهم تنزيه الرب عن  
العلائق الجسمانيّة حيث لا يتعلّلون - بواسطة قصورهم - مؤثراً في العالم لا يكون  
جسماً

الأتري أنك إذا أردت أن تعرف الأطفال في مبادئ بلوغهم أو قبلها أن الله  
تعالى منزّه عن تلك العلائق مهما سلبت عنه تعالى شيئاً منها يتصوّرون ضده،  
فإذا قلت: إنه تعالى ليس له لسان، يتحيّلون أنه يتكلّم بالإشارة. وإذا قلت: إنه ليس  
له بصر، يتصوّرون في أذهانهم شخصاً أعمى، وهكذا فإذا قلت: إنه يسمع  
بلاسمع و يبصر بلابصر و يتكلّم بلا لسان، يرونه متناقضاً.

فالأقوى أن شيئاً من مثل هذه العقائد ما لم يكن منافياً للشهادتين و تصديق  
النبي ﷺ إجمالاً في جميع ما أتى به لا يوجب الكفر خصوصاً إذا كان منشؤه  
القصور.

و منهم: المعجزة، حكى عن المبسوط القول بنجاستهم<sup>(١)</sup>، و قواه كاشف  
اللثام<sup>(٢)</sup>.

و استدللّ له بالرواية المتقدمة<sup>(٣)</sup>، و يأنكارهم لجملة من الصروريات،

(١) حكاة عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤٠٣:١، وانظر: المبسوط ١٤٦٦.

(٢) كشف اللثام ٤٠٤:٦.

(٣) أي الرواية المروية عن الإمام الرضا عليه السلام، المتقدمة في ص ٢٩٤.



واستلزام مذهبهم إبطال البؤات و التكاليف.

و فيه: ما عرفته آنعاً من عدم إمكان تقييد الأخبار الكثيرة بمثل هذه الرواية،  
و عدم التزام المنكر باللوازم.

و استدلل له أيضاً بما روي عن الصادق عليه السلام «أن الناس في انقدر على  
ثلاثة أوجه. رجل يرغم أن الله عز و جل أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم  
الله في حكمه، فهو كافر، و رجل يزعم أن الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهم الله  
في سلطانه، فهو كافر...»<sup>(١)</sup>.

و فيه أيضاً ما في الرواية السابقة من عدم صلاحيتها لإثبات مثل هذا الحكم  
خصوصاً مع مخالفتها للمشهور، بل عن بعض أنه قال: لم أجد موافقاً صريحاً  
لشيخ<sup>(٢)</sup>، فلا يبعد أن يكون المراد بالرواية استلزام قولهم للكفر ببعض مراتبه، و  
كونهم كفاراً في المآل، لا أنهم محكومون بذلك في الظاهر.

و يحتمل أن يكون المراد بكونه كافراً ما إذا علم بالملازمة واعترف بها.  
و كيف كان فالأظهر هو القول بطهارتهم، كما يؤيده - مضافاً إلى إطلاق  
لأحبار الواردة في تحديد الإسلام - أن أكثر المخالفين من المجبرة، بل قيل: إن  
غيرهم قد انقرض في بعض الأزمنة، لميل السلاطين إلى هذا المذهب وإعراضهم

(١) التوحيد: ٣٦٠-٣٦١/٥، المخصال: ٢٧١/١٩٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب حد المرتد،

ج ١٠.

(٢) حكاة الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٥٩ بعنوان «قيل»، و القائل هو صاحب الجواهر

فيها ٥٥:٦.

عن مذهب المعتزلة<sup>(١)</sup>.

و أظهر من ذلك القول بظاهرة المفوضة، بل عن شرح المفاتيح أن ظاهر الفقهاء طهارتهم<sup>(٢)</sup>، يعني إسلامهم.

فما عن كاشف العطاء - من أنه عدُّ من إنكار الضروري القول بالجبر و التفويض<sup>(٣)</sup> - في غاية الضعف، كيف! و عامة الناس لا يمكنهم تصوُّر أمر بين الأمرين - كما هو المروي عن أنعمتنا<sup>(٤)</sup> - حتى يعتقدوا به، فإنه من غوامض العلوم بل من الأسرار التي لا يصل إلى حقيقتها إلا الأوحدي من الناس الذي هداه الله إلى ذلك.

ألا ترى أنك إذا أمعنت النظر لوجدت أكثر من تصدّي من أصحابنا لإبطال المذهبين لم يقدر على التخطّي عن مرتبة التفويض وإن أنكره باللسان حيث زعم أن منشأ عدم استقلال المدعي أفعاله كونها صادرةً منه بواسطة أن الله تعالى أقدره عليها وهياً له أسبابها، مع أنه لا يُطعن بأحدٍ ممن يقول بالتفويض إنكار ذلك. و الحاصل: أن هذا المعنى - بحسب الظاهر - عين القول بالتفويض، مع أن عامة الناس تقصر أفهامهم عن أن تتعمّل<sup>(٥)</sup> مرتبة فوق هذه المرتبة لاتنتهي إلى مرتبة الجبر.

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٣٥٩، وانظر: جواهر الكلام ٥٥:٦.

(٢) كما في جواهر الكلام ٥٥:٦، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٣٥٩.

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٥٩، وانظر: كشف الغطاء ١٧٣.

(٤) الكافي ١٣/١٦٠، التوحيد ٨/٣٦٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٧/١٢٤، بحار الأنوار

١١:٥ ١٢/٩٨، و ٢٧/١٧.

(٥) في السجح الحظيئة و الحجرية: وتمعّلوا. و الظاهر ما أثبتناه.

لكن هذا في مقام التصور التفصيلي، وإلا فلا يبعد أن يكون ما هو المغروس في أذهان عامة أصحابنا خواصهم وعوامهم مرتبة فوق هذه المرتبة، فإنهم لم يرئوا يربطون المكونات بأسرها من أفعال العباد وغيرها في حدوثها وبقائها بمشيئة الله تعالى وقدرته من غير أن يعزلوا عجلها عن التأثير حتى يلزم منه بالنسبة إلى أفعال العباد الجبر، أو يلتزموا بكون المشيئة من أجزاء عجلها حتى يلزمه الإشراف والوهن في سلطان الله تعالى.

وهذا المعنى وإن صعب تصوّره والإذعان به لدى الالتفات التفصيلي؛ لما فيه من المناقضة الطاهرة لدى العقول القاصرة، لكنه إجمالاً مغروس في الأذهان، ومآله - على الطاهر - إلى الالتزام بالأمر بين الأمرين بالنسبة إلى معلولات جميع العجل من أفعال العباد وغيرها.

وكيف كان فلا ينبغي الارتياح في أنه ليس شيء من مثل هذه العقائد - التي ربما يعجز المحول عن إبطالها مع مساعدة بعض طواهر الكتاب والسنة عليها - إنكاراً للضروري، والله العالم.

واعلم أن المشهور بين أصحابنا - رضوان الله عليهم - كما صرح به شيخنا المرتضى<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> طهارة ولد الرنا وإسلامه؛ لأصالة الطهارة، وأصالة الإسلام؛ لحديث الفطرة<sup>(٣)</sup>، السالم عن دليل حاكم عليه في المقام

(١) كتاب الطهارة، ٣٥٩.

(٢) جوامع الكلام، ٦٨٦.

(٣) الفقيه ٢٦٠-٢٦٧، علل الشرائع ٣٧٦ (الماب ١٠٤) ح ٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب جهنم العدو وما يناسبه، ح ٣ من الإمام الصادق عليه السلام. وتقدم أيضاً في ص ٢٦٥، =

ولما دلّ من الأخبار<sup>(١)</sup> الكثيرة على صيرورة المكلف بإقراره بالشهادتين و  
تدوينه بهما مسلماً، فإنّ أغلب تلك الأخبار وإن لم تكن مسوقة لبيان الإطلاق أو  
العموم لكن يفهم منها ما هو ماض الحكم على وجه لا يبقى مجال للتشكيك في  
أطرافه.

وهن الصدوق والسيد والحلي القول بكفر ولد الرما ونجاسته<sup>(٢)</sup>، بل عن  
الحلي نفي الخلاف في ذلك<sup>(٣)</sup>.

لكنّ العبارة المحكيّة عن الصدوق لا تدلّ إلّا على نجاسته، فإنّه منّع من  
الوضوء بسوره<sup>(٤)</sup>، وهو أعمّ من الكفر.

وكيف كان فقد استدللّ لهم بمرسلة الوشاء عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام  
أنّه كره سور ولد الزنا واليهودي والصّراني والمشرّك وكلّ من خالف الإسلام، و  
كان أشدّ ذلك عنده سور الناصب<sup>(٥)</sup>.

و رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تغتسل من البئر التي  
تجتمع فيها غسالة الحمام، فإنّ فيها غسالة ولد الزنا، وهو لا يطهر إلى سبعة أبعاء، و

= الهامش (٣) عن المصادر الحديثيّة لأبناء العامة عن النبي ﷺ

(١) منها: ما في الكافي ١/٢٥٢.

(٢) حكاه عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ١/١٤٣، وانظر: الفقيه ٨:١، ذيل ح ١١، والانتصار:  
٢٧٢، والسرائر ١/٣٥٧، و ٢/١٢٢، ٥٢٦، و ١٠:٣.

(٣) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١/١٤٣، وانظر: السرائر ١/٣٥٧، و ٢/١٢٢، ٥٢٦،  
و ١٠:٣.

(٤) الفقيه ٨:١، ذيل ح ١١.

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٢٨٦، الهامش (٧).

فيها غسالة الناصب»<sup>(١)</sup> الحديث.

و رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام في حديث قل فيه  
«ولا تعسل من الشتر التي يجتمع فيها ماء الحمام فإنه يسيل فيها ما يغتسل به  
الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم»<sup>(٢)</sup>.

و مرفوعة سليمان الديلمي إلى الصادق عليه السلام، قال: «يقول ولد الزنا: يا رب  
فما ديبى؟ فما كان لي في أمري صعب، فيناديه متادٍ و يقول له: أنت شر الثلاثة أذنب  
والدالك، فثبت عليهما و أنت رجس، و لن يدخل الجنة إلا طاهراً»<sup>(٣)</sup>.

و يؤكد ما ورد من أن نوحاً - علي نبينا و آله و عليه السلام - لم يحمل في السفينة  
ولد الزنا و قد كان حمل الكلب و الحنزير<sup>(٤)</sup>.

و ما ورد من أن حُبَّ علي عليه السلام علامة طيب الولادة، و بُغْضُه علامة  
حُبِّها<sup>(٥)</sup>.

و ما ورد من أن ديتَه كدية اليهودي ثمانمائة درهم<sup>(٦)</sup>

و موثقة زرارة عن السافر عليه السلام «لا خير في ولد الرنا، و لا في بشره، و لا في

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٨٦، الهامش (٣).

(٢) تهذيب ١١٤٣/٣٧٣١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، ح ١.

(٣) علل الشرائع، ٥٦٤ (الباب ٣٦٣) ح ٢، و عنه في بحار الأنوار ٥/٢٨٥:٥، و في نسخ  
الخطبة و سحجربة، «مشأت» بدل «فتت» و ما أثنائه كما في المصدر

(٤) تفسير العياشي ٢/١٤٨:٢، و عنه في بحار الأنوار ١١/٦٣/٢٣٦، و الوسائل، الباب ٣١  
من أبواب كتاب الشهادات، ح ٩.

(٥) المناقب - لأبي شهر آشوب - ٢٠٧٣، و عنه في بحار الأنوار ٢٦٣:٣٩.

(٦) تهذيب ١١٧١/٣١٥:١٠، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب ديات النفس، ح ١.

شعره، ولا في لحمه، ولا في دمه، ولا في شيء منه»<sup>(١)</sup>.

وحسب ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لبن اليهودية والنصرانية و  
المجوسية أحث إلي من [لبن] ولد الرنا»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك مما ورد في مذمته وأنه لا يدخل الجنة<sup>(٣)</sup> ولا تُقبل شهادته<sup>(٤)</sup>  
ولا تجوز إمامته<sup>(٥)</sup>.

وفي الجميع نظر.

أما حال المؤيدات: فواضح.

و أما مرسله الوشاء: فلا يفهم منها أريد من كراهة سوره؛ لأننا وإن لم نقل  
بأن الكراهة في الأخبار ظاهرة في الكراهة المصطلحة لكنها ليست ظاهرة في  
خصوص الحرمة و عطف الأنجاس على ولد الرنا لا يصلح قرينة لإرادتها  
بالخصوص، كما هو واضح.

و أما [رواية] ابن أبي يعفور: فالمراد بها الحباثة المعنوية المقتضية لكرهه

(١) أبواب الأعمال و عقاب الأعمال: ٩/٣١٣، و عنه في سحر الأنوار ٦/٢٨٥.٥.

(٢) الكافي ٥/٤٣:٦، التهذيب ١٠٩٤/٣٧١، الاستبصار ١١٤٧/٣٢٢:٣، الوسائل، الساب ٧٥  
من أبواب أحكام الأولاد ح ٢، و ما بين المعفوفين من المصادر ما عدا الوسائل.

(٣) تقدّم تلخيصه في ص ٣٠٠، الهامش (٣).

(٤) الكافي ٤/٣٩٥:٧، و ٨/٣٩٦، التهذيب ٢٤٤:٦-٢٤٥/٦١٠ و ٦١٢ و ٦١٤، الوسائل، ساب  
٣١ من أبواب كتاب الشهادات، الأحاديث ١ و ٣ و ٤ و ٦.

(٥) الكافي ١/٣٧٦-٣٧٥:٣، و ٤، و ٨/٣٩٦:٧، العقبه ٢٤٧٦-٢٤٨/١١٠٥، و ١١٠٦،  
الحاصل: ٣٣٠ - ٢٩/٣٣١، التهذيب ٢٦٣-٩٢/٢٧، الاستبصار ٤٢٢/١٦٢٦، الوسائل،  
الدب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، الأحاديث ١ و ٢ و ٤ و ٦، وكذا الباب ٣١ من أبواب  
كتاب الشهادات، ح ٤.

استعمال سوره، كما تقدّمت الإشارة إليه في ما سبق في حكم الناصب؛ لأن النجاسة الظاهرية - على تقدير ثبوتها له - غير متعدية عنه إجماعاً، كما صرح به شيخنا المرتضى<sup>(١)</sup>.

و بهذا ظهر ضعف الاستدلال برواية حمزة و نحوها مما ورد فيها الهى عن غسالة الحمام؛ معذراً بأن فيها غسالة الجنب و ولد الزنا و الناصب؛ فإن كون اغتساله مؤثراً في استقذار الماء في الجملة الموجب لكراهة استعماله يحسن جمعه مع غيره في مقام التعليل للهى، و لا يستفاد من مثل هذه الروايات كون كل من المذكورات من حيث هو سبباً مستقلاً لحرمه الماء و نجاسته.

هذا، مع أنه قد يقال: إن المتأدّر من هذه الرواية أيضاً بقريّة قوله ﷺ في ذيلها: «و هو شرهم»: إرادة الهى عن سور المذكورات بلحاظ خبائثهم الباطنية المقتضية لكراهة الاستعمال، لا النجاسة المصطلحة.

و أمّا مرفوعة سليمان كعيرها من الأخبار المذكورة مؤيدة لهذا القول: فلا يصلح ذكرها في مقام التأييد أيضاً فصلاً عن الاستدلال؛ إذ ليس في شيء منها إشعار بنجاسته؛ ضرورة أن المراد بها خبائثه الباطنية التي يظهر أثرها في الآخرة، لا النجاسة الظاهرية.

نعم، لا بأس بذكر مثل هذه الأخبار في مقام الاستثناس و التفريب إلى الدهن بعد إثبات المدعى بأدلة معتبرة، لا في مقام التأييد للدليل الظاهر في النجاسة، فإنها لو لم تكن موهبة لظواهر ما يدل على النجاسة لا تكون مؤيدة لها؛

(١) كتاب «طهارة»: ٣٥٩.

لأن كون الخبائة المعنوية مؤثرة في كراهة استعمال السور أقرب إلى الذهن من كونها مؤثرة في نجاسته.

و كيف كان فالأقوى في المسألة ما هو المشهور من طهارة ولد لرب و إسلامه، و لا يستعاد من الأخبار إلا خائته المعنوية و مرجوحية استعمال سوره. و عسى تقدير تسليم ظهورها في السجاسة فلا يستعاد منها كفره إلا بدعوى الملازمة بينها و بين الكفر بناءً على أن المسلم لا يسجس، و أنه لا واسطة بين الكفر و الإسلام. و في كلتا مقدمتيه نظر.

و قد منع في الحدائق<sup>(١)</sup> المقدمة الثانية، فاعتار أنه نجس، و له حالة غير حالتي الإيمان و الكفر، و استشهد لمذعاه بجملة من الأخبار التي لا تخلو دلالتها عليه عن تأمل.

ثم إن محل كلامهم في ولد الزنا - بحسب الطاهر - إنما هو فيما إذا كان عسى تقدير عدم كونه من الزنا محكوماً بإسلامه بأن كان على تقدير كونه صغيراً أبواه أو أحدهما مسلماً، فالمتولد من الكافرين خارج من موضوع كلامهم، فلا يبعد في المرض الحكم بتبعيته لهما ما لم يُقر بالشهادتين، و لم يخرج من حد التبعيته بهما عرفاً، كما في غيره؛ لإمكان دعوى أن مناط التبعيته هو الولادة العرفية دون الشرعية. و قد استظهر في محكي المعالم من كلام جماعة من الأصحاب نهي الخلاف في أن ولد الزنا من الكافرين يتبعهما في السجاسة الذاتية؛ لأنهم ذكروا الحكم جازمين به غير متعرضين لبيان دليله، كما هو الشأن في المسائل التي

(١) الحدائق لناصرة ١٩٦٥.



لامجال للاحتمال فيها<sup>(١)</sup>.

(و في) نجاسة (عرق الجنب من الحرام و عرق الإبل الجلالة و  
المسوخ خلاف) بين أصحابنا.

أما الأول: فعن الصدوقين والإسكافي والشيخين في المقنعة والخلاف و  
النهاية، و لقاضي القول بنجاسته<sup>(٢)</sup>، و ربما نسب<sup>(٣)</sup> إلى المشهور بين المتقدمين،  
بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>، و عن الأماشي نسبته إلى دين الإمامية<sup>(٥)</sup>، و  
واقفهم جماعة من متأخري المتأخرين.

لكن جملة ممن نسب إليهم القول بالنجاسة من القدماء لم يصرحوا بها، بل  
حكموا بحرمة الصلاة في الثوب الذي أصابه العرق، فنسبة القول بالنجاسة إليهم  
مبنية على عدم القول بالمفصل، كما هو الظاهر

و هن الحلبي و العاصلي و جمهور المتأخرين القول بطهارته<sup>(٦)</sup>، بل عن

(١) حكاه عنها البحراني في الحقائق الناصرة ١٩٧:٥، وانظر: معالم الدين (قسم الفقه): ٥٣٩.  
(٢) حكاه عنهم جماعة منهم: العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢٠٣:١-٢٠٣، المسألة ٢٢٥،  
و الشيخ حسن في معالم الدين (قسم الفقه): ٥٥٦-٥٥٧، و البحراني في الحقائق الناصرة  
٢١٤:٥-٢١٥، وانظر: الفقيه ٤٠١، ذيل ح ١٥٣، و المقنع: ٤٣-٤٤، و الهداية: ٩٧،  
و المقنعة: ٧١، و الخلاف ٤٨٣:١، المسألة ٢٢٧، و النهاية ٥٣، و المهدب ٥١١.

(٣) المناسب هو البحراني في الحقائق الناصرة ٢١٥:٥.

(٤) حكاه عنه الطباطبائي في رياض المسائل ٨٨:١، وانظر: الخلاف ٤٨٣:١، المسألة ٢٢٧  
(٥) حكاه عنها الطباطبائي في رياض المسائل ٨٨:١، وانظر: الأماشي - المصدر: ٥١٦،  
المجلس الثالث و التسعون.

(٦) حكاه عنهم البحراني في الحقائق الناصرة ٢١٥:٥، وانظر: السرائر ١٨١:١، و المعتمد  
٤١٥:١، و مختلف الشيعة ٣٠٣:١، المسألة ٢٢٥.

الحلي دعوى الإجماع على طهارته؛ مدعياً أن من قال بنجاسته في كتاب رجع عنه في كتاب آخر<sup>(١)</sup>.

و استدلل للقول بالنجاسة بما عن الشهيد في الذكرى قال: روى محمد بن همام بإساده إلى إدريس بن زياد<sup>(٢)</sup> الكفرضوثي أنه كان يقول بالوقوف، فدخل «شُر» من رأى» في عهد أبي الحسن عليه السلام، و أراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الحبب أيسلّي فيه؟ فيسما هو قائم في طاق باب لا نظاره إذ حرّكه أبو الحسن عليه السلام بمقرعة، فقال [مبتدئاً]<sup>(٣)</sup>: «إن كان من حلال فصل فيه، وإن كان من حرام فلا تصل فيه»<sup>(٤)</sup>.

و عن البحار نقلاً من كتاب المناقب لابن شهر آشوب نقلاً من كتب المعتمد في الأصول، قال قال علي بن مهزيار: وردت العسكر و أنا شاك في الإمامة، فرأيت السلطان قد خرج إلى الصيد في يوم من الربيع إلا أنه صائف والناس عليهم ثياب الصيف، و علي أبي الحسن عليه السلام لبأبيد<sup>(٥)</sup> و علي فرسه تجفاف<sup>(٦)</sup> لبود و قد عقدت فرسه و الناس يتعجبون منه، و يقولون: ألا ترون إلى هذا المدني و ما قد فعل بنفسه؟ فقلت هي نفسي لو كان إماماً ما فعل هده، فلجأ

(١) حكه عنه صاحب الجواهر فيها ٧٥٦، وانظر: السرائر ١: ١٨١.

(٢) في المصدر: «يزاده بدل زياده».

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الذكرى ١٢٠١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، ح ١٢.

(٥) في الحقائق الماضية و المناقب و لاد و الظاهر: «لبأبده» كما في البحار.

(٦) التجفاف - بالكسر - آلة للحرب يُلبسها الفرش و الإنسان ليقه في الحرب. القاموس المحيط

خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا إذا ارتفعت سحابة عظيمة هطلت<sup>(١)</sup>، فلم يبق أحد إلا استل حتى غرق بالمطر، وعاد عليه السلام وهو سالم من جميعه، فقلت في نفسي يوشك أن يكون هو الإمام، ثم قلت: أريد أن أسأله عن الجنب إذا غرق في الثوب، وقلت في نفسي إن كشف وجهه فهو الإمام، فلما قرب مني كشف وجهه، ثم قال: «إن كان غرق الجنب في الثوب و جنبته من حرام لاتجوز الصلاة فيه، وإن كانت جنبته من حلال فلا بأس به» فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة<sup>(٢)</sup>.

قال المحدث المجلسي في محكي البحار. وجدت في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا رواه عن أبي الفتح غاري بن محمد الطريفي<sup>(٣)</sup> عن علي بن عبدالله الميموني عن محمد بن علي بن معمر عن علي بن مهزيار بن موسى الأهوازي عنه عليه السلام مثله، وقال: «إن كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال، وإن كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام»<sup>(٤)</sup>.

و عن الفقه الرضوي: «إن عرفت في ثوبك وأنت حنب و كانت الجنابة من حلال فتجوز الصلاة فيه، وإن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى يغسل»<sup>(٥)</sup>.

(١) الهطل المطر المتعرق العظيم القطر، و هو مطر دائم مع سكون وضعف. لسان العرب ٦٩٨، ١١ ومطل.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢١٨:٥-٢١٩، و صاحب الجواهر فيها ٧٢٦-٧٣، وانظر: بحار الأنوار ٥/١١٧:٨٠، والمناقب ٤: ٤١٣-٤١٤.

(٣) هي الحقائق و البحار: والطرائفي.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢١٩:٥، و صاحب الجواهر فيها ٧٣٦، وانظر: بحار الأنوار ٦/١١٨:٨٠.

(٥) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢١٧:٥، وانظر: العفة المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ٨٤.

و يؤيده قول أبي الحسن عليه السلام في رسالة علي بن الحكم، قال: «لا تغتسل من غسالة ماء الحمام فإنه يعتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الرنا و الماصب لنا أهل البيت، و هو شرهم»<sup>(١)</sup>.

وضعف سند الروايات مجبور بما عرفت من شهرة الفتوى بمضمونها بين القدماء و نقل إجماعهم عليه.

بل الإيضاف أنه يحصل من مجرد اشتهاار مثل هذا الحكم بين القدماء - مع كونه ممّا لا يمكن أن يستند فيه إلى شيء سوى رواية واحدة فيه بالخصوص، خصوصاً مع كون من أفتى به مثل الصدوقين ممن يقضي التتبع بكون فتاويه مضامين الروايات - الوثوق بصدور رواية بهذا المضمون.

مضافاً إلى ما عن المبسوط من نسبه إلى رواية أصحابنا<sup>(٢)</sup>، فلا ينبغي الاستشكال فيه من هذه الجهة.

و إنما الإشكال في دلالة الروايات على المدعى؛ فإنها لا تدلّ إلا على المنع من الصلاة في الثوب الذي أصابه العرق، و هو أهم من الجاسة المصطلحة؛ لجواز أن تكون له مرتبة من القذارة مائة من الدخول في الصلاة، كفضلات غير المأكول، دون النجاسة.

و تتميمها بعدم القول بالفصل لا يخلو عن تأمل بعد ما أشرنا إليه من أن جملة من القدماء - كالصدوقين في الرسالة و الفقيه و الأمالي - لم يعبروا في

(١) تقدّم تحريجه في ص ٢٨٧، الهامش (١).

(٢) حكاه عنه الشهيد في الذكري ١٢٠: ١، و انظر: المبسوط ٣٨٦، و فيه نسه إلى رواية بعض أصحابنا.

فتاويهم إلا بمضمون الروايات من حرمة الصلاة فيه، كما أن الرواية الأخيرة - التي جعلناها من المؤيدات - لا تدل على أزيد من تأثيره في مرجوحية استعمال عسائه، و أما أنه بنفسه مست مستقل لنجاسته فلا، كما نتهنا عليه في حكم ولد الرنا، مع أنها على تقدير الدلالة مفادها إنما هو نجاسة عسائه و إن حلا سده من العرق.

و الذي يقتضيه التحقيق أنه إن أمكن التفصيل بالالتزام بحرمة الصلاة دون النجاسة، اتجه القول به، و إلا فالمتجه حمل هذه الأخبار على الكراهة، فإن حمل مثل هذه الروايات - التي مرجعها إلى رواية أو روايتين صادرتين عن الهادي عليه السلام في مقام الإعجاز، الذي يحس تفصيله أدنى فرق بين الصورتين - على الكراهة أهون من تحكيمها على قاعدة الطهارة، فضلاً عن التصرف بها فيما تدل عليه الأخبار، لآنية، فإن من المستبعد نجاسة العرق، الموجبة لتنجيس ملاقبه، و احتفاءها إلى زمان الهادي عليه السلام مع عموم الابتلاء به، خصوصاً مع شمول الجنابة من الحرام لوطئ الحائض و الاستناء و نحوه مع تطاير الأخبار الواردة لبيان أحكام الجنب من الحلال و الحرام و خلق الجميع عما يشعر بهذا الحكم حتى الأخبار المروية عن الهادي عليه السلام حيث لم يتعرض فيها أيضاً إلا للمسح من الصلاة، الذي هو أعم من النجاسة.

نعم، قد يستشعر ذلك من بعض الأخبار الباهية عن الاغتسال بماء الحماق و غسائه، كالرواية المتقدمة<sup>(١)</sup>، لكن لا على وجه يعتنى به، كما أن في الفقه

(١) أي. مرسلة علي بن الحكم، المتقدمة في ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

الرصوى أيضاً إشعاراً بذلك حيث جعل الغسل غاية للمنع من الصلاة<sup>(١)</sup>، فإنه وإن لم يكن كالأمر المطلق المتعلق بغسل الثوب في مثل قوله عَلَيْهِ السَّلَام «اعسل ثوبك من أموال ما لا يؤكل لحمه»<sup>(٢)</sup> ظاهراً في النجاسة، لكنه لا يخلو عن إشعار بذلك، إلا أنه لا وثوق يكون عبائر الرضوي بعينها من ألقاط الإمام عَلَيْهِ السَّلَام حتى يعنى بمثل هذه الاستشعارات أو الاستطهارات؛ لأن غاية ما أمكننا ادعاؤه بالنسبة إلى الرضوي إنما هو الوثوق بكون مضاميتها متون روايات معتبرة لكن لا على وجه يوثق بكونها مصونة عن التصرف، ككتاوى علي بن بانويه، التي هي متون الروايات بأدنى تصرف، ولا يكفي ذلك في التعبد بظواهر ألفاظه، كما هو واضح.

وكيف كان فاحتفاء هذا الحكم إلى رمان الهادي عَلَيْهِ السَّلَام وخلق الأخبار عن التعرض له من أقوى الشواهد على عدم نجاسته.

مضافاً إلى ما في جملة من الأخبار [من] <sup>(٣)</sup> التصريح بنهي البأس عن عرق الجنب من غير تمصيل بين كونه من حرام أو حلال، بل لبعضها قوة ظهور في الإطلاق.

كرواية علي بن أبي حمزة، قال: سئل أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَام - وأما حاصر - عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه، فقال: «ما أرى به بأساً» وقال: إنه يعرف حتى لو

(١) تقدم تحريجه في ص ٣٠٦، الهامش (٥).

(٢) لكافي ٣/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٤: ٧٧٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب النجاسات، ح ٢، والحديث عن الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَام.

(٣) ما بين المعقوفين أصفاء لاستقامة العبارة.

شاه أن يعصره عصره، فقطب<sup>(١)</sup> أبو عبدالله عليه السلام في وجه الرجل، وقال: «إن أبيتم فشي من ماء فانصحه [به]»<sup>(٢)</sup>.

و ربما يستشعر من هذه الرواية - كبعض الأخبار الآتية - معروفة نجاسة عرق الجنب مطلقاً لدى العامة على وجه لم يقع السائل بإطلاق نفي البأس عنه في جوابه و استبعده فبالغ في سؤاله بحيث انرجر أبو عبدالله عليه السلام و قال: «إن أبيتم» إلى آخره.

و لا يخفى أنه لو كان عرقه - على تقدير كون جنابته من حرام - نجساً، لكان على الإمام عليه السلام بيانه مع إطلاق سؤاله، و لم تكن مبالغة السائل في سؤاله موجبة لانزجار الإمام عليه السلام، بل كانت مقتضية لبيان الحكم مفصلاً.

و رواية حمزة بن حمران عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يجنب الثوب الرجل، و لا يجنب الرجل الثوب»<sup>(٣)</sup>.

و رواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام، قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجنب و الحائض يعرقان في الثوب حتى يلصق عليهما، فقال: إن الحيض و الجنابة حيث جعلهما الله عز وجل ليس في العرق»<sup>(٤)</sup>.

(١) قطب وجهه تقطياً: أي حبس. الصحاح ٢٠٤٦ و قطب.

(٢) الكافي ٣/٥٢٣، التهذيب ١/٢٦٨: ٧٨٧، الاستبصار ١/١٨٥: ٦٤٥، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، ح ٤، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الكافي ٥٢٣-٤/٥٢، التهذيب ١/٢٦٨: ٧٨٨، الاستبصار ١/١٨٥: ٦٤٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٤) التهذيب ١/٢٦٩: ٧٩٢، الاستبصار ١/١٨٥: ٦٤٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، ح ٩.

و هاتان الروايتان مع ما فيهما من ترك التفصيل بين أحواء الجنب كآتيهما مسوقتان لرفع ما في النعوس من استقدار العرق ببيان أنه لا مدخنة للمحابة في قدارة العرق، كسائر فصلات الجنب، فيستفاد المدعى من مثل هاتين الروايتين و إن قلنا بانصرافهما إلى إرادة الجنب من الحلال بواسطة كونهما في قوة التعليل والتصريح بعدم الارتباط بين أثر الجنبية و العرق.

و رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل و هو جنب حتى يتل القميص، فقال: «لا بأس، وإن أحب أن يرش بالماء ليفعل»<sup>(١)</sup>.

و دهوى انصراف إطلاق السؤال في هذه الروايات إلى الجنبية من الحلال على وجه يستغنى به عن الاستفصال لدى إطلاق الجواب مع عدم كون القسم المحرّم نادر الوقوع، **ممنوعة**.

الأتري أن ما أراد إدريس بن زياد و ابن مهران<sup>(٢)</sup> أن يسألا أبا الحسن عليه السلام في الروايات المتقدمة الدالة على التفصيل ليس إلا ما سأل عنه الرواة في هذه الأخبار؟ فيكشف إطلاق الجواب في هذه الروايات المستعينة الصادرة في مقدم الحاجة في الحكم العام البلوى عن أن التفصيل الصادر عن أبي الحسن عليه السلام ليس على سبيل الوجوب.

اللهم إلا أن يكون المقصود بهذا التفصيل خصوص المنع من الصلاة،

(١) التهذيب ١/٢٦٩: ٧٩١، الاستبصار ١/١٨٥: ٦٤٧، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب

المجاسات، ح ٨.

(٢) تقدّمت روايتاهما في ص ٣٠٥.



لا النجاسة التي ينصرف إلى إرادتها سائر الروايات.

والحاصل: أن حمل هذه الأحبار على الكراهة أهون من الالتزام بالتفصيل من حيث الطهارة والنجاسة.

و يدل على كراهته أيضاً: خبر محمد بن علي بن جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث، قال: «مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي اغْتَسَلَ فِيهِ فَأَصَابَهُ الْجَدَامُ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» فقلت لأبي الحسن عليه السلام: «إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِ شَاءَ مِنَ الْعَيْنِ، فَقَالَ: «كذبوا، يعتسل فيه الجنب من الحرام والرائي والناصب الذي هو شرهما وكل [خلق] من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين؟»<sup>(١)</sup> فإنه يدل على كراهة سؤره مطلقاً وإن كان ماء كثيراً يعتسل فيه، فضلاً عن عرقه الذي يخرج من جوفه.

فأقول بكراهته - كما هو المشهور بين المتأخرين، بل مطلقاً كما ادّعاء غير واحد - لا يخلو عن قوة، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصاً بالتجنب عنه في الصلاة، الذي عرفت أن القول بوجوبه تمتدأ كفصلات غير المأكول لو لم ينعقد الإجماع على خلافه لا يخلو عن وجه، والله العالم.

و أمّا عرق الإبل الجلالة: فمن جملة من القدماء القول بنجاسته، بل لعله كان مشهوراً بينهم، كما صرح به بعض<sup>(٢)</sup>، و يشهد له بعض عاثرهم الأتية.

فمن المفيد في المقنعة: أنه قال: يغسل الثوب من عرق الإبل الجلالة إذا،

(١) الكافي ٣/٥٠٣، فوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، ح ٢، و م بين المعقوفين من الكافي.

(٢) صرح الطباطبائي في رياض المسائل ٨٩:١ بأنه الأشهر بين قدماء الطائفة.

أصابه، كما يغسل من سائر النجاسات<sup>(١)</sup>.

و عن الشيخ في النهاية نحوه، فقال: إذا أصاب الثوب عرق الإبل الحلالة، وجبت عليه إزالته<sup>(٢)</sup>.

و عن القاضي<sup>(٣)</sup> موافقتهما في ذلك.

و عن ابن زهرة: وألحق أصحابنا بالنجاسات عرق الإبل الحلالة<sup>(٤)</sup>

و عن سائر: و عرق جلال الإبل أوجب أصحابنا إزالته، و هو عندي نذب<sup>(٥)</sup>.

و وافقهم غير واحد من متأخري المتأخرين.

خلافًا للحلي والمصنف والعلامة في كثير من كتبه وعامة المتأخرين - عدا قليل منهم - على ما حكى<sup>(٦)</sup> عنهم؛ للأصل، والمهمات الدالة على طهارة فضلات سائر الحيوانات وأسارها، عدا ما استثنى، المعنضة بخلو ما ورد في كيمية استبرائها عن الأمر بالتجنب عن عرقها، وغير ذلك من المناسبات والدعاوي التي ادعاه بعض من قال بطهارته مما لا يرجع إلى دليل يعتد به صالح

(١) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢: ٢٢١، وانظر: المقنعة ٧١.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢: ٢٢١، وانظر: النهاية: ٥٣.

(٣) الحاكمي عنه هو العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٣٠٦، المسألة ٢٢٥، وانظر: المهذب ١: ٥١.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢: ٢٢١، وانظر: الغيبة ٤٥.

(٥) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢: ٢٢١، وانظر: المراسم: ٥٦.

(٦) الحاكمي عنهم هو العاملي في مفتاح الكرامة ١: ١٥١-١٥٢، وانظر: المسائل ١: ١٨١، والمختصر النافع: ١٨، و تحرير الأحكام ١: ٢٤، وقواعد الأحكام ١: ٧١، ومختلف الشيعة ١: ٣٠٣، المسألة ٢٢٥، ونهاية الأحكام ١: ٢٧٥.

لمعارضة حسنة حفص بن البختري - بل مصححته - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تشرب من ألان الإبل الجلالة، وإن أصابك شيء من عرقها فاعسله»<sup>(١)</sup>.

و مرسلة الفقيه: نهى عن ركوب الجلالات و شرب ألبانها، و [قال:]<sup>(٢)</sup> «إن أصابك من عرقها فاعسله»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة هشام بن سالم<sup>(٤)</sup> عن أبي عبدالله عليه السلام «لا تأكلوا لحوم الجلالة، و إن أصابك من عرقها فاعسله»<sup>(٥)</sup>.

و قد يناقش في دلالة الصحيحة كابتها: بأن ظاهرهما عدم اختصاص الحكم بالإبل، و لا قائل به، علما ما حكى<sup>(٦)</sup> عن شاذ لا يُعْبَأُ به في مقابلة الأصحاب، و حملها على إرادة العهد ليس بأولى من حملها على الاستحباب الذي هو مجاز شائع قد يقال بمساواته للحقيقة.

و فيه: أن استكشاف إرادة العهد من فتوى القدماء أقرب إلى الاعتبار من جعل الشهرة المتأخرة قرينة لإرادة الاستحباب، خصوصاً بناءً على ما هو التحقيق من عدم ظهور المفرد المعرف في العموم إلا بقاعدة الحكمة، المتوقف جريانها على إحراز عدم شيوع إرادة قسم منه حين الإطلاق، و عدم معهوديته لديهم و لو

(١) الكافي ٢/٢٥١٦، التهذيب ١/٢٦٣: ٧٦٧، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الفقيه ٣/٢١٤٣، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٦.

(٤) في الكافي زيادة «عن أبي حمزة».

(٥) الكافي ١/٢٥٠٦، التهذيب ١/٢٦٣: ٧٦٨، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٦) حكاية صاحب الجواهر فيها ٧٩: ٦ من برقة الناظر: ١٩.

بأصالة العدم.

و لا يحفى أن فتوى القدماء، المعتضلة بوقوع التصريح بذكر الإبل في الحسنة أمارة طنية على إرادتها، فيشكل معها الاعتماد على أصالة عدم المعهودية و الشيوع لإحراز شرط الإطلاق الذي هو من أجزاء المقتضي للظهور، خصوصاً مع استلزامه إما مخالفة المشهور، أو حمل الأمر على الاستحباب، الموقوف على إحراز قرينة مانعة من إرادة الوجوب.

و الحاصل: أن رفع اليد عن أصالة الإطلاق لدى احتمال إرادة العهد أهون من سائر التصرفات، كما تقرّر في محله.

بل قد يقال بأن وجود القدر المتيقن إرادته من المطلق - كما فيما نحن فيه - بنفسه مانع من جريان قاعدة الحكمة المقتضية للحمل على العموم.

و هذا وإن لا يخلو عن نظر بل منع لكن لا في مثل المقام المستلزم لحمله على العموم تصرفاً آخر أو مخالفة المشهور.

ثم لو سلّم أولوية إبقاء الصحيحة<sup>(١)</sup> على العموم و حملها على الاستحباب من الأخذ بظاهرها بالنسبة إلى القدر المتيقن إرادته منها، كفى دليلاً لنجاسة هرق الإبل: الحسنة<sup>(٢)</sup> المتقدمة، وإرادة الاستحباب من الصحيحة بناءً على عمومها لا تصلح قرينة لصرف الحسنة عن طاهرها، فإنها أحصّ مطلقاً من الصحيحة، فيحصص بها عمومها.

(١) أي: صحيحة هشام بن سالم، المتقدمة في ص ٣١٤.

(٢) أي: حسنة حفص بن البختري، المتقدمة في ص ٣١٤.

هذا، مع أنَّ القرينة المانعة من إبقاء الصحيحة على ظاهرها من الوجوب لا تصلح معيّنة لإرادة خصوص الاستحباب، فلتحمل على إرادة القدر المشترك؛ جمعاً بينها وبين الحسنه.

**فظهر** بما ذكرنا أنَّ القول بالنجاسة هو الأظهر، بل لا ينبغي ترك الاحتياط في عرق سائر الحيوانات الجلالة أيضاً وإن كان الأقوى طهارته، والله العالم.

و أمّا المسوح فقد تقدّم<sup>(١)</sup> نقل الخلاف فيه عند التعرّض لحكم الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة (و) عرفت أنَّ (الأظهر) هو (الطهارة) عيناً ولباً وسوراً في سائر صنوف الحيوانات، عدا الكلب والخنزير.

(وما عدا ذلك) من جميع ما ذكر من النجاسات العينية (فليس بدجس).

وقد حكى عن ابني الجنيد وحمزة وظاهر الصدوقين القول بنجاسة لبن الصبيّة<sup>(٢)</sup>؛ لرواية السكوني عن جعفر عن أبيه أنَّ عليّاً عليه السلام قال: «لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأنَّ لبنها يخرج من مثانة أمها، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله قبل أن يطعم، لأنَّ لبن الغلام يخرج من المضدين والمكبين»<sup>(٣)</sup>.

و عن الفقه الرضوي - بعد أن أفتى بخلاف ما في هذه الرواية - روايتها

(١) في ص ١٦٥ وما بعدها.

(٢) حكاه عنهم العلامة التحلي في مختلف الشيعة ٣٠٢١، المسألة ٢٢٣، وصاحب كشف اللثام فيه ٤٢١:١، وانظر: الوسيلة: ٧٧-٧٨، والفقيه ١٥٧/٤٠١، والمقنع: ١٥، والهداية: ٧٢.

(٣) التهذيب ٧١٨/٢٥٠١، الاستبصار ١/١٧٣:١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النجاسات،

مرسلة عن أمير المؤمنين عليه السلام<sup>(١)</sup>.

و فيه ما لا يحصى من عدم صلاحية مثل هذه الرواية الصعبة - مع إعراص الأصحاب عن طهرها، وإشعار ما فيها من التعليل بصدورها تقيّة - لإثبات ما فيها من الأحكام المخالفة للأصول والعمومات، وقد تقدّم<sup>(٢)</sup> بعض الكلام فيه في بول الصبي، ولو لا اشتغالها على التسوية بين بولي الصبي والصبيّة ولبسبهما معاً لانتقل به، لكن حتمها على استحباب غسل الثوب من لس الصبيّة - كما عن جمع من الأصحاب<sup>(٣)</sup> حملها عليه - وجبهاً من باب العمامة، والأوجه ردّ علمها إلى أهلها، والله العالم.

و عن المصنّف التردّد في طهارة الدود ونحوه المتولّد من العذرة؛ نظراً إلى استصحاب نجاسته السابقة<sup>(٤)</sup>.

و فيه: ما لا يحصى بعد تبدّل الموضوع.

و ربما يستدلّ لطهارته - مصافاً إلى الأصل والعمومات الدالة على طهارة ما لا نفس له، وما دلّ على طهارة ميتته، المستلزم لطهارته حيناً ببعض التقريبات المتقدمة في محلّها - بخصوص خبر عليّ بن جعفر أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الدود يقع من الكيف على الثوب أبصليّ فيه؟ قال: «لا بأس إلا أن ترى فيه أثراً فتعلمه»<sup>(٥)</sup>.

(١) المحاكى عنه هو البحراني في الحقائق الناصرة ١٧: ١٨ و ٢٣٢.

(٢) في ص ٢٣ وما بعدها.

(٣) المحاكى عنهم هو البحراني في الحقائق الناصرة ٢٣٢: ٥.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٨٤: ٦، ونظر: المعتبر ١٠٢: ١.

(٥) تهذيب ٣٦٧: ٢/ ١٥٢٣، الوسائل، الباب ٨٠ من أبواب النجاسات، ح ١.

و فيه نظر؛ فإنه على تقدير عدم اشتماله على رطوبة تنتقل منه إلى الثوب  
- كما هو المعروض في مورد نقي اليأس عنه - لم ينجس الثوب، سواء كان الدود  
ظاهراً أم نجساً.

و فرض كون الثوب مشتملاً على رطوبة مسرية بخلاف ما يسبق إلى الذهن  
إرادته من مورد السؤال، فلا يعمه إطلاق الجواب.

و كيف كان، فحال المسألة أوضح من دلالة هذه الرواية على حكمها.

و عن العاضلين التردد في الصديد<sup>(١)</sup>.

و كأنه نشأ من الجهل بحقيقته عرفاً؛ فإن المراد به - بحسب الظاهر - هو  
الماء الأحمر الرقيق الخارج من الجرح، وحاله مشبه عرفاً من أنه دم رقيق أو شيء  
ممزوج به أو طبيعة ثلاثة.

قال في المجمع: الصديد قبح و دم. و قيل: هو القيح كأنه الماء في رفته و  
الدم في شكله<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فلا خفاء فيه من حيث الحكم الشرعي؛ لأنه إن صدق عليه عرفاً أنه شيء  
ممزوج بالدم، فهو نجس، وإلا فظاهر، و مع الجهل بحاله يحكم بطهارته؛ للأصل،  
كغيره من الشبهات الموضوعية.

و ما عن الشيخ في المبسوط من إطلاق القول بطهارته - فإنه بعد الحكم  
بطهارة القيح و نقل القول بنجاسته عن بعض أصحابنا قال: و الصديد و القيح

(١) حكاه صلبا صاحب الجواهر فيها ٨٤٦، وانظر: المعبر ٤١٩:١، و تذكرة الفقهاء ٥٦١:١

الفرع الثاني من المسألة ١٨.

(٢) مجمع البحرين ٨٤٦:٣ و صده.

حكمهما حكم القي<sup>(١)</sup>. انتهى - لعلمه مني على كونه طبيعةً ثالثة، أو الحهل بحاله، و  
إلا فضعفه ظاهر.

و أما ما أرسله الشيخ عن بعض أصحابنا من القول بنجاسة القي<sup>(٢)</sup>، فلعل  
مستنده خبر أبي الهلال قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أينقض الرعاف والقي ونشف  
الإبط الوضوء؟ فقال: «و ما تصنع بهذا؟ هذا قول المغيرة بن سعيد، لعن الله  
المغيرة، يجرئك من الرعاف والقي أن تغسله ولا تعيد الوضوء»<sup>(٣)</sup>.

وفيه - بعد تسليم ظهورها في وجوب الغسل، الكاشف عن نجاسته - يرفع  
اليده عنه بموثقة عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام: «عن القي يصيب الثوب  
ولا يغسل، قال: «لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

و عن عمار أيضاً أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتقيأ في ثوبه يجوز أن  
يصلّي فيه ولا يغسل؟ قال: «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

تنبيه: ربما يظهر من بعض الأخبار نجاسة الحديد، كموثقة عمار عن  
أبي عبدالله عليه السلام «عن الرجل إذا قصّ أظفاره بالحديد أوجز من شعره أو حلق  
قفاه، فإن عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصلّي» سنن: فإن صلى ولم يمسح من

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٢٣٣:٥، ونظر المبسوط ٣٨:١.

(٢) المبسوط ٣٨:١.

(٣) التهذيب ١٠٢٦/٣٤٩:١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٨.

(٤) الققيه ١٨/٧، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٥) الكافي ٤٠٦:٣-٤٠٧/١٣، التهذيب ١٤٨٤/٣٥٨:٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب

النجاسات، ح ١.



ذلك بالماء؟ قال: «يعيد الصلاة»<sup>(١)</sup> لأن الحديد نجس» و قال: «لأن الحديد لباس أهل النار، والذهب لباس أهل الجنة»<sup>(٢)</sup>.

و موثقته الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام أيضاً، قال: الرجل يقرض من شعره بأسنانه يمسحه بالماء قبل أن يصلي؟ قال: «لا بأس، إنما ذلك في الحديد»<sup>(٣)</sup>.

و رواية موسى بن أكيل التميمي عن أبي عبدالله عليه السلام «في الحديد أنه حلية أهل النار» إلى أن قال: «و جعل الله الحديد في الدنيا زينة الجنّ و الشياطين، فحرّم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة إلا أن يكون قبالة عدوّ فلا بأس به» قلت. فالرجل يكون في السفر معه السكين في خفه لا يستعني به أو في سراويله مشدود<sup>(٤)</sup> أو المفتاح<sup>(٥)</sup> يخشى إن وضعه صاع، أو يكون في وسطه المنطقة من حديد، قال: «لا بأس بالسكين و المنطقة للمسافر في وقت ضرورة، وكذلك المفتاح إذا خاف الضيعة و النسيان، و لا بأس بالسيف و كلّ آلة السلاح في الحرب، و في غير ذلك لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد، لأنه نجس ممسوخ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في وض ١١ و التهذيب. قال: ويمسح بالماء و يعيد الصلاة...

(٢) التهذيب ٤٢٥:١-٤٢٦/٤٣٥٣، الاستبصار ٣١١/٩٦:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب بواقض الوضوء، ح ٥.

(٣) «تهذيب ١٠١١/٣٤٥:١، الاستبصار ٣١٠/٩٦:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب بواقض الوضوء، ح ٤.

(٤) في وض ١١ و الوسائل: «مشدوداً».

(٥) في السخ الحطّية و الحجرية: «مفتاح». و ما أثبتناه من المصدر.

(٦) التهذيب ٨٩٤/٢٢٧:٢، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٦.

و يؤيده رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تختصوا بغير الغصّة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ما طهرت كفّ فيها حاتم حديد»<sup>(١)</sup>

و مرسله الفقيه، قال: قال عليه السلام «ما طهر الله يداً فيها حلقة حديد»<sup>(٢)</sup>  
و الأولى حمل هذه الروايات على مرتبة من القذارّة مقتضية لكرهية الصلاة فيه، واستحباب مسح ما يلاقيه بالماء في الموارد التي ورد التصريح به من الشرع، واستحباب إعادة الصلاة عند ترك المسح.

و لا ينافيه النهي عن إعادة الصلاة في خبر عليّ بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى عليه السلام عن رجل أخذ من شعره و لم يمسحه بالماء ثمّ يقوم فيصلي، قال: «يصرف فيمسحه بالماء و لا يعيد صلاته»<sup>(٣)</sup> تلك<sup>(٤)</sup> لوروده في مقام توهّم الوجوب، فليتناقّل.

و كيف كان فثبت هذه المرتبة من القذارّة بصحّ إطلاق النجس عليه، بل لم يثبت كون النجس في زمان صدور الروايات حقيقة في خصوص النجاسة المصطلحة.

و كيف كان فلا يمكن إبقاء هذه الروايات على ظاهرها من وجوب المسح و حرمة الصلاة، لمخالفتها للسيرة القطعية من زمان النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا على

(١) الكافي ٤٦٨:٦ (باب الخواتيم) ح ٦، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٤.

(٢) الفقيه ٧٧٢/١٦٤:١، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٩.

(٣) في قرب الإسناد: «ولا يعتد بصلاته».

(٤) قرب الإسناد: ٧٤٧/١٩٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٧.

عدم التحسب عما يلاقه خصوصاً مع ظهور روايتي عمّار<sup>(١)</sup> في عدم الفرق بين ما لاقاه مع رطوبة مسرية أو بدونها، مضافاً إلى معارضتها بأخبار كثيرة دالة على خلافها.

كرواية الحسن بن الجهم، قال: أراني أبو الحسن عليه السلام مبللاً من حديد ومكحلة من عظام، فقال: «هذا كان لأبي الحسن عليه السلام، فاكثحل به» فاكثحلت<sup>(٢)</sup>.  
وصحيفة سعيد بن عبدالله الأعرج، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: آخذ من أظفاري و من شاربِي و أحلق رأسي أفأغتسل<sup>(٣)</sup>؟ قال: «لا، ليس عليك غسل» قلت: فأتوضأ؟ قال: «لا، ليس عليك وضوء» قلت: فأمسح على أظفاري الماء؟ قال: «هو<sup>(٤)</sup> طهور ليس عليك مسح»<sup>(٥)</sup>.

وخبر وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عليه السلام أن علياً عليه السلام قال: «السيف بمنزلة الرداء تصلّي فيه ما لم ترد ماء»<sup>(٦)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه، ولذا لم يعمل أحد بظاهر أخبار الجاسة، كما يشهد له استفاضة نقل الإجماع على الطهارة بل تواتره.  
نعم، قد شاع في الألسن نسبة القول بنجاسة الحديد إلى الأخباريين، ولعله

(١) تقدّمت روايتا عمّار في ص ٣١٩ و ٣٢٠.

(٢) الكافي ٢/٤٩٤٦، الوسائل، الباب ٨٣ من أبواب الجاسات، ح ٤.

(٣) في النسخ المخطّية والحجريّة: «فأغتسل» وما أثبتناه من المصدر.

(٤) في التهذيب: «لا، هو».

(٥) التهذيب ١٠١٢/٣٤٦١، الاستبصار ٩٥:١-٣٠٩/٩٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب

نواقض الوضوء، ح ٣.

(٦) التهذيب ٣٧١:٣-١٥٤٦/٣٧٢، الوسائل، الباب ٨٣ من أبواب النجاسات، ح ٣.

من المشهورات التي لا أصل لها، كما يشهد بذلك دعوى صاحب الحديث  
الإجماع على الطهارة<sup>(١)</sup>، و يظهر من صاحب الوسائل<sup>(٢)</sup> أيضاً ذلك مع أنهما  
أعرف بمذاهب الأئمة.

و نعلّ مشأ النسبة ما حكاه في الحديث عن بعض المتورعين أنه كان  
يجتنب أكل مثل البطيخ و يحوه إذا قطع بالحديد<sup>(٣)</sup>.

و لعمرى إنه تورّع فيما لا يكاد يرتاب المتورّع في أن النبي و الأئمة عليهم السلام  
لم يكونوا يتورعون من مثله.

و يدلّ على استحباب مسح الرأس بعد حلقه و استحباب مسح الأطراف  
بعد قصّها - مضافاً إلى ما عرفت - صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
الرجل يكون على ظهره فيأخذ من أظفاره أو شعره أيعيد الوضوء؟ فقال: لا، ولكن  
يمسح رأسه و أظفار بالعماء قلت: فإنهم يزعمون أن فيه الوضوء، فقال: إن  
خاصموكم فلا تخصموهم و قولوا: هكذا السنة<sup>(٤)</sup>.

(و يكره بول البغال و الحمير و الدواب) على المشهور

و نقل عن ابن الجنيد و الشيخ في النهاية القول بالنجاسة<sup>(٥)</sup>.

و عن جماعة من المتأخرين - كالمحقق الأردبيلي و صاحب المعالم و

(١) الحديث الناضرة ٢٣٤:٥.

(٢) راجع الوسائل، صوّن الباب ٨٣ من أبواب النجاسات.

(٣) الحديث الناضرة ٢٣٣:٥.

(٤) الكافي ٣٧٣/١١، التهذيب ١/٣٤٥:١٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب سواقص

الوضوء، ح ١.

(٥) حكاه عنهما العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١/٢٩٩، المسألة ٢٢١، وانظر، النهاية: ٥١.

المدارك - تقويته<sup>(١)</sup>، واختاره في الحدائق<sup>(٢)</sup>، بل بالغ في تأييده و تضعيف مستند المشهور، و أطلال الكلام في النقض و الإبرام.

و عمدة ما أوقعه في ذلك ما بنى عليه في جميع المسائل المرعية من عدم ارتكاب التأويل - في الظاهر - بحمل الأمر على الاستحباب - مثلاً - بواسطة النص، و المعاملة معهما معاملة المتعارضين بالرجوع إلى المرجحات السنية.

و هو عدنا غير وجيه، كما تقرّر في محلّه.

حجّة القائلين بالنجاسة: جملة من الأخبار:

منها: مضمرة سماعة، قال: سألت عن بول السّور و الكلب و الحمار و الفرس، فقال: «كأبوال الإنسان»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أبوال الحيل و البغال، قال: «اغسل ما أصابك منه»<sup>(٤)</sup>.

و حسنة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: و سألت عن أبوال الدوابّ و البغال و الحمير، فقال: «اعسله، و إن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كلّهُ، و

(١) حكاه عنهم الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة، ٣٣٧، وانظر: مجمع المائدة و سرمان ٣٠١:١، و معالم الدين (قسم الفقه) ٤٤٧-٤٥٦، و مذرك الأحكام ٣٠١٢-٣٠٣.

(٢) الحدائق الناضرة ٣١٥.

(٣) التهذيب ٤٢٢٠١/١٣٣٦، الاستبصار ١٧٩:١/٦٢٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب النجاسات، ح ٧.

(٤) تهذيب ٣٦٥١/٧٧٤، الاستبصار ١٧٨:١/٦٢٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات،

إن شككت فامسحها»<sup>(١)</sup>

و صحيحة المحلي عن أنس بن مالك قال: «لا بأس بروت الحمير،  
واغسل أبوالها»<sup>(٢)</sup>.

و رواية عبد الأعلى بن أعين، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال  
الحمير<sup>(٣)</sup> و البغال، قال: «اعسل ثوبك» قال: قلت: و أروائها؟ قال: «هو أكثر»<sup>(٤)</sup> من  
ذلك»<sup>(٥)</sup>.

و رواية أبي مريم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في أبوال الدواب و  
أروائها؟ قال: «أما أبوالها فاغسل ما أصابك، و أما أروائها فهي أكثر من ذلك»<sup>(٦)</sup>.  
و مفهوم صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن  
الدابة تبول فيصيب بولها المسجد أو حائطه أيصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: «إذا  
جف فلا بأس»<sup>(٧)</sup>.

(١) الكافي ٢/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٤: ٧٧١، الاستبصار ١/١٧٨: ٦٢٠، الوسائل، الباب ٩  
من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٢) الكافي ٢/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٥: ٧٧٣، الاستبصار ١/١٧٨: ٦٢١، الوسائل، الباب ٩  
من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) في السسخ لحظية و الحجربة و الخيل بدل الحمير، و ما أبتناه من المصدر.

(٤) في الاستبصار: «أكبر بدل أكثر».

(٥) التهذيب ١/٢٦٥: ٧٧٦، الاستبصار ١/١٧٩: ٦٢٥، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات،  
ح ١٣.

(٦) الكافي ٢/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٥: ٧٧٥، الاستبصار ١/١٧٨: ٦٢٣، الوسائل، الباب  
٩ من أبواب النجاسات، ح ٨.

(٧) قرب لإسناد، ٢٠٥/٧٩٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٨.

و صحبته الأخرى عنه عليه السلام، قال: سألته عن الثوب يوضع في مربوط الدائنة على أبوابها و أروائها، قال: «إن علق به شيء فليغسله، وإن أصابه شيء من الروث أو الصفرة التي تكون معه فلا تغسله من صفرة»<sup>(١)</sup>.

و روايته الثالثة في كتابه، قال: سألته عن الثوب يقع في مربوط الدائنة على بولها و روثها كيف يصنع؟ قال: «إن علق به شيء فليغسله، وإن كان جافاً فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

و رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته<sup>(٣)</sup> عن الماء النقيع ببول فيه الدواب، فقال: «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، وإن لم يتغيره أبوابها فتوضأ منه، و كذلك الدم إذا سال في الماء و أشباهه»<sup>(٤)</sup>.

و روايته الأخرى، قال: سألته عن كثر من ماء مررت به - و أنا في سفر - قد بال فيه حمار أو بعل أو إنسان، قال: «لا توضأ<sup>(٥)</sup> منه و لا تشرب منه»<sup>(٦)</sup>.

و موثقة عبدالرحمن، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يمتنه ببعض أبواب البهائم أيغسله أم لا؟ قال: «يغسل بول الفرس و الحمار و البعل، فأما الشاة و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله»<sup>(٧)</sup>.

(١) قرب الإسناد: ١١١٩/٢٨٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٩.

(٢) مسائل علي بن جعفر: ١١٦/١٣٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٢١.

(٣) في المصدر: «سئل».

(٤) التهذيب ١١١/٤٠١، الاستبصار ٩/٩٠١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، ح ٣.

(٥) في الاستبصار: «لا تتوضأ».

(٦) التهذيب ١١٠/٤٠١، الاستبصار ٨/٨٠١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، ح ٥.

(٧) التهذيب ٧١١/٢٤٧، الاستبصار ٦٢٤/١٧٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب

و روايته الأخرى مثلها، إلا أنه قال: «و ينصح بول البعير و الشاة، و كل ما يؤكل لحمة فلا بأس ببوله»<sup>(١)</sup>.

و رواية زرارة عن أحدهما عليه السلام في أبواب الدواب نصيب الثوب فكرهه، فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ قال: «بلى ولكن ليس مما جعله الله للأكل»<sup>(٢)</sup>.

و هذه الرواية بمدلولها اللعطي تصلح شاهدة للجمع بين الأخبار المتقدمة الدالة على نجاسة أبواب الدواب و الأخبار الدالة على طهارة بول كل حيوان بحل أكله، كخبر زرارة أنهما قالاً: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمة»<sup>(٣)</sup> و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كل ما أكل لحمة فلا بأس بما يخرج منه»<sup>(٤)</sup> و خبر أبي البخترى عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا بأس ببول ما أكل لحمة»<sup>(٥)</sup> بحمل هذه الأخبار على ما جعله الله للأكل، دون ما جعله للركوب و الزينة.

كما يشهد لهذا الجمع أيضاً: موثقة عبد الرحمن، المتقدمة<sup>(٦)</sup> حيث جعل فيها ما يؤكل لحمة قسماً للدواب الثلاث.

#### • النجاسات، ح ٩.

(١) التهذيب ١/٤٢٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٠.

(٢) الكافي ٥/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٤، الاستبصار ١/١٧٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٧.

(٣) الكافي ١/٥٧٣، التهذيب ١/٢٤٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٤) التهذيب ١/٢٦٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٢.

(٥) قرب الإسناد ٧٥٣/١٥٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٧.

(٦) في ص ٣٢٦.



فهذا يصعب الاستدلال بالكلية الاستفادة من هذه الروايات لمذهب المشهور.

هذا، مع أن ارتكاب التخصيص في هذه الروايات أهون من ارتكاب التأويل في جميع الأخبار المتقدمة.

لكن هذا إذا كان مستند المشهور - فيما بناه عليه من عموم طهارة بول كل ما يؤكل لحمه - هذه الروايات، كما يظهر من صاحب الحقائق وغيره حيث لم يتمسكوا لهم إلا ببعض هذه الروايات.

لكن ربما يستفاد هذه الكلية من موثقة ابن بكير - الواردة في باب الصلاة - التي كادت تكون نصاً في دوران حرمة الصلاة - التي هي أخص من النجاسة - مدار حرمة الأكل، و أن ما ليس بمحرّم الأكل تجوز الصلاة في بوله و روثه و كل شيء منه، سواء كان مجعولاً للأكل أم لم يكن.

قال ابن بكير: سأل زرارة أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب و الفئك و السنجاب و غيره من الوب، فأخرج كتاباً زعم أنه إمام رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شيء منه فاسدة لا تقبل تلك الصلاة حتى يوصل في غيره ممّا أحلّ الله أكله، ثم قال: «يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فاحفظ ذلك يا زرارة، فإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح، وإن كان غير ذلك ممّا قد نهيت عن أكله و حرم

عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسدة ذكاه الذبيح أو لم يدكه»<sup>(١)</sup>.

وأتى خير بأن رواية زرارة وموثقة عبد الرحمن، المتقدمتين<sup>(٢)</sup> لا تصلحان للحكومة على هذه الموثقة، لكونها نصاً في أن المراد بما أحل الله أكله ما كان مقابلاً لما حرم أكله، لا ما يقابل غير المأكول حتى يمكن تفسيره بما جعله الله للأكل، فالدواب الثلاث مندرجة في القسم الذي تكون الصلاة في بوله وروثه وكل شيء منه جائزاً، ولا يمكن حمل محرم الأكل على ما يعم المكروه؛ جمعاً بينها وبين الأخبار المتقدمة حتى تندرج الدواب في القسم المحرم، لا لمجرد ما في الموثقة من التأكيدات الدالة على إرادة الحرمة الحقيقية، بل لعدم الخلاف نصاً وفتوى في شمول الحكم للمكروه بالنسبة إلى سائر أجزائه من جلده وشعره ولبنة وغيرها.

فالأمر يدور بين حمل أخبار النجاسة على الكراهة، واستحباب لتجنب عنه، وبين ارتكاب التخصيص بالنسبة إلى بول الدواب في الموثقة لمسوقة لإعطاء الصابط، التي كادت تكون نصاً في العموم.

ولاريب أن الأول أهون خصوصاً مع اعتضاد عموم الموثقة بشهرته بين الأصحاب قديماً وحديثاً، بل انعقاد إجماعهم عليه عدا شاذ منهم؛ لشبهة ناشئة من الاغترار بظاهر أخبار النجاسة التي كفى في صرفها عن هذا الظاهر إعراص الأصحاب عنه، وحملهم لها على الكراهة، كما يؤيده بعض المناسبات المستبعدة من نفس تلك الأخبار وغيرها من الأمارات.

(١) الكافي ١/٣٩٧:٣، التهذيب ٢/٢٠٩:٨١٨، الاستبصار ١/٢٨٣-٢٨٤/١٢٥٤، الوسائل،

الباب ٢ من أبواب لبس المصلي، ح ١.

(٢) في ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

و الحاصل - أنه لا يمكن ارتكاب التخصيص في مثل هذه الوثيقة التي لها بنفسها قوة ظهور في العموم، و مضمونها بعمومه من القواعد المسلّمة بين الأصحاب، إلّا تنصّ صحيح صريح غير قابل للطرح أو التأويل من حيث السند والدلالة، لا يمثل هذه الظواهر التي يكون ارتكاب التأويل فيها بحملها على الكراهة من أهون التصرفات.

و يشهد له أيضاً - مضافاً إلى ذلك - خبر زرارة، المتقدّم<sup>(١)</sup> المصروح بالكراهة، بناءً على ظهوره في إرادة الكراهة بمعناها الأخص، كما ليس بالبعيد. و يدلّ عليه أيضاً: رواية أبي الأعر<sup>(٢)</sup> النخاس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أعالج الدوابّ فربما خرجت بالليل و قد بالت وراثت فيصرب أحدها برجله أو يده فيصعب علي ثيابي فأصبح فأرى أثره فيه، قال: «ليس عليك شيء»<sup>(٣)</sup> و رواية المعلّى بن خنيس و عبد الله بن أبي يعفور، قالوا: كنّا في جنازة و قدّامت حمار فجاءت الريح ببوله حتّى صكّت وجوهنا و ثيابنا فدخّلنا على أبي عبد الله عليه السلام، فأخبرناه، فقال: «ليس عليكم بأس»<sup>(٤)</sup> فإن مقتضى الجمع بينهما و بين أخبار النجاسة ارتكاب التأويل في تلك الأخبار، كما هو واضح

لكن مع ذلك كلّ لا ينبغي ترك الاحتياط في غير موارد الضرورة و الحرج، و الله العالم.

(١) مي ص ٣٢٧.

(٢) في الوسائل: وأبي الأعر.

(٣) الكافي ٥٨٣/١٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٤) التهذيب ٤٢٥١/١، الاستبصار ٦٢٨/١٨٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب نجاسات، ح ١٤ بتفاوت في بعض الألفاظ في التهذيب فقط.

## فهرس الموضوعات

### الركن الرابع: في النجاسات وأحكامها

تعريف النجاسة لغةً و شرعاً .....	٧
هل النجاسة صفة متأصلة أو أنها منتزعة من حكم الشارع بالهجر في أمور مخصوصة؟ ...	٧
المقام الأول: في تشخيص أعيان النجاسات	
١ و ٢ - البول والغائط	
نجاسة البول والغائط من كل حيوان ذي نفيس سائلة لا يؤكل لحمه .....	٨
بيان المراد بالنفس السائلة .....	٩
حكم خمر غير المأكول من الطير وبوله .....	١٠
حكم بول الخشاف .....	٢٠
حكم بول الرضيع .....	٢٣
نجاسة الحرة و البول من الجلال .....	٢٥
حكم رجيع ما لا نفس له وبوله .....	٢٦
حكم درق لدجاج غير الجلال .....	٢٨

..... مصباح فقهاء / ح ٧

حكم ما لو تردّد شيء بين كونه خراً أو يولاً وبين غيرهما من الأشياء الطاهرة. . . . . ٣٠

حكم ما لو تردّد شيء بين كونه من مأكول اللحم أو غيره أو بين كونه من ذي النعس

أو غيره . . . . . ٣١

حكم ما لو تردّد الحيوان بين كونه مأكول اللحم أو غيره . . . . . ٣٠

حكم ما لو تردّد الحيوان بين كونه من ذي النعس أو غيره . . . . . ٣٠

### ٣ - المنى

نجاسة المني من كلّ حيوان ذي نعس حلّ أكله أو حرم . . . . . ٣٣

حكم منى ما لا نفس له . . . . . ٣٥

طهارة المذي والودي والقيح وسورها . . . . . ٣٦

### ٤ - الميتة

نجاسة ميتة ما له نفس سائلة . . . . . ٣٩

حكم جلد الميتة بعد الدباغ . . . . . ٤٦

حكم الميتة من الحيوان البحري . . . . . ٥١

هل يجوز استعمال الميتة في غير ما هو مشروط بالطهارة؟ . . . . . ٥٣

نجاسة الميت من الإنسان . . . . . ٥٤

فيما حكى عن المحدث الكاشاني من منع نجاسة الميت من الإنسان وما عن الحلبي

من كونه نجساً غير مجس . . . . . ٥٦

هل ينجس الميت بمجرد موته أم لا ينجس إلا إذا برد؟ . . . . . ٦٢

طهارة الميتة من غير ذي النعس . . . . . ٦٤

نجاسة ما قُطع من الحيوان حياً كان أو ميتاً . . . . . ٦٥

حكم فارة المسك المتخذة من الغليظة الميتة . . . . . ٧٥

حكم فارة المسك وهي الجلدة . . . . . ٧٨

طهارة ما لا تحلّ الحياة من الميتة . . . . . ٨٤

## في التنبيه على أمور

- ١ - عدم الفرق في الحكم بطهارة الصوف والشعر والريش ونحوها بين كونها مأخوذة من الميتة بطريق الجزر أو القطع ..... ٨٧
- ٢ - اشتغال النصوص على طهارة الإنعقة والبيض واللبس من الميتة ..... ٩٠
- طهارة الإنعقة مما لا خلاف فيها على الظاهر ..... ٩١
- تفسير الإنعقة في كنهات اللعويين والمفهاء ..... ٩١
- هل الحكم بطهارة الإنعقة يشمل إنعقة غير المأكول؟ ..... ٩٥
- طهارة البيض من الميتة وإن كانت غير مأكول النجس ..... ٩٥
- طهارة البيض من الميتة ما لم تفعل بملاقاة الميتة ..... ٩٦
- حكم لبن الميتة ..... ٩٨
- نجاسة ما لا تحلّ الحياة من الكلب والحرير والكافر ..... ١٠١
- وجوب القتل على من مَسَّ ميتاً من الناس قبل تطهيره وبعد برده ..... ١٠٣
- دلالة الأخبار الكثيرة على وجوب غسل من المَيِّت ..... ١٠٤
- هل يتفصّل الوضوء بمن المَيِّت؟ ..... ١١٢
- عدم الفرق في وجوب القتل بين كون الممسوس مسلماً أو كافراً ..... ١١٣
- عدم الفرق في وجوب القتل بين المَسَّ بأي جزء من أجزاء البدن لأي جزء من أجزاء الممسوس ..... ١١٥
- هل يجب القتل بمن الشهيد؟ ..... ١١٦
- هل يسقط غسل الممسوس ويظهر شيء من بدن الميت مما حل فيه الروح قبل إكمال غسله؟ ..... ١١٧
- فيما قيل من التفصيل في العرض المبرور من طهارة العضو الممسوس وعدم سقوط القتل عنه ..... ١١٧
- وجوب القتل بمن قطعته مائة من مَيِّت أو حي بعد البرد وقبل التطهير إن كان فيها عظم ..... ١١٨

٣٣٤ ..... مصباح الفقيه / ج ٧

وجوب الغسل بمس السقط بعد ولوج الروح فيه ..... ١٢٥

حكم السقط قبل الولوج ..... ١٢٥

تنبيه: فيما لو وجد ميتاً أو بعضاً مطروحاً في مقابر المسلمين أو غيرها ..... ١٢٧

وجوب غسل اليد فقط على من مس ما لا عظم فيه أو مس ميتاً له نفس سائلة من غير

الناس ..... ١٣٠

#### ٥ - الدماء

نجاسة الدم في الجملة ..... ١٣١

نجاسة دم حيوان له نفس سائلة ..... ١٣١

نجاسة دم العلق ..... ١٣٨

حكم الدم الذي يوجد في البيضة ..... ١٣٩

فيما يظهر من بعض الأخبار من طهارة دم الرعاف وغيره من بعض أصناف الدم ..... ١٤٠

طهارة الدم المتخلف في الذبيحة ..... ١٤١

هل تختص الطهارة بالدم المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه أم نعم ذبيحة غير المأكول

أيضاً؟ ..... ١٤٧

هل الدم المتخلف في الجزء غير المأكول من الذبيحة المأكولة طاهر أم لا؟ ..... ١٤٨

عدم نجاسة دم ما يكون خروج دمه رشحاً كدم السمك وشبهه ..... ١٤٩

حكم ما لو رأى بثوره شيئاً وشك في كونه دماً أو غيره من الأجسام الطاهرة أو علم

بكونه دماً وشك في كونه من ذي النفس أو من غيره ..... ١٥٢

#### ٦ و ٧ - الكلب والخنزير

نجاسة الكلب والخنزير ميتاً ولعاباً ..... ١٥٧

عدم الفرق في الحكم بالنجاسة بين كلب الصيد وغيره ..... ١٦١

اختصاص الحكم بالنجاسة بالبري من الكلب والخنزير دون البحريّ منهما ..... ١٦٢

فيما لو نزا كلب أو خنزير على حيوان طاهر أو نجس فأولده ..... ١٦٣

فهرس الموضوعات ..... ٢٣٥

عدم نجاسة ما عدا الكلب و الخنزير من صنوف الحيوان ..... ٢٦٥

حكم الثعلب و الأرنب و الفأرة و الوزغة ..... ٢٦٥

## ٨ - المسكرات

بيان حكم المسكرات ..... ١٧٣

حكم المسكرات الجامدة ..... ١٨٨

حكم ما لو عرض للخمر و نحوها وصف الجمود ..... ١٨٩

بيان حقيقة السكر ..... ١٩٠

حكم المعصير العنبي إذا ضلى و اشتد ..... ١٩١

فيما إذا قيل بنجاسة المعصير العنبي فهل ينجس بمجرد الغليان أولاً ينجس إلا إذا اشتد ؟ ..... ٢٠٦

بيان المراد بالاشتداد ..... ٢٠٦

طهارة المعصير الزبيبي ..... ٢٠٨

هل يحرم المعصير الزبيبي بالغليان أم لا ؟ ..... ٢١٠

حكم المعصير التمري ..... ٢٢٢

## ٩ - الفُقَاع

نجاسة الفُقَاع ..... ٢٢٥

بيان مصداق الفُقَاع ..... ٢٢٧

حرمة الفُقَاع و نجاسته مطلقاً سواء حصل له النشيش و الغليان أم لا ..... ٢٣٠

هل يعتبر الإسكار في الفُقَاع ؟ ..... ٢٣٢

في أن ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء ليس من الفُقَاع ..... ٢٣٣

## ١٠ - الكافر

نجاسة الكافر غير الكتابي ..... ٢٣٥

حكم الكافر الكتابي ..... ٢٣٥

ولد الكافرين يتبعهما في الحكم ..... ٢٦٠



٣٣٦	..... مصباح الفقيه / ج ٧
٢٦٢	..... حكم ما لو كان أحد الأبوين مسلماً أو أسلم بعد الولادة.
٢٦٣	..... هل يندرج في زمرة المسلمين حكماً مَنْ سباه المسلم منفرداً عن أبيه؟
٢٦٤	..... حكم اللقيط الذي لم يُعرف كونه من أولاد المسلمين أو الكفار.
٢٦٥	..... شرح مفهوم الكافر.
٢٦٦	..... هل يكفي الإقرار والتدين الصوري في ترتيب أثر الإسلام؟
٢٧٠	..... كفر الخوارج.
٢٨٦	..... نجاسة النواصب وكفرهم.
٢٩٠	..... كفر القلاة.
٢٩٣	..... كفر المجسمة.
٢٩٥	..... حكم المجبرة.
٢٩٧	..... حكم المفوضة.
٢٩٨	..... حكم ولد الزنا.
٣٠٤	..... حكم عرق الجنب من المحرم.
٣١٢	..... حكم عرق الأهل الجلالة.
٣١٦	..... حكم المسوخ.
٣١٦	..... حكم لبن الصيئة.
٣١٧	..... حكم الدود و نحوه المتولد من العذرة.
٣١٨	..... حكم الصيد.
٣١٩	..... حكم القمي.
٣١٩	..... حكم الحديد.
٣٢٣	..... حكم بول البغال والحمير والدواب.
٣٣١	..... فهرس الموضوعات.

